مختصر
جامع العلوم والحكم

للإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي

اختصره وعلق عليه

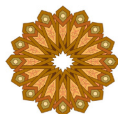
محمد بن سليمان بن عبد الله المهنا

قدم له وعلق على مواضع منه ونصح بقراءته في المساجد والمجالس

الشيخ المحدث

عبد العزيز بن مرزوق الطريفي


بسم الله الرحمن الرحيم



مُقَدِّمة الشيخ المُحَدِّث عبد العزيز الطَرِيفيّ

الحمدُ لله ربِّ العالمين على أن هدانا لدينه، وأنار قلوبنا ببرهانه ودليله، وإياه جلَّ وعزَّ نسأل التشبُّثَ على ما هدى له، وإتمامَ النعمة بإدامة ما خوَّله، بفضله ومنِّه، أما بعد:

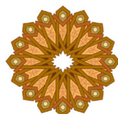
فقد امتاز الوحي بأن يكون اللفظ بالنسبة إلى المعنى أقلَّ من القدر المعهود عادة، وهو ما سمَّاه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بـ «جوامع الكلم»، كما رواه البخاري من حديث سهل.

وقد أجمع العارفون من الموافقين والمعاندين على أن طَوق البشرية عاجز عن الإتيان بمثل هذه المزية، فهي شاملة لصلاح الحال والمآل، وتلك الألفاظ تتباين في قدر الجمع والشمول فيها، بحسب مقام الحال، وذلك في السُّنَّة والقرآن على السواء، فكلاهما وحي: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ٤﴾ [النجم: ٣-٤].

وفي السُّنَّة أحاديثُ خصَّها العلماء بالعناية جمعًا وتأليفًا، وشرحًا وتعليقًا، وهي من جوامع الكلم وجُمَله التي تستقلّ مع قلتها بالمعاني الكثيرة، ما لو شُرح ما اندرج في هذه الجُمَل من بديع اللفظ والبلاغة والإيجاز والبيان لجفَّت الأقلام.

وهذا من خصائص الأمة المحمدية، ففي هذه الجوامع العلمُ الكثيرُ. قال تعالى: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩]. فمن أُعطي الحكمةَ والقرآنَ فقد أوتي ما لم يؤتَ مَنْ جَمَعَ عِلْمَ الأولين من الصُحُف وغيرها؛ لأن الله قال لأولئك: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ [الإسراء: ٨٥]، فقليلُ لفظِ السُّنَّة المحمدية علمٌ كثير.

وأشهرُ الكتبِ التي جمعت هذا النوع من الأحاديث كتاب: «الأربعون في مباني الإسلامي وقواعد الأحكام» للإمام يحيى بن شرف النووي، وكتابه هذا قُطب رحى هذا الباب، وقد اعتنى به الأئمة الكبار، والطلبة الصغار، حفظًا



وفهمًا، وأصلُ هذا الكتاب هو «الأحاديث الكلية» للحافظ أبي عمرو بن الصلاح جَمَعَ فيه ستةً وعشرين حديثًا، فزاد عليها النووي تمام اثنين وأربعين حديثًا.

وقد سُبِقَ إلى ذلك، فلابن المبارك وابن السنّي وغيرهم كتبٌ في ذلك، ولكن النووي فاق غيره انتقاءً وصِحّةً، وقد خولف في بعض الأحاديث التي أوردها، وإن كان العلماء يتّفقون على صحة معناها.

وقد اعتنى العلماء بها عنايةً بالغةَ الجودةِ والحُسْن، وتحصَّل عليها من الكتب والتعليقات ما لم يتحصّل لكتاب بمثل حجمها، حتى زادت الكتب عليها على مائة مصنَّفٍ، وأمثلُ هذه المصنفات قيمةً، وأعزُّها فقهًا، وأكثرُها أثرًا، وأجمُعها درايةً وروايةً: كتابُ «جامع العلوم والحكم» للحافظ النَقَّاد أبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي.

ومَنْ عَرَف المؤلفَ ما استغرب مضمونه، فالشيءُ إلى أصله أنزعُ، ومن معدنه لا يُستغربُ، فهو جامعُ الروايةِ والدرايةِ، وأستاذُ النقدِ والتعليلِ، والجرحِ والتعديلِ، لا يضاهيه في معرفة دقائق العلل ممن جاء بعده -فيما أعلم- أحد، واسعُ الاطلاع على أقوال القرون المفضلة، عارفٌ بطبقاتهم وبلدانهم، واختصاص كل واحد منهم، وهو يخطو خُطى أحمدَ بنِ حنبلٍ ويَهُشُّ بعصاه، وكتابه «جامع العلوم والحِكم» شاهدُ عدلٍ في ذلك، فمن ذا يدانيه ومن ذا يقاربه؟.

وقد انتفع بهذا الكتاب أكثرُ المتعلّمين، وكان مع كِبَر حجمه لا يخلو موضع منه من فائدة علمية، وقد حال دون استفادة كثيرٍ من العامة وبعض المبتدئين منه، توسُّعُ مؤلفه فيه، وما كلُّ من نظر فيه انتفع بكل ما وقع فيه، وأما الثَّقِفُ الحاذق: أين توجَّه منه انتفع به.



وامتاز هذا الكتاب بشدة استقصاء مؤلفه لمعاني ألفاظ الحديث، والتدليل على ذلك بالكتاب والسُّنَّة والأثر، مع توسع عزيزٍ دقيقٍ في التخريج والتعليل، ولطائفَ لغويةٍ، وقواعدَ وضوابطَ فقهيةٍ، تدل على رسوخ قدمٍ، وطول باعٍ، وسعة اطلاع في جميع العلوم.

ومثل هذا الكتاب الجامع بحاجة إلى التقريب والاختصار، ليكون مُختَصَرًا يستفيد منه المبتدئون والعامة، ويكون مع ذلك تذكرةً للخاصة من العلماء، على وجه لا يُخِلّ بأصل مقصود المؤلِّف منه، وهذا وجه لا يُحسِنه كلُّ أحد، فالمختصرات تتفاضل كما تتفاضل المؤلّفات والتصنيفات المبتكَرَات، بل إن المختصرات لغير الحاذق العارف أصعبُ حالًا من ابتداء التصنيف.

فالاختصار ليس يُعْنَى به قلَّةُ عددِ الحروفِ واللفظ، وإنَّمَا ينبغي للمختصِرِ أن يحذف بقدرِ ما لا يكون سببًا

لإغلاق اللفظ والمعنى، ولا يدع كلامًا وهو يَكتفي في الإفهام بشِطره، فما زاد عن الإفهام فهو الإسهاب الذي يتفاوت الناس في الحاجة إليه. وإذا خلا المختصَرُ من تقريب المعنى وسهولة العبارة، فهو إجحافٌ وتعقيدٌ تتزاحم المعاني عليه، مع انقطاع حظٍّ صالحٍ من الوقت في فهمه، لو جعله في الأصل لتحصَّل له نفعٌ عظيم، وتتبُّعُ مثل هذه المختصرات تضييعٌ للأعمار في غير طائل.

وقد نصَّ غيرُ واحدٍ من العلماء الأعلام أن سَبَبَ نُضوبِ ماءِ العلمِ ونقصانِ المَلَكة عند أهله: اعتمادُ الناس على المختصرات المُستَغْلِقةِ الفهم، والتفاخرُ بحِفْظ ما قلَّ لفظُه ونَزرَ حظُّه، وإضاعةُ العمر في حَلِّ مُقْفَلٍ وفهمِ أمرٍ مُجْمل، وتركُ كتب الأقدمين، وعدمُ شق الشروح والأصول الكبار، المبسوطةِ المعاني، الواضحةِ الأدلة، التي تحصُل لمُديم النظر فيها المَلَكةُ في أقرب زمن، ولا يعلم هذا يقينًا إلا من جَرَّبه وذاقه.

ويجب على المختصِر أن ينتقي اللفظ وما يناسبه، فالألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظٌ مفردة، بل الفضيلةُ وخلافُها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، وحالُ بعض المؤلفين اختصارُ كثير من كتب السالفين والمعاصرين، ولا يدري كيف يُعبّر، وكيف يورد ويُصدر، ولا يدري أن للكلام أنسابًا كأنساب الرجال، وإنْ جاز أن يُلحَق الابنُ بجدّه، فإلحاقه مع وجود أبيه نقص، وكثيرٌ منهم لا يُفرّقون بين جواز الشيء وانتفاء الكمال منه.

والهمُّ الذي يستولي على الأذهان عدُّ الأوراق والأسطر، لا تمامُ المعاني وكمالُها، وحالهم كحال من يرمي الحصى ويعدُّ الجوز، لشغَفه أن يُذكَرَ في المختصِرين، وصبَابته باللَّحاق بالمؤلفين، ومن كان كذلك غلبت عليه المنافسةُ والمغالبة.

ومُتفقِّـدُ هذه المختصـرات يجد بعـض مواضعها يتبرأ من بعض، لهذا زهد الأوائل في المختصرات؛ لأنها تصرف عن اسـتثارة العلم من معدنه، واسـتنباطه من قرارته؛ ولأن المختصرات لا يجيدها إلا الخلَّص ممن نظر بقلبه، واستعان بفكره، وأعمل رويته، وراجع عقله، واسـتنجد فهمه، وبلغ مـن التحـري في ذلك أقصاه، ومـا هو مع ذا بالهيّـن، بل إنه لمرامٌ صعب، ومطلبٌ عسير.

وعـادةُ الكِبار النصحُ بالارتشـاف مـن المنابع الأصلية، فالسواقي تُغيّر الماء، وإن بقي اسم الماء يُطلق عليه، فالمنابع الأصلية في العلم للنفس أهنأ، وللحق أمرأ، وللعِيِّ أبرأ.

وكنت لا آنـس بالأخذ عن المختصـرات كثيرًا، وأجِد من النفس إباءً، وقد عرض عليَّ الشـيخُ الألمعيُّ محمدُ بن سـليمان المهنا مختصرًا لـ«جامـع العلوم والحكم»، للإمام الحافظ ابن رجب فقرأتُه، فاسـتبدلني بالنِّفارِ أُنسًـا، وأراني

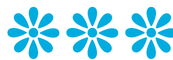
مـن بعد الإباءِ قَبولًا، وإنْ كنت ألمـسُ فيه قبل ذلك حكمةً تُثمِـر، وتوفيقًا يُنتِج، وتلك الحكمة من ثمرةِ التقوى، ونتاجِ الإخلاص، أحسبه والله حسيبه.

وهذا المختصَرُ مختصَرٌ جليل، صالحٌ للمطالَعة الخاصة، وللقراءة على العامّة في المسـاجد أدبار الصلوات، لسـهولة لفظه، وتنوُّع معانيه.

واللهَ أسـأل أن ينفع بهذا المختصَر كما نفع بأصله، والله المُعيْن والمؤيّد والمسدّد.

عبد العزيز بن مرزوق الطريفي

١/٨/١٤٣٠هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدِّمةُ مُخْتَصِرِ الكِتاب

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فهذا مختصر «جامع العلوم والحكم» للإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله.

و«جامع العلوم والحكم» هو أجلُّ شروح «الأربعين النووية» للإمام النووي، وأوسعُها؛ ولذلك عُنِيَ به العلماءُ أتمَّ العناية، وعدَّوه مرجِعًا معتبَرًا عند مراجعتهم لشرح تلك الأحاديث الشريفة التي عليها مدار الإسلام؛ أعني: أحاديث كتاب «الأربعين النووية».



وقد كنتُ أسمع من أشياخنا -وأنا في أوائل سِنِيِّ طلب العِلْم- الثناءَ على هذا الكتاب الجليل، وأنه حوى عِلمًا كثيرًا، ودُرًّا نثيرًا، فكانت نفسي تشتاق إلى قراءته، واستخراج تلك العُلوم والفُهوم والدُرَر من بَحْرِ بركاته؛ فما يمنعني من المُضيِّ فيه -بعد البداية في أوله- إلا استغلاقُ بعض مباحثه وغموضُ شيءٍ من معانيه، مع ما أوتيه مؤلِّفه من حُسْن البيان، وجودة القريحة، لكنَّ المبتدئ بحاجةٍ إلى وقتٍ طويل، وجهدٍ جليل، قبل أن يخوض لُجَج أمهاتِ كُتُبِ أهلِ العلم.

وبعد سنوات من «محاولة» طلب العِلْم، أَعَدْتُ الكَرَّة فقرأتُ الكتاب، فتيسَّرَ لي مِنْ فَهْم تلك المباحث المستغلِقة، وتلك المسائل العويصة، ما علمتُ به أهمية التدرُّج في سُلَّمِ طلب العِلْم والمعرفة.

فلما رأيتُ ذلك، وعلمتُ أنَّ كثيرًا من إخواني مِنْ مُحِبِّي العِلْم لا يتيسَّر له مجالسة الشيوخ، أو الانتظام في المدارس الشرعيّة، أو الصبر على قراءة الكُتُب، وخشيتُ أن يفوت ما في هذا الكتاب من الخير على أولئك المُحِبِّين؛ أجمعتُ على اختصاره والاقتصارِ منه على ما يفهمه عامَّة المُسْلِمين، وتركِ ما سوى ذلك، وسيجد فيه الجميعُ من العِلْم والخير والهدى ما يكفيهم ويشفيهم، وسيشعرون أثناء قراءته -إن شاء الله- من حُسْنِ السَبْك ما يَظُنُّون معه أنهم يقرأون أصلَ الكِتاب لا مختصرَه.

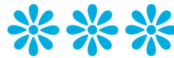
وقد قمتُ مع اختصار هذا الشَرْح بتخريج أحاديثه، وذِكْرِ أحكامِ العلماءِ عليها، وعلَّقتُ على مواضعَ يسيرة منه، ثم دفعتُه إلى الشيخ المُحَدِّث عبد العزيز بن مرزوق الطَرِيفيِّ فتفضَّل مشكورًا بالتقديم له، والتعليق على مواضع منه[١]،

(١) ميَّزْنا تعليقات الشيخ باللون الأحمر وختمناها باسمه أثابه الله.

ومراجعة حواشيه، فجزاه الله عنِّي وعن القُرَّاء خيرًا[١].

ربَّنـا تقبَّل منا إنَّك أنت السـميع العليم، وتُبْ علينا إنَّك أنت التوَّاب الرحيم، واغفرْ لنا ولوالدينا وأحبابنا أجمعين، اللَّهُمَّ آمين. وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

كتبه:
محمد بن سليمان بن عبد الله المهنا
الرياض
إيميل: Almohanna.m@gmail.com
هاتف: ٠٠٩٦٦٥٠٥٤٩٠٥٢٥



(١) منهجي في الاختصار: هو إثباتُ كُلِّ ما لا يُعسُر فَهْمُه من كلامِ المؤلِّف، وحذفُ ما سوى ذلك؛ ليكون الكتاب سَهْلاً مُيَسَّراً، وقد أتى هذا المختصر على الثلث من مقدار الكتاب الأصل.

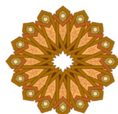
ترجمةُ الإمامِ ابنِ رجبٍ الحنبليِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

هــو الإمامُ الحافظُ الفقيهُ المُتفَنِّنُ عبدُ الرحمنِ بنُ أحمدَ بنِ رجَبٍ البغداديُّ، ثُمَّ الدِّمَشقيُّ الحنبليُّ.

كانَ إمامًــا مِــن أئمَّةِ العِلْــمِ والحِفْــظِ والزُّهْــدِ والوَعْظِ وحُسْنِ التَّصْنِيف.

وُلِــدَ في بَغْــدَادَ عام ٧٣٦هــ، وَقَدِمَ إلى دِمَشْــقَ معَ والدِهِ وهُو صغيــرٌ، وتَتَلْمَذَ على الإمــامِ ابنِ القَيِّــم وطبقتِهِ، وكانَ سَــلفِيَّ الاعتقادِ، أثرِيَّ المَشْــرَبِ، حَنبلِيَّ المذهَــبِ، فَقِيهًا مُفَسِّــرًا نَحْوِيًّا مُؤرِّخًا، آيةً في معرفة عِلَلِ الحديثِ وأسانيدِه ورِجالِه.

صنَّــف كُتُبًا كثيرةً هي المرجِعُ في بابِهَا؛ مِنْ أجلِّها: «فتْحُ البارِي شــرحُ صحيحِ البخارِيِّ»، وهو سابقٌ لـ«فتحِ البارِي» للحافظِ ابنِ حَجَر، وصَلَ فيه إلى كتابِ الجنائزِ، وبين أيْدينَا



منه الآنَ عشْرَةُ مُجلَّداتٍ، وهو غايةٌ في الإحكامِ والجَوْدةِ.

ومنها: «شــرحُ سُــننِ التِّرمــذِيِّ» في عِشــرينَ مجَلَّدًا كما ذَكرَ الحافظُ ابنُ حجر، ولم يبلُغْنا منه سِــوى مجلَّدينِ هما: «شرحُ علَلِ الترمذِيِّ».

ومنهَا: «تقريرُ القواعدِ وتحريرُ الفوائدِ»، وهو المعروفُ بـ«قواعـدِ ابنِ رجبٍ» في أربعةِ مجلـداتٍ، وهُو أعجوبةٌ من أعَاجيبِ كُتُبِ الفِقْهِ.

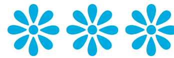
ومنهــا: «لطائفُ المعارف»، وهُو المَرجعُ الأوَّلُ في بابِ المَواسِمِ ووظائفِ الأوقاتِ.

ومنها: «جامعُ العلوم والحِكَم»، وهُو شرحٌ لـ«الأربعين النَّووِيَّة» في مجلدينِ، وهُو من أَجلِّ كُتُبِ الإسلامِ وأشهَرِها.

تُوُفِّيَ بدِمَشْقَ عامَ ٧٩٥هـ وهو ابنُ تسعٍ وخمسينَ سنة.

قال العلَّامةُ ابنُ ناصرِ الدِّين الدِّمَشقِيُّ: ولقد حدَّثني مَنْ حَفَرَ لحْدَ الشيخ ابنِ رجَبٍ أنَّ الشيخَ جاءَه قبلَ أنْ يموتَ بأيَّامٍ، فقالَ لـهُ: احفُرْ لِي هاهُنَا لَحْدًا، وأشارَ إلى البُقعةِ الَّتي دُفنَ فيهَا، قالَ فحفرْتُ لهُ، فلمَّا فَرَغْتُ، نزَلَ في القبرِ واضْطجَعَ فيه فأعجَبَهُ، قالَ: هذَا جيِّدٌ ثمَّ خرج.

قالَ: فوَاللهِ ما شعَرْتُ بعدَ أيامٍ إلَّا وقَد أُتيَ به ميِّتًا مَحْمُولًا في نَعْشِهِ، فوضعتُه في ذلكَ اللَّحد!. رحِمَه اللهُ ورضي عنه.





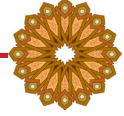
الحَدِيثُ الأوَّلُ

■ عن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بالنِّيَّاتِ، وإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى؛ فمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِه؛ فهِجْرَتُه إِلَى اللهِ وَرَسُولِه، ومَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوِ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا؛ فهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ» رَوَاهُ البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ.

الشَّرحُ

هذَا الحديثُ تفرَّدَ بروايتِه: يحيى بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ، عَن محمَّدِ بنِ إبراهيمَ التَّيميِّ، عَن عَلقمةَ بنِ وقَّاصٍ اللَّيثيِّ، عَن عُمَرَ بنِ الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وليسَ لهُ طريقٌ يصحُّ غير هذَا الطَّريقِ؛ كذَا قالَه عليُّ بنُ المَدِينيِّ، وغيرُه.

قالَ الخطابيُّ: «لا أعلمُ خلافًا بينَ أهلِ الحديثِ في ذلك،



مع أَنَّه رُوِيَ من حديثِ أبي سعيدٍ، وغيرِه».

وقد قيلَ: إنَّه رُوِيَ من طرقٍ كثيرةٍ، لكن لا يصحَّ من ذلكَ شيءٌ عندَ الحُفَّاظ.

واتفقَ العلماءَ علَى صحَّتِه وتلقِّيهِ بالقَبولِ[1]؛ وبِه صَدَّر البخاريُّ كتابَه «الصحيح»، أقامَه مقامَ الخُطبةِ لهُ؛ إشارةً إلى أَنَّ كلَّ عملٍ لا يُرادُ بِهِ وَجهُ اللهِ، فهو باطلٌ؛ لا ثمرةَ له في الدُّنيا، ولا في الآخرةِ.

ولهذَا قالَ عبدُ الرَّحمن بنُ مهديٍّ: «لو صنَّفتُ الأبوابَ؛ لجعلتُ حديثَ عُمَرَ في كلِّ بابٍ».

وعنه أَنَّه قالَ: «مَن أرادَ أَن يصنِّفَ كتابًا؛ فليبدأْ بحديثِ: «الأَعْمَالُ بالنِّيَّاتِ»»[2].

(١) والمتلقى بالقبول يسميه بعض الأئمة -كأحمد- متواترًا؛ يعني: تواتر اشتهارًا وعملًا لا سندًا، وتواتر المتن أقوى من تواتر السند. (الشيخ عبدالعزيز الطريفي).

(٢) أوسع من جمع مسائله وتكلَّم عليه السيوطي في رسالة مستقلة بعنوان: «بلوغ الآمال في شرح إنما الأعمال». (الشيخ عبد العزيز الطريفي).



وهـذَا الحديثُ أحدُ الأحاديثِ الَّتِي يـدورُ الدِّينُ عليهَا؛ فرُوِيَ عن الشَّافعيِّ أنَّه قالَ: «هذَا الحديث ثُلثُ العِلمِ».

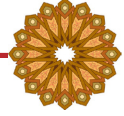
وعن الإمام أحمدَ قالَ: أصولُ الإسلامِ علَى ثلاثةِ أحاديثَ: حديـث عُمَـرَ: «الأَعْمَالُ بالنِّيَّـات»، وحديث عائشـةَ: «مَن أحدثَ في أمرِنَـا ...»، وحديث النُّعمانِ بنِ بشـيرٍ: «الحلالُ بيِّنٌ، والحرامُ بيِّنٌ».

وعـن أبي داودَ قـالَ: «أصولُ السُّـننِ في كلِّ فـنٍّ: أربعةُ أحاديـثَ: «الأَعمَالُ بالنِّيَّاتِ» و«الحلالُ بيِّنٌ» و«مِن حُسـنِ إسلامِ المرءِ تركُه ما لا يَعنيهِ»، و«ازهدْ في الدُّنيا؛ يحبَّك اللهُ، وازهدْ فيما في أيدي النَّاسِ؛ يحبَّك النَّاسُ».

وللحافظِ أبي الحسنِ طاهرِ بنِ مفوِّزٍ المعافريِّ الأندلسيِّ:

عمـدةُ الدِّينِ عندَنـا كلماتٌ ... أربـعٌ مـن كلامِ خيـرِ البريَّهْ
اتَّقِ الشُّبهاتِ، وازهدْ، ودَعْ مَا ... ليس يعنيـكَ واعملَنَّ بِنيَّهْ[1]

(١) قالَ الحافظَ ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: واتَّفقَ عبدُ الرَّحمن بنُ مهديٍّ، والشَّافعيُّ=



■ قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ»، وفي روايةٍ: «الأَعمَالُ بالنِّيَّاتِ»: وكِلاهما يقتضي الحصرَ علَى الصَّحيحِ.

وقد اختلفُوا في تقديرِ قولِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الأعمالُ بالنِّيَّاتِ»: فكثيرٌ من المتأخرينَ يزعمُ أنَّ تقديرَه: الأعمالُ صحيحةٌ، أو معتبرةٌ، أو مقبولةٌ بالنِّيَّاتِ؛ وعلى هذا؛ فالأعمالُ إنَّما أُريدَ بِهَا: الأعمالُ الشَّرعيةُ المفتقرةُ إلى النِّيَّةِ.

وقالَ آخرونَ: بل الأعمالُ هُنا علَى عُمومِها؛ لا يُخَصُّ منها شيءٌ؛ وعلى هذا القول؛ فقيل: تقديرُ الكلامِ: الأعمال واقعةٌ -أو حاصلةٌ- بالنِّيَّاتِ.

ويُحتمَلُ أَن يكونَ التَّقديرُ في قولِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الأَعمَالُ بالنِّيَّاتِ»: الأعمالُ صالحةٌ أو فاسدةٌ، أو مقبولةٌ أو مردودةٌ، أو مثابٌ عليها أو غيرُ مثابٍ عليها؛ بالنِّيَّاتِ.

= -فيما نقلَه البويطيُّ-، وأحمدُ، وابنُ المَدينيِّ، وأبو داودَ، والتِّرمذيُّ، والدَّارَقُطْنِيُّ، وحمزةُ الكنانيُّ؛ على أنَّه -أي: حديث عُمَرَ- ثلثُ الإسلامِ، ومنهم مَن قال: رُبعه، واختلفوا في تعيينِ الباقي. «الفتح» (١/ ١٧).



■ قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وإِنَّما لكُلِّ امرئٍ مَا نَوَى»:

إخبارٌ أنَّه لا يحصلُ لـهُ مِن عملِه إلَّا ما نواهُ بهِ؛ فإن نوى خيرًا حَصَلَ لهُ خيرٌ، وإن نوى شرًّا حصل له شرٌّ.

* والنِّيَّةُ(١) في كلامِ العلماءِ تقعُ بمعنيَينِ:

- **أحدهما**: بمعنى تمييزِ العباداتِ بعضِها عن بعضٍ؛ كتمييزِ صلاةِ الظُّهرِ من صلاةِ العَصرِ، وتمييزِ صيامِ رمضانَ من صيامِ غيرِه، أو: تمييزِ العباداتِ من العاداتِ؛ كتمييزِ الغُسلِ من الجَنابَةِ من غُسلِ التَّبَرُّد والتَّنظُّفِ.

- **الثَّاني**: بمعنى تمييز المقصودِ بالعملِ؛ وهل هوَ اللهُ وحدَه أم غيرُه، أمِ اللهُ وغيرُه؟ وهذِهِ النِّيَّةُ هيَ الَّتِي توجدُ كثيرًا في كلامِ السَّلَفِ المتقدِّمينَ، وقدْ جاءَ

(١) النية: مشتقة من النوى، ومحله جوف الثمرة، ولا يشرع الجهر بها بحالٍ باتفاق الأئمة الأربعة، إلا عند الشافعي في الصلاة فحسب، كما أسنده عنه ابن المُقرئ في «مُعجمه» عن ابن خزيمة عن الربيع عن الشافعي، وليس عليه دليل، وعمل السلف على عدم الجهر. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).

ذكرُها كثيرًا في كتابِ الله جَلَّجَلَالُهُ بغيرِ لفظِ النية أيضًا؛ من الألفاظِ المقارِبَة لها.

* أمَّا ما وَرَدَ في السُّنَّةِ وكلامِ السَّلَف؛ فكثيرٌ جدًا.

كما في «الصَّحيحين»، عن سعدِ بن أبي وقَّاصٍ، عنِ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، قالَ: «إنَّكَ لَنْ تُنفقَ نفقةً تبتغِي بَهَا وَجْهَ اللهِ إلَّا أُثِبْتَ عليها؛ حتَّى اللُّقمة تجعلَها في فِي امرأتكَ»(١).

وعن زُبيدٍ اليامِيِّ، قالَ: «إنِّي لأحبُّ أَن تكونَ لي نيَّةٌ في كلِّ شيءٍ، حتَّى في الطَّعامِ والشَّرابِ».

وعنه قالَ: «انوِ في كلِّ شيءٍ؛ حتَّى خروجِك إلى الكُنَاسَةِ»(٢).

وعن سفيانَ الثَّوريِّ، قالَ: «ما عالجتُ شيئًا أشدَّ عليَّ من نيَّتي؛ لأنَّها تتقلَّبُ عليَّ».

---

(١) أخرجَهُ البخارِيُّ (٢٧٤٢)؛ ومسلمٌ (١٦٢٨).

(٢) الكُناسة: بضم الكاف هي المزبلة، موضع إلقاء القمامة.



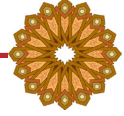
وقـالَ ابنُ المبارَكِ: «رُبَّ عملٍ صغير تُعظِّمُه النِّيَّةُ، ورُبَّ عملٍ كبيرٍ تُصغِّرُه النِّيَّةُ»[1].

وقـالَ الفُضيـلُ، في قولِه تعالَـى: ﴿لِيَبۡلُوَكُمۡ أَيُّكُمۡ أَحۡسَنُ عَمَلٗاۚ﴾ [الملك: ٢]؛ قـالَ: «أخلصُه وأصوبُه»؛ قالَ: «إنَّ العملَ إذَا كانَ خالصًـا ولم يكن صوابًا؛ لم يُقبَل، وإذَا كانَ صوابًا ولم يكـن خالصًا؛ لم يُقبَـل؛ حتَّى يكونَ: خالصًـا صوابًا» قالَ: «والخالِصُ: إذَا كانَ للهِ، والصَّوابُ: إذَا كانَ علَى السُّنَّةِ».

■ قوله ﷺ: «فمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إلَى اللهِ وَرَسُولِه؛ فهِجْرَتُه إلَى اللهِ وَرَسُولِه، ومَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إلَى دُنْيا يُصِيبُهَا، أَوِ امْرأةٍ يَنْكِحُهَا؛ فهِجْرَتُهُ إلَى مَا هَاجَرَ إلَيْه»:

لمَّا ذكّـرَ ﷺ أنَّ الأعمالَ بحسَـبِ النِّيَّاتِ، وأنَّ حظَّ العاملِ من عملِه نيَّتُه من خيرٍ أو شَرٍّ؛ ذَكَرَ مثالًا من أمثالِ

(١) يقول أهل المعرفة: «النية تجارة العلماء»؛ يعني: يؤجرون على أعمالٍ ما لا يؤجر غيرهم ممن لا يُحسن الضرب في سوق النيَّات واستحضارها في كل عمل. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).



الأعمالِ الَّتِي صورتُها واحدةٌ، ويختلف صلاحُها وفسادُها باختلافِ النِّيَّاتِ؛ وكأنَّه يقولُ: سائر الأعمالِ علَى حَذوِ هذَا المثالِ. فمَن هاجَر إلَى دارِ الإسلامِ حُبًّا للهِ ورَسُولِهِ؛ فهذَا هو المهاجرُ إلَى اللهِ ورَسُولِهِ حقًّا، وكفاهُ شَرَفًا وفَخْرًا.

ولهذَا اقتَصَرَ في جوابِ الشَّرطِ علَى إعادَتِه بلفظِه؛ لأنَّ حصولَ ما نواهُ بهجرتِه هو نهايةُ المطلوبِ في الدُّنيا والآخرَةِ(١).

ومَن كانت هجرَتُه لطلَبِ دُنيا، أو امرأةٍ؛ فهجرتُه إلَى ما هاجرَ إليهِ.

وفي قولِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إلى ما هاجرَ إلَيْهِ»: تحقيرٌ لما طلبَهُ من أمرِ الدُّنيا، واستهانةٌ بِهِ؛ حيث لم يذكْره بلفظِهِ.

وقدِ اشتهرَ أنَّ قصَّة مهاجِرِ أمِّ قيسٍ هيَ سببُ قولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كانت هجرَتُه إلَى دُنيا يُصيبُها، أو امرأةٍ

---

(١) وهجر القلوب للعقائد والأفكار السوء أعظم من هجر الأبدان لبلدان السوء؛ لأن الثانية ما شُرعت إلا لتحقيق الأولى. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).

ينكِحُهـا»، وذكرَ ذلكَ كثيـرٌ من المتأخِّرينَ، ولـم نرَ لذلكَ أصلًا بإسناد يَصِحُّ، واللهُ أعلم[1].

وسـائرُ الأعمـالِ كالهجرةِ في هـذا المعنـى، فصلاحُها وفسادُها بحسبِ النِّيَّةِ، كالجهادِ والحجِّ وغيرِهما.

ففي «الصَّحيحينِ»، عن أبي مُوسَـى الأشعريِّ رَضِيَٱللَّهُعَنهَا أنَّ أعرابيًّـا أتـى النَّبِـيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ؛ فقـال: يا رَسُـولَ الله؛ الرَّجـلُ يقاتِلُ للمغنـمِ، والرَّجلُ يقاتِلُ للذِّكْـرِ[2]، والرَّجل يقاتِـلُ ليُـرى مكانُهُ؛ فَمَنْ في سـبيل الله؟ فقالَ صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ: «مَن قاتلَ لتكونَ كَلِمَةُ اللهِ العُلْيَا؛ فهُوَ في سبيلِ اللهِ»[3].

---

(١) ولْيُعلَمْ أنَّ هذِهِ القصَّة جاءتْ بإسنادٍ صحيح -عندَ سعيد بن منصورٍ-، لكن ليسَ فيها أنَّ حديث: «إنَّما الأعمالُ» سيقَ من أجلها، أو أنَّها سببٌ له. انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٦)؛ وعلى ذلك فإنَّ المُصَنِفَ رَحِمَهُٱللَّهُ إنَّما أنكرَ -هنا- كونَ القصَّةِ سببًا للحديثِ، ولم ينكر صحَّةَ أصل القصَّة.

(٢) يقاتِل للذَّكر؛ أي ليذكَره النَّاسُ بالشَّجَاعَةِ.

(٣) البخاريُّ (٢٦٥٥)؛ ومسلمٌ (١٩٠٤).

وَخَرَّج مسلمٌ[1]، من حديثِ أبي هُرَيرةَ رَضِيَٱللَّهُعَنهَا: سَمِعتُ رَسُـولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ يقولُ: «إِنَّ أَوَّلَ النَّـاسِ يُقضى -يومَ القيامـةِ- عَلَيْهِ: رجلٌ استُشْـهِدَ فأُتيَ بِهِ فعرَّفـه نِعَمَهُ فعَرَفَها؛ قـالَ: فما عملتَ فيهـا؟ قالَ: قاتلتُ فيك حتى استُشْـهدتُ، قـالَ: كذبتَ ولكنَّك قاتلـتَ لأن يقالَ: جريءٌ فقـدْ قيلَ، ثُمَّ أُمِـرَ به فسُـحِبَ علَى وَجهِهِ حتَّى أُلقِيَ فِي النَّـارِ. ورجلٌ تعلَّم العلـمَ وعلَّمَه، وقرأ القرآن فأُتِيَ بِـهِ فعرَّفه نعمَه فعَرَفَها؛ قالَ: فمـا عملتَ فيها؟ قـالَ: تعلَّمتُ العلمَ وعلَّمتُـه وقرأتُ فيكَ القـرآنَ، قـالَ: كذبتَ؛ ولكنَّـك تعلَّمتَ العلمَ ليقـالَ: عالمٌ، وقـرأتَ القـرآنَ ليقالَ: قارئٌ، فقـد قيلَ، ثمّ أُمِرَ بِهِ؛ فسُـحِبَ علَى وَجهِهِ، حتَّى أُلقِيَ فِي النَّارَ. ورجلٌ وسَّع اللهُ عليه، وأعطاهُ من أصنافِ المالِ كلِّه؛ فأُتيَ بِهِ فعرَّفه نِعَمَهُ؛ فعَرَفَها؛ قالَ: فما عملـتَ فيها؟ قالَ: ما تركتُ من سـبيل تحـبُّ أن يُنفَقَ فيها؛ إِلَّا أنفقتُ فيها لكَ! قالَ: كذبتَ ولكنَّك فعلتَ ليقالَ: جوادٌ،

---

(١) برَقمِ (١٩٠٥).



فقد قيلَ، ثم أُمرَ بِهِ فسُحِبَ علَى وجهِهِ؛ حتَّى أُلقيَ في النَّار».

وقـدْ وردَ الوعيـدُ علَى تعلُّمِ العِلـمِ لغيرِ وَجْـهِ الله؛ كما خَرَّجَـهُ الإمامُ أحمدُ وأبو داودَ وابـنُ ماجَه، من حديثِ أبي هُرَيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «مَن تعلَّمَ علمًا مما يُبتغَى به وَجهُ الله، لا يتعلَّمه إلَّا ليُصيبَ عَرَضًا من الدُّنيا؛ لم يجدْ عَرْفَ الجنَّة يومَ القيامة»[1]؛ يعني: ريحها.

وخـرَّجَ التّرمـذيُّ، مـن حديـثِ كعبِ بـنِ مالكٍ، عـن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «مَن طلبَ العِلمَ ليُماريَ به السُّفهاءَ، أو يجاريَ بِهِ العلماءَ، أو يَصْرفَ بِهِ وجوهَ النَّاسِ إلَيْهِ؛ أدخلَه اللهُ النَّارَ»[2].

وقدْ وردَ الوعيدُ علّـى العملِ لغيرِ اللهِ عمومًا؛ كما خَرَّجَ الإمامُ أحمدُ، من حديثِ أُبيِّ بنِ كعبٍ، عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) أخرجَهُ أحمدُ (٢/ ٣٣٨)؛ وأبو داود (٣٦٦٤)؛ وابنُ ماجَه (٢٥٢)؛ وصحَّحَه ابنُ حِبَّانَ (١/ ٢٧٩)؛ والحاكمُ (١/ ٨٥)، وقالَ العراقيُّ - في تخريج «الإحياء» (١/ ١٧٨): «إسناده صَحيحٌ»، وكذَا قالَ الألبانيُّ في تعليقِهِ على «المِشكاة» (١/ ٧٨).

(٢) أخرجَهُ التِّرمذيُّ (٢٦٥٤)؛ والحاكمُ (١/ ٨٦)، وإسناده ضعيفٌ.

قالَ: «بَشِّر هذِهِ الأُمَّةَ بالسَّناءِ، والرِّفعةِ، والدِّينِ، والتَّمكين في الأرضِ، فمَن عَملَ منهم عملَ الآخرَةِ للدُّنيا؛ لم يكنْ لهُ في الآخرَةِ من نَصيبٍ»(١).

* واعلمْ أنَّ العملَ لغيرِ اللهِ أقسامٌ:

فتارةً يكون رياءً محضًا؛ بحيثُ لا يُرادُ بِهِ سِوَى مراءاةِ المخلوقينَ، لغرضٍ دُنيويٍّ؛ كحالِ المنافقينَ في صلاتِهِم، وهذَا الرِّياءُ المحضُ لا يكادُ يصدُرُ من مؤمنٍ في فرضِ الصَّلاةِ والصِّيامِ، وقدْ يصدُرُ في الصَّدَقَةِ الواجبَةِ والحجِّ، وغيرِهما من الأعمالِ الظَّاهِرَةِ، أو الَّتِي يَتعدَّى نفعُها؛ فإنَّ الإخلاصَ فيها عزيز.

وهذَا العملُ لا يشكُّ مسلمٌ أنَّه حابطٌ، وأنَّ صاحبَه يستحقُّ المقتَ من اللهِ والعقوبة.

(١) أخرجَهُ أحمدُ (٥/ ١٣٤)؛ وصحّحه ابنُ حِبَّانَ (٤٠٥)؛ والحاكُم (٤/ ٣١١)؛ والألبانيُّ في «صحيح الجامِعِ» (٢٨٢٥).



وتـارةً يكـونُ العملُ لله، ويشـاركُه الرِّياءُ: فإن شـارَكَهُ من أصلِهِ؛ فالنُّصوصُ الصَّحيحةُ تدلُّ علَى بُطلانِهِ وحُبُوطِهِ أيضًا.

وفي «صحيح مُسلِم»[(١)]، عـن أبي هُرَيـرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبِـيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قـالَ: «يقـولُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أنَـا أَغنَـى الشُّـرَكاءِ عن الشِّركِ، مَن عملَ عملًا أشركَ فيهِ معيَ غيرِي؛ تركتُه وشريكَه».

وخَرَّجَ الإمـامُ أحمدُ والتِّرمذيُّ وابـنُ ماجَه، من حديثِ أبي سـعيدِ بنِ أبي فضالةَ -وكان مـن الصَّحابَةِ-، قالَ: قالَ رَسُـولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذَا جمـعَ اللهُ الأولِيـنَ والآخرينَ ليومٍ لا ريبَ فيهِ، نادَى مُنادٍ: مَن كانَ أشركَ في عملٍ عَمِلَهُ للهِ جَلَّ جَلَالُهُ؛ فليطلبْ ثوابَه من عندِ غيرِ اللهِ جَلَّ جَلَالُهُ؛ فإنَّ اللهَ أغنَى الشُّركاءِ عنِ الشِّركِ»[(٢)].

(١) برَقم (٢٩٨٥).

(٢) أخرجَهُ أحمد (٣/ ٤٦٦)؛ والتِّرمذيُّ (٣١٥٤) -وقال: «حسنٌ غريبٌ»-، وحسَّنه الألبانيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في غيرِ مَا موضعٍ. انظر: «صحيح الجامعِ» (٤٨٢).

وأمّـا إذا كانَ أصلُ العملِ للهِ، ثُمَّ طـرأتْ عليهِ نيَّةُ الرِّياءِ: فإن كانَ خاطرًا ودفعَهُ؛ فلا يَضُرُّه بغيرِ خلافٍ.

وإن استرسلَ معه؛ فهل يَحْبَطُ عملُه، أم لا يَضُرُّه ويجازَى علـى أصلِ نيَّتِهِ؟ في ذلكَ اختلافٌ بينَ العلماءِ من السَّـلَفِ؛ حـكاهُ الإمامُ أحمـدُ وابنُ جريرٍ، ورَجَّحـا أنَّ عملَه لا يبطلُ بذلكَ؛ وأنَّه يُجازَى بنيَّتِهِ الأولَى.

وذكرَ ابنُ جريرٍ أنَّ هذا الاختلافَ إنَّما هوَ في عملٍ يرتبطُ آخـرُه بأوَّلِهِ: كالصَّلاةِ، والصيامِ، والحـجِّ، فأمَّا ما لا ارتباطَ فيـهِ: كالقـراءةِ، والذِّكْرِ، وإنفـاقِ المالِ، ونشـرِ العِلْمِ؛ فإنَّه ينقطعُ بنيَّةِ الرِّياءِ الطارِئَةِ عليهِ؛ ويحتاجُ إلَى تجديدِ نيَّةٍ[(١)].

فأمَّا إذَا عملَ العملَ خالصًا، ثُمَّ أَلقَى اللهُ لهُ الثَّناءَ الحسنَ في قُلُوبِ المؤمنينَ بذلكَ؛ ففرحَ بفضلِ اللهِ ورَحمتِه، واستبشرَ لذلـكَ؛ لم يَضُرَّه. وفي هـذَا المعنَى جاءَ حديثُ أبي ذَرٍّ، عن

(١) ينقطع الأجر من تغيُّر النية، ويؤجر على ما سبق كعمارة المساجد والمستشفيات ودور العلم ونحو ذلك. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).



النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّه سُئِلَ عن الرَّجُلِ يعملُ العملَ للهِ من الخيرِ، ويحمدُه النَّاسُ عليهِ؛ فقال: «تِلْكَ عاجِلُ بُشْرَى المؤمنِ»[1].

ولنقتصرْ علَى هذَا المقدارِ من الكلامِ علَى الإخلاصِ والرِّياءِ؛ فإِنَّ فيهِ كفاية.

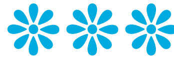
وبالجملة، فما أحسنَ قولَ سهل بنِ عَبْدِ اللهِ: «ليسَ علَى النَّفسِ شيءٌ أشقَّ من الإخلاصِ؛ لأَنَّه ليسَ لها فيهِ نصيب».

وقالَ يوسفُ بنُ الحسينِ الرَّازِيُّ: «أعزُّ شيءٍ في الدُّنيا: الإخلاصُ! وكمْ أجتهدُ في إسقاطِ الرِّياءِ عَن قلبِي؛ وكأَنَّه ينبتُ فيهِ علَى لونٍ آخرَ».

وقالَ ابنُ عُيَيْنَةَ: «كانَ من دعاءِ مُطَرِّفِ بنِ عَبْدِ اللهِ: اللَّهُمَّ إنِّي أستغفرُكَ مما تبتُ إليك منه ثم عُدْتُ فيه، وأستغفرُكَ

(١) خرَّجه مُسلمٌ برقم (٢٦٤٢).

مما جعلتُه لكَ علَى نفسِي ثُمَّ لم أفِ لكَ بهِ، وأستغفرُكَ مما زعمتُ أنِّي أردتُ بهِ وجهَكَ، فخالطَ قلبي منه ما قدْ علمتَ»(١).



(١) وقد ورد في هذا المعنى حديثٌ عن مَعْقِل بن يسار قال: انطلقت مع أبي بكر الصديق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ إلى النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فقال: «يا أبا بكر لَلشرك فيكم أخفى من دبيب النمل» فقال أبو بكر: وهل الشرك إلا من جعل مع الله إلهًا آخر؟ قال النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «والذي نفسي بيده، لَلشرك أخفى من دبيب النمل، ألا أدلّك على شيء إذا قلتَه ذهب عنك قليلُه وكثيرُه؟»، قال: «قل: اللَّهُمَّ إني أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم، وأستغفرك لما لا أعلم». أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» وصحّحه الألباني في «صحيح الأدب المفرد» (٢٦٦).



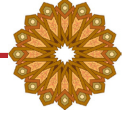
الحَدِيثُ الثَّانِي

■ عـن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قـالَ: «بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ، شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَـدِيدُ سَوَادِ الشَّـعْرِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلَا يَعْرِفُـهُ مِنَّـا أَحَدٌ؛ حَتَّـى جَلَسَ إِلَـى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ.

وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ؛ أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ.

فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الْإِسْلَامُ: أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»؛ قَالَ: صَدَقْتَ! فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ!.

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ.



قَـالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُـلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»؛ قَالَ: صَدَقْتَ.

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ.

قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ؛ فَإِنَّهُ يَرَاكَ».

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ.

قَالَ: «مَا الْمَسْؤُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ»!

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَاتِهَا.

قَـالَ: «أَنْ تَلِدَ الْأَمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَـرَى الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ العَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ».

ثُمَّ انْطَلَقَ، فَلَبِثْتُ مَلِيًّـا، ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا عُمَرُ؛ أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟!».

قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ!

قَالَ: «فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ؛ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

الشَّرح

هذَا الحديثُ تفرَّدَ مُسلمٌ عن البُخَارِيِّ بإخراجِهِ، وخَرَّجاهُ في «الصَّحيحينِ»، من حديثِ أبي هُرَيرَةَ[١].

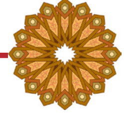
وهوَ حديثٌ عظيمٌ جدًّا، يشتملُ علَى شرحِ الدِّينِ كلِّهِ؛ ولهذَا قالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في آخرِه: «هذَا جبريلُ؛ أتاكُم يعلِّمكُم دينَكُم»[٢]، بعدَ أن شرحَ درجةَ الإسلامِ، ودرجةَ الإيمانِ، ودرجةَ الإحسانِ؛ فجعلَ ذلكَ كلَّه دِينًا.

فأمَّا الإسلامُ: فقدْ فسَّرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأعمالِ الجوارحِ الظَّاهرَةِ من القولِ والعملِ، وأوَّلُ ذلكَ: شهادةُ ألَّا إلَهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ محمدًا رَسُولُ اللهِ، وهوَ عملُ اللِّسانِ، ثُمَّ إقامُ

---

(١) معَ اختلافٍ في اللَّفظِ.

(٢) فيه جواز أن يتمثل الرجل ويحاكي هيئة غيره للفائدة والعلم ولمصلحة ترجى من ذلك. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).



الصَّـلاةِ، وإيتاءُ الزَّكاةِ، وصومُ رمضـانَ، وحجُّ البيتِ؛ لمن استطاعَ إليهِ سبيلًا.

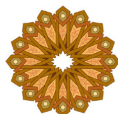
وهي منقسـمةٌ إلَى عملٍ بدنيٍّ: كالصَّلاةِ، والصَّومِ، وإلَى عملٍ ماليٍّ: وهـو: إيتاءُ الزَّكاةِ، وإلَى مَـا هوَ مركَّبٌ منهما: كالحجِّ؛ بالنسبةِ إلَى البعيدِ عن مكَّةَ.

وإنَّمـا ذكـرَ هاهُنَا أصـولَ الإسـلامِ الَّتِي ينبَنِي الإسـلامُ عليهَا، كما سـيأتي في شـرحِ ذلكَ في حديثِ ابنِ عُمَرَ: «بُنِيَ الإسلامُ علَى خمسٍ»، في موضعِهِ إن شاءَ اللهُ تعالَى(١).

* وأمَّـا الإيمـانُ: فقدْ فسَّـره النَّبـيُّ ﷺ في هذا الحديـث: بالاعتقـاداتِ الباطنَـةِ؛ فقـال: «أَن تُؤْمِـنَ باللهِ، ومَلائكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالبَعْثِ بَعْدَ المَوْتِ، وتُؤْمِنَ بالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ».

وقدْ ذكـرَ اللهُ في كتابِهِ الإيمانَ بهذِهِ الأُصُولِ الخمسـةِ في

(١) وهُوَ الحديثُ الثَّالثُ مِن هذَا الكتابِ (ص٢٩).



مَواضِعَ، كقولِهِ تعالَى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقالَ تعالَى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وقالَ -تعالَى-: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ٣ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ٤﴾ [البقرة: ٣-٤].

والإيمانُ بالرُّسلِ: يلزمُ منهُ الإيمانُ بجميعِ مَا أخبرُوا بهِ من الملائكةِ، والأنبياءِ، والكُتُبِ، والبَعثِ، والقَدَرِ، وغيرِ ذلكَ مِنْ تفَاصيلِ مَا أخبرُوا بهِ مِنْ صفاتِ اللهِ، وصفاتِ اليومِ الآخرِ: كالميزانِ، والصِّراط، والجنَّةِ، والنَّار.

وقدْ أَدخلَ في الإيمانِ: الإيمانَ بالقَدَرِ خيرِهِ وشرِّهِ؛ ولأجلِ هذِهِ الكلمةِ روى ابنُ عمرَ هذَا الحديثَ مُحتجًّا بهِ علَى مَنْ أنكرَ القَدَرَ، وزعمَ أنَّ الأمرَ أُنفٌ -يعني: أنَّه مستأنَفٌ

لم يسبقْ بِهِ سابقُ قَدَرٍ منَ اللهِ جَلَّجَلَالُهُ-، وقد غلَّظَ ابنُ عمرَ عليهم، وتبرَّأَ مِنهُم، وأخبرَ أنَّه لا تُقبلُ منهم أعمالُهم بدونِ الإيمانِ بالقَدَرِ.

فإن قيلَ: فقدْ فرَّقَ النَّبيُّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ -في هذَا الحديثِ- بينَ الإسلامِ والإيمانِ؛ وجعلَ الأعمالَ كلَّها من الإسلامِ، لا منَ الإيمانِ، وقد أنكرَ السَّلَفُ علَى مَن أخرجَ الأعمالَ عن الإيمانِ إنكارًا شديدًا.

قيلَ: الأمرُ علَى ما ذكرتَ؛ وقدْ دلَّ علَى دخولِ الأعمالِ في الإيمانِ: قولُه تعالَى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٢- ٤].

وفي «الصَّحيحين» عن ابنِ عبَّاسٍ أنَّ النَّبيَّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قالَ لوفدِ عَبْدِ القيسِ: «آمرُكُم بأربَعٍ: الإيمانِ باللهِ؛ وهل



تَـدْرون مَـا الإيمـانُ بـاللهِ؟ شـهادَةُ أنَ لا إلَـهَ إلَّا اللهُ، وإقامُ الصَّـلاةِ، وإيتاءُ الزَّكاةِ، وصومُ رمضانَ، وأَن تُعطُوا الخُمُسَ من المغنَمِ»[(١)].

أمَّا وَجْهُ الجمعِ بينَ هذِهِ النُّصوصِ، وبينَ حديثِ سـؤالِ جبريلَ عن الإسـلامِ والإيمانِ، وتفريـقِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإدخالِ الأعمالِ في مُسَـمَّى الإسـلامِ دونَ مُسَـمَّى الإيمانِ؛ فإنَّه يتَّضِحُ بتقريرِ أصلٍ؛ هوَ أنَّ من الأسـماءِ ما يكونُ شاملًا لمسمَّياتٍ متعدِّدةٍ عند إفرادِهِ وإطلاقِهِ، فإذا قُرن ذلكَ الاسمُ بغيرِه صارَ دالًّا علَى بعضِ تلكَ المسَمَّياتِ، والاسمُ المقرونُ بِهِ دالًّا علَى باقِيها؛ وهذا كاسم: (الفَقير) و(المِسكين)؛ فإذا أُفرِدَ أحدُهما؛ دخلَ فيهِ كلُّ مَن هو محتاجٌ، فإذَا قُرِنَ أحدُهما بالآخرِ دلَّ أحدُ الاسمينِ علَى بعضِ أنواعِ ذَوِي الحاجاتِ، والآخرُ علَى باقِيها.

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٥٢٣)؛ ومُسلِمٌ (١٧).

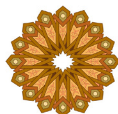
فهكذَا اسمُ الإسلامِ والإيمانِ؛ إذَا أُفرِدَ أحدُهما دخلَ فيهِ الآخرُ، فإذَا قُرنَ بينَهما، دلَّ أحدُهما علَى بعضِ مَا يدلُّ عليهِ بانفرادِهِ، ودلَّ الآخرُ علَى الباقِي.

وبهذَا التَّفصيلِ يظهرُ التَّحقيقُ في مسألِةِ الإيمانِ والإسلامِ، فيُقالُ: إذا أُفرِدَ كلٌّ من الإسلامِ والإيمانِ بالذِّكْرِ؛ -فلا فرقَ بينَهما حينئذٍ-، وإن قُرنَ بينَ الاسمينِ؛ كانَ بينهما فرقٌ[1].

* قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في تَفسيرِ الإحسانِ: «أَن تَعْبدَ اللهَ كأنَّكَ تَرَاهُ»:

يشيرُ إلَى أنَّ العبدَ يعبدُ اللهَ علَى هذِهِ الصِّفةِ؛ وهي: استحضارُ قُربِهِ، وأنَّه بينَ يدَيْهِ كأنَّه يراهُ؛ وذلكَ يوجبُ الخشيةَ، والخوفَ، والهيبةَ، والتَّعظيمَ، ويوجبُ أيضًا: النُّصحَ

(١) وهذا هُوَ أقربُ الأقوالِ في المسألةِ، وأشبهُها بالنُّصوصِ، واللهُ أعلَمُ. قالَهُ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ في شَرْحِهِ النَّفيسِ «فتح الباري شَرْح صحيحِ البُخَارِيِّ» (١/ ١٢٠).



في العِبادَة، وبذلَ الجهدِ في تحسينِها وإتمامِها وإكمالِها.

* وقولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فإن لم تكُن ترَاهُ؛ فإنَّه يراكَ»:

قيلَ: إنَّه تعليلٌ للأوَّلِ؛ فإنَّ العبدَ إذَا أُمِرَ بمُراقبةِ اللهِ في العبادةِ، واستحضارِ قُربِهِ من عَبْدِه حتَّى كأنَّ العبدَ يراهُ؛ فإنَّه قَدْ يَشُقُّ ذلكَ عليهِ، فيستعينُ علَى ذلكَ: بإيمانِهِ بأنَّ اللهَ يراهُ، ويطَّلعُ علَى سِرِّهِ وعَلانيته.

وقيلَ: بلْ هوَ إشارةٌ إلَى أنَّ مَن شَقَّ عليهِ أَن يعبدَ اللهَ كأنَّه يراهُ؛ فليعبدِ اللهَ علَى أنَّ اللهَ يراهُ ويطَّلعُ عليهِ؛ فليستَحْيِ مِن نظرِهِ إليهِ؛ كما قالَ بعضُهم: «اتَّقِ اللهَ أَن يكونَ أهونَ النَّاظِرينَ إلَيْكَ».

وقالَ بعضُهم: «خَفِ الله علَى قدر قَدرتهِ عليكَ، واستَحْيِ منهُ علَى قَدْرِ قُرْبِهِ منكَ».

قالتْ بعضُ العارفاتِ من السَّلَفِ: «مَنْ عملَ للهِ علَى

المُشـاهدَةِ فهو عارفٌ، ومَن عملَ علَى مشاهدَةِ الله إيَّاه فهو مخلصٌ»؛ فأشارَت إلَى المقامَيْنِ اللَّذَينِ تقدَّم ذكرهُما:

- **أحدهما**: مقام الإخلاصِ؛ وهو: أَن يعملَ العبدُ علَى استحضارِ مُشاهدةِ اللهِ إيَّاه، واطِّلاعِهِ عليهِ، وقُرْبِهِ منه؛ فإذَا اسـتحضرَ العبدُ هذَا في عملِـهِ، وعَمِلَ عليهِ؛ فهو مخلصٌ للهِ؛ لأنَّ اسـتحضارَهُ ذلكَ في عملِهِ يمنعُهُ من الالتفاتِ إلَى غيرِ الله، وإرادتِهِ بالعَمَلِ.

- **والثَّاني**: مقام المشاهدَةِ؛ وهو: أَن يعملَ العبدُ علَى مُقتضَى مشـاهدَتِهِ للهِ تعالَى بقلبِهِ؛ وهـوَ أَن يتنوَّرَ القلبُ بالإيمانِ، وتنفُذَ البصيرةُ في العِرفانِ؛ حتَّى يصيرَ الغيبُ كالعِيانِ.

وهذَا هوَ حقيقةُ مقام الإحسـانِ المشـارِ إليـهِ في حديثِ جبريلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ويتفاوَتُ أهلُ هذَا المقامِ فيهِ؛ بحسبِ قُوَّةِ نُفُوذِ البَصائرِ.

وقدْ فسَّرَ طائفةٌ مِن العُلماءِ (المثلَ الأعلَى)، المذكورَ في



قولـهِ جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٧] بهـذَا المعنى، ومثلُه قَولُـه تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ [النور: ٣٥]؛ والمرادُ: «مَثَلُ نُورِهِ في قلبِ المؤمنِ»؛ كذَا قالَه: أُبَيُّ بنُ كعبٍ، وغيرُه مِن السَّلَفِ.

* قولُ جبريلَ: «أخبِرنِي عنِ السَّاعَةِ»؛ فقالَ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا المسؤولُ عنهَا بأعلمَ منَ السَّائِلِ»:

يَعنِي: أنَّ عِلْمَ الخلقِ كلِّهم في وَقْتِ السَّـاعةِ سواءٌ، وهذَا إشارةٌ إلَى أنَّ اللهَ تعالَى استأثرَ بعِلْمِها.

وفي «صَحِيـح البُخَـارِيِّ»(١)، عـن ابـنِ عمـرَ، عـن النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قـالَ: «مَفاتيحُ الغَيْبِ خمسٌ؛ لا يعلمُها إلَّا اللهُ»؛ ثُمَّ قـرأَ هذِهِ الآيـةَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ الآيةَ [لقمان: ٣٤].

---

(١) برَقِم (٤٧٧٨).

* قولُه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «فأخبِرني عَن أَمَارَاتِها»:

يَعنِي: عن علامَاتِها؛ الَّتِي تدلُّ علَى اقترابِها.

* وقدْ ذكرَ النَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ للسَّاعَةِ علامَتَيْنِ:

- الأُولَى: «أَن تلِدَ الأَمَةُ رَبَّتَها»:

والمراد بـ(رَبَّتها): سَـيِّدتُها ومالِكتُها؛ وهذَا إشـارةٌ إلَى فتحِ البلادِ، وكثرةِ جلبِ الرَّقيقِ؛ حتَّى تكثرَ السَّرارِي، ويكثرَ أولادُهُنَّ؛ فتكون الأُمُّ رقيقةً لسَّيدها، وأولادُه منها بمنزلتِه؛ فإنَّ ولدَ السَّيِّدِ بمنزلةِ السَّـيِّدِ؛ فيصير ولدُ الأَمَةِ بمنزلةِ رَبِّها وسَيِّدِها.

- العلامـة الثانيـة: «أَن تَرَى الْحُفَـاةَ الْعُـرَاةَ العَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ؛ يَتَطَاوَلُونَ فِي البُنْيَانِ»:

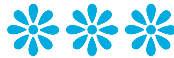
(العالَـةُ): الفقـراءُ؛ كقولِـهِ: ﴿وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغۡنَىٰ ٨﴾ [الضحى: ٨].



والمرادُ: أنَّ أسافِلَ النَّاسِ يصيرونَ رُؤساءَهم، وتكثرُ أموالُهم؛ حتَّى يتباهَونَ بُطولِ البُنيانِ، وزخرَفَتِهِ وإتقانِهِ[(١)].

ومضمونُ ما ذُكِرَ من أشراطِ السَّاعةِ في هذَا الحديثِ يرجعُ: إلَى أنَّ الأمور تُوسَدُ إلَى غيرِ أهلِها؛ كما قالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمن سألَه عن السَّاعَةِ: «إذَا وُسِدَ الأمرُ إلَى غيرِ أهلِه؛ فانتظر السَّاعَةَ»[(٢)].

وهذَا كلَّه من انقلابِ الحقائقِ في آخرِ الزَّمانِ، وانعكاسِ الأمورِ.



---

(١) وهذا من العلامات التي ظهرت في بلاد العرب، والأصل في أشراط الساعة إذا ذكرت في الوحي أن المراد بوقوعها في العرب وبلاد العرب لا في غيرهم. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).

(٢) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٥٩)، مِن حديثِ أبي هُرَيرَةَ.

الحَدِيثُ الثَّالِثُ

■ عن عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ قالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «بُنِيَ الإِسْلامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ ورَسُولُه، وإِقَامِ الصَّلَاةِ، وإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وحَجِّ البَيْتِ، وصَوْمِ رَمَضَانَ» رَوَاهُ البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ.

الشَّرحُ

المرادُ مِن هذَا الحديث: أنَّ الإسلامَ مبنيٌّ علَى هذِهِ الخمسِ؛ فهيَ كالأركانِ والدَّعائِمِ لبُنيانِهِ.

والمقصودُ: تمثيلُ الإسلامِ ببُنيانٍ، ودعائمُ البُنيانِ هذِهِ الخمسُ؛ فلا يثبتُ البُنيانُ بدُونِها، وبقيَّة خصالِ الإسلامِ كتَتِمَّةِ البُنيانِ؛ فإذَا فُقدَ منها شيءٌ نقصَ البُنيانُ، وهو قائمٌ لا ينتقِضُ بنقصِ ذلكَ، بخلافِ نقصِ هذِهِ الدَّعائِمِ الخمسِ؛ فإنَّ الإسلامَ يزولُ بفَقْدِها جميعِها بغيرِ إشكالٍ، وكذلك



يزولُ بفقدِ الشَّهادَتَيْنِ.

أَمَّا إقامُ الصَّلاةِ: فقدْ وردتْ أحاديثُ متعدِّدةٌ تدلُّ على أنَّ مَن تركَها فقدْ خرجَ من الإسلامِ؛ ففي «صَحيح مُسلِم»، عن جابرٍ، عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «بينَ الرَّجُلِ وبينَ الشِّرْكِ والكُفْرِ: تركُ الصَّلاةِ»[1]، ورُوِيَ مثلُه من حديثِ بريدةَ[2]، وثوبانَ، وأنسٍ، وغيرِهم.

وفي حديثِ مُعَاذٍ، عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «رأسُ الأمرِ: الإسلامُ، وعمودُه: الصَّلاةُ»[3]؛ فجعلَ الصَّلاةَ كعمودِ الفُسطاط[4]؛ الذي لا يقومُ الفُسطاطُ إلَّا بهِ؛ ولو سقطَ العمودُ لسقطَ الفُسطاطُ.

---

(١) أخرجَهُ مُسلِمٌ، برَقم (٨٢).

(٢) وهُوَ الحديثُ المشهورُ: «العهدُ الَّذِي بينَنَا وبينَهم: الصَّلاةُ؛ فمَن تركَها فقدْ كفرَ»، أخرجَهُ أحمد (٥/ ٣٤٦)؛ والتِّرمِذيُّ (٢٦٢١)؛ والنَّسائيُّ (١/ ٢٣١)؛ وابنُ ماجَه (١٠٧٩)، وهُوَ حديثٌ صحيحٌ.

(٣) وهُوَ الحديثُ التَّاسعُ والعِشرونَ مِن هذَا الكتابِ.

(٤) الفُسطاط: بيتٌ من الشَّعْرِ، وهُوَ نوعٌ مِن الخيامِ.

وقالَ عمرُ: «لا حظَّ في الإسلامِ لمَن تركَ الصَّلاةَ»(١).

وقالَ عبدُ اللهِ بنُ شقيق: «كانَ أصحابُ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يَرَونَ من الإعمالِ شيئًا تركُه كُفرٌ؛ غير الصَّلاةِ»(٢).

وذهبَ إلَى هذَا القولِ(٣) جماعةٌ من السَّلَفِ والخَلَفِ، وهوَ قولُ: ابنِ المبارَكِ، وأحمدَ، وإسحاقَ، وحكَى إسحاقُ عليهِ إجماعَ أَهْلِ العِلْمِ(٤).

وقالَ محمَّدُ بنُ نصرٍ المروزيُّ: «هوَ قولُ جُمهورِ أهلِ الحديثِ».

وذهبَ طائفةٌ منهم إلَى أنَّ مَن تركَ شيئًا من أركانِ الإسلامِ

(١) أخرجَهُ مالكٌ في «الموطأ»، برَقمِ (٥١)، عَن المَسورِ بنِ مخرمةَ عن عمر، وإسنادُهُ صحيحٌ.
(٢) أخرجَهُ التّرمذيُّ (٢٦٢٢)، وإسنَادُهُ صحيحٌ.
(٣) يَعنِي: القولَ بكفرِ تاركِ الصَّلاةِ.
(٤) وكما هو إجماع الصحابة، كذلك هو إجماع التابعين كما رواه المروزي عن حماد عن أيوب قال: ترك الصلاة كفر، لا نختلف فيه. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).



الخمسةِ عَمدًا أنَّه كافرٌ بذلك؛ وهوَ روايةٌ عن أحمدَ؛ اختارَها طائفةٌ من أصحابِهِ، وهوَ قولُ ابنِ حبيبٍ من المالكيَّة[1].

وعن أحمدَ روايةٌ: أنَّ تركَ الصَّلاةِ والزَّكاةِ -خاصَّةً- كفرٌ، دونَ الصِّيامِ والحجِّ[2].

ولم يذكر الجِهادَ في حديثِ ابنِ عُمَرَ هذَا؛ مع أنَّ الجَهادَ أفضلُ الأعمالِ؛ وذلك لوَجْهينِ:

- **أحدهما:** أنَّ الجِهادَ فرضُ كفايةٍ عندَ جمهورِ العلماءِ، ليس بفرضِ عَيْنٍ، بخلافِ هذِهِ الأركان.

---

(١) والمترجَّح -والعلم عند الله- أن من ترك بعض الصلوات في اليوم لا يكفر حتى يتركها كلها، وما دام يصلي صلاتين في اليوم مع إقراره بالخمس فهو مسلم، وهو على أي حال أهون من المشرك الخالص، لما روى أحمد في «مسنده» عن نصر بن عاصم قال: جاء رجل منا إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأراد أن يبايعه على أن لا يصلي إلا صلاتين، فبايعه رسول الله على ذلك.
ومع ذا فتارك صلاة واحدة حتى يخرج وقتها بلا عذر ولا حاجة فهو أشد من شارب الخمر والزاني، لعظم مقامها في الشريعة. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).

(٢) للتَّوسُّع في هذِهِ المسألةِ؛ انظرْ بحثَها للمصنِّفِ في كتابِهِ آنف الذِّكر: «فتح البارِي شَرْح صحيح البُخَاري» (١/ ٢٠- ٢٥).



- **والثَّـاني**: أنَّ الجِهـادَ لا يسـتمرُّ فِعلُه إلَى آخـرِ الدَّهرِ؛ بل إِذَا نزلَ عِيسَـى عَلَيْهِ السَّلَامُ، ولم يبقَ -حينئـذٍ- مِلَّةٌ غيرُ ملَّةِ الإسلامِ(١)؛ فحينئذٍ تضعُ الحربُ أوزارَها، ويُستغنَى عن الجهادِ، بخلافِ هذِهِ الأَركانِ؛ فإنَّها واجبةٌ علَى المؤمنين إلَى أَن يأتِي أمرُ اللهِ وهُم علَى ذَلِكَ. واللهُ أعلَمُ.

(١) الأصل استمرار الجهاد ودوام أسبابه وانعقاد موجباته بلا انقطاع إلى قيام الساعة لما في «صحيح مسلم» عن جابر مرفوعًا: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى قيام الساعة».
وفيه عن معاوية بنحوه، وما بعد المسيح معدود من الساعة وفي حكمها كما جاء مفصَّلًا عند أبي داود عن عمران بن حصين مرفوعًا: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوأهم حتى يقاتل آخرهم المسيح الدجال». (الشيخ عبد العزيز الطريفي).

الحَدِيثُ الرَّابِعُ

■ عن عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: حدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهُوَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ: «إنَّ أحدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ في بطْنِ أُمِّهِ أَرْبعينَ يَوْمًا نُطْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذلك، ثُمَّ يُكونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذلكَ، ثُمَّ يُرْسِلُ اللهُ إِلَيْهِ المَلَكَ؛ فيَنْفُخُ فيه الرُّوحَ، ويُؤمَرُ بأَرْبَعِ كَلِماتٍ: بكَتْبِ رِزْقِه، وعَمَلِه، وأَجَلِه، وشَقِيٍّ أَو سَعِيدٍ؛ فوَ الَّذي لا إلَهَ غَيرُهُ، إنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعمَلُ بعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ حتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَه وبَيْنَها إلَّا ذِراعٌ، فيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فيَعْمَلُ بعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فيَدْخُلُها! وإنَّ أَحَدَكُم لَيَعْمَلُ بعَملِ أَهْلِ النَّارِ حتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وبَيْنَهَا إلَّا ذِرَاعٌ، فيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فيَعْمَلُ بعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ فيَدْخُلُهَا!»

رواهُ البُخارِيُّ ومُسْلِم.

الشَّرحُ

هذَا الحديثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ وتلقَّته الأُمَّةُ بالقَبولِ.

وهوَ يدُلُّ علَى أنَّ الجنينَ يتقلَّبُ -في مائةٍ وعِشرينَ يومًا- في ثلاثـةِ أطوارٍ، يكونُ في كلِّ أربعينَ منها في طَورٍ؛ فيكونُ في الأربعينَ الأُولَى نُطفةً، ثُمَّ في الأربعينَ الثَّانيةِ عَلَقَةً (والعَلَقَةُ: قطعةٌ من دَمٍ) ثُمَّ في الأربعينَ الثَّالثةِ مُضغةً، والمُضْغَةُ: قطعةٌ مـن لَحْمٍ، ثُمَّ بعـدَ المائةِ والعشـرينَ يومًا ينفـخُ المَلَكُ فيهِ الرُّوحَ، ويكتبُ لهُ هذِهِ الأربعَ الكلماتِ.

وقدْ ذكرَ اللهُ في القرآنِ -في مواضِعَ كثيرةٍ- تقلُّبَ الجنينِ في هذِهِ الأطوارِ؛ كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ فَإِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ مِنۡ عَلَقَةٖ ثُمَّ مِن مُّضۡغَةٖ مُّخَلَّقَةٖ وَغَيۡرِ مُخَلَّقَةٖ لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ [الحج: ٥].



وذكرَ هذهِ الأطوارَ الثَّلاثةَ: النُّطْفةَ، والعَلَقةَ، والمُضْغةَ في مواضِعَ متعدِّدَةٍ من القُرآنِ، وفي موضع آخرَ ذكرَ زيادةً عليهَا؛ فقالَ في سُورَةِ المؤمنينَ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٤﴾﴾ [المؤمنون: ١٢- ١٤].

فهذِهِ سَبْعُ تاراتٍ؛ ذكرَها اللهُ في هذِهِ الآيةِ لخَلْقِ ابنِ آدمَ قبلَ نَفْخِ الرُّوحِ؛ وكانَ ابنُ عبَّاس يقولُ: «خُلق ابنُ آدمَ من سَبْعٍ»؛ ثم يتلُو هذِهِ الآيةَ[1].

وقدْ رخَّصَ طائفةٌ من الفقهاءِ للمرأةِ في إسقاطِ ما في بطنِها ما لم يُنفَخْ فيهِ الرُّوحُ، وجعلُوه كالعَزْلِ. وهوَ قولٌ ضَعِيفٌ؛ لأنَّ الجنينَ وَلَدٌ انعقدَ، ورُبَّما تصوَّرَ، وفي العزلِ لم يوجدْ ولدٌ بالكليَّةِ.

---

(١) أخرجه ابن خزيمة (٢١٧٢) والحاكم (١/ ٤٣٨) بنحوه.

وقـد صرَّحَ أصحابُنا بأنَّـه: إذَا صارَ الوَلَـدُ عَلَقَةً لم يجُزْ إسـقاطُه؛ لأنَّه وَلَدٌ انعقدَ، بخـلافِ النُّطْفَةِ؛ فإنَّهـا لم تنعقدْ بعدُ، وقدْ لا تنعقدُ وَلَدًا[١].

• قولُـه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فوَالَّذِي لَا إلَهَ غيـرُه؛ إنَّ أحدَكُم لَيَعْمَـلُ بعَمَلِ أَهْـلِ الجنَّةِ ...» إلَى آخـرِ الحديثِ، قيلَ: إنَّه مُدْرَجٌ من كلامِ ابنِ مسـعُودٍ[٢]، وقـدْ رُويَ هذَا المعنَى عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -من وجوهٍ متعدّدة- أيضًا.

وفي «صَحِيـح البُخَارِيِّ»، عن سَـهْلِ بنِ سَـعْدٍ عن النَّبِيِّ

(١) والإسقاط خوف الفقر والفاقة قبل نفخ الروح لا يجوز؛ لأن فيه سوء ظن بالله. وأما لمصلحة راجحة، كإسقاط حمل قبل النفخ بسبب الإقامة بين ظهراني المشركين، أو لوجود عاهة أو إعاقة يثبتها أهل الطب في الجنين، أو لمصلحة صحة الأم؛ فلا بأس. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).

(٢) أَي: أنَّه ليس مِن كلام النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وإنَّما هو تعليقٌ على الحديث من كلام ابنِ مسعودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. و(الإدراجُ): هو أَن تُزَادَ لَفظةٌ في متنِ الحديثِ مِن كلامِ الرَّاوِي؛ فيظن مَن سمِعها أنَّها جزءٌ مِن ذلك الحديثِ، فيرويها كذلكَ. انظر: «الباعث الحثيث» (ص٦١).

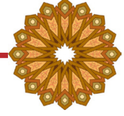


صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «إنَّما الأعمالُ بالخواتيم»[1].

وفي «صَحِيح مُسْلِمٍ»، عَن أبي هُرَيرةَ عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «إنَّ الرَّجُلَ لَيَعملُ -الزَّمانَ الطَّويلَ- بعَمَلِ أهلِ الجنَّةِ، ثُمَّ يُختَمُ لهُ عَمَلُه بعَمَلِ أهلِ النَّارِ، وإنَّ الرَّجُلَ لَيَعملُ -الزَّمانَ الطَّويلَ- بعَمَلِ أهلِ النَّارِ، ثُمَّ يُختَمُ لهُ عَمَلُه بعَمَلِ أهلِ الجنَّةِ»[2].

وفي «الصَّحيحينِ» عَن سَهْلِ بنِ سَعْدٍ: أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التقَى هُو والمشركونَ، وفي أصحابِه رجلٌ لا يدَعُ شاذَّة ولا فاذَّة إلَّا اتَّبعها، يضربُها بسيفِه؛ فقالُوا: ما أجزأ منَّا -اليَومَ- أحدٌ كما أجزأ فلانٌ[3]! فقالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هوَ

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ، برَقم (٦٦٠٧).
(٢) أخرجَهُ مُسلِمٌ، برَقم (٢٦٥١)، وفيه: «الزَّمن الطويل» لا «الزَّمان الطويل».
(٣) قالَ ابنُ منظورٍ في «لسان العرب» (١/ ٦٠٢): (وفي حديثِ سَهْلٍ: «مَا أجزأ منَّا اليومَ أحدٌ كمَا أجزأَ فلانٌ»؛ أَي: فعلَ فعلًا ظهرَ أثرُهُ، وقامَ فيهِ مقامًا لَم يقمْهُ غيرُه، ولَا كفَى فيهِ كفايتَهُ).



مِـن أهلِ النَّـارِ»! فقالَ رجلٌ مـن القوم: أنا صاحبُـه! فاتَّبعه؛ فجُرِحَ جرحًا شَـديدًا، فاستعجلَ الموتَ، فوضعَ نصلَ سيفِهِ علَـى الأرض، وذُبابَـه[١] بينَ ثَدييـهِ، ثُمَّ تحامَلَ علَى سـيفِهِ، فقتلَ نَفْسَـهُ! فخرجَ الرَّجلُ إلَى رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: أشـهدُ أنَّكَ رَسُولُ الله -وقصَّ عليه القصَّةَ-؛ فقالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إنَّ الرَّجـلَ لَيَعملُ عملَ أهـلِ الجنَّةِ فيما يبدُو للنَّاسِ، وهوَ من أهلِ النَّارِ، وإنَّ الرَّجلَ لَيَعملُ عملَ أهلِ النَّارِ فِيما يبدُو للنَّاسِ، وهوَ من أهلِ الجنَّةِ»[٢].

زادَ البُخَاريُّ في روايةٍ لهُ: «وإنَّما الأعمالُ بالخواتيم»[٣].

وقولُـه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فيما يبدُو للنَّاسِ»: إشـارةٌ إلَى أنَّ باطـنَ الأمرِ يكونُ بخـلافِ ذلكَ، وأنَّ خاتمةَ السُّـوءِ تكونُ بسـببِ دسيسـةٍ باطِنَةٍ للعَبْدِ لا يطَّلعُ عَليها النَّاسُ؛ من جهةِ

(١) قالَ ابنُ الأثيرِ في «النِّهاية» (٢/ ١٥٢): «ذباب السَّيفِ: طرفُهُ الَّذي يُضربُ بهِ».
(٢) أخرجَهُ البُخَارِيُّ، برَقم (٤٢٠٢)؛ ومُسلِمٌ، برَقم (١١٢).
(٣) هذِهِ الرِّوايةُ عَن سَهْلٍ -أيضًا-، أخرجَهَا البُخَارِيُّ برَقمِ (٦٦٠٧) كما سبق قريبًا.



عملٍ سيِّءٍ، ونحوِ ذلكَ؛ فتلكَ الخصلةُ الخفيَّةُ توجبُ سوءَ الخاتمةِ عندَ المَوْتِ[١].

وكذلكَ قدْ يعملُ الرَّجلُ عملَ أهلِ النَّارِ، وفي باطنِهِ خصلةٌ خفيَّةٌ من خصالِ الخيرِ؛ فتغلبُ عليهِ تلك الخصلةُ في آخرِ عُمرِهِ؛ فتوجِبُ له حُسْنَ الخاتمةِ.

قالَ عَبْدُ العزيزِ بنُ أبي رَوَّادٍ: «حضرتُ رجلًا عندَ الموتِ يُلَقَّنُ: لا إلهَ إلَّا اللهُ؛ فقالَ في آخرِ ما قالَ: هو[٢] كافرٌ بما تقولُ، وماتَ علَى ذلكَ». قالَ: «فسألتُ عنه؛ فإذَا هو مدمنُ خَمْرٍ»، فكانَ عبدُ العزيزِ يقولُ: «اتَّقوا الذُّنوبَ؛ فإنَّها هي الَّتِي أوقعَتْه».

---

(١) والإكثار من عبادة السر من أعظم المثبتات عند الخواتيم. (الشيخ عبدالعزيز الطريفي).

(٢) ذلك الرجل المُحتَضَر، إنما قال عن نفسه: «أنا...»، ولكن الراوي استقبح أن يأتي بصيغة المتكلم. ومثله قول الراوي في قصة وفاة أبي طالب: «قال أبو طالب آخر ما كلَّمَهم: هو على ملَّة عبدِ المطلب». أخرجه البخاري (١٣٦٠).

وكانَ سُـفيانُ[1] يشتدَّ قلقُه؛ فكانَ يبكِي ويقولُ: «أخافُ أَن أكـونَ في أُمِّ الكتابِ شـقيًّا»! ويقولُ: «أخافُ أَن أُسـلبَ الإيمانَ عندَ الموتِ»!

وكانَ مالكُ بنُ دينارٍ يقـومُ طولَ ليلِه قابضًا علَى لحيتِه، ويقولُ: «يا ربِّ؛ قد علمتَ سـاكنَ الجنَّةِ من سـاكنِ النَّارِ؛ ففي أيِّ الدَّارَيْنِ منزلُ مَالِكٍ؟».

ومـن هُنـا؛ كانَ الصَّحابَـةُ ومَـن بَعْدَهـم -مِن السَّـلَفِ الصَّالِـحِ- يخافونَ على أنفُسِـهِم النِّفاقَ[2]، ويشـتدُّ قلقُهم وجَزَعُهـم منه؛ فالمؤمنُ يخافُ علَى نفسِـهِ النِّفاقَ الأصغرَ، ويخـافُ أَن يَغْلِـبَ ذلكَ عليهِ عنـدَ الخاتمـةِ، فيُخرجَه إلَى

(١) هُوَ: سُفيانُ الثَّوريُّ، الأمامُ المشهورُ، توفي سنة (١٦١هـ).
(٢) انظرْ في خوفِ السَّلفِ مِن النِّفاقِ بحثًا مطوَّلاً للمؤلِّفِ في «فتح الباري» (١/ ١٧٧)، وقدْ أشارَ المؤلِّفُ إلَى شيْءٍ مِن ذلكَ في شَرْحِهِ للحديثِ الثَّامن والأربعينَ مِن هذَا الكتابِ.

النِّفـاقِ الأكبرِ، كما تقدَّم أنَّ دَسـائِسَ السُّـوءِ تُوجِبُ سُـوءَ الخاتمةِ[1].

وقدْ كانَ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكثِـرُ أَن يقولَ في دُعائِهِ: «يَا مُقلِّـبَ القُلُوبِ؛ ثَبِّت قَلبي علَى دينِكَ»؛ فقيلَ له: يا نبيَّ اللهِ؛ آمنَّـا بكَ وبما جئتَ بهِ؛ فهَلْ تخـافُ علينا؟ فقالَ: «نَعَم، إنَّ القلـوبَ بينَ أُصبُعَينِ مـن أصابـعِ اللهِ جَلَّ جَلَالُهُ، يُقلِّبُها كيفَ يشاءُ»، خرَّجَه الإمامُ أحمدُ والتِّرمذيُّ من حديثِ أنسٍ[2].

وخرَّجَ مُسْـلِمٌ من حديـثِ عَبْدِ اللهِ بنِ عمروٍ، أنَّه سَـمِعَ رَسُـولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يقولُ: «إنَّ قُلُوبَ بنِي آدمَ كُلَّها بينَ أُصبعيـنِ مِن أصابعِ الرَّحمنِ جَلَّ جَلَالُهُ؛ كقلـبٍ واحد يُصَرِّفُه

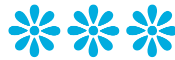
---

(١) ومِن أوسعِ الكتبِ فِي ذِكْرِ الخواتيمِ: كتاب «سَكْب العبرات في القبرِ والموتِ والسَّكراتِ»، للدكتور سيِّد حسين العفَّانيِّ؛ جزاهُ اللهُ خيرًا.

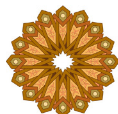
(٢) أخرجَهُ أحمد (٣/ ١٢٢)؛ والتِّرمِذيُّ (٢١٤٠)، وقالَ: «وهذَا حديثٌ حَسَنٌ»؛ وصحَّحه الشَّيخُ الألبانيُّ في تخريجِ كتابِ «السُّنَّة» لابنِ أبي عاصِمٍ (٢٢٥).

حيثُ يشاءُ»، ثُمَّ قالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ مُصَرِّفَ القُلُوبِ؛ صرِّفْ قُلُوبَنا علَى طاعَتِكَ»[1].

وفي هذَا المعنَى أحاديثُ كثيرَةٌ.



(١) أخرجَهُ مُسلِمٌ، برَقمِ (٢٦٥٤).



الحَدِيثُ الخَامِسُ

■ عن عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ؛ فَهُوَ رَدٌّ» رَوَاهُ البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ.

وفي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا؛ فَهُوَ رَدٌّ».

الشَّرحُ

هـذَا الحديثُ أصلٌ عظيمٌ من أُصُولِ الإسلام، وهو كالميزانِ للأعمالِ في ظاهِرِها؛ كما أنَّ حديثَ: «الأعمال بالنِّيَّاتِ» ميزانٌ للأعمالِ في باطِنِهَا.

فكَما أنَّ كلَّ عملٍ لا يُرادُ بِهِ وَجْهُ اللهِ فليسَ لعامِلِه فيهِ ثوابٌ؛ فكذلكَ كلُّ عملٍ لا يكونُ عليهِ أمرُ اللهِ ورَسُولِهِ فهُوَ

مَـرْدُودٌ عَلَى عامِلِه، وكلُّ مَن أحـدثَ في الدِّين مَا لم يأذنْ بِهِ اللهُ ورَسُولُه فليسَ مِن الدِّين في شيءٍ.

وكانَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ في خُطْبَتِهِ: «إنَّ أَصدقَ الحديثِ: كتـابُ اللهِ، وخيـرَ الهَـدْيِ: هـديُ محمَّـدٍ، وشـرَّ الأمورِ: مُحْدَثاتُها»[(١)]، وسـنؤخِّرُ الكلامَ علـى المُحْدَثاتِ إلَى ذِكْرِ حديثِ العِرباضِ بنِ ساريةَ[(٢)]، ونتكلَّم هَاهُنَا علَى الأعمالِ الَّتِي ليسَ عليهَا أمرُ الشَّارع، ورَدِّها.

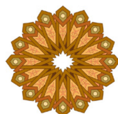
فهذَا الحديثُ يدلُّ بمَنْطوقِهِ علَى أنَّ كلَّ عملٍ ليسَ عليهِ أمرُ الشَّارعِ[(٣)]؛ فهُوَ مَرْدودٌ؛ ويدُلُّ بمَفهومِهِ علَى أنَّ كلَّ عملٍ عليهِ أمرُه؛ فهُوَ غيرُ مردودٍ.

---

(١) أخرجَهُ مُسلِمٌ، برَقم (٨٦٧).

(٢) عِندَ قولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وإيَّاكُم ومُحْدثاتِ الْأمُورِ»؛ وهُو الحديثُ الثَّامن والعشرون مِن هذَا الكتابِ.

(٣) يعني: في أمور الدين والعبادة، لا الإحداث في أمور الدنيا في الملبس والمركب والمسكن وغيرها. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).



والمرادُ بـ (أَمْرِه) هَاهُنا: دِينُه، وشَرْعُه.

فالمعنَى -إذَنْ- أنَّ كلَّ مَن كانَ عملُه خارِجًا عن الشَّرعِ، وليسَ متقيِّدًا بالشَّرعِ؛ فهُوَ مَرْدودٌ.

* وقَولُه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «ليسَ عليهِ أَمْرُنَا»:

إشارةٌ إلَى أنَّ أعمالَ العاملينَ كلِّهم ينبَغِي أَن تكونَ تحتَ أحكامِ الشَّريعَةِ، وتكونَ أحكامُ الشَّريعَةِ حاكمةً عليها بأَمرِهَا ونَهْيِها؛ فمَن كانَ عملُه جارِيًا تحتَ أحكامِ الشَّرعِ، موافِقًا لها فهُوَ مَقبولٌ، ومَن كانَ خارِجًا عن ذلكَ؛ فهُوَ مَرْدودٌ.

* والأعمالُ قسمانِ: عباداتٌ، ومعاملاتٌ:

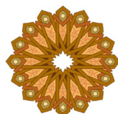
فأمَّا العباداتُ: فما كانَ منها خارجًا عن حُكمِ اللهِ ورَسُولِهِ بالكُليَّةِ؛ فهُوَ مَردودٌ علَى عامِلِه، وعامِلُهُ يدخُلُ تحتَ قَولِهِ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَـٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

فمَن تقرَّبَ إلَى اللهِ بعملٍ لم يجعَلْهُ اللهُ ورَسُولُهُ قُربةً؛ فعملُه باطِلٌ مَرْدودٌ عليهِ، وهُوَ شبيهٌ بحالِ الَّذِينَ كانتْ صلاتُهم عِندَ البَيتِ مُكَاءً وتَصْدِيةً.

وهذا كمَن تقرَّبَ إلَى اللهِ بسَماعِ الملاهِي، أَو الرَّقصِ، أَو بكشفِ الرَّأْسِ في غَيرِ الإحرامِ.

وليسَ مَا كانَ قُربةً في عبادةٍ يكونُ قُربةً في غيرِها مُطلقًا؛ فقَدْ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ رجلًا قائمًا في الشَّمسِ؛ فسأَلَ عنهُ؛ فقيل: إنَّه نذرَ أَن يقومَ ولا يقعدَ، ولا يستظلَّ، ويصومَ. فأمره النَّبيُّ ﷺ أَن يقعدَ، ويستظلَّ، ويُتِمَّ صَوْمَه[(١)]، فلَم يَجْعَلْ قيامَه وبُروزَه للشَّمسِ قُربةً يُوفَى بنذرِهما، مع أَنَّ القيامَ عبادَةٌ في مواضِعَ أُخرَ: كالصَّلاةِ، والأذانِ، والدُّعاءِ بعرفةَ، والبروزَ للشَّمسِ قُربةٌ للمُحْرِمِ؛ فدلَّ علَى أنَّه ليسَ كلُّ مَا كانَ قُربةً في موطنٍ يكونُ قُربةً في كلِّ المواطِنِ؛ وإنَّما

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ، برَقمِ (٦٧٠٤).



يُتَّبع في ذلكَ ما وردتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ في مواضِعِهَا.

وكذلكَ مَن تقرَّبَ بعبادةٍ نُهي عنها بخُصوصِهَا؛ كمَن صامَ يومَ العيدِ، أَو صلَّى في وَقْتِ النَّهْيِ.

وأمَّا مَن عملَ عملًا أصلُهُ مَشروعٌ وقُرْبةٌ، ثُمَّ أدخلَ فيهِ مَا ليس بمَشروعٍ، أَو أخلَّ فيهِ بمَشروعٍ؛ فهذَا أيضًا مخالِفٌ للشَّريعة بقَدْرِ إخلالِهِ بما أخلَّ بهِ، أَو إدخالِ مَا أدخلَ فيهِ.

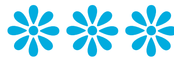
وأمَّا المعاملاتُ كالعُقُودِ والفُسُوخ ونحوهما: فما كانَ مِنْها تَغييرًا للأوضاعِ الشرعيَّة، كجَعْلِ حَدِّ الزِّنا عقوبةً ماليةً، وما أشبهَ ذلك، فإنَّهُ مردودٌ من أصْلِهِ، لا يَنْتقلُ به المِلْكُ؛ لأنَّ هذا غيرُ معهودٍ في أحكامِ الإسلام.

وما كانَ مِنْها عقدًا مَنْهيًّا عنهُ في الشَرْعِ، إمَّا لكونِ المعقودِ عليهِ ليسَ مَحّلًّا للعَقْد، أو لفواتِ شَرْطٍ فيه، أو لظُلمٍ يَحْصُلُ به للمعقود معه، أو لكونِ العقدِ يَشْغَلُ عن ذِكْرِ اللهِ الواجبِ عند تَضايُقِ وقتِه، أو غيرِ ذلك؛ فهذا العَقْدُ: هل هو مردودٌ

بالكليَّـةِ لا ينتقلُ به المِلْكُ أم لا؟ هذا الموضعُ قدْ اضطربَ الناسُ فيه اضْطرابًا كثيرًا.

والأقربُ -إنْ شاء الله تعالى- أَنَّهُ إنْ كان النَهيُ عنه لِحَقِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ فإنَّـهُ لا يُفيدُ المِلْكَ بالكُليَّـة، ونعني بكونِ الحقِّ لله: أنَّه لا يَسْقطُ بِرِضا المُتعاقدينَ عليه.

وإنْ كانَ النهيُ عنه لحقِّ آدميٍّ مُعيَّنٍ بحيث يَسْقط برضاه بِـه؛ فإنَّه يَقِفُ على رِضاه به، فإنْ رَضِي لَزِمَ العَقْدُ، واسـتمرَّ المِلْكُ، وإنْ لمْ يَرْضَ به فَلَهُ الفَسْخُ.





الحَدِيثُ السَّادِسُ

■ عن النُّعْمانِ بن بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إنَّ الحَلالَ بَيِّن، وإنَّ الحَرَامَ بَيِّنٌ، وبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهاتٌ، لا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ؛ فمَنِ اتَّقَى الشُّبُهاتِ فقَدِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وعِرْضِهِ، ومَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَات وَقَعَ فِي الحَرَام؛ كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى؛ يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ. أَلا وإنَّ لِكُلِّ مَلِك حِمًى؛ أَلا وإنَّ حِمَى اللهِ مَحارِمُهُ، أَلا وإنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً؛ إذَا صَلُحَتْ صَلُحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وإذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ؛ أَلا وَهِيَ القَلْبُ» رَواهُ البُخارِيُّ ومُسْلِمٌ.

الشَّرحُ

❊ قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الحلال بَيِّنٌ، والحَرَام بيِّنٌ، وبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ، لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ»:

مَعْنَاهُ: أنَّ الحلالَ المحضَ بَيِّنٌ؛ لا اشتباهَ فيهِ، وكذلكَ الحرامُ المحضُ، ولكنْ بَيْنَ الأمرَينِ أمورٌ تشتَبِهُ علَى كثيرٍ من النَّاسِ: هَلْ هِيَ من الحلالِ، أم من الحرَامِ؟ أمَّا الرَّاسِخونَ في العِلْمِ؛ فلَا يَشتبهُ عليهِم ذلكَ، ويعلَمونَ من أيِّ القسمينِ هيَ.

فأمَّا الحلالُ المحضُ: فمِثلُ أكلِ الطَّيِّباتِ من الزُّرُوعِ، والثِّمارِ، وبهيمةِ الأنعامِ، وشُربِ الأشربةِ الطَّيِّبةِ، ولباسِ مَا يُحتاجُ إليهِ من القُطنِ والكِتَّانِ، أو الصُّوفِ أَو الشَّعرِ، وكالنِّكاحِ والتَّسرِّي، وغيرِ ذلكَ؛ إذَا كانَ اكتسابُهُ بعَقْدٍ صحيحٍ كالبَيْعِ، أَو بميراثٍ أو هبَةٍ أو غَنيمَةٍ.

والحرامُ المحضُ: مِثلُ أكلِ المَيْتةِ، والدَّمِ، ولحمِ الخنزيرِ، وشُربِ الخَمْرِ، ونكاحِ المحارِمِ، ولباسِ الحريرِ للرِّجالِ، ومِثْلُ: الأكسابِ المحرَّمِة: كالرِّبا، والميسرِ، وثَمَنِ مَا لا يحلُّ بيعُه، وأخذِ الأموالِ المَغْصُوبةِ بسرقَةٍ أو غَصْبٍ أَو تدليسٍ، ونَحْوِ ذلكَ.



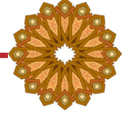
وأمَّا المُشتَبِهُ: فمِثْلُ بعضِ مَا اخْتُلِفَ في حِلِّه أَو تحريمِه، إمَّا من الأعيانِ كالخيلِ والبغالِ والحميرِ والضَّبِّ، وشُربِ مَا اخْتُلِفَ في تحريمِهِ من الأنبذَةِ الَّتي يُسكِرُ كثيرُها، ولبسِ مَا اخْتُلِفَ في إباحَةِ لبسهِ من جُلُودِ السِّبَاعِ ونحوِها، وإمَّا من المكاسِبِ المُخْتَلَفِ فيها: كمسائلِ العِيْنةِ، والتَّورُّقِ، ونحوِ ذلك.

وبنَحْوِ هذَا المعنَى فَسَّرَ (المُشْتَبِهاتِ): أحمدُ، وإسحاقُ، وغيرُهما من الأئِمَّةِ[1].

وحَاصِلُ الأمرِ: أنَّ اللهَ تعالَى أنزلَ علَى نبيِّهِ الكتابَ، وبَيَّنَ فيهِ للأُمَّـةِ ما تَحتاجُ إليهِ من حَلالٍ وحَـرامٍ؛ كمَا قالَ تعالَى:

---

(١) لا يوجد في الشريعة مشتبه مطلق، وإنما الاشتباه نسبي، إن اشتبه عند أحد فهو محكم عند غيره، وما يُظَنُّ أنه من المشتبهات المطلقة فعند التحقيق إما أن يكون محكمًا عند بعض العلماء، أو ليس هو من تكاليف الدين وتشريعات الإسلام. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).



﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]؛ قالَ مجاهدٌ وغيرُه: «تِبْيانًا لكلِّ شيءٍ أُمِرُوا بِهِ ونُهوا عنه».

وقالَ تعالَى في آخرِ سُورَةِ النِّساءِ الَّتِي بَيَّنَ فيهَا كثيرًا من أحكامِ الأَموالِ والأَبضاعِ: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌۢ ﴿١٧٦﴾﴾ [النساء: ١٧٦]، ووَكَلَ بيانَ مَا أشكلَ من التَّنزيلِ إلَى الرَّسولِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ كمَا قالَ تعالَى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، ومَا قُبِضَ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتَّى أُكمِلَ له ولأُمَّتِهِ الدِّينُ؛ ولهذَا أُنزلَ عليهِ بعرفَةَ قبلَ موتِهِ بمُدَّةٍ يسيرَةٍ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

وقالَ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تركتُكم علَى بيضاءَ نقيَّةٍ؛ ليلُها كنهارِهَا؛ لا يزيغُ عنهَا إلَّا هالِكٌ»(١). وقالَ أبو ذَرٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ:

(١) أخرجَهُ أحمدُ (٤/ ١٢٦)؛ وابنُ ماجَه (٤٣)؛ وصحَّحَه الشيخُ الألبَانيُّ في «صَحيح ابنِ مَاجَه» (٤١)، مِن حديثِ العرباضِ بنِ ساريةَ.



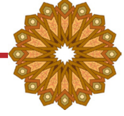
«تُوفِيَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومَا طائِرٌ يُحرِّكُ جَناحَيْهِ في السَّماءِ، إلَّا وقَدْ ذكرَ لنَا مِنه عِلْمًا»[(١)]!

وفي الجُملةِ: فما تَرَكَ اللهُ ورسولُه حلالًا إلا مُبَيَّنًا ولا حرامًا إلاَّ مُبَيَّنًا، لكنَّ بعضَه كان أظهر بيانًا من بعض، ولهذا قال رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المشتبهات: «لا يَعْلَمُهُنَّ كثيرٌ من النَّاس» فدلَّ على أنَّ مِنَ الناس مَن يَعْلَمُها، وإنَّما هي مُشْتَبِهةٌ على مَن لم يَعْلَمْها، وليست مشتبهةً في نَفْسِ الأمر.

وقدْ فسَّرَ الإمامُ أحمدُ (الشُّبْهَةَ): بأنَّها منزلَةٌ بينَ الحلالِ والحرامِ -يعني الحلالَ المحضَ والحرامَ المحضَ- وقالَ: «مَنِ اتَّقاهَا؛ فقدِ اسْتَبْرَأَ لدينِهِ».

وفسَّرَها تارَةً: باختلاطِ الحلالِ والحرام؛ ويتفرَّعُ على هذَا: مُعامَلةُ مَنْ في مالِهِ حلالٌ وحَرامٌ مختلِطٌ: فإنْ كانَ أكثرُ

(١) أخرجَهُ أحمدُ (٥/ ١٥٣)، عن أشياخٍ مِنْ تيمٍ، عَن أبي ذَرٍّ. وهذَا إسنادٌ منقطعٌ وفيه جهالةٌ كمَا تَرَى.



مالِـهِ الحرامَ؛ فقـالَ أحمدُ: ينبَغِي أَن يتجنَّبَـه. وإنْ كانَ أكثرُ مالِـهِ الحلالَ؛ جازَتْ معاملتُه، والأكلُ من مالِهِ. وإنِ اشـتبهَ الأمرُ؛ فهُوَ شبهَةٌ؛ والورَعُ تركُه.

ورَخَّـصَ قـومٌ مِن السَّـلَفِ في الأكلِ ممَنْ يُعلَـمُ في مالِهِ حرامٌ، مَا لم يعلَمْ أَنَّه من الحرامِ بعينِهِ؛ فصَحَّ عنِ ابنِ مَسعُودٍ أنَّه سُـئِلَ عمَّن لهُ جارٌ يأكلُ الرِّبا علانيةً، ولا يتحرَّجُ من مالٍ خبيثٍ؛ يدعُوه إلَى طعامٍ؛ قـالَ: «أجيبوهُ؛ فإنَّما المَهْنَأُ لكُم، والوِزْرُ عليهِ».

صَحَّـحَ الإمامُ أحمدُ هذا عنِ ابنِ مَسْـعُودٍ، لكنَّه عارضَهُ بما رُوِيَ عنهُ أنَّه قالَ: «الإثْم حَوَازُّ القُلُوبِ»(١).

ومتى عُلِمَ أنَّ عَينَ الشَّـيءِ حَرامٌ -أُخِذَ بوَجْهٍ مُحَرَّمٍ-؛ فإنَّه

(١) (حَوَازُّ القلوبِ): الأشياءُ الَّتِي تحُزُّ فِيهَا. وهذا الأثر أخرجه الطبراني في «الكبير» (٩/ ١٦٣) والبيهقي في «شُعَبِ الإيمان» (٦٨٩٢)، وتمامُه: «فإذا حزَّ في قَلْبِ أحدكم شيءٌ فلْيَدَعْه».



يَحْرُمُ تناولُهُ. حكى الإجماعَ علَى ذلكَ: ابنُ عَبْدِ البَرِّ، وغيُره.

وقـدْ رُوِيَ عـنِ ابنِ سِـيرينَ في الرَّجُلِ يَقْضِي مـن الرِّبَا، والرَّجُـلِ يَقضـي مـن القمارِ؛ قـالَ: «لا بـأسَ بـهِ»، خَرَّجَه الخَلَّالُ، بإسنادٍ صَحِيحٍ.

* قَوْلُه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «فمَنِ اتَّقَى الشُّـبهاتِ؛ فقَدِ اسْـتَبْرَأَ لدِينِهِ وعِرْضِهِ، ومَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ؛ وَقَعَ فِي الحَرَامِ»:

* قَسَّمَ النَّاسَ في الأُمُورِ المُشْتَبِهَةِ إلَى قِسمَينِ:

أحدهما: مَن يتَّقِي هذِهِ الشُّبهاتِ؛ لاشتباهِهَا عليهِ؛ فهذَا قدِ استبرأَ لدينِهِ وعِرْضِهِ[1].

ومعنَى (استبرأَ): طَلَبَ البراءةَ لدينِهِ وعِرْضِهِ مِن النَّقصِ

(١) فيه جواز ترك المحرم والمشتبهات خوفًا من السب، مع أنه لا يثاب على الترك أحدٌ إلا بنِيَّة، ولا بأس إذا كان وازع الطبع أقوى في الإنسان أن يوعَظَ به لترك المُحرَّمات، أما في العبادات فلا بد من وازع الشرع ولو اشترك معه وازع الطبع فلا بأس. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).

والشَّــينِ. وفي هذَا دليلٌ علَى أنَّ مَنِ ارتكبَ الشُّــبُهاتِ؛ فقدْ عَرَّضَ نفسَــهُ للقَـدْحِ فيهِ والطَّعنِ؛ كما قالَ بعضُ السَّـلَفِ: «مَن عَرَّضَ نفسَهُ للتُّهَمِ؛ فلا يَلُومَنَّ مَن أساءَ بِهِ الظَّنَّ»!

القِسْــمُ الثَّــاني: مَن يقعُ في الشُّــبهاتِ، مع كونِها مُشــتَبِهَةً عِنْـدَه؛ فقدْ أخبرَ النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه وقعَ في الحرامِ؛ وهذَا يُفسَّرُ بمعنيَينِ:

أحدهمـا: أَن يكـونَ ارتكابُه للشُّــبهَةِ -مَعَ اعتقـادِه أنَّها شُبْهةٌ- ذريعةً إلَى ارتكابِهِ الحرامَ؛ بالتدريجِ والتَّسامحِ.

والثَّاني: أنَّ مَنْ أقدمَ علَى مَا هُو مُشْتَبِهٌ عندَه، لا يدرِي أهُوَ حلالٌ أَم حـرامٌ؛ فإنَّه لا يأمَنُ أَن يكونَ حرامًا في نفسِ الأمرِ؛ فيصادِفَ الحرامَ، وهُو لا يدرِي أنَّه حرام.

فأمَّا مَن أَتَى شـيئًا يظنُّه النَّاسُ شُــبْهَةً؛ لعِلْمِهِ أنَّه حلالٌ في نفسِ الأمرِ؛ فلاَ حرجَ عليهِ، لكنْ إذَا خشــيَ مِن طَعْنِ النَّاسِ عليـهِ بذلـك؛ كانَ تركُهـا حينئذٍ اسـتبراءً لعِرْضِـهِ؛ فيكونُ



حَسَـنًا؛ وهذَا كمَا قالَ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمَـنْ رآهُ وَاقِفًا مع صفيَّةَ: «إنَّها صفيَّةُ بنتُ حُيَيٍّ»[(١)].

وخَرَجَ أنسٌ إلَى الجُمعةِ فرَأى النَّاسَ قدْ صلَّوا ورَجَعُوا؛ فاسـتَحْيَا ودخلَ موضِعًا لا يـراهُ النَّاسُ فيهِ؛ وقـالَ: «مَن لا يستَحْيِي مِن النَّاسِ؛ لا يستَحْيِي مِن اللهِ»[(٢)]!

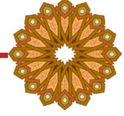
* قولُـه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَالرَّاعِـي يَرْعَى حَـوْلَ الحِمَى؛ يُوشِـكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلا وإِنَّ لكُلِّ مَلِكٍ حِمًى؛ أَلا وإِنَّ حِمَى اللهِ مَحارِمُهُ»:

هـذَا مَثَـلٌ ضربَـه النَّبـيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمَـنْ وقـعَ في الشُّـبهاتِ؛ وأنَّه يَقْـرُبُ وقوعُه في الحـرامِ المحضِ؛ فجعلَ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَثَـلَ المحرَّماتِ كالحِمَـى الَّذِي تحميهِ

---

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ، برَقم (٢٠٣٥)؛ ومُسلِمٌ، برَقم (٢١٧٥).

(٢) أخرجَهُ الطَّبرانيُّ فِي «الأوسط» (٨/ ٨٧)؛ قالَ الهيثميُّ في «المجمع» (٨/ ١٧): «وفيهِ جماعةٌ لَم أعرفْهُم». وقد صحَّ مثله عن زيد بن ثابت؛ أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ١٣٤، ١٣٥).



المُلوكُ، ويمنعونَ غيرَهم من قُربانِهِ، واللهُ جَلَّجَلَالُهُ حَمَى هذِهِ المحرَّماتِ، ومنعَ عبادَه من قُربانِها، وجعلَ مَن يرعَى حولَ الحِمَى جدِيرًا بأَن يدخلَ الحِمَى، ويرتعَ فيهِ؛ فكذلكَ مَن تعدَّى الحلالَ، ووقعَ في الشُّبهاتِ؛ فإنَّه قدْ قاربَ الحرامَ غايةَ المُقارَبَةِ؛ فمَا أخلقَه بأنَ يُخالطَ الحرامَ المحضَ، ويقعَ فيهِ. وفي هذَا إشارَةٌ إلَى أنَّه: ينبَغِي التَّباعدُ عنِ المحرَّماتِ، وأَن يجعلَ الإنسانُ بينَه وبينَها حاجِزًا.

وقدْ خرَّج التِّرمذيُّ وابنُ ماجَه مِن حديثِ عَبْدِ اللهِ بنِ يزيدَ عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «لا يبلغُ العبدُ أَن يكونَ مِن المتَّقينَ؛ حتَّى يدعَ مَا لا بأسَ بِهِ؛ حذرًا مما به بأسٌ»[(١)].

(١) أخرجَهُ التِّرمذيُّ (٢٤٥١)؛ وابنُ ماجَه (٤٢١٥) مِن حديثِ عطيَّةَ السَّعديِّ -الصَّحابيِّ-، وإسنادُهُ ضعيفٌ.
قلتُ: لعلَّ المؤلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ إنَّما ذكرَ أنَّ هذَا الحديثَ مِن حديثِ عَبْدِ اللهِ بنِ يزيدَ، ولم يقلْ: مِن حديثِ عطيَّةَ السَّعديِّ؛ ليبيِّنَ ضعفَ الحديثِ؛ فعبدُ اللهِ بنُ يزيدَ ضعيفٌ، بلْ قالَ الإمامُ أحمدُ: «أحاديثُهُ مَوضُوعةٌ»، وقالَ الجوزجانيُّ: «أحاديثُهُ مُنكَرَةٌ». انظر: «ميزان الاعتدالِ» للذَّهبيِّ (٢/ ٥٢٦).=



قالَ الحسـنُ: «ما زالتِ التَّقـوى بالمتَّقيـنَ؛ حتَّى تركُوا كثيرًا من الحلالِ؛ مخافةَ الحرامِ».

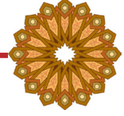
وقالَ سُـفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ: «لا يُصيبُ عبـدٌ حقيقةَ الإيمانِ؛ حتَّى يجعلَ بينَه وبينَ الحرامِ حاجزًا مِن الحلالِ، وحتَّى يَدَعَ الإثمَ، وما تشابَه مِنه».

* قولُـه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلا وإنَّ فِي الجَسَـدِ مُضْغَـةً؛ إذَا صَلُحَتْ صَلُحَ الجسـدُ كُلُّهُ، وإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ؛ أَلَا وَهِيَ القَلْبُ»:

فيهِ إشارَةٌ إلَى أنَّ صلاحَ حركاتِ العبدِ بجوارِحِهِ، واجتنابَه للمحرَّماتِ، واتِّقاءَه للشُّبهات؛ بحسبِ صلاحِ حركَةِ قلبِهِ:

فإنْ كانَ قلبُهُ سـليمًا، ليـسَ فيه إلَّا محبَّـةُ اللهِ، ومحبَّةُ مَا يحبُّهُ اللهُ، وخشيةُ اللهِ، وخشيةُ الوقوعِ فيمَا يكرَهُهُ؛ صلُحَتْ

= وأمرٌ آخرُ؛ هُوَ: أنَّ عَبْدَالله بن يزيدَ لَا ذِكْرَ لهُ في «الكتبِ السِّتَّة»، إلَّا في هذَا الحديثِ الواحدِ. انظر: «تهذيب الكمال» للمِزِّيِّ (١٦/ ٣١٩). واللهُ أعلمُ.

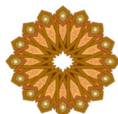


حركاتُ الجوارِحِ كلُّها، ونشأَ عن ذلكَ اجتنابُ المحرَّماتِ كلِّها، وتوقِّي الشُّبهاتِ حذرًا من الوقوعِ في المحرَّماتِ.

وإنْ كانَ القلبُ فاسدًا؛ قدِ استَولَى عليهِ اتِّباعُ هَوَاهُ، وطلبُ مَا يحبُّهُ ولَو كَرِهَهُ اللهُ؛ فَسَدَتْ حركاتُ الجوارحِ كلُّها، وانبعثَتْ إلَى كلِّ المعاصِي والمُشْتَبِهاتِ بحسبِ هوَى القلبِ.

ولا ينفعُ عندَ اللهِ إلَّا القلبُ السَّليمُ؛ كما قالَ تعالَى: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء: ٨٨-٨٩]؛ فالقلبُ السَّليمُ: هو السَّالِمُ من الآفاتِ والمكروهاتِ كلِّها، وهوَ القلبُ الَّذِي ليسَ فيهِ سِوَى محبَّةِ اللهِ ومَا يحبُّهُ اللهُ، وخشيةِ اللهِ وخشيةِ مَا يُباعِدُ منهُ.

فلَا صلاحَ للقُلُوبِ حتَّى تستقرَّ فيها معرفةُ اللهِ، وعظمتُهُ، ومحبَّتُهُ، وخشيتُهُ، ومهابَتُهُ، ورجاؤُهُ، والتَّوكُّلُ عليه، وتمتلئَ من ذلكَ؛ وهذا هُوَ حقيقةُ التَّوحيدِ؛ وهُوَ معنَى: «لَا إِلَهَ إلَّا اللهُ»؛



فلَا صلَاح للقُلُوبِ حتَّى يكـونَ إلـٰهُها الَّذِي تألَهُه، وتعرفُه، وتحبُّه، وتخشَاهُ: هُوَ اللهُ، وحدَه لَا شريكَ لَهُ.

قالَ الحَسَـنُ: «مَـا نظرتُ ببَصرِي، ولا نطقتُ بلسـانِي، ولا بطَشـتُ بيَدِي، ولا نهضتُ علَى قدمِي؛ حتَّى أنظرَ علَى طاعةٍ أو معصيةٍ؟ فإنْ كانتْ طاعةً تقدَّمتُ، وإنْ كانَ معصيةً تأخَّرتُ».

فهؤلاءِ القـومُ لمَّا صلُحتْ قلوبهُم؛ فلَم يبـقَ فِيها إرادةٌ لغيـرِ اللهِ؛ صلُحَـتْ جوارِحُهم؛ فلمْ تتحـرَّكْ إلَّا لله جَلَّجَلَالُهُ، وبما فيهِ رِضَاهُ. واللهُ أعلَمُ.



﴿ الحَدِيثُ السَّابِعُ ﴾

■ عـن تَمِيـم الـدَّارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبـيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» ثلاثًا؛ قُلْنَا: لِمَنْ يَا رَسُـولَ اللهِ؟ قَالَ: «للهِ، ولِكِتَابِهِ، ولِرَسُولِهِ، ولأَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ، وعَامَّتِهِمْ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

﴿ الشَّرحُ ﴾

قـالَ الحافِظُ أَبو نعيـم: «هذَا الحديثُ لهُ شـأنٌ»، وذَكَرَ محمَّدُ بنُ أسـلمَ الطُّوسـيُّ(١) أنَّ هذا الحديث: «أحدُ أرباعِ الدِّينِ».

(١) هُوَ: الإمامُ الحافظُ، شيخُ الإسلام، محمَّدُ بنُ أسلمَ الطُّوسيُّ، مِن كبارِ الأئمَّةِ المتَّبعين للسُّنَّةِ رغمَ مَا نالَهُ مِن الأذَى في اللهِ، معَ الزُّهدِ والعبادةِ؛ حتَّى لقَّبَهُ تلميذُهُ الإمامُ ابنُ خُزيمةَ بـ(ربَّانيِّ هذِهِ الأُمَّةِ). وكانَ يقارَنُ بالإمامِ أحمدَ رَحِمَهُم اللهُ تعالى. تُوفي بعدَ الإمامِ أحمدَ بسنةٍ، عام ٢٤٢هـ.



وخــرَّجَ الطَّبرانيُّ مِن حديثِ حُذيفةَ بــنِ اليمانِ عَنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «مَنْ لَا يَهتمُّ بأمرِ المسـلمينَ فليسَ مِنهُم، ومَــن لَم يُمْسِ ويُصْبِحْ ناصِحًا للهِ ورَسُــولِهِ ولكتابِهِ ولإمَامِهِ ولعامَّةِ المُسلمينَ؛ فليسَ مِنْهم»[1].

قالَ الخطابيُّ: «النَّصيحَةُ: كلِمَـةٌ يُعَبَّرُ بِهَا عَن جُمْلَةٍ هِيَ إرادَةُ الخيـرِ للمنصوحِ لَهُ»، قالَ: «وأصـلُ النُّصْحِ في اللُّغةِ: الخُلُوصِ؛ يُقالُ: نصحتُ العسلَ؛ إذا خلَّصتُه مِن الشَّمعِ».

وقالَ أبو عمرٍو ابنُ الصَّـلاحِ: «النَّصيحةُ: كلِمَةٌ جامعةٌ، تتضمَّــنُ قيــامَ النَّاصِــحِ للمنصوحِ لــهُ بوجوهِ الخيــرِ، إرادةً وفِعْــلًا: فالنَّصيحَــةُ للهِ تعالَــى: توحيــدُهُ، ووصفُــهُ بصفاتِ الكمالِ والجـلالِ، وتنزيهُهُ عمَّا يُضادُّها ويُخالفُها، وتجنُّبُ معاصيهِ، والقيامُ بطاعتِهِ ومحابِّهِ بوَصْفِ الإخلاصِ، والحبُّ

(١) أخرجَهُ الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٧٤٦٩)، و«الصَّغير» (٢/ ٥٠)، وضعَّفَه الألبانيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ. انظر: «الضَّعيفة» (٣١٢).

فيهِ، والبغضُ فيهِ، وجهادُ مَنْ كفرَ بهِ تعالَى، ومَا ضاهَى ذلكَ، والدُّعاءُ إلَى ذلكَ، والحثُّ عليهِ.

والنَّصيحةُ لكتابِه: الإيمانُ بهِ، وتعظيمُهُ، وتنزيهُهُ، وتلاوتُهُ حَقَّ تلاوتِهِ، والوقوفُ معَ أوامِرِهِ ونواهيهِ، وتفهُّمُ عُلُومِهِ وأمثالِهِ، وتدبُّرُ آياتِهِ، والدُّعاءُ إليهِ، وذبُّ تحريفِ الغالِينَ وطَعْنِ المُلْحدينَ عَنْه.

والنَّصيحةُ لرَسُولِه قريبٌ من ذلكَ: الإيمانُ بهِ وبمَا جاءَ بهِ، وتوقيرُهُ وتبجيلُهُ، والتَّمسُّكُ بطاعتِهِ، وإحياءُ سُنَّتِهِ، واستثارةُ عُلُومِها ونشرُها، ومعاداةُ مَن عادَاهُ وعادَاهَا، ومُوالاةُ مَن والاهُ ووالاهَا، والتَّخلُّقُ بأخلاقِهِ، والتَّأدُّبُ بآدابِهِ، ومحبَّةُ آلِهِ وصحابتِهِ، ونحوُ ذلكَ.

والنَّصيحَةُ لأئمَّةِ المسلمينَ: معاونتُهم علَى الحقِّ، وطاعتُهم فيهِ، وتذكيرُهم بهِ، وتنبيهُهم في رِفْقٍ ولُطْفٍ، ومجانبةُ الوثوبِ عليهِم، والدُّعاءُ لَهم بالتَّوفيقِ.



والنَّصيحَةُ لعامَّةِ المسلمينَ: إرشادُهم إلَى مصالِحِهم، وتعليمُهم أمورَ دينِهم ودُنياهُم، وسَتْرُ عوراتِهم، وسدُّ خلَّاتِهم، ونصرتُهم علَى أعدائِهم، والذَّبُّ عنهم، ومجانبةُ الغشِّ والحَسَدِ لهُم، وأَن يُحِبَّ لهُم مَا يحبُّ لنفسِهِ، ويكرَهَ لهُم مَا يكرهُهُ لنفسِهِ، ومَا شابَهَ ذلكَ؛ انتهَى مَا ذكرَه.

ومِن أنواعِ نُصحِهم: نُصحُهم بدَفعِ الأذَى والمكروهِ عنهُم، وإيثارِ فقيرِهم، وتعليمِ جاهِلِهم، ورَدِّ مَنْ زاغَ منهُم عَنِ الحقِّ في قَولٍ أو عملٍ؛ بالتَّلطُّفِ في رَدِّهم إلَى الحقِّ، والرِّفقِ بهم في الأمرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عَنِ المنكَرِ؛ محبَّةً لإزالةِ فسادِهِم، ولَو بحصولِ ضَررٍ لَهُ في دُنياهُ. كمَا قالَ بعضُ السَّلَفِ: «وَدِدتُ أنَّ الخلقَ أطاعُوا اللهَ؛ وأنَّ لحمِي قُرِضَ بالمقارِيضِ».

وكانَ عُمَرُ بنُ عَبْدِ العزيزِ يقولُ: «يَا لَيتَنِي عَمِلْتُ فيكُم بكتابِ اللهِ، وعملتُم بهِ؛ فكُلَّما عملتُ فيكم بسُنَّةٍ؛ وقعَ منِّي

عضوٌ؛ حتَّى يكونَ آخرُ شيءٍ منها خروجَ نَفسِي».

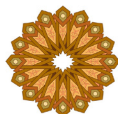
ومِن أعظمِ أنواعِ النُّصحِ: أَن ينصحَ لمَن استشارَه في أمرِهِ؛ كمَا قالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذَا استنصحَ أحدُكم أخاهُ؛ فلْينصَحْ لَه»(١).

وقالَ الفُضيلُ بنُ عِياضٍ: «مَا أدركَ عندَنا مَنْ أدركَ بكثرَةِ الصَّلاةِ والصِّيامِ؛ وإنَّما أدركَ عندَنا بسخَاءِ الأنفُسِ، وسلامَةِ الصُّدُورِ، والنُّصحِ للأُمَّةِ».

وسُئِلَ ابنُ المبارَكِ: أيُّ الأعمالِ أفضلُ؟ قالَ: «النُّصحُ للهِ».

وقالَ مَعْمَرٌ: «كانَ يُقالُ: أنصحُ النَّاسِ لكَ: مَن خافَ اللهَ فيكَ».

(١) أخرجَهُ أحمدُ (٤/ ٢٥٦)، وفيهِ مقالٌ. ويُغنِي عَنهُ حديثُ أبي هُرَيرَةَ مرفوعًا: «حقُّ المُسلِمِ علَى المُسلِمِ سِتٌّ»؛ وفيهِ: «وإذَا استنصحكَ؛ فانصَحْ لَهُ»، أخرجَهُ مُسلِمٌ (٢١٦٢).

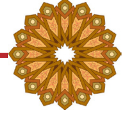


وكانَ السَّـلَفُ إذَا أرادُوا نصيحةَ أحدٍ وَعَظُوه سِرًّا؛ حتَّى قالَ بعضُهـم: «مَن وَعَظَ أخاهُ فيمَا بينَـه وبينَه فهِيَ نصيحَةٌ، ومَن وَعَظَهُ علَى رُؤوسِ النَّاسِ فإنَّما وبَّخَه».

وقالَ الفُضَيلُ: «المؤمنُ يَسـتُرُ ويَنصَـحُ، والفاجِرُ يَهتِكُ ويُعَيِّرُ».

وقـالَ عَبْدُ العزيزِ بنُ أَبـي رَوَّادٍ: «كانَ مَن كانَ قبلَكم إذَا رَأَى الرَّجُـلُ مِـن أخيهِ شـيئًا؛ يأمُرُهُ في رِفْـقٍ؛ فيؤجَرُ في أمرِهِ ونَهيِـهِ، وإنَّ أحدَ هؤلاءِ يَخْرِقُ بصاحبِهِ؛ فيسـتَغْضِبُ أخاه، ويهتِكُ سِتْرَهُ».





الحَدِيثُ الثَّامِنُ

■ عن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَن لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، ويُقِيمُوا الصَّلاةَ، ويُؤْتُوا الزَّكَاةَ؛ فإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ؛ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُم وأَمْوَالَهُمْ، إِلَّا بحَقِّ الإِسْلَامِ؛ وحِسَابهُم على اللهِ تعالَى» رَوَاهُ البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ.

الشَّرحُ

هذا الحديثُ خرَّجاهُ في «الصَّحيحينِ».

* وقولُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إلَّا بحَقِّ الإسلامِ»:

هذِهِ اللَّفظةُ تفرَّدَ بِهَا البُخَارِيُّ دُونَ مُسلمٍ.

وقدْ رُوِيَ معنَى هذا الحديثِ عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن وجوهٍ متعدِّدةٍ:

فِفِي «صَحِيحِ البُخَارِيِّ» عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقاتِلَ النَّاسَ حتَّى يشهدُوا أَنْ لا إلهَ إلَّا الله، وأنَّ محمَّدًا عبدُهُ ورَسُولُهُ؛ فإذَا شَهدُوا أَن لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ محمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وصَلَّوا صلاتَنَا، واستقبَلُوا قبلَتَنَا، وأكلُوا ذَبيحتَنا؛ فقدْ حَرُمَتْ عَلَينا دِماؤُهم وأموالُهم؛ إلَّا بحقِّها»[1].

وخرَّجَ مسلمٌ مِن حديثِ أبي مالكٍ الأشجعيِّ عَن أبيهِ، قالَ: «سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ: «مَن قالَ: لا إلهَ إلَّا اللهُ، وكفرَ بما يُعبَدُ من دُونِ اللهِ؛ حَرُمَ مالُه ودمُه، وحسابُه على الله»[2].

وقَدْ رُوِيَ عَن سُفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ أنَّه قالَ: «كان هذا في أوَّلِ الإسلامِ؛ قبلَ فَرْضِ الصَّلاةِ، والصِّيامِ، والزَّكاةِ، والهِجْرَةِ».

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٣٨٢).
(٢) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٢٣).

وهذا ضَعِيفٌ جدًّا، وفي صِحَّتِهِ عَن سُفيانَ نظرٌ؛ فإنَّ رُواةَ هذِهِ الأحاديثِ إنَّما صَحِبُوا رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالمدينَةِ، وبعضُهم تأخَّر إسلامُه.

* ثُمَّ قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَصَمُوا مِنِّي دِماءَهُم وأموالَهم»:

يدلُّ علَى أنَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانَ عِندَ هذَا القولِ مأمورًا بالقتالِ، وبقتلِ مَن أَبى الإسلامَ؛ وهذَا كلُّه بعدَ هجرتِهِ إلَى المدينَةِ، ومِن المعلوم بالضَّرورةِ أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانَ يقبَلُ مِنْ كلِّ مَنْ جاءَهُ يُريدُ الدُّخولَ في الإسلامِ الشَّهادَتَيْنِ فقطْ، ويَعصِمُ دمَهُ بذلك، ويجعلُه مُسْلِمًا؛ وقد أنكرَ علَى أسامةَ بنِ زيدٍ قتلَه لمَنْ قالَ: (لا إلهَ إلَّا اللهُ) لَمَّا رفعَ عليهِ السَّيفَ، واشتدَّ نكيرُه عليهِ(١).

وخرَّجَ محمَّدُ بنُ نصرٍ المروزيُّ بإسنادٍ ضعيفٍ جدًّا، عن أنسٍ قالَ: «لم يكنِ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقبلُ مَن أجابَهُ

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٤٢٦٩)؛ ومُسلِمٌ (٩٦).



إلَى الإسـلامِ؛ إلَّا بإقامِ الصَّلاةِ، وإيتاءِ الـزَّكاةِ»[١]. وهذَا لا يثبُـتُ، وعلَى تقديرِ ثبوتِهِ، فالمرادُ منهُ: أنَّه لم يكنْ يُقِرُّ أحدًا في الإسلامِ علَى تركِ الصَّلاةِ والزَّكاةِ.

وبهـذَا يظهـرُ الجمعُ بيـنَ ألفـاظِ أحاديثِ البـابِ؛ فإنَّ كلمَتَي الشَّـهادَتَينِ بمجرَّدِهِما تَعصِـمُ مَن أَتَى بهِما، ويصيرُ بذلكَ مُسـلمًا؛ فإنْ أقامَ الصَّلاةَ، وآتَى الزَّكاةَ، وقامَ بشـرائعِ الإسـلامِ؛ فلَـهُ مَا للمُسْـلمينَ، وعليـهِ مَا عليهِـم. وإنْ أخلَّ بشيءٍ مِن هذِهِ الأركانِ: فإنْ كانُوا جماعَةً قُوتِلُوا؛ وممَّا يدلُّ علَى قتالِ الجماعةِ المُمتنعِينَ مِن إقامِ الصَّلاةِ وإيتاءِ الزَّكاةِ: قولُه تعالَى: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبـة: ٥]، وقولُـه تعالَى: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١١]، وثبتَ أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «كانَ إذَا غزَا قومًا؛ لم يُغِرْ عليهِم

(١) أخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب «تعظيم قدر الصلاة» برقم (١٢).

حتَّى يُصبحَ، فإنْ سمعَ أذانًا؛ وإلَّا أغارَ عليهمِ»[1].

* قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وحِسابُهم علَى اللهِ»:

يَعنِي: أنَّ الشَّهادتَينِ -معَ إقامِ الصَّلاةِ- تَعْصِمُ صاحبَها ومالَه في الدُّنيا، إلَّا أن يأتيَ ما يُبيحُ دمَهُ. وأمَّا في الآخرَةِ؛ فحسابُهُ علَى اللهِ جَلَّ جَلَالُهُ: فإنْ كانَ صادقًا؛ أدخلَهُ اللهُ بذلك الجنَّةَ، وإنْ كانَ كاذبًا؛ فإنَّه مِن جُمْلَةِ المنافقينَ في الدَّرْكِ الأسفلِ مِن النَّارِ.

وقدِ استدلَّ بهذَا مَن يرَى قَبولَ توبةِ الزِّنديقِ[2] -وهُوَ المنافقُ- إذَا أظهرَ العودةَ إلَى الإسلامِ، ولم يرَ قتلَهُ بمجرَّدِ

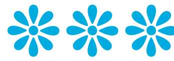
---

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٦١٠)؛ ومُسلِمٌ (٣٨٢)، مِن حديثِ أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أصل كلمة زنديق فارسية، وهم أتباع دَيصان ثم ماني ثم مزدك، وكانوا يُقِرُّون بأن النور خالق الخير، والظلمة خالقة الشر، ولا يُقِرُّون بخالقٍ غيرهما، وهم أصل الزنادقة، وقتلوا وشُرِّدوا قبل الإسلام من الفارسيين، ثم أصبح لفظ «الزنديق» يطلق على الملحد والمنافق ومُظهِر الكفر والبغي الأكبر. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).



ظُهُورِ نِفاقِهِ؛ كما كان النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعاملُ المنافقينَ، ويُجْرِيهم علَى أحكامِ المسلمينَ في الظَّاهِرِ، مع عِلْمِهِ بنِفاقِ بعضِهم في الباطِنِ. وهُوَ قَولُ الشَّافعيِّ وأحمدَ في روايةٍ عنهُ، وحكاهُ الخطَّابيُّ عن أكثرِ العلماءِ(١). واللهُ أعلمُ



(١) وذهبَ الإمام مالكٌ إلَى عدم قَبولِ توبتِهِ، وحُكِيَ ذلكَ عَن الإمام أحمدَ.
قلتُ: المرادُ عندهم: أنَّ توبتَهُ لا تُقبلُ في الدُّنيا؛ بلْ يجبُ قتلُهُ، أمَّا في الآخرةِ؛ فإنَّ اللهَ يغفرُ الذُّنوبَ جميعًا -متَى صدقَ العَبْدُ في توبتِهِ-؛ ﴿فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعْمَةً﴾.
انظر في الكلامِ على توبةِ الزِّنديقِ: «شَرح النَّوويِّ علَى صَحيحِ مُسلِمٍ» (١/ ٢٠٧).

الحَدِيثُ التَّاسِعُ

■ عـن أَبِـي هُرَيْـرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَـمِعتُ رَسُـولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُـولُ: «مَا نَهَيْتُكُم عَنْهُ فاجْتَنِبُـوهُ، ومَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ؛ فإنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ: كَثْرَةُ مَسَائِلِهِمْ، واخْتِلَافُهُمْ علَى أَنْبِيَائِهِمْ» رَوَاهُ البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ.

الشَّرحُ

هذَا الحديثُ بهذَا اللَّفْظِ خرَّجَهُ مسلِمٌ وحدَه، وفِي روايةٍ لهُ ذُكِر سـببُ هذَا الحديثِ: عَن أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: خطبَنَا رَسُـولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقالَ: «يَا أَيُّها النَّـاسُ: قدْ فرضَ اللهُ عليكُمُ الحجَّ؛ فحُجُّوا»؛ فقالَ رجلٌ: أكُلَّ عام يا رَسُولَ اللهِ؟ فقالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَو قلتُ: نعمْ لوجبتْ، ولَما استطعتُم». ثُـمَّ قـالَ: «ذَرُونِي مَا تركتُكـم؛ فإنَّما هَلَك مَـن كانَ قبلَكم: بسؤالِهم، واختلافِهم علَى أنبيائِهم؛ فإذَا أمرتُكم بشيءٍ فأْتُوا



مِنْهُ مَا استطعتُم، وإذَا نهيتُكم عن شيءٍ فَدَعُوه»[1].

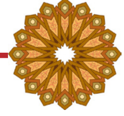
* فقولُـه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ذَرُونِي مَـا تركتُكم؛ فإنَّما هَلَك مَن كانَ قبلَكم: بسؤالِهم، واختلافِهم علَى أنبيائِهم»:

يَـدُلُّ علـى كراهـةِ المسـائلِ وذمِّها، وأشـارَ إلَـى أنَّ في الاشـتغالِ بامتثالِ أمرِهِ واجتنابِ نهيِهِ شـغلًا عَنِ المسـائِلِ؛ فقـالَ: «إذَا نهيتُكـم عَن شَـيءٍ فاجتنِبُـوهُ، وإذَا أمرتُكم بأمرٍ فأْتُوا منهُ مَا استطعتُم».

فالَّـذِي يتعيَّنُ علَى المسـلم الاعتناءُ بـهِ: أَن يبحثَ عمَّا جاءَ عَنِ اللهِ ورَسُـولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ يجتهدَ في فَهْمِ ذلكَ، ثُمَّ يشـتغلَ بالتَّصديقِ بذلكَ إنْ كانَ مِن الأُمُورِ العِلميَّةِ، وإنْ كانَ مِـن الأُمُورِ العمليَّةِ بَذَلَ وُسـعَهُ في الاجتهـادِ في فعلِ مَا يسـتطيعُهُ مِن الأوامرِ، واجتنابِ مَـا يُنهَى عنهُ، وتكونُ هِمَّتُه مصروفةً إلى ذلكَ، لَا إلَى غيرِه.

---

(١) أخرجَهُ مُسلِمٌ (١٣٣٧).



فأمَّا إنْ كانتْ هِمَّتُه مصروفةً -عندَ سماعِ الأمرِ والنَّهي- إلَى فَرْضِ أمورٍ قد تقعُ وقد لا تقعُ؛ فإنَّ هذَا ممَّا يَدْخُلُ في النَّهيِ، ويُثبِّطُ عَنِ الجدِّ في مُتابعةِ الأمرِ.

وقدْ سألَ رجلٌ ابنَ عُمرَ عَنِ استلامِ الحَجَرِ؛ فقالَ لَهُ: «رأيتُ النَّبيَّ يستلمُهُ ويُقَبِّلُهُ»؛ فقالَ لهُ الرَّجلُ: أرأيتَ إنْ غُلِبتُ عليهِ؟ أرأيتَ إن زُوحِمْتُ؟ فقالَ لهُ ابنُ عُمرَ: «اجْعَلْ (أرأيتَ) باليَمَنِ! رأيتُ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يستلمُهُ ويقبِّلُهُ»، خرَّجَهُ التِّرمذيُّ(١).

ومُرادُ ابنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنَ لا يكونَ لهُ هَمٌّ إلَّا في الاقتداءِ بالنَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولَا حاجةَ إلَى فَرْضِ العَجْزِ عَن ذلكَ أَو تعسُّرِهِ قبلَ وُقوعِهِ، فإنَّه قدْ يُفتِّرُ العزمَ عَن التَّصميمِ علَى المتابعةِ؛ فإنَّ التَّفَقُّهَ في الدِّينِ والسُّؤَالَ عَن العِلْمِ إنَّما يُحمَدُ

(١) بل أخرجَهُ البُخَارِيُّ (١٦١١)؛ وفيه (زُحِمْت)، وأخرجَهُ والتِّرمذيُّ -كمَا ذكرَ المؤلِّفُ- (٨٦١).



إِذَا كانَ للعملِ، لَا للمِراءِ والجِدالِ.

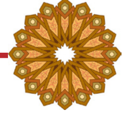
ولهذَا المعنى كانَ كثيرٌ مِن الصَّحابةِ والتَّابعينَ يكرهونَ السُّؤالَ عن الحوادثِ قبلَ وُقوعِهَا، ولا يُجيبونَ عَن ذلكَ:

كانَ زَيْدُ بنُ ثابتٍ إذَا سُئِلَ عَنِ الشَّيءِ يقولُ: «كانَ هذَا؟»؛ فإنْ قالُوا: لا؛ قالَ: «دَعُوه حتَّى يكونَ».

وقالَ مسروقٌ: «سألتُ أُبَيَّ بنَ كعبٍ عَن شيءٍ؛ فقالَ: أكانَ بعدُ؟ فقلتُ: لَا؛ قالَ: أجِمَّنَا -يَعنِي: أَرِحْنَا- حتَّى يكونَ؛ فإذَا كانَ اجتهدنَا لكَ رأيَنَا».

وقالَ الشَّعبيُّ: «سُئِلَ عمَّارٌ عَن مسألةٍ؛ فقالَ: هَلْ كانَ هذَا بعدُ؟ قالُوا: لا؛ قالَ: فدَعُونَا حتَّى يكونَ؛ فإذَا كانَ تجشَّمْناهُ لكُم».

وقالَ ابنُ وهبٍ: سَمِعْتُ مالكًا يقولُ: «المِراءُ في العِلْمِ يُقسِّي القُلُوبَ، ويُورِثُ الضَّغَنَ».



وقالَ الميمونيُّ: سَمِعْتُ أَبا عَبْدِ اللهِ -يَعنِي: أحمدَ- يُسألُ عَن مسألةٍ؛ فقالَ: «وقعتْ هذِهِ المسألةُ؟ بُليتُم بِهَا؟».

وفي الجُمْلةِ: فمَن امتثلَ مَا أمرَ بهِ النَّبيُّ ﷺ في هذَا الحديثِ، وانتهَى عمَّا نَهى عنهُ، وكانَ مُشتغلًا بذلكَ عَن غيرِه؛ حصلَ لهُ النَّجاةُ في الدُّنيَا والآخرَةِ. ومَن خالفَ، واشتغلَ بخواطرِهِ ومَا يستحسِنُه؛ وقعَ فيمَا حذَّرَ منهُ النَّبيُّ ﷺ مِن حالِ أهلِ الكتابِ؛ الَّذينَ هلكُوا بكثرَةِ مسائِلِهم، واختلافِهِم علَى أنبيائِهم، وعدمِ انقيادِهِم وطاعَتِهِم لرُسُلِهِم.

* قولُه ﷺ: «إذَا نهيتُكم عَن شَيءٍ فاجتَنِبوهُ، وإِذَا أمرتُكم بأَمرٍ فأْتُوا منهُ مَا استطعتُم»:

قالَ بعضُ العُلماءِ: «يؤخَذُ منهُ أنَّ النَّهيَ أشدُّ مِن الأمرِ؛ لأنَّ النَّهيَ لم يرخَّصْ في ارتكابِ شيءٍ منهُ، والأمرَ قُيِّدَ



بحسَبِ الاستطاعةِ»[1].

ويشبِهُ هذَا قولُ بعضِهم: «أعمالُ البرِّ يعملُها البَرُّ والفاجِرُ، وأمَّا المعَاصي فلا يترُكُها إلَّا صِدِّيق».

وقالتْ عائشةُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «مَن سَرَّهُ أَن يَسبِقَ الدَّائبَ المجتهِدَ؛ فليكُفَّ عن الذُّنوبِ».

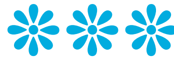
وقالَ الحَسَنُ: «مَا عبَدَ العابدونَ بشيءٍ أفضلَ مِن تركِ مَا نهاهُم اللهُ عنهُ».

والظَّاهرُ أنَّ ما وردَ مِن تَفضيلِ تركِ المحرَّماتِ علَى فعلِ الطَّاعاتِ؛ فإنَّما أُريدَ بِهِ علَى نوافلِ الطَّاعاتِ؛ ويشهدُ لذلكَ قولُ ابنِ عُمرَ: «رَدُّ دانقٍ من حرامٍ؛ أفضلُ مِن مائةِ ألفٍ تُنفَقُ في سبيلِ اللهِ».

(١) لأن التروك هي الأصل، ولا تحتاج إلى عزم فلا تقيد بالاستطاعة، والأفعال طارئة ومحتاجة إلى عزم، وكل أحد تارك وليس كل أحد فاعلًا. (الشيخ عبدالعزيز الطريفي).

وقــالَ عُمَرُ بنُ عَبْدِ العزيز: «ليســتِ التَّقــوَى قيامَ اللَّيلِ، وصيامَ النَّهــارِ، والتخليطَ فيما بينَ ذلكَ؛ ولكنَّ التَّقوَى أداءُ مــا افتــرضَ اللهُ، وتركُ ما حرَّمَ اللهُ، فــإنْ كانَ معَ ذلكَ عَمَلٌ؛ فهُوَ خيرٌ إلَى خيرٍ»؛ أو كمَا قالَ.

وحاصِــلُ كلامِهــم يــدلُّ علَــى أنَّ اجتِنــابَ المحرَّماتِ -وإن قَلَّــتْ- أفضلُ مِــن الإكثارِ من نوافــلِ الطَّاعاتِ؛ فإنَّ ذلكَ فرضٌ، وهذَا نفلٌ[1].



(١) والمحرَّمات والعبادات تكفِّر إحداهما الأخرى بحسب العظم والقوة، وبقاء أجر فروض الطاعات أولى من فعل الفرائض مع المحرمات؛ لأن المحرَّمات إن أتت على الفرائض، فالنوافل من باب أولى. (الشيخ عبدالعزيز الطريفي).



الحَدِيثُ العَاشِرُ

■ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُـولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إنَّ اللهَ طَيِّـبٌ؛ لَا يَقْبَلُ إلَّا طَيِّبًا، وإنَّ اللهَ تَعَالَى أَمَرَ المُؤْمِنينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ المُرْسَـلِينَ؛ فقَـالَ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَـٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَـٰلِحًا﴾ [المؤمنون: ٥١]، وقَالَ -تَعَالَى-: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَـٰتِ مَا رَزَقْنَـٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢]؛ ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ، أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّماءِ: يَا رَبِّ، يَا رَبِّ، ومَطْعَمُه حَرَامٌ، ومَشْرَبُه حَرَامٌ، ومَلْبَسُه حَرَامٌ، وغُذِيَ بالحَرَامِ؛ فأَنَّى يُسْتَجابُ لِذَلِكَ؟!» رَوَاهُ مُسْلِمٍ.

الشَّرحُ

(الطيِّـب) هُنا معنَـاهُ: الطَّاهِرُ؛ والمعنَى: أَنَّـه تعالَى منزَّهٌ عَـنِ النَّقَائـصِ والعُيـوبِ كلِّها؛ وهـذَا كمَا في قولِـهِ تعالَى: ﴿وَٱلطَّيِّبَـٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَـٰتِ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ

مِمَّا يَقُولُونَ ﴾ [النـور: ٢٦]؛ والمـرادُ: المُنَزَّهـونَ مِنْ أدناسِ الفواحشِ وأوضارِهَا.

* قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يَقْبَلُ إلَّا طيِّبًا»:

المرادُ: أنَّه تعالَى لا يقبلُ مِن الصَّدَقاتِ إلَّا مَا كانَ حلالًا طيِّبًا.

وقدْ قيلَ: إنَّ المرادَ في هذَا الحديثِ «إنَّ اللهَ طيِّبٌ لَا يقبلُ إلَّا طيِّبًـا» أعمُّ مِن ذلكَ؛ وهُوَ: أنَّه لا يقبلُ مِن الأعمالِ إلَّا مَا كانَ طيِّبًا طاهرًا مِن المُفسـداتِ كلِّهـا: كالرِّياءِ، والعُجْبِ، ولا مِن الأموالِ إلَّا مَـا كانَ طيِّبًا حَلالًا؛ فإنَّ الطيبَ تُوصَفُ بِهِ الأعمالُ، والأقوالُ، والاعتقاداتُ؛ فكلُّ هذِهِ تنقسمُ إلَى: طيِّبٍ وخبيثٍ.

ومِن أعظـمِ مَا يَحصلُ بهِ طِيْبَةُ الأعمـالِ للمؤمنِ: طِيبُ مَطعمِهِ؛ فبذلكَ يزكُو عملُهُ.

وفي هذَا الحديثِ إشــارَةٌ إلَى أنَّه لا يُقبَلُ العملُ ولا يزكُو إلَّا بأكلِ الحلالِ، وأنَّ أكلَ الحرامِ يُفسدُ العملَ ويمنعُ قَبولَهُ؛ فإنَّه قالَ بَعدَ تقريرِهِ: «إنَّ اللهَ تعالَى طيِّبٌ لا يقبلُ إلَّا طيِّبًا، وإنَّ اللهَ أَمَرَ المُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ المُرْسَــلِينَ؛ فقَالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا﴾ [المؤمنــون: ٥١]، وقَــالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [البقــرة: ١٧٢]».

والمرادُ بهذَا: أنَّ الرُّســلَ وأُممَهُــم مأمورونَ بالأكلِ مِن الطَّيِّباتِ الَّتِي هي الحلالُ، وبالعملِ الصَّالِحِ؛ فما دامَ الأكلُ حــلالًا، فالعملُ صالحٌ مقبولٌ، فــإذَا كانَ الأكلُ غيرَ حلالٍ، فكيفَ يكونُ العملُ مقبولًا؟!

ومَا ذكرَهُ بعدَ ذلكَ مِن الدُّعاءِ؛ وكيفَ يُتقبَّلُ معَ الحرامِ؛ فهُوَ مثالٌ لاستبعادِ قَبولِ الأعمالِ معَ التَّغذيةِ بالحرامِ.

قــالَ وهيبُ بنُ الوردِ: «لَـو قُمْتَ مقامَ هذِهِ السَّــاريةِ؛ لم ينفَعْكَ شيءٌ حتَّى تنظرَ مَا يدخلُ بطنَك: حلالٌ، أو حرامٌ».

وأمَّا الصَّدَقَةُ بالمالِ الحرام؛ فغيرُ مقبولةٍ؛ كمَا في «صحيح مُســلم» عَنِ ابنِ عُمَرَ، عَــنِ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قالَ: «لَا يَقْبَلُ اللهُ صلاةً بغيرِ طُهُورٍ، ولا صدقةً مِن غُلُولٍ»(١).

ورُوِيَ عن أبي الدَّرداءِ، ويزيدَ بنِ أبي مَيسرةَ، أنَّهما جعلَا مَثَــلَ مَن أصابَ مالًا مِن غَيرِ حِلِّه فتصــدَّقَ بهِ: مَثَلَ مَن أخذَ مالَ يتيمٍ، وكسَا بهِ أرملةً!.

وقالَ الحســنُ: «أيُّها المتصدِّقُ علَى المســكينِ يرحمُهُ؛ ارْحَم مَن قد ظلمتَ»!.

ولَـو أخذَ السُّــلطانُ أَو بعــضُ نُوَّابِهِ مِن بيــتِ المالِ مَا لا يســتحقُّه؛ فتصــدَّقَ منهُ، أَو أعتقَ، أَو بنَى مســجِدًا، أَو غيره؛ ممَّا ينتفعُ بهِ النَّــاسُ؛ فالمنقولُ عَنِ ابنِ عُمَرَ: أنَّه كالغاصِبِ

(١) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٢٢٤).



إِذَا تصدَّقَ بِمَا غَصَبَهُ؛ كذلكَ قالَ لعَبْدِ اللهِ بنِ عامرٍ أميرِ البصرةِ، وكانَ النَّاسُ قدِ اجتمعُوا عندَه في حالِ مَوتِهِ، وهُم يُثْنونَ عليهِ ببرِّهِ وإحسانِهِ، وابنُ عُمَرَ ساكتٌ؛ فطَلَبَ منهُ أَن يتكلَّمَ؛ فرَوى لَهُ حديثَ: «لَا يقبلُ اللهُ صدقةً مِن غُلُولٍ»؛ ثُمَّ قالَ لهُ: «وكنْتَ علَى البصرةِ»!.

وقالَ أسدُ بنُ موسَى في «كتاب الوَرَعِ»: «قالَ ابنُ عامرٍ لعَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ: أرأيتَ هذِهِ العِقابَ الَّتِي نُسهِّلُهَا[1]، والعيونَ الَّتِي نفجِّرُهَا؛ ألنَا فِيها أجرٌ؟ فقالَ ابنُ عُمَرَ: أمَا علمتَ أنَّ خَبِيثًا لا يكفِّرُ خبيثًا قطُّ؟!».

وقالَ ابنُ عُمَرَ لابنِ عامرٍ -وقدْ سألَهُ عَنِ العِتْقِ-: «مَثَلُكَ مَثَلُ رَجلٍ سرقَ إبلَ الحاجِّ، ثُمَّ جاهَدَ بِها في سبيلِ اللهِ؛ فانظرْ هل يُقبلُ منهُ؟!».

---

(١) العِقاب: جمع عَقَبَة، وهي الجبل الصعب الشديد يَعرِض للطريق، وتُجمع على (عَقَبات). انظر: «لسان العرب»، مادة: (عقب).

فأمَّا لَـو فُرِضَ إمامٌ عادلٌ يُعطي النَّاسَ حُقوقَهم، ثُمَّ يبنِي لهم منهُ مَا يحتاجونَ: مِن مسجدٍ، أَو مدرسةٍ، أو مارستان(١)، ونحوِ ذلكَ؛ كانَ ذلك جائزًا.

* قولُـه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ثُـمَّ ذَكَـرَ الرَّجُـلَ يُطِيلُ السَّـفَرَ، أَشْـعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّـمَاءِ: يَا رَبِّ، يَا رَبِّ، ومَطْعَمُه حَرَامٌ، ومَشْـرَبُه حَرَامٌ، ومَلْبَسُه حَرَامٌ، وغُذِيَ بالحَرَامِ؛ فأنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟!»:

هذَا الكلامُ أشارَ فيهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلَى آدابِ الدُّعاءِ، وإلَى الأسبابِ الَّتِي تَقتَضِي إجابَتَهُ، وإلَى مَا يمنَعُ مِن إجابَتِهِ:

فذكرَ مِن الأسبابِ الَّتِي تقتَضِي إجابةَ الدُّعاءِ؛ أربعةً:

أَحدهـا: إطالَةُ السَّفرِ؛ والسَّـفرُ بمجـرَّدِهِ يَقتَضِي إجابةَ الدُّعاءِ؛ كَمَا في حديثِ أبـي هُرَيرةَ، عَنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

(١) (المارستان): هُوَ المستشفَى، وهِيَ كلمةٌ معرَّبةٌ؛ انظر: «لسان العرب»، مادة: (مرس).



«ثلاثُ دَعَواتٍ مُستجاباتٍ لا شكَّ فيهنَّ: دَعوةُ المظلوم، ودَعوةُ المسافِر، ودَعوةُ الوالِدِ لولدِه»، خرَّجَهُ أبو داودَ، وابنُ ماجَه، والتِّرمذيُّ[1] وعندَهُ: «دَعوةُ الوالِدِ علَى ولدِهِ».

ومتَى طالَ السَّفَرُ كانَ أقربَ إلَى إجابةِ الدُّعاء؛ لأنَّه مَظِنَّةُ حصولِ انكسارِ النَّفسِ بطُولِ السَّفرِ، والغُربةِ عَنِ الأوطانِ، وتحمُّلِ المشاقِّ؛ والانكسارُ مِن أَعظمِ أسبابِ إجابةِ الدُّعاءِ.

الثَّاني: حصولُ التَّبذُّلِ في اللِّباسِ والهيئةِ بالشَّعَثِ والاغبرارِ؛ كمَا في الحديثِ المشهورِ عَنِ النَّبيِّ ﷺ: «رُبَّ أشعثَ أغبرَ، ذِي طِمْرَينِ، مدفوعٍ بالأبوابِ؛ لَو أقسمَ علَى اللهِ لأبرَّهُ»[2].

الثَّالث: مدُّ يدَيْهِ إلَى السَّماءِ؛ وهُوَ مِن آدابِ الدُّعاءِ

---

(١) أخرجَهُ أبو داودَ (١٥٣٦)؛ والتِّرمذيُّ (٣٤٤٨) وحسَّنَه؛ وحسَّنَه كذلكَ الشَّيخُ الألبانيُّ في «صحيح الترغيب» (٣١٣٢).

(٢) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٢٦٢٢) مِن حديثِ أبي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وليسَ فيهِ: «أَغبر ذِي طمرَين». وجاءت هذه الزيادة في مستدرك الحاكم (٤/ ٣٢٨).

الَّتِي يُرجَى بسبَبِهَا إجابتُهُ؛ وفي حديثِ سلمانَ عَنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إنَّ اللهَ تعالَى حَيِيٌّ كريمٌ؛ يستَحْيِي إذَا رفعَ الرَّجلُ إليه يدَيهِ أَن يَرُدَّهما صِفرًا خَائِبَتَيْنِ»[1]، خرَّجَه الإمامُ أحمدُ، وأبو داودَ، والتِّرمذيُّ، وابنُ ماجَه. وكانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يرفعُ يدَيْهِ في الاستسقاءِ حتَّى يُرَى بياضُ إِبطَيْهِ، ورفعَ يدَيْهِ يومَ بدرٍ؛ يَستنصِرُ اللهَ علَى المشركينَ؛ حتَّى سقطَ رداؤهُ عَن منكبَيْهِ.

وقدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صِفَةِ رفعِ يدَيْهِ في الدُّعاءِ أنواعٌ متعدِّدةٌ:

فمِنها: أنَّه كانَ يشيرُ بأصبعِهِ السَّبَّابَةِ فقطْ؛ ورُوِيَ أنَّه يفعلُ ذلكَ علَى المِنبرِ[2]، وفعَلَهُ لمَّا ركبَ راحِلَتَهُ.

(١) أخرجَهُ أحمدُ (٥/ ٤٣٨)؛ وأبو داودَ (١٤٨٨)؛ والتِّرمِذيُّ (٣٥٥٦)؛ وابنُ ماجَه (٣٨٦٥)؛ وصحَّحَه ابنُ حِبَّانَ (٨٧٦)؛ والحاكمُ (١/ ٤٩٧)؛ والألبانيُّ في «صحيح الترغيب» (١٦٣٥).

(٢) كما في «صحيح مسلم» (٨٧٤).



قال ابنُ عبَّاسٍ وغيرُه: «هـذَا هُوَ الإخلاصُ في الدُّعاءِ»، وعَنِ ابنِ سيرينَ: «إذَا أثنيتَ علَى اللهِ؛ فأشِر بأصبعٍ واحدَةٍ».

ومِنهـا: أنَّه رَفَعَ يدَيْـهِ وجعلَ ظُهورَهما إلَـى جهةِ القِبلَةِ -وهُوَ مستقبِلُها-، وجعلَ بُطونَهما مما يَلِي وَجهَهُ.

قالَ بعضُ السَّلَفِ: «الرَّفعُ علَى هذَا الوَجْهِ تَضَرُّعٌ».

ومِنها: عكسُ ذلكَ.

قـالَ بعضُهـم: «الرَّفعُ علَـى هـذَا الوَجْهِ اسـتجارَةٌ باللهِ جَلَّجَلَالُهُ، واستعاذةٌ بِهِ».

ومِنهـا: رَفْعُ يدَيْهِ وجَعْلُ كفَّيهِ إلَى السَّـماءِ، وظُهورِهما إلَى الأرضِ.

وعَـنِ ابنِ عُمَرَ، وأبي هُرَيْرَةَ، وابنِ سـيرينَ: «أنَّ هذَا هُوَ الدُّعاءُ والسُّؤَالُ للهِ جَلَّجَلَالُهُ».

ومِنهـا: عكسُ ذلكَ؛ وهُوَ: قَلْبُ كفَّيهِ، وجَعْلُ ظُهورِهما إلَى السَّماءِ؛ وبُطونِهما مما يَلِي الأرضَ.

وفي «صَحيح مُسلِم»[1] عَن أنسٍ: أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ استسقَى؛ فأشارَ بظَهْرِ كَفَّيهِ إلَى السَّماءِ. وخرَّجَهُ الإمامُ أحمدُ؛ ولَفظُه: «فبسطَ يَديْهِ، وجعلَ ظَاهِرَهما ممَّا يَلِي السَّماءَ».

قالَ: الحُميديُّ: «هذَا هو الابتهالُ».

الرَّابـع: الإلحاحُ علَـى اللهِ؛ بتكريرِ ذِكْـرِ ربُوبيَّتِهِ؛ وهُو مِـن أعظمِ مَـا يُطلَبُ بِهِ إجابـةُ الدُّعاءِ؛ ومَـن تأمَّلَ الأدعيةَ المذكـورةَ في القرآنِ؛ وجـدَ غالِبَها تُفتتَحُ باسـم (الرَّبِّ)؛ كقولِـهِ تعالَـى: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿٢٠١﴾﴾ [البقـرة: ٢٠١]، ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقـرة: ٢٨٦]، ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ

(١) برقم (٨٩٥). وأخرجه أحمد (١٣٥٣٦) باللفظ الذي ذَكَرَه المؤلِّف بعدُ.



﴿قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، ومِثلُ هذَا في القرآنِ كثيرٌ.

وسُئِلَ مالكٌ عمَّن يقولُ في الدُّعاءِ: يَا سَيِّدي؛ فقالَ: «يقولُ: يَا رَبِّ؛ كمَا قالتِ الأنبياءُ في دُعائِهِم».

وأمَّا مَا يمنعُ إجابةَ الدُّعاءِ:

فقدْ أشارَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه التَّوسُّعُ في الحرامِ؛ أكلًا، وشُربًا، ولبسًا، وتغذيةً. وقدْ قالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لسعدٍ: «أَطِبْ مطعمَكَ؛ تكُنْ مُستجابَ الدَّعْوَةِ»(١).

فأكلُ الحلالِ، وشُربُهُ، ولبسُهُ، والتَّغذي بهِ؛ سببٌ موجِبٌ لإجابةِ الدُّعاءِ.

(١) أخرجَهُ الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٦٤٩١)، وذكر الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٩١): أنَّ الطَّبرانيَّ رَواهُ في «الصَّغير»، ثُمَّ قالَ: «وفيهِ مَن لَم أعرفْهم». قلتُ: الحديثُ -وإنْ كانَ ضعيفًا- إلَّا أنَّ الأخبارَ قدْ ثبتتْ بأنَّ سعدَ بنَ أبي وقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كانَ مُستجابَ الدَّعْوَةِ. انظر: «سِيَرَ أعلامِ النُّبلاءِ» (١/ ١١١) فما بعدها.

* وقَولُه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ: «فأنَّى يُستجابُ لذلكَ؟»:

مَعناهُ: كيفَ يُستجابُ لَه؟ فهُوَ استفهامٌ وقعَ علَى وَجْهِ التَّعجُّبِ والاستِبْعادِ.

وقدْ يكونُ ارتكابُ المُحرَّماتِ مانعًا مِن الإجابةِ، وكذلِكَ تركُ الواجباتِ. وفعلُ الطَّاعاتِ يكونُ مُوجبًا لاستجابةِ الدُّعاءِ؛ ولهذَا لمَّا توسَّلَ الَّذِينَ دخلُوا الغارَ -وانطبقَتْ عليهم الصَّخرةُ- بأعمالِهم الصَّالِحةِ؛ أُجيبَتْ دعوتُهم[1].

وعَن أبي ذَرٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ قالَ: «يَكفِي معَ البرِّ مِن الدُّعاءِ مِثلُ مَا يَكفِي الطَّعامَ مِن المِلْحِ».

وقالَ بعضُ السَّلَفِ: «لا تستبطِئِ الإجابةَ، وقدْ سَدَدْتَ طُرقَهَا بالمعاصِي».

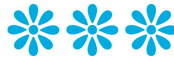
(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٣٤٦٥)؛ ومُسلِمٌ (٢٧٤٣)، مِن حديثِ ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما.



وأخذَ بعضُ الشُّعراءِ هذَا المعنَى فقالَ:

نحنُ ندعُو الإلهَ في كُلِّ كَرْبٍ ... ثُمَّ نَنْسَاهُ عِندَ كَشْفِ الكُرُوبِ

كيـفَ نَرْجُـو إجابـةً لدُعَـاءٍ ... قدْ سَدَدْنَا طريقَها بالذُّنُوبِ؟!



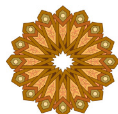
الحَدِيثُ الحَادِي عَشَرَ

■ عن الحَسَـنِ بنِ عَلِيٍّ، سِـبْطِ رَسُـولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورَيْحانَتِهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعْ مَـا يَرِيبُكَ إِلَـى مَا لَا يَرِيبُـكَ» رَوَاهُ النَّسَـائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وقَالَ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ».

الشَّرحُ

هذا الحديث خرَّجه الإمام أحمد، والترمذي، والنسـائي، وابنُ حبـان في «صحيحـه» والحاكم؛ وعنـد الترمذي وغيره زيادةٌ في هذا الحديث وهي: «فإنَّ الصِّدق طُمأنينة، وإنَّ الكذبَ رِيبةٌ»، ولفظ ابنِ حبان : «فإنَّ الخيرَ طُمَأنينةٌ ، وإنَّ الشرَّ رِيبةٌ».

ومَعْنَى هذا الحديثِ: يَرجِعُ إلَى الوقوفِ عِندَ الشُّـبُهاتِ واتقائِهـا؛ فإنَّ الحلالَ المحضَ لا يحصُلُ للمؤمنِ مِنه رَيبٌ



-والرَّيبُ بمعنَى: القلقِ والاضطرابِ- بلْ تسكنُ إليهِ النَّفسُ، ويطمئنُّ بهِ القلبُ. وأمَّا المُشْتَبِهاتُ، فيحصلُ بِهَا للقلوبِ: القلقُ والاضطرابُ الموجِبُ للشَّكِّ.

قالَ الفُضَيْلُ: «يزعمُ النَّاسُ أنَّ الورعَ شديدٌ، ومَا وَرَدَ عليَّ أمرانِ إلَّا أخذتُ بأشدِّهما. فدَعْ مَا يَرِيبُكَ إلَى مَا لَا يَرِيبُك».

وقالَ حسَّانُ بنُ أبي سِنان: «مَا شيءٌ أهونَ مِن الوَرَعِ. إذَا رابكَ شيءٌ فدَعْهُ».

وهذَا إنَّما يسهُلُ علَى مِثلِ حسَّانَ.

وقالَ هِشامُ بنُ حسَّانَ: «تركَ محمَّدُ بنُ سيرينَ أربعينَ ألفًا، فيما لا تَرونَ بهِ اليومَ بأسًا».

وتنزَّهَ يزيدُ بنُ زُرَيعٍ عن خمسِ مائة ألفٍ مِن ميراثِ أبيهِ فلَم يأخذْهُ؛ وكانَ أبوهُ يَلِي الأعمالَ للسَّلاطينِ، وكانَ يزيدُ يعملُ الخُوْصَ، ويتقوَّتُ منه، إلَى أنْ ماتَ.

ورُوِيَ عَن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا أَنَّها سُئِلَتْ عَن أكلِ الصَّيدِ للمُحْرِمِ؛ فقالتْ: «إنَّما هيَ أيامٌ قلائلُ، فما رابَكْ فدَعْهُ».

وقد يُستدَلُّ بهذا على أنَّ الخروجَ مِن اختلافِ العلماءِ أفضلُ؛ لأنَّه أبعَدُ عَنِ الشُّبهَةِ، ولكنَّ المحققِّينَ مِن العلماءِ -مِن أَصحابِنَا وغيرِهم- علَى أنَّ هذَا ليسَ على إطلاقِهِ؛ فإنَّ مِن مسائلِ الاختلافِ مَا ثبتَ فيهِ عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُخْصَةٌ ليسَ لها معارِضٌ؛ فاتِّباعُ تلكَ الرُّخْصَةِ أولَى مِن اجتنابِها؛ وإنْ لَم تكُنْ تلكَ الرُّخْصَةُ بلغَتْ بعضَ العُلماءِ، فامتنعَ مِنها لذلكَ.

وهَاهُنَا أمرٌ ينبَغِي التَّفَطُّنُ لَه؛ وهُوَ: أنَّ التَّدقيقَ في التَّوقُّفِ عَنِ الشُّبُهاتِ إنَّما يصلحُ لِمَنِ استقامَتْ أحوالُهُ كلُّهَا، وتشابهَتْ أعمالُهُ في التَّقوى والوَرَعِ؛ فأمَّا مَن يقعُ في انتهاكِ المُحَرَّماتِ الظَّاهِرَةِ، ثُمَّ يريدُ أَن يتورَّعَ عن شيءٍ مِن دقائقِ الشُّبَهِ، فإنَّه لا يُحتمَلُ لهُ ذلكَ، بلْ يُنكَرُ عليهِ؛ كما



قَالَ ابنُ عُمَرَ لِمَنْ سَأَلَهُ عَن دمِ البَعُوضِ مِن أهلِ العِرَاقِ: يَسألونِي[1] عَن دَمِ البَعُوضِ؛ وقدْ قَتَلُوا الحُسينَ! وسَمِعْتُ النَّبيَّ ﷺ يقولُ: «هُما رَيحانتَايَ مِن الدُّنْيَا»[2].

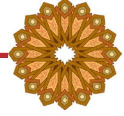
وسألَ رجلٌ بِشْرَ بنَ الحارثِ عن: رَجُلٍ لهُ زوجةٌ، وأُمُّه تأمرُهُ بطلاقِها؛ فقالَ: «إنْ كانَ يَبَرُّ أمَّه في كلِّ شيءٍ، ولم يبقَ مِن برِّها إلَّا طلاقُ زوجتِهِ فلْيَفْعَلْ، وإنْ كانَ يبرُّها بطلاقِ زوجتِهِ، ثُمَّ يقومُ بعدَ ذلكَ إلَى أُمِّه فيضربُها؛ فلَا يفعلْ!».

وسُئِلَ الإمامُ أحمدُ عَن: رَجُلٍ يشترِي بَقْلًا، ويشترطُ الخُوصةَ -وهي الَّتِي تُربَطُ بِها حُزْمةُ البقلِ-؛ فقالَ أحمدُ: أَيْشٍ هذِهِ المسائِلِ؟ قيلَ لهُ: إنَّه إبراهيمُ بنُ أبي نُعَيمٍ؛ فقالَ أحمدُ: «إنْ كانَ إبراهيمَ بنَ أبي نعيمٍ، فنَعَم؛ هذَا يشبهُ ذاكَ».

وإنَّما أنكرَ أحمدُ هذِهِ المسائلَ ممَّنْ لا تُشْبِهِ حالَهُ. وأمَّا

(١) كذا: (يسألوني). وفي الأصل -أَعني: «صحيح البُخَارِيِّ»-: (يسألون).

(٢) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٣٧٥٣، ٥٩٩٤).



أهلُ التَّدقيقِ في الوَرَعِ؛ فيشـبهُ حالَهم هـذَا، وقدْ كانَ الإمامُ أحمدُ نفسُهُ يستعملُ في نفسِهِ هذَا الوَرَعَ، فإنَّه أمرَ مَن يشترِي له سمنًا فجاءَ بهِ علَى ورقةٍ؛ فأمرَ بِرَدِّ الورقةِ إلَى البائِع.

وكانَ أحمدُ لا يسـتمِدُّ مِن محابرِ أصحابِهِ، وإنَّما يُخْرِجُ معَهُ مَحْبَرَةٌ يستمِدُّ منهَا.

واسـتأذنَهُ رجلٌ أَن يكتبَ مِن مَحبرتِهِ؛ فقالَ لهُ: «اكتبْ؛ هذَا وَرَعٌ مُظلِمٌ».

واستأذنَهُ آخرُ فتبسَّمَ؛ وقالَ: «لم يبلغْ وَرَعِي ولَا ورعُكَ هذَا».

وهذَا قالَـهُ علَى وَجْـهِ التَّواضُعِ؛ وإلَّا فهُوَ كانَ في نفسِـهِ يسـتعملُ هذَا الوَرَعَ، وكانَ يُنْكِرُهُ علَى مَن لم يصِلْ إلى هذا المقـامِ، بلْ يتسـامَحُ في المكروهاتِ الظَّاهـرةِ، ويُقدِمُ علَى الشُّبُهاتِ مِن غيرِ توقُّفٍ.



الحَدِيثُ الثَّانِيَ عَشَرَ

■ عـن أَبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَـنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مِنْ حُسْـنِ إِسْـلَامِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ» حَدِيثٌ حَسَـنٌ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وغَيْرُهُ.

الشَّرحُ

هـذَا الحديثُ خرَّجَـهُ التِّرمـذيُّ وابنُ مَاجَه مِـن روايةِ: الأوزاعـيِّ، عَنْ قُرَّةَ بنِ عَبْـدِ الرَّحمنِ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَنْ أَبي سلمةَ، عَن أَبي هُريرةَ، وقالَ التِّرمِذِيُّ: «غَرِيبٌ».

وحسَّـنَهُ الشَّـيْخُ المُصَنِّفُ[1]، **وقالَ ابنُ عَبْـدِ البَرِّ:** «هذَا الحديـثُ محفـوظٌ عَـنِ الزُّهـريِّ بهذَا الإسـنادِ مِـن روايةِ الثِّقاتِ»؛ وهذَا موافقٌ لتَحسينِ الشَّيخِ لهُ.

(١) يعني: الإمام النووي، مُصنِّف الأربعين النوويَّة، رَحِمَهُ اللَّهُ.

وأمَّا أكثرُ الأئمَّة فقالُوا: ليسَ هوَ بمحفوظٍ بهذَا الإسنادِ؛ وإنَّما هُوَ محفوظٌ عَنِ الزُّهريِّ، عَنْ عليِّ بن حُسينٍ، عَنِ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ مُرْسَلًا.

وممَّن قالَ إنَّه لَا يصحُّ إلَّا عَنْ عليِّ بن حُسين مُرْسَلًا: الإمامُ أحمدُ، ويحيى بنُ معينٍ، والبُخَارِيُّ، والدَّارَقُطنِيُّ.

والصَّحِيحُ فيهِ: المُرْسَلُ[(١)].

وهذَا الحديثُ أصلٌ عظيمٌ مِن أُصولِ الأدبِ.

ومعناهُ: أنَّ مَنْ حَسُنَ إسلامُهُ؛ تَرَكَ مَا لا يعنيهِ مِن قولٍ وفعلٍ، واقتصرَ علَى مَا يعنيهِ مِن الأقوالِ والأفعالِ.

ومَعْنَى «يعنيه»: أي تتعلَّقَ عنايتُهُ بِهِ؛ ويكونَ مِن مقصَدِهِ

---

(١) ولعلَّ هذَا القولَ هُوَ الصَّوابُ -واللهُ أعلمُ-؛ وقدْ رأيتَ أنَّه قولُ كِبار الحفَّاظِ؛ كأحمدَ، وابنِ معينٍ، والبخاريِّ، والدَّارَقُطْنِيِّ، والمصنِّفِ الحافظِ ابْنِ رَجبٍ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.
أقولُ: وممَّن أعلَّهُ بالإرسالِ -سِوَى مَنْ تقدَّمَ-: الإمامُ التِّرمذيُّ، والحافظ العُقيليُّ، والبيهقيُّ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.



ومطلوبِهِ. والعنايةُ: شِـدَّةُ الاهتمامِ بالشَّـيءِ؛ يُقـالُ: (عَنَاهُ، يَعْنِيْهِ): إِذَا اهتمَّ بِهِ وطَلَبَهُ.

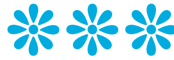
وإِذَا حَسُنَ الإِسلامُ اقتضَى تَرْكَ مَا لَا يعنِي مِن المحرَّماتِ، والمُشْـتَبِهاتِ، والمكروهاتِ، وفُضُـولِ المباحاتِ الَّتِي لا يحتاجُ إليهَا؛ فإِنَّ هذَا كلَّه لَا يعنِي المسلمَ إذَا كَمُلَ إسلامُهُ، وبلغَ إِلَى درجةِ الإِحسانِ.

وأكثـرُ ما يُـرادُ بتركِ مَا لَا يعنِـي: حِفظُ اللِّسـانِ مِن لَغْوِ الكلامِ؛ قالَ عُمَرُ بنُ عَبْـدِ العزيزِ: «مَنْ عَدَّ كلامَهُ مِن عملِهِ، قلَّ كلامُه إِلَّا فيما يعنيهِ»؛ وهُوَ كمَا قالَ؛ فإِنَّ كثيرًا مِن النَّاسِ لا يَعُدُّ كلامَهُ مِن عملِهِ؛ فيجازِفُ فيهِ ولا يتحرَّى.

وقـدْ نفَـى اللهُ الخيرَ عن كثيرٍ ممَّا يتناجَى بـهِ النَّاسُ فيمَا بينَهم؛ فقالَ تعالَى: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤].

قَالَ عمرُ بنُ قَيسٍ المُلائيُّ: «مرَّ رجلٌ بلقمانَ والنَّاسُ عندَهُ، فقالَ: ألستَ عبدَ بنِي فلانٍ؟ قالَ: بلَى، قالَ: الَّذِي كنتَ ترعَى عندَ جبلِ كذَا وكذَا؟ قالَ: بلَى، قالَ: فمَا بلغَ بكَ مَا أرَى؟ قالَ: صِدْقُ الحديثِ، وطولُ السُّكوتِ عمَّا لَا يعنينِي».

دخلُوا علَى بعضِ الصَّحابةِ في مرضِهِ ووجهُهُ يتهلَّلُ؛ فسألُوهُ عن سببِ تهلُّلِ وجهِهِ؛ فقالَ: «مَا مِن عملٍ أوثقَ عندِي مِن خصلتَينِ: كنتُ لَا أتكلَّمُ فيمَا لا يعنِيني، وكانَ قلبِي سليمًا للمُسلمينَ»[1].



(١) وإن من أعظم ما يعني الإنسان، الأمرُ بالمعروف والنهيُ عن المنكر، والإصلاحُ وتوجيهُ الناس، وليس لأحد أن يأخذ بعموم حديث الباب، ويُخْرِجَ منه الإصلاح، ويُعَطِّل بذلك النصوص المتواترة في الحث على ذلك، وإنما المراد بحديث الباب ترك فضول القول والنظر والفعل مما ليس بخاصة الإنسان. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).



الحَدِيثُ الثَّالِثَ عَشَر

■ عـن أَنَـسِ بـنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَـنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَـالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِـهِ» رَواهُ البُخارِيُّ ومُسْلِمٌ.

الشَّرحُ

هـذَا الحديثُ خرَّجاهُ في «الصَّحيحيـنِ»، وخرَّجَهُ الإمامُ أحمـدُ ولفظُه: «لَا يبلـغُ عبدٌ حقيقـةَ الإيمانِ؛ حتَّـى يُحِبَّ للنَّاسِ مَا يُحِبُّ لنفسِهِ مِنَ الخيرِ».

وهذِهِ الرِّوايةُ تبيِّنُ معنَى الرِّوايةِ المخرَّجَةِ في «الصَّحيحينِ» وأنَّ المرادَ بنفِي الإيمانِ: نفيُ بلوغِ حقيقتِهِ ونهايتِهِ.

والمقصـودُ: أنَّ مِن جُمْلـةِ خصالِ الإيمـانِ الواجبةِ: أَن يُحِـبَّ المرءُ لأخيـهِ المؤمنِ مَا يُحِبُّ لنفسِـهِ، ويكـرهَ لهُ مَا يكرهُ لنفسِهِ، فإذَا زالَ ذلكَ عنهُ، فقدْ نَقَصَ إيمانُهُ بذلك.

وفي «صَحيح مُسلِمٍ»، مِن حديثِ عَبْدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «مَن أحبَّ أَن يُزَحْزَحَ عَنِ النَّارِ، ويُدْخَلَ الجَنَّةَ؛ فلْتُدرِكْهُ مَنيَّتُه وهُوَ يُؤْمِنُ باللهِ واليومِ الآخرِ، ويأتِي إلَى النَّاسِ الَّذي يُحِبُّ أَن يُؤتَى إليهِ»(١).

وفيهِ أيضًا عَن أَبي ذَرٍّ قالَ: قالَ لي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا أَبا ذَرٍّ، إنِّي أراكَ ضَعيفًا، وإنِّي أحبُّ لكَ مَا أحبُّ لنفسِي؛ لَا تَأَمَّرنَّ علَى اثنينِ، ولَا تَوَلَّيَنَّ مالَ يتيمٍ»(٢)؛ وإنَّما نهاهُ عَنْ ذلكَ لِما رأى مِن ضَعْفِهِ.

وكانَ محمَّدُ بنُ واسعٍ يبيعُ حمارًا لهُ؛ فقالَ لهُ رجلٌ: أترضاهُ لِي؟ قالَ: «لَو رضيتُه لم أبِعْهُ»! وهذَا إشارَةٌ مِنه إلَى أنَّه لَا يرضَى لأخيهِ إلَّا مَا يرضَى لنفسِهِ(٣).

(١) أخرجَهُ مُسلِمٌ (١٨٤٤)، في حديثٍ طويلٍ.

(٢) أخرجَهُ مُسلِمٌ (١٨٢٦).

(٣) وأعجبُ مِن ذلكَ مَا كانَ مِن جريرِ بنِ عَبْدِ اللهِ البجليِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فإنَّ غلامَهُ اشترَى لهُ فرسًا بثَلاثِمائةٍ، فلمَّا رَآهُ جريرٌ أعجبَهُ، وخشيَ أن يكونَ غَبَنَ البائعَ؛=



وحديثُ أنسٍ -الَّذِي نتكلَّمُ الآنَ فيهِ- يدلُّ علَى أنَّ المؤمنَ يسرُّهُ مَا يسرُّ أخاهُ المؤمنَ، ويريدُ لأخيهِ المؤمنِ مَا يريدُ لنفسِهِ مِن الخيرِ؛ وهذَا كلُّه إنَّما يأتِي مِن كمالِ سلامةِ الصَّدرِ مِن الغِلِّ والغِشِّ والحَسَدِ؛ فإنَّ الحسدَ يقتَضِي أَن يَكْرهَ الحاسدُ أَن يفوقَهُ أحدٌ في خيرٍ أَو يساويَهُ فيهِ؛ لأَنَّه يُحِبُّ أَن يمتازَ علَى النَّاسِ بفضائِلِهِ، وينفردَ بِهَا عنهُم، والإيمانُ يقتَضِي خلافَ ذَلِكَ، وهُوَ أَن يَشْرَكَه المؤمنونَ كلُّهم فيمَا أعطاهُ اللهُ مِن الخيرِ، مِن غيرِ أَن يَنْقُصَ عليهِ مِنهُ شيءٌ.

وقدْ وردَ مَا يدلُّ علَى أنَّه لا يأثمُ مَنْ كَرِهَ أَن يفوقَه أحدٌ مِن النَّاسِ في الجَمَالِ؛ فخَرَّجَ الإمامُ أحمدُ، والحاكمُ في «صَحيحه» مِن حديثِ ابنِ مسعودٍ، قالَ: أتيتُ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعندَه مالكُ بنُ مرارةَ الرَّهاويُّ؛ فأدركتُه وهُوَ يقولُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ قدْ قُسِمَ لِي مِن الجَمَالِ مَا ترَى؛ فمَا

= فذهبَ إليهِ، وأخبرَهُ بأنَّ فرسَهُ يُساوِي أكثرَ مِن ذلكَ، ولم يزلْ يزيدُهُ حتَّى أعطاهُ ثَمانمائة! انظر: «فتح الباري» لابنِ حجرٍ (١/ ١٦٨).

أُحِبُّ أحدًا مِنَ النَّاسِ فَضَلَنِي بشراكينِ[1] فمَا فوقَهما؛ أليسَ ذلكَ هُوَ البَغْيَ؟ فقالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا؛ ليسَ ذلك بالبَغْي؛ ولكنَّ البَغْيَ مَن بَطِرَ الحقَّ، وغَمَطَ النَّاسَ»[2]؛ فنَفَى أَن تكونَ كراهتُهُ لأَنْ يفوقَهُ أحدٌ في الجَمَالِ بَغيًا أو كِبرًا؛ وفَسَّرَ الكِبْرَ والبَغْيَ ببَطرِ الحقِّ -وهُوَ التَّكبُّرُ عليهِ- والامتناعُ مِن قَبولِهِ كِبْرًا إذَا خالفَ هواهُ.

ومِن هُنا قالَ بعضُ السَّلَفِ: «التَّواضعُ: أَن تَقْبَلَ الحقَّ مِن كلِّ مَن جاءَ بهِ، وإنْ كانَ صغيرًا»؛ فمَنْ قَبِلَ الحقَّ ممَّنْ جاءَ بِهِ سواءٌ كانَ صغيرًا أو كبيرًا، وسواءٌ كانَ يحبُّه أَو لا يحبُّه، فهُوَ متواضِعٌ، ومَن أبَى قَبولَ الحقِّ تعاظُمًا عليهِ، فهُوَ متكبِّرٌ.

---

(١) أي: بشراكي نعل: وشراكُ النعل هو السَّيْر الذي يكون على ظهر القدم.

(٢) أخرجَهُ أحمدُ (١/ ٣٨٥)؛ والحاكمُ (٤/ ١٨٢).

والحديثُ أخرجَهُ مُسلِمٌ (٩١) بنحوه، ولفظُه: عن ابن مسعود عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لا يدخلُ الجنةَ مَن كان في قلبِه مثقالُ ذرَّةٍ مِن كِبْر» فقال رجلٌ: إن الرجُلَ يحبُّ أن يكون ثوبُه حسنًا ونعلُه حسنَةً؟ فقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إنَّ اللهَ جميلٌ يحبُّ الجمالَ؛ الكِبْرُ: بَطَرُ الحقِّ، وغَمْطُ النَّاسِ».

وغَمْطُ النَّاس: هُوَ احتقارُهم وازدراؤُهم؛ وذلكَ يحصلُ مِن النَّظرِ إلَى النَّفسِ بعَينِ الكمالِ، وإلَى غيرِهِ بعَينِ النَّقصِ.

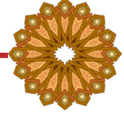
وفي الجملةِ؛ فينبَغِي للمؤمنِ أَن يحبَّ للمؤمنينَ مَا يحبُّ لنفسِـهِ، ويكرَهَ لهم مَا يكرهُ لنفسِهِ، فإنْ رَأى في أخيهِ المسلمِ نقصًا في دينِهِ اجتهدَ في إصلاحِهِ.

وإنْ علـمَ المرءُ أنَّ اللهَ قد خصَّهُ علَى غيرِهِ بفضلٍ؛ فأخبرَ بـهِ لمصلحةٍ دينيَّةٍ، وكانَ إخبارُهُ علَى وَجْهِ التَّحدُّثِ بالنِّعَمِ، ويـرَى نفسَـهُ مقصِّـرًا في الشُّـكرِ؛ كانَ جائزًا؛ فقد قـالَ ابنُ مسـعودٍ: «مَا أعلمُ أحدًا أعلمَ بكتابِ اللهِ منِّي»(١). ولا يَمْنعُ هذَا أَن يُحِبَّ للنَّاسِ أنْ يُشـارِكُوه فيمَا خصَّهُ اللهُ بهِ؛ فقدْ قالَ ابنُ عبَّاسٍ: «إنِّي لأمُرُّ علَى الآيةِ مِن كتابِ اللهِ، فأوَدُّ أنَّ النَّاسَ كُلَّهم يعلمونَ مِنها مَا أعلمُ»(٢)! وقالَ الشَّافعيُّ: «وددتُ أنَّ النَّاسَ تعلَّمُوا هذَا العِلْمَ، ولَم يُنسَبْ إليَّ منهُ شيءٌ».

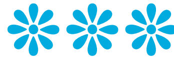
---

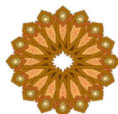
(١) أخرجه مسلم (٢٤٦٣).

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٦٢٤).



وكانَ عُتْبَةُ الغلام، إذَا أرادَ أَن يُفطِرَ، يقولُ لبعضِ إخوانِهِ المطَّلعيـنَ علَـى أعمالِهِ: «أَخْـرِجْ إليَّ ماءً أو تمـراتٍ أُفطِرُ عليهَا؛ ليكونَ لكَ مِثْلَ أَجْرِي».





الحَدِيثُ الرَّابِعَ عَشَر

■ عن عَبْدِ اللهِ بِن مَسْعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِي، والنَّفْسُ بالنَّفْسِ، والتَّارِكُ لِدِينِهِ المُفَارِقُ لِلجَمَاعَةِ» رَوَاهُ البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ.

الشَّرحُ

هذَا الحديثُ خرَّجَاهُ في «الصَّحيحينِ» مِن روايةِ: الأعمشِ، عَن عَبْدِ اللهِ بنِ مُرَّةَ، عَن مسروق، عَن ابنِ مسعود.

وفي روايةٍ لمسلمٍ: «التَّارِكُ للإسلامِ»؛ بدل قولِهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «لدينِهِ».

وفي هذَا المعنَى أحاديثُ متعدِّدةٌ.

والقتلُ بكلِّ واحدةٍ مِن هذِهِ الخصالِ متَّفَقٌ عليهِ بينَ المسلمينَ.

أَمَّا زِنَا الثَّيِّبِ: فأجمعُ المسلمونَ عَلَى أنَّ حَدَّهُ الرَّجمُ حتَّى يموتَ؛ وقدْ رجمَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ماعزًا، والغامديَّةَ[1]، وكانَ في القرآنِ الَّذِي نُسِخَ لفظُه: «**الشَّيْخُ والشَّيخةُ إذَا زنيَا فارجموهمَا البتةَ نكالًا مِن اللهِ واللهُ عزيزٌ حكيمٌ**»[2].

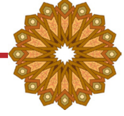
(١) (ماعزٌ): هُوَ ابنُ مالكٍ الأسلميُّ، و(الغامديَّةُ): امرأةٌ مِن غامدٍ -بطن مِن جُهَينةَ-، وقصَّتَاهُما مُختلفتانِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا:
أمَّا قصَّةُ ماعِزٌ: ففي «الصَّحيحينِ»، وأمَّا الغامديَّةُ: فعِندَ «مُسلم» فقط، وقدْ جمعَ مسلمٌ القصَّتينِ برَقمِ (١٦٩٥).

(٢) أخرجَهُ ابن حِبَّانَ (٤٤٢٨- إحسان)، عن زرِّ بنِ حُبيشٍ، عَن أُبيِّ بنِ كعبٍ، وفيهِ: أنَّ أُبيَّ بنَ كعبٍ قالَ لزرِّ بنِ حُبيشٍ: كمْ تعدُّونَ سورةَ (الأحزاب)؟ قالَ: ثلاثًا وسبعينَ؛ قالَ أُبيٌّ: «والَّذِي يُحلَفُ به؛ إنْ كانتْ لتعدلُ سُورَةَ (البقرة)! ولقدْ قرأنَا مِنهَا آيةَ الرَّجْمِ: «الشَّيخُ والشَّيخةُ إذَا زنيَا فارجموهُما البتةَ نكالًا مِن اللهِ واللهُ عزيزٌ حكيمٌ».
وأصله في «صحيح البخاري» (٦٨٣٠) من حديث عمر أنه قال في خطبةٍ له: «إن الله بعث محمدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالحق، وأنزل عليه الكتابَ، فكان مما أنزل الله: آيةُ الرجم، فقرأناها وعَقَلناها ووَعَيناها؛ رجم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورجمنا بعده؛ فأخشى إن طال بالناس زمانٌ أن يقول قائل: واللهِ ما نجد آيةَ الرجم في كتاب الله، فيضلُّوا بتركِ فريضةٍ أنزلها الله...».



وأمَّا النَّفسُ بالنَّفس: فمعناهُ أنَّ المكلَّفَ إذَا قَتَلَ نفسًا بغيرِ حقٍّ عَمْدًا، فإنَّه يُقتَلُ بِهَا؛ وقد دلَّ القرآنُ علَى ذلكَ بقولِهِ تعالَى: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ﴾ [المائدة: ٤٥]، وقالَ تعالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ۖ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ﴾ [البقرة: ١٧٨].

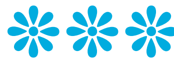
وأمَّا التَّارِكُ لدينِهِ، المفارِقُ للجماعةِ؛ فالمرادُ بهِ: مَنْ تَرَكَ الإسلامَ، وارتدَّ عنهُ، وفارقَ جماعةَ المسلمينَ. وإنَّما استثناهُ مَعَ مَن يَحِلُّ دمُهُ مِن أهلِ الشَّهادتَيْنِ؛ باعتبارِ ما كان عليهِ قبلَ الرِّدَّةِ؛ وحكمُ الإسلامِ لازمٌ لهُ بعدَها؛ ولهذَا فإنَّه يُستتابُ، ويطلَبُ منهُ العودةُ إلَى الإسلامِ. وأيضًا: فقدْ يتركُ دينَهُ، ويفارقُ الجماعةَ، وهْوَ مقرٌّ بالشَّهادتَينِ ويدَّعِي الإسلامَ؛ كمَا إذَا جحدَ شيئًا مِن أركانِ الإسلامِ، أَو سبَّ اللهَ ورَسُولَه، أَو كفرَ ببعضِ الملائكةِ، أَو النَّبيِّينَ، أَو الكتبِ المذكورَةِ في القرآنِ -معَ العِلْمِ بذلكَ-، وكذلكَ لَو استهانَ



بالمصحفِ وألقاهُ في القاذُوراتِ، أَو جَحَد مَا يُعلَم مِن الدِّينِ بالضَّرُورَةِ؛ كالصَّلاةِ، ومَا أشبهَ ذلكَ ممَّا يُخرِجُ مِن الدِّينِ.

ولَا فرقَ في هذّا بينَ الرَّجُلِ والمرأةِ عندَ أكثرِ العلماءِ.

* وقولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «التَّارِك لدينِه، المفارِق للجماعةِ» يدلُّ علَى أنَّه لَو تابَ ورجعَ إلَى الإسلامِ لم يُقتلْ؛ لأنَّه ليسَ بتارِكٍ لدينِه بعدَ رُجُوعِهِ، ولَا مفارقًا للجماعةِ.





الحَدِيثُ الخَامِسَ عَشَرَ

■ عن أَبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ فلْيَقُلْ خَيْرًا أَو لِيَصْمُتْ، ومَنْ كَانَ يُؤْمِنُ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ فلْيُكْرِمْ جَارَهُ، ومَنْ كَانَ يُؤْمِنُ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ فلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ» رَوَاهُ البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ.

الشَّرحُ

* قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَن كانَ يُؤمنُ باللهِ واليومِ الآخِرِ»[1]؛ فلْيفعلْ كَذَا وكَذَا:

يدلُّ علَى أنَّ هذِهِ الخصالَ مِن خِصالِ الإيمانِ.

وقدْ سبقَ: أنَّ الأعمالَ تدخلُ في الإيمانِ، وأعمالُ الإيمانِ تارةً تتعلَّقُ بحُقُوقِ اللهِ؛ كأداءِ الواجباتِ، وتركِ المحرَّماتِ؛

(١) والمراد كمال الإيمان وتمامه. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).

ومِن ذلكَ: قولُ الخيرِ والصَّمتُ عَن غيرِه.

وتـارةً تتعلَّقُ بحُقُوقِ عبـادِ اللهِ؛ كإكرامِ الضَّيفِ، وإكرامِ الجارِ، والكَفِّ عَن أذاهُ؛ فهذِهِ ثلاثةُ أشياءَ يُؤمَرُ بِها المؤمِنُ:

أَحدها: قولُ الخيرِ، والصَّمْتُ عمَّا سِواهُ:

وقد رَوَى الطَّبَرانيُّ مِن حديثِ أسودَ بنِ أَصْرَمَ المُحاربيِّ، قالَ: قلتُ: يَا رَسُول اللهِ؛ أَوصنِي؛ قالَ: «هَل تملكُ لسانَكَ؟»؛ قلتُ: مَا أملكُ إذَا لم أملِكْ لسانِي؟ قالَ: «فهلْ تملكُ يدَكَ؟» قلـتُ: فمَا أملِكُ إذَا لم أملِكْ يدِي؟ قالَ: «فلَا تقلْ بلسـانِكَ إلَّا معروفًا، ولا تَبسُطْ يدَكَ إلَّا إلَى خيرٍ»[1].

وقدْ وردَ أنَّ اسـتقامةَ اللِّسانِ مِن خصالِ الإيمانِ؛ كما في «المسندِ»، عَن أنسٍ عَن النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قالَ: «لَا يستقيمُ

(١) أخرجَهُ الطَّبرانيُّ في «الكبير» (٨١٧)، وذكرَهُ الألبانيُّ في «السِّلسلة الصَّحيحة» (١٥٦٠)، وقال عن إسناده: «وهذَا إسنادٌ صحيحٌ، رجالُه كلُّهم ثِقاتٌ».



إيمانُ عَبْدٍ حتَّى يستقيمَ قلبُهُ، ولَا يستقيمُ قلبُهُ حتَّى يستقيمَ لسانُهُ»[(١)].

وفيهِ: عَن عَبْدِ اللهِ بنِ عمروٍ عن النَّبِيِّ ﷺ: «مَن صَمَتَ نَجَا»[(٢)].

وفي «الصَّحيحينِ» عَن أبي هُرَيرةَ عَن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «إنَّ الرَّجلَ لَيتكلَّمُ بالكلمةِ، مَا يتبيَّنُ مَا فِيه، يَزِلُّ بِها في النَّارِ أبعدَ مَا بينَ المشرِقِ والمغرِبِ»[(٣)].

وخرَّجَ الإمامُ أحمدُ والتِّرمِذيُّ مِن حديثِ أبي هُرَيرةَ عَن

---

(١) أخرجَهُ الإمامُ أحمدُ (٣/ ١٩٨)، وفي آخرِهِ: «ولاَ يدخلُ رجلٌ الجنَّةَ لاَ يأمنُ جارُهُ بوائقَهُ» وحسَّنَه الشَّيخُ الألبانيُّ في «صَحيح التَّرغيبِ والتَّرهيبِ»، برَقمِ (٥٥٤ و٢٧٦٥).

(٢) أخرجَهُ أحمدُ (٢/ ١٧٧)؛ والتِّرمِذِيُّ (٢٥٠١)، وفي إسنادِهِ: عَبْدُ اللهِ بنُ لَهِيعةَ؛ ولذَا قالَ العراقيُّ في «تخريج أحاديثِ الإحياءِ» (٢٥٢٦): «رَوَاهُ التِّرمذيُّ، بسندٍ فيهِ ضعفٌ، وهُوَ عندَ الطَّبرانيِّ بسندٍ جيِّدٍ». اهـ.

(٣) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٦٤٧٧)؛ ومُسلِمٌ (٢٩٨٨).

النَّبِيِّ ﷺ قالَ: «إِنَّ الرَّجلَ لَيتكلَّمُ بالكلمةِ، لَا يرَى بِهَا بأسًا؛ يَهوِي بِها سبعينَ خَريفًا في النَّارِ»[1].

وفي «البُخَارِيِّ» عَن أبي هُرَيرةَ عَن النَّبِيِّ ﷺ قالَ: «إِنَّ الرَّجلَ ليتكلَّمُ بالكلمةِ مِن رِضوانِ اللهِ، لَا يُلْقِي لها بالًا، يرفعُه اللهُ بِها درجاتٍ، وإِنَّ العبدَ لَيتكلَّمُ بالكلمةِ مِن سَخَطِ اللهِ، لَا يُلْقِي لها بالًا، يهوِي بِها في جهنَّمَ»[2].

* قولُه ﷺ: «فلْيقُلْ خيرًا أَو لِيصمُتْ»: أمرٌ بقولِ الخيرِ، وبالصَّمتِ عمَّا عداهُ؛ وهذا يدلُّ علَى أنَّه ليسَ هناكَ كلامٌ يستوِي قولُه والصَّمتُ عنهُ؛ بلْ إمَّا أَن يكونَ خيرًا؛ فيكونَ مأمورًا بقولِهِ، أَو يكونَ غير خيرٍ؛ فيكونَ مأمورًا بالصَّمتِ عنهُ.

(١) أخرجَهُ أحمدُ (٢/ ٢٣٦)؛ والتِّرمِذيُّ (٢٣١٤)؛ وابنُ ماجَه (٣٩٧٠)؛ وصحَّحَه الألبانيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «صَحيح التَّرغيبِ والتَّرهيبِ» (٢٨٧٥).
(٢) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (١٤٧٨).



وقـدْ قالَ اللهُ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ۝١٧ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ۝١٨﴾ [ق: ١٧- ١٨]، وأجمعَ السَّلَفُ الصَّالِحُ علَى أنَّ الَّذِي عَن يمينِهِ يكتبُ الحسناتِ، والَّذِي عَن شمالِهِ يكتبُ السَّيِّئاتِ، وقد رُوِيَ ذلكَ مَرفوعًـا مِن حديثِ أبي أُمامةَ بإسـنادٍ ضعيفٍ(١)، ورُوِيَ مِن حديثِ حُذيفةَ مرفوعًا: «إنَّ عَن يمينِهِ كاتبَ الحسناتِ»(٢).

واختلفُـوا: هلْ يُكتَبُ كلُّ مَا تكلَّمَ به، أَو لا يُكتَبُ إلَّا ما فيهِ ثوابٌ أَو عقابٌ؟ على قولَينِ مشهورَينِ.

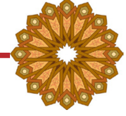
وقـالَ عليُّ بنُ أبـي طلحةَ، عن ابنِ عبَّـاس: «يُكْتَبُ كلُّ مَـا تكلَّمَ بِهِ مِن خيرٍ أَو شـرٍّ؛ حتَّى أنَّه ليُكتَـبُ قولُه: أكلتُ،

---

(١) أخرجَهُ الطَّبرانيُّ في «الكبير» (٨/ ١٩١).

(٢) أخرجَهُ ابن شيبة (٢/ ٣٦٤)، عَن حذيفة، موقوفًا ومرفوعًا.

قلتُ: أمَّا الموقوفُ فإسنادُهُ صحيحٌ كالشَّمسِ، وأمَّا المرفوعُ ففيهِ أبو بكر بن عيَّاشٍ، وعاصمُ بنُ أبي النَّجُودِ؛ وقد تُكُلِّم فيهِما مِن جهةِ حِفْظِهِما؛ ففِي رفعِ هذَا الأثرِ نَظَرٌ، واللهُ أعلَمُ.



وشـربتُ، وذهبتُ، وجئـتُ! حتَّـى إذَا كانَ يـومُ الخميسِ عُرِضَ قولُه وعملُه؛ فأُقِرَّ مَا كانَ فيهِ مِن خيرٍ أَو شـرٍّ، وأُلقِيَ سـائرُه؛ فذلـكَ قولُـهُ تعالَـى: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ٣٩﴾ [الرعد: ٣٩]».

وعَـن يحيَى بنِ أبي كثيرٍ قالَ: «ركبَ رجلٌ الحمارَ فعثَرَ بهِ، فقالَ: تعِسَ الحمارُ! فقالَ صاحبُ اليمينِ: مَا هِيَ حسنةٌ فأكتبَها، وقالَ صاحبُ الشِّمالِ: مَا هِيَ سيِّئةٌ فأكتُبَها؛ فأوحَى اللهُ إلَى صاحِبِ الشِّـمالِ: مَا تركَ صَاحِبُ اليمينِ مِن شـيءٍ فاكتُبْهُ؛ فأثبَتَ في السَّيِّئات: تعس الحمار».

وظاهـرُ هـذَا: أنَّ مَا ليس بحسـنةٍ فهُـوَ سـيئةٌ، وإنْ كانَ لا يُعاقَـبُ عليهَا؛ فإنَّ بعضَ السَّـيِّئات قـدْ لَا يُعاقَبُ عليهَا، وقـد تقعُ مكفَّـرةً باجتنابِ الكبائرِ، ولكنَّ زمانَها قدْ خسِـرَهُ صاحبُهـا؛ حيثُ ذهـبَ باطلًا؛ فيحصلُ لهُ بذلكَ حسـرةٌ في القيامةِ وأسَفٌ عليهِ؛ وهُوَ نوعُ عُقوبةٍ.

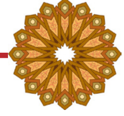
وخرَّجَ الإمامُ أحمدُ، وأبو داودَ، والنَّسائيُّ، مِن حديثِ أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «مَا مِن قوم يقومونَ مِن مجلسٍ لا يذكرونَ اللهَ فيهِ؛ إلَّا قامُوا عَن مِثلِ جِيفَةِ حمارٍ، وكانَ لهم حسرةً». وخرَّجَهُ التِّرمِذيُّ، ولفظُه: «مَا جلسَ قومٌ مجلسًا لَم يذكرُوا اللهَ فيهِ، ولَم يُصَلُّوا علَى نبيِّهم؛ إلَّا كانَ عليهِم تِرَةً؛ فإنْ شاءَ عذَّبَهم، وإنْ شاءَ غَفَرَ لَهم»[1].

قالَ بعضُ السَّلَف: «يُعرَضُ علَى ابنِ آدمَ -يومَ القيامةِ- ساعاتُ عمرِهِ؛ فكلُّ ساعةٍ لم يَذْكُرِ اللهَ فيهَا؛ تتقطَّعُ نفسُه عليهَا حسراتٍ».

فمِن هُنا يُعلَم أنَّ مَا ليسَ بخيرٍ مِن الكلامِ، فالسُّكوتُ عنهُ أفضلُ مِن التَّكلُّمِ بهِ، اللَّهُمَّ إلَّا مَا تدعُو إليهِ الحاجةُ ممَّا لَا بُدَّ مِنهُ.

---

(١) أخرجَهُ أحمدُ (٢/ ٥٢٧)؛ وأبو داودَ (٤٨٥٥)؛ والتِّرمِذيُّ (٣٣٨٠) وصحَّحَه، كما صحَّحه الشَّيخُ الألبانيُّ في «صحيح الجامعِ» (٥٦٠٧، ٥٧٥٠).



وأيضًا؛ فإنَّ الإكثارَ مِن الكلامِ الَّذِي لَا حاجةَ إليهِ يوجبُ قَساوةَ القلبِ؛ كمَا في التِّرمِذيِّ مِن حديثِ ابنِ عُمَرَ مرفوعًا: «لَا تُكثِرُوا الكلامَ بغيرِ ذِكْرِ اللهِ؛ فإنَّ كثرةَ الكلامِ بغيرِ ذكرِ اللهِ يُقسِّي القلبَ؛ وإنَّ أبعدَ النَّاسِ عَن اللهِ: القلبُ القاسِي»[(١)].

وكانَ أبو بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُمْسِكُ بلسانِهِ فيقولُ: «هذَا أوردَنِي الموارِدَ».

وقالَ عُمَرُ: «مَن كَثُرَ كلامُه كَثُرَ سَقَطُه، ومَن كَثُرَ سَقَطُه كَثُرتْ ذنوبُه، ومَن كَثُرَتْ ذنوبُه كانتِ النَّارُ أولَى بِهِ».

قالَ ابنُ مسعودٍ: «واللهِ الَّذِي لَا إلهَ إلَّا هُوَ؛ مَا عَلَى الأرضِ أحقُّ بطُولِ سَجْنٍ مِن اللِّسانِ».

وقالَ وهبُ بنُ منبِّهٍ: «أجمعتِ الحكماءُ علَى أنَّ رأسَ الحِكَمِ: الصَّمتُ».

(١) أخرجَهُ التِّرمذيُّ (٢٤١١)، وفيهِ: إبراهيمُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ حاطبٍ، ومن أجلِهِ ضعَّفَ الشَّيخُ الألبانيُّ الحديثَ في «السِّلسلة الضَّعيفة» (٩٢٠).



وهذا بابٌ يطولُ استقصاؤُهُ.

والمقصـودُ: أنَّ النَّبيَّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أمـرَ بالكلامِ بالخيرِ، والسُّـكوتِ عمَّا ليسَ بخيـرٍ؛ فليسَ الكلامُ مأمـورًا بهِ علَى الإطلاقِ، ولَا السُّكوتُ كذلكَ؛ بل لَا بُدَّ مِن الكلامِ بالخيرِ، والسُّكوتِ عَن الشَّرِّ. وكانَ السَّلَفُ كثيرًا يمدحونَ الصَّمتَ عَن الشَّـرِّ، وعمَّا لَا يعنِي؛ لشِـدَّتِهِ علَى النَّفسِ، ولذلكَ يقعُ فيهِ النَّاسُ كثيرًا؛ فكانُوا يعالجونَ أنفسَهُم ويجاهِدونها علَى السُّكوتِ عمَّا لَا يعنِيها.

تذاكُروا عِندَ الأحنفِ بنِ قَيسٍ: أيُّما أفضلُ: الصَّمتُ، أَم النُّطقُ؟ فقالَ قومٌ: الصَّمتُ أفضـلُ؛ فقالَ الأحنفُ: «النُّطقُ أفضـلُ؛ لأنَّ فضـلَ الصَّمـتِ لَا يعـدُو صاحبَـهُ، والمنطقَ الحَسَنَ ينتفعُ بهِ مَن سَمِعَه».

وقالَ رجلٌ مِن العلماءِ عندَ عُمَرَ بنِ عَبْدِ العزيزِ: «الصَّامتُ علَى علمٍ؛ كالمتكلِّمِ علَى علمٍ»؛ فقالَ عُمَرُ: «إنِّي لأرجُو أَن

يكونَ المتكلِّمُ علَى عِلْمٍ أفضلَهما يومَ القيامةِ حالًا؛ وذلكَ: أنَّ منفعتَهُ للنَّاسِ، وهـذا صمتُه لنفسِهِ»؛ فقالَ لـهُ: يَا أميرَ المؤمنينَ؛ وكيفَ بفتنَةِ المنطِقِ؟! فبكَى عُمَرُ بكاءً شديدًا.

ولقـدْ خطبَ عُمَرُ بنُ عَبْـدِ العزيزِ -يومًا- فـرَقَّ النَّاسُ؛ فقطعَ خُطبَتَهُ؛ فقيلَ لهُ: لَو أتممتَ كلامَكَ؛ رَجَونا أَن ينفعَ اللهُ بِهِ، فقالَ: «إنَّ القولَ فتنةٌ، والفعلُ أولَى بالمؤمنِ مِن القَولِ».

وكنتُ -مِن مُدَّةٍ طويلَةٍ- قدْ رأيتُ في المنامِ أميرَ المؤمنينَ عُمَرَ بنَ عَبْدِ العزيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ وسمعتُه يتكلَّمُ في هذِهِ المسألةِ، وأظنُّ أنِّي فاوَضْتُه فِيها، وفهمتُ مِن كلامِهِ: أنَّ التَّكَلُّمَ بالخيرِ أفضلُ مِن السُّكوتِ، وأظنُّ أنَّه وقعَ في أثناءِ الكلامِ ذِكْرُ سليمانَ بنِ عَبْدِ الملكِ، وأنَّ عُمَرَ قالَ ذلكَ لهُ.

وقدْ رُوِيَ عَن سليمانَ بنِ عَبْدِ الملك أنَّه قالَ: «الصَّمتُ منامُ العقلِ، والمنطقُ يقظتُه، ولا يتمُّ حالٌ إلَّا بحالٍ» يَعنِي: لَا بُدَّ مِن الصَّمتِ والكلامِ.



ومَا أحسنَ مَا قالَ عُبَيْدُ اللهِ بنُ أبي جعفرٍ فقيهُ أهلِ مصرَ في وقتِهِ، وكانَ أحدَ الحكماء: «إذَا كانَ المرءُ يُحَدِّثُ في مجلسٍ فأعجبَهُ الحديثُ؛ فليسكُتْ، وإذَا كانَ ساكتًا فأعجبَهُ السُّكوتُ؛ فلْيُحَدِّثْ».

وهذَا حَسَنٌ؛ فإنَّ مَن كانَ كذلكَ كانَ سكوتُهُ وحديثُهُ لمخالفَةِ هواهُ وإعجابِهِ بنفسِهِ، ومَن كانَ كذلكَ كانَ جديرًا بتوفيقِ اللهِ إيَّاهُ، وتسديدِهِ في نطقِهِ وسكوتِهِ؛ لأنَّ كلامَهُ وسكوتَهُ يكونُ للهِ جَلَّ جَلَالُهُ.

* الثَّاني: ممَّا أمرَ بهِ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -في هذَا الحديثِ- إكرامُ الجارِ: قالَ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿ وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴿٣٦﴾ ﴾ [سورة النساء: ٣٦].

وقدِ اختلفَ المفسِّرونَ:

* فمِنهم مَن قالَ: (الجارُ ذُو القُرْبِى): الجارُ الَّذِي لهُ قَرابةٌ، و(الجارُ الجُنُبُ): الأجنبيُّ.

* ومِنهم مَن أدخلَ المرأةَ في (الجارِ ذِي القُربَى)، ومِنهم مَن أدخلَها في (الجارِ الجُنُبِ).

* ومِنهم مَن أدخلَ الرَّفيقَ في السَّفَرِ في (الجارِ الجُنُبِ).

* ومِنهم مَن قالَ: (الجارُ ذُو القربى): الجارُ المسلمُ، و(الجارُ الجُنُبُ): الكافرُ.

وفي «مُسندِ البزَّارِ» مِن حديثِ حُذيفةَ مرفوعًا: «الجيرانُ ثلاثةٌ: جارٌ لهُ حقٌّ واحدٌ وهُوَ أدنَى الجيرانِ حقًّا، وجارٌ لهُ حقَّانِ، وجارٌ لهُ ثلاثةُ حقوقٍ: فأمَّا الَّذِي لهُ حقٌّ واحدٌ: فجارٌ مشرِكٌ، لَا رَحِمَ لهُ؛ لهُ حقُّ الجوارِ. وأمَّا الَّذِي لهُ حقَّانِ: فجارٌ مسلمٌ؛ لهُ حقُّ الإسلامِ، وحقُّ الجوارِ. وأمَّا الَّذي لهُ ثلاثةُ حقوقٍ: فجارٌ مسلمٌ ذُو رَحِمٍ؛ لهُ حقُّ الإسلامِ، وحقُّ



الجوارِ، وحقُّ الرَّحِم»[(١)].

وقدْ رُوِيَ هذَا الحديثُ مِن وُجُوهٍ أُخرَ مُتَّصلَةٍ ومُرْسَلَةٍ، ولا تخلُو كلُّها مِن مقالٍ.

وقيلَ: (الجارُ ذُو القُربَى): هُوَ القريبُ الجوارِ الملاصِقُ، و(الجارُ الجُنُبُ): البعيدُ الجوارِ.

وفي «البُخَارِيِّ»، عَن عائشةَ قالَتْ: قلتُ: يَا رَسُول اللهِ؛ إنَّ لِي جارَينِ، فإلَى أيِّهما أُهدِي؟ قالَ: «إلَى أقرَبِهما مِنكِ بابًا»[(٢)].

وقالتْ طائفةٌ مِن السَّلَفِ: «حدُّ الجوارِ: أربعونَ دارًا»، وقيلَ: «مستدارُ أربعينَ دارًا مِن كلِّ جانبٍ». وفي مراسيلِ الزُّهرِيِّ: أنَّ رجلًا أتَى النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يشكُو جارًا لهُ؛ فأمرَ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعضَ أصحابِهِ أَن يُنَادِيَ: «أَلَا إنَّ

(١) أخرجَهُ البزَّارُ (١٨٩٦)؛ وضعَّفَه الألبانيُّ في «ضعيف الجامع» (٢٦٧٤)، وكلامُ المصنِّفِ هنا (أعني ابن رجب) يُشير إلَى ضعفه.
(٢) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٦٠٢٠).

أربعيـنَ دارًا جارٌ»؛ قالَ الزُّهـرِيُّ: «أربعونَ هكذا، وأربعونَ هكـذَا، وأربعونَ هكـذَا، وأربعونَ هكذَا» يَعنِـي: بينَ يدَيْهِ، ومِن خلفِهِ، وعَن يمينِهِ، وعَن شمالِهِ.

وأمَّا (الصَّاحِبُ بالجَنْبِ)؛ ففسَّرَهُ طائفةٌ بالزَّوجِة، وفسَّرَهُ طائفـةٌ -مِنهُـم ابنُ عبَّـاسٍ- بالرَّفيقِ في السَّـفَرِ، ولَم يُريدُوا إخراجَ الصَّاحِبِ المـلازِمِ في الحَضَرِ؛ إنَّما أرادُوا أنَّ صُحبَةَ السَّفَرِ تكفِي؛ فالصُّحبَةُ الدَّائِمةُ في الحَضَرِ أولَى.

وفي «الصَّحيحيـنِ» عَـن عائشـةَ وابـنِ عُمَرَ، عَـن النَّبيِّ ﷺ قـالَ: «مَا زالَ جبريـلُ يُوصِينِـي بالجارِ، حتَّى ظننتُ أنَّه سيُوَرِّثُهُ»(١).

ومِن أنواعِ الإحسـانِ إليهِ: مُواسـاتُه عنـدَ حاجَتِهِ؛ خَرَّجَ الحاكُـم مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ، عَن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «ليسَ المؤمنُ الَّذِي يشبَعُ وجارُه جائعٌ»(٢).

---

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٦٠١٤، ٦٠١٥)؛ ومُسلِمٌ (٢٦٢٤، ٢٦٢٥).

(٢) أخرجَهُ الحاكم (٤/ ١٦٧) وصحَّحَه، وصحَّحَه الألبانيُّ في «صحيح الجامعِ» (٥٣٨٢).



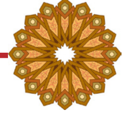
وفي «صَحيح مُسلِمٍ»: «يَا أبا ذَرٍّ؛ إذَا طبخت مَرَقةً فأكثِرْ ماءَها، وعاهِدْ جيرانَكَ»[1].

* الثَّالث: ممَّا أمرَ بِهِ النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المؤمنينَ: إكرامُ الضَّيفِ:

والمرادُ: إحسانُ ضيافتِهِ.

وفي «الصَّحيحينِ» مِن حديثِ أبي شُرَيح، قالَ: أبصرتْ عينَايَ رسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وسمعَتْه أُذُنايَ حينَ تكلَّمَ بِهِ؛ قالَ: «مَن كانَ يُؤْمِنُ باللهِ واليوم الآخرِ فلْيُكْرِمْ ضيفَه جائزَتَه»؛ قالُوا: ومَا جائزتُهُ؟ قالَ: «يومٌ وليلةٌ»، قالَ: «والضِّيافَةُ: ثلاثةُ أيَّام؛ ومَا كانَ بعدَ ذلكَ فهُوَ صَدَقَةٌ»[2]. وخرَّج مُسلِمٌ، مِن حديثِ أبي شريحٍ أيضًا، عَن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «الضِّيافَةُ: ثلاثةُ أيَّامٍ، وجائزتُه: يومٌ وليلةٌ، ومَا أنفقَ عليهِ بعدَ

(١) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٢٦٢٥).
(٢) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٦١٣٥)، وفي آخرِهِ: «ولاَ يحلُّ لهُ أَن يثويَ عِندهَ حتَّى يُحرجَه»؛ ومُسلِمٌ (٤٨) في صفحة (١٣٥٢).



ذلكَ فهُوَ صَدَقةٌ، ولَا يحلُّ لهُ أَن يثويَ عندهَ حتَّى يؤثِّمَهُ»؛ قالُوا: يَا رَسُول اللهِ؛ وكيفَ يؤثِّمُهُ؟! قالَ: «يُقيمُ عندَه؛ ولَا شيءَ لهُ يَقْريهِ به»[(١)]!

ففي هذِهِ الأحاديثِ: أنَّ جائزةَ الضَّيفِ: يومٌ وليلةٌ، وأنَّ الضِّيافَةَ: ثلاثةُ أيَّام؛ ففرَّق بينَ الجائزةِ والضِّيافَة، وأكَّدَ الجائزَةَ؛ وقدْ وردَ في تأكيدِهَا أحاديثُ أُخَرُ:

فخرَّجَ أبو داودَ، عَن المقدامِ بنِ معدِ يْكَرِبَ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «ليلةُ الضَّيفِ حقٌّ على كُلِّ مُسلِم، فمَنْ أصبحَ بِفنَائِهِ؛ فهُوَ عليهِ دَينٌ؛ إنْ شاءَ اقْتضَى، وإنْ شاءَ تركَ»[(٢)].

وفي «الصَّحيحين»، عَن عقبةَ بنِ عامرٍ قالَ: قُلنا: يَا رَسُول اللهِ؛ إنَّكَ تبعثُنا؛ فننزلُ بقومٍ لَا يَقْرُونَنا؛ فمَا ترَى؟ فقالَ لنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن نزلتُم بقومٍ فأمَرُوا لكُم

(١) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٤٨) في صفحة (١٣٥٢).
(٢) أخرجَهُ أبو داودَ (٣٧٥٠)؛ وابنُ ماجَه (٣٦٧٧)؛ وصحَّحَه الألبانِّي في «صَحيح التَّرغيبِ والتَّرهيبِ» (٢٥٩٢).



بِمَا ينبَغِي للضَّيفِ؛ فاقبلُوا، فإنْ لم يفعلُوا؛ فخُذُوا مِنهم حقَّ الضَّيفِ الَّذِي ينبَغِي لَهم»[1].

وقالَ عَبْدُ اللهِ بنُ عمروٍ: «مَن لم يُضِفْ؛ فليسَ مِن محمَّدٍ، ولَا مِن إبراهيمَ».

وهــذِهِ النُّصوصُ تدلُّ علَى وجــوب الضِّيافَةِ يومًا وليلةً؛ وهُوَ قولِ اللَّيثِ، وأحمدَ، وقــالَ أحمدُ: «لهُ المطالبةُ بذلك إذا منعَـهُ؛ لأنَّــه حقٌّ واجبٌ». وهــلْ يأخذُ بيدَيْهِ مِــن مالِهِ إذَا منعَهُ، أَو يرفعُه إلَى الحاكِمِ؟ علَى رِوايَتَيْنِ منصوصَتَينِ عنهُ.

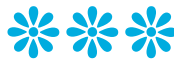
وأمَّــا اليومانِ الآخــرانِ -وهُما: الثَّاني والثَّالــثُ- فهُما مِن تمامِ الضِّيافَةِ، والمنصوصُ عَن أحمدَ: أنَّه لَا يجبُ إلَّا الجائزةُ الأُولَى؛ وقالَ: «قدْ فَرَّقَ بينَ الجائزَةِ والضِّيافَةِ؛ والجائزةُ أوكَدُ».

قــالَ حميدُ بــن زَنْجويهِ: «عليــهِ أَن يتكلَّفَ لــهُ -في اليومِ واللَّيلَــةِ- مِــن الطَّعَامِ أطيبَ مَــا يأكلُه هُوَ وعيالُــهُ، وفي تمامِ

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٦١٣٧)؛ ومُسلِمٌ (١٧٢٧).

الثَّلاثِ: يطعمُه مِن طعامِه».

وفي هـذَا نظـرٌ. وقـدْ رُوِيَ مِـن حديـثِ سـلمانَ قـالَ: «نَهانـا رَسُـولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَن نتكلَّـفَ للضَّيفِ مَا ليسَ عندَنـا»(١)؛ فـإذَا نُهيَ المضيفُ أَن يتكلَّـفَ للضَّيفِ مَا ليسَ عندَهُ؛ دلَّ علَى أنَّه لا تجبُ المواسـاةُ للضَّيفِ إلَّا ممَّا عندَه، فإذَا لم يكنْ عندَهُ فضلٌ لَم يَلْزَمْهُ شيءٌ.



(١) أخرجَهُ أحمدُ (٥/ ٤٤١)، والطبراني في «الكبير» (٦/ ٢٣٥، ٢٧١)، والحاكم (٤/ ١٢٣) وله طرقٌ يعضُدُ بعضُها بعضًا.



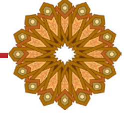
الحَدِيثُ السَّادِسَ عَشَرَ

■ عن أَبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ للنَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَوْصِنِي؛ قَالَ: «لَا تَغْضَبْ»؛ فَـرَدَّدَ مِرَارًا؛ قَالَ: «لَا تَغْضَبْ» رَوَاهُ البُخَارِيُّ.

الشَّرحُ

هذَا الرَّجلُ طلبَ مِن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَن يوصيَهُ وصيَّةً جامعةً لخصالِ الخيرِ؛ لِيحفظَها عنهُ خشيةَ أَن لا يحفظَها لكثرَتِها؛ فوصَّاهُ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَن لَا يغضبَ، ثُمَّ ردَّدَ هذِهِ المسألةَ عليه مِرارًا؛ والنَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يردِّدُ عليهِ هذَا الجوابَ؛ فهذَا يدلُّ علَى أنَّ الغَضَبَ جِمَاعُ الشَّرِّ، وأنَّ التَّحرُّزَ مِنه جماعُ الخيرِ.

ولعلَّ هذَا الرَّجلَ الَّذِي سأَلَ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُو: أَبو الدَّرداءِ؛ فقدْ أخرجَ الطَّبَرانيُّ مِن حديثِ أَبي الدَّرداءِ، قالَ:



قلتُ: يا رَسُولَ اللهِ؛ دُلَّنِي علَى عملٍ يُدخِلُني الجنَّةَ؛ قالَ: «لَا تغضبْ؛ ولكَ الجنَّةُ»[1].

ولأحمدَ: أنَّ جاريةَ بنَ قُدامةَ قالَ: سألتُ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ...؛ فذكرَهُ[2]؛ وهذَا يُغلِّبُ علَى الظَّنِّ أنَّ السَّائِلَ هُوَ: جاريةُ بنُ قدامةَ، ولكن ذكرَ الإمامُ أحمدُ، عَن يحيَى القطَّانِ أنَّه قالَ: «هكذَا قالَ هِشامٌ»؛ يعنِي: أنَّ هِشامًا ذكرَ في الحديثِ أنَّ جاريةَ سألَ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ قالَ يحيى: «وهُم ويقولونَ: لَم يُدْرِكِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»؛ وكذَا قالَ العِجْليُّ وغيرُه: إنَّه تابعيٌّ، وليسَ بصحابيٍّ.

* فقولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمَن استوصَاهُ: «لَا تغضَبْ» يحتملُ أمرَيْنِ:

أَحدُهما: أَن يكونَ مُرادُه: الأمرَ بالأسبابِ الَّتِي توجبُ

(١) «المعجم الأوسط» (٢٣٧٤).

(٢) أخرجَهُ أحمدُ (٥/ ٣٤).



حُسنَ الخلقِ؛ فإنَّ النَّفسَ إذَا تخلَّقتْ بهذِهِ الأخلاقِ، وصارتْ لها عادةً؛ أوجبَ لها ذلكَ دفعَ الغضبِ عِندَ حُصولِ أسبابِهِ.

والثَّاني أَن يكونَ المرادُ: لَا تعمَلْ بمقتضَى الغضبِ إذَا حصلَ لكَ، بلْ جاهدْ نفسَكَ علَى تركِ تَنفيذِهِ، والعملِ بما يأمرُ بهِ، فإذَا لم يمتثلِ الإنسانُ مَا يأمرُهُ بهِ غضبُهُ، وجاهدَ نفسَهُ علَى ذلكَ؛ اندفعَ عنهُ شرُّ الغضبِ، وربَّما سكَنَ عنهُ غضبُهُ، وذهبَ عاجلًا؛ فكأنَّه حينئذٍ لم يغضبْ.

وكانَ النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يأمرُ مَن غَضِبَ بتعاطِي أسبابٍ تدفعُ عنهُ الغضبَ، وتُسكِّنُه؛ ففِي «الصَّحيحينِ» عن سليمانَ بنِ صُرَدٍ قالَ: استبَّ رجلانِ عِندَ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ونحنُ عندَه جلوسٌ، وأحدُهما يسبُّ صاحبَه مُغْضَبًا؛ قدِ احمَرَّ وجهُهُ؛ فقالَ النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إنِّي لأعلمُ كلمةً لَو قالَها لذهبَ عنهُ مَا يجدُ؛ لَو قالَ: أعوذُ باللهِ مِن الشَّيطانِ الرَّجيمِ»؛ فقالُوا للرَّجلِ: أَلَا تسمعُ مَا يقولُ النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قالَ:

إنِّي لستُ بمجنون!»[(١)].

وخرَّجَ الإمامُ أحمدُ، وأبو داودَ، مِن حديثِ أبي ذَرٍّ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قالَ: «إذَا غضِبَ أحدُكم وهُوَ قائِمٌ؛ فلْيجلِسْ، فإنْ ذهبَ عنهُ الغضبُ وإلَّا فلْيضطَجِعْ»[(٢)].

وقدْ قيلَ: إنَّ المعنَى في هذَا: أنَّ القائمَ مُتهيئٌ للانتقامِ، والجالسَ دونَه في ذلكَ، والمضطجعَ أبعدُ عنهُ؛ فأمرَهُ بالتَّباعُدِ عَن حالةِ الانتقامِ.

---

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٦١١٥)؛ ومُسلِمٌ (٢٦١).
قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ في كلامِهِ علَى قولِ الرَّجلِ: «إنِّي لستُ بمجنونٍ»: «وأَخْلِق بهذَا المأمورِ أن يكونَ كافرًا أَو منافقًا، أَو كانَ غلبَ عليهِ الغضبُ حتَّى أخرجَهُ عَن الاعتدالِ؛ بحيثُ زجرَ النَّاصِحَ -الَّذِي دلَّهُ علَى مَا يُزيلُ عَنهُ مَا كانَ بِهِ مِن وَهَجِ الغضبِ- بهذَا الجوابِ السَّيِّئِ! وقيلَ: إنَّه مِن جُفاةِ الأعرابِ؛ وظنَّ أنَّه لَا يستعيذُ مِن الشَّيطانِ إلَّا مَن بِهِ جنونٌ!». «فتح الباري» (١٠/ ٤٨٢).

(٢) أخرجَهُ أحمدُ (٥/ ١٥٢)؛ وأبو داودَ (٤٧٨٢)؛ وضعَّفَه الشَّيخُ الألبانيُّ في «ضعيف التَّرغيبِ والتَّرهيبِ» (١٦٤٥).

ومَا أحسنَ قولَ مُوَرِّق العِجْليِّ: «مَا امتلأتُ غيظًا قطُّ، ولَا تكلَّمتُ في غضبٍ قَطُّ بما أندمُ عليهِ إذَا رَضِيتُ».

وغَضِبَ عُمَرُ بنُ عَبْدِ العزيزِ يومًا؛ فقالَ لهُ ابنُهُ عَبْدُ الملكِ: أنتَ -يَا أميرَ المؤمنينَ- معَ مَا أعطاكَ اللهُ، وفضَّلكَ بهِ؛ تغضبُ هذَا الغضبَ؟! فقالَ له: أَوَ ما تغضبُ يا عَبْدَ الملكِ؟ فقالَ عَبْدُ الملكِ: «ومَا يُغنِي عنِّي سعةُ جَوْفِي إذَا لَم أردِّدْ فيهِ الغَضَبُ؛ حتَّى لَا يظهرَ؟».

فهؤلاءِ قومٌ ملكُوا أنفسَهُم عِندَ الغَضَبِ.

وخرَّجَ أحمدُ وأبو داودَ، مِن حديثِ عروةَ بنِ محمَّدٍ السَّعديِّ، أنَّه كلَّمَهُ رجلٌ فأغْضَبَه؛ فقامَ فتوضَّأَ؛ ثُمَّ قالَ: حدَّثنِي أبِي، عَن جدِّي عطيَّةَ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الغضبُ مِن الشَّيطانِ، وإنَّ الشَّيطانَ خُلِقَ مِن نارٍ، وإنَّما تُطفأُ النَّارُ بالماءِ؛ فإذَا غضِبَ أحدُكُم فلْيتوضَّأْ»[(١)].

(١) أخرجَهُ أحمدُ (٤/ ٢٢٦)؛ وأبو داودَ (٤٧٨٤)؛ وضعَّفَه الشَّيخُ الألبانيُّ في «ضعيف التَّرغيبِ والتَّرهيبِ» (١٦٤٧). وانظر: «السِّلسلة الضَّعيفة» (٥٨٢).

وفي «الصَّحيحينِ» عَن أبي هُرَيرةَ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قـالَ: «ليسَ الشَّـديدُ بالصُّرَعَـة؛ إنَّما الشَّـديدُ: الَّذِي يملكُ نفسَهُ عِندَ الغَضَبِ»(١).

وخرَّجَ الإمـامُ أحمدُ، وأبو داودَ، والتِّرمِـذيُّ، وابنُ ماجَه، مِن حديثِ معاذِ بنِ أنسٍ الجهني، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «مَن كظمَ غيظًا وهُوَ يستطيعُ أن يُنفِذَهُ؛ دعاهُ اللهُ -يومَ القيامةِ- علَى رُؤوسِ الخلائقِ؛ حتَّى يخيِّرَهُ في أيِّ الحُورِ شاءَ»(٢).

وخـرَّجَ الإمامُ أحمدُ مِـن حديثِ ابنِ عبَّـاسٍ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «ما مِن جُرعةٍ أحبُّ إلَى اللهِ مِن جُرعةِ غيظٍ

---

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٦١١٤)؛ ومُسلِمٌ (٢٦٠٩).
و(الصُّرَعَةِ) -عَلى وزنِ هُمَزَة، ولُمَزَة-: وهُوَ الرَّجلُ القويُّ الَّذِي يَصرَعُ الرِّجالَ ولَا يستطيعُون أَن يَصرَعُوه. فنقلَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هذَا المعنَى؛ وجعلَ الصُّرَعَة هُوَ الَّذِي يغلبُ نفسَهُ إذَا غضبَ، ويَقهُرهَا؛ فلَا تظهرُ عليهِ آثارُ الغضبِ؛ فهُوَ القويُّ حقًّا. انظر: «النِّهاية في غريبِ الحديثِ» (٣/ ٢٥).
(٢) أخرجَهُ أحمدُ (٣/ ٤٤٠)؛ والتِّرمِذيُّ (٢٠٢١)؛ وأبو داودَ (٤٧٧٧)؛ وابنُ ماجَه (٤١٨٦)، وقالَ التِّرمذيُّ: «حَسَنٌ غريبٌ».



يكظِمُها عَبْدٌ؛ مَا كظمَ عَبْدٌ للهِ إلَّا ملأَ اللهُ جوفَهُ إيمانًا»[(١)].

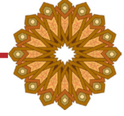
والغضبُ: غَلَيانُ دمِ القلبِ؛ طلبًا لدفعِ المؤذِي عندَ خشيةِ وقوعِهِ، أَو طلبًا للانتقامِ ممَّن حصلَ منهُ الأذَى بعدَ وقوعِهِ.

والواجبُ علَى المؤمنِ: أَن يكونَ غضبُهُ دفعًا للأذَى في الدِّينِ، لهُ أَو لغيرِهِ، وانتقامًا ممَّن عَصَى اللهَ ورَسُولَهُ.

وهذِهِ كانتْ حالَ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإنَّه: كانَ لَا ينتقمُ لنفسِهِ، ولكنْ إذَا انتُهِكَتْ حُرُماتُ اللهِ لم يقُمْ لغضبِهِ شيءٌ، ولم يضرِبْ بيدِهِ خادِمًا ولَا امرأةً، إلَّا أَن يجاهِدَ في سبيلِ اللهِ[(٢)].

وخَدَمَهُ أنسٌ عشرَ سنينَ؛ فما قالَ لهُ: أفٍّ قطُّ، ولَا قالَ لهُ لشيءٍ

(١) أخرجَهُ أحمدُ (١/ ٣٢٧)، وذكرَهُ الحافظُ ابنُ كثيرٍ في تفسيرِ الآيةِ (١٣٤) مِن سُورةِ (آل عمرانَ)؛ وقالَ: «إسنادُهُ حَسَنٌ، ليسَ فيهِ مجروحٌ، ومَتنُهُ حَسَنٌ».
أقول: وقدْ وردَ في هذَا المعنَى حديثُ ابنِ عُمَرَ مرفوعًا: «مَا مِن جرعةٍ أعظمُ أجرًا عِندَ اللهِ مِن جرعةٍ كظمَهَا عَبْدٌ ابتغاءَ وَجْهِ اللهِ»، أخرجَهُ ابن ماجه (٤١٨٩)، وقالَ في «الزَّوائد»: «إسنادُهُ صحيحٌ»، وقالَ الشَّيخُ الألبانيُّ في «صَحيح التَّرغيبِ والتَّرهيبِ» (٢٧٥٢): «صحيحٌ لغيرِهِ».
(٢) أخرجه مسلم (٢٣٢٨) من حديث عائشة رضي الله عنها بنحوه.



فعلَه: لِمَ فعلتَ كذَا؟ ولَا لشيءٍ لم يفعَلْهُ: ألَا فعلتَ كذَا؟[1].

وفي روايةٍ للطَّبَرانيِّ، قالَ أنسٌ: «خدمتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عشرَ سنينَ؛ فما دريتُ شيئًا قطُّ وافقَهُ، ولَا شيئًا قطُّ خالفَهُ؛ رِضًا مِن اللهِ بمَا كانَ»[2]!

وسُئِلَتْ عائشةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا عَن خُلُقِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فقَالَتْ: «كانَ خُلُقُه: القُرآنَ»[3]؛ تَعْنِي: أنَّه تَأَدَّبَ بآدابِهِ، وتَخَلَّقَ بأخلاقِهِ؛ فمَا مدحَهُ القرآنُ كانَ فيهِ رِضاهُ، ومَا ذمَّه القرآنُ كانَ فيهِ سخطُهُ.

وكان صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -لِشدَّةِ حيائِهِ- لَا يُواجِهُ أحدًا بما يكرَهُ؛ بلْ تُعرَفُ الكراهةُ في وَجْهِهِ؛ كما في «الصَّحيح» عن أَبي سعيدٍ الخدرِيِّ قالَ: «كانَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أشدَّ حياءً مِن العَذْراءِ

(١) حديثُ أنسٍ؛ أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٦٠٣٨)؛ ومُسلِمٌ (٢٣٠٩).
(٢) أخرجَهُ الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٩١٤٨)، وقالَ الهيثميُّ في «المجمع» (٩/ ١٦): «فيهِ مَن لَا أعرفُهم».
(٣) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٧٤٦).



فِي خِدْرِها؛ فإذَا رَأى شيئًا يكرهُهُ عَرَفْناهُ في وَجْهِهِ»[1].

ولمَّا بلَّغَهُ ابنُ مسعودٍ قولَ القائِلِ: هذِهِ قسمةٌ مَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللهِ؛ شَقَّ عليهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتغيَّرَ وجهُهُ وغَضِبَ، ولم يَزِدْ علَى أَن قالَ: «قدْ أُوذِيَ مُوسَى بأكثرَ مِن هذَا فصَبَرَ»[2].

وكانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذَا رَأَى أَو سَمِعَ ما يكرهُهُ اللهُ؛ غضبَ لذلكَ، وقالَ فيهِ، ولم يسكُتْ؛ وقدْ دخلَ بيتَ عائشة فرَأَى سِتْرًا فيهِ تصاويرُ؛ فتلوَّنَ وجهُهُ، وهتكَه، وقالَ: «إنَّ من أشدِّ النَّاسِ عذابًا يومَ القيامةِ: الَّذين يصوِّرُونَ هذِهِ الصُّوَرَ»[3].

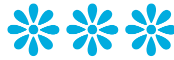
ولمَّا شُكِيَ إليهِ الإمامُ الَّذِي يُطيلُ بالنَّاسِ صلاتَهُ؛ حتَّى يتأخَّرُ بعضُهم عَن الصَّلاةِ معهُ؛ غَضِبَ واشتدَّ غضبُهُ، ووعَظَ النَّاسَ، وأمرَ بالتَّخفيفِ[4].

---

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٣٣٦٩)؛ ومُسلِمٌ (٢٣٢٠).
(٢) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٥٧٤٩)؛ ومُسلِمٌ (١٠٦٢).
(٣) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٥٧٥٨)؛ ومُسلِمٌ (٢١٧) بنحوِه.
(٤) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٤٦٦)، مِن حديثِ أبي مسعودٍ الأنصاريِّ، في قِصَّةٍ.

ولمَّا رَأَى النُّخامَةَ في قِبْلَةِ المسجدِ؛ تَغيَّظَ وحكَّها؛ وقالَ: «إنَّ أحدَكُمْ إذَا كانَ في الصَّلاةِ؛ فإنَّ اللهَ حِيالَ وَجْهِهِ؛ فلا يَتَنَخَّمَنَّ حيالَ وَجْهِهِ في الصَّلاةِ»[1].

وكانَ مِن دُعَائه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أسأَلُكَ كلمةَ الحقِّ في الغَضَبِ والرِّضَا»[2]، وهذَا عزيزٌ جدًّا؛ وهُوَ أنَّ الإنسانَ لَا يقولُ سِوَى الحقِّ، سواءٌ غضبِ أَو رَضِيَ؛ فإنَّ أكثرَ النَّاسِ إذَا غَضِبَ لَا يتوقَّفُ فيمَا يقولُ!



(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٧٢٠)؛ ومُسلِمٌ (٥٤٧)، (٥٤٨)، (٥٥١)، من حديث ابن عُمَرَ، وأنسٍ، وأبي سعيدٍ، وأبي هُرَيرَةَ.

(٢) أخرجَهُ أحمدُ (٤/ ٢٤٦)؛ والنَّسائيُّ (٣/ ٥٤، ٥٥)؛ وصحَّحَه الشَّيخُ الألبانيُّ في «صحيح الجامع» (١٣٠١).



الحَدِيثُ السَّابعَ عَشَر

■ عن أَبِي يَعْلَى شـدَّادِ بنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَـالَ: «إِنَّ اللهَ كَتَبَ الإِحْسَـانَ على كُلِّ شَـيْءٍ: فإذَا قَتَلْتُمْ فأَحْسِـنُوا القِتْلَـةَ، وإذَا ذَبَحْتُمْ فأَحْسِـنُوا الذِّبْحَةَ، ولْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، ولْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

الشَّرحُ

هذَا الحديثُ يدلُّ علَى وُجوبِ الإحسـانِ في كلِّ شـيءٍ مِن الأعمالِ، لكنَّ إحسانَ كلِّ شيءٍ بحسبِهِ:

فالإحسـانُ في الإتيانِ بالواجباتِ: الإتيـانُ بِهَا علَى وجهِ كمـالِ واجباتِهَا؛ فهـذَا القَـدْرُ واجبٌ، وأمَّا الإحسـانُ فِيها بإكمالِ مُستحبَّاتِها؛ فليسَ بواجبٍ.

والإحسـانُ في تـركِ المُحَرَّمـاتِ: الانتهاءُ عنهَـا، وتركُ

ظاهرِهَا وباطِنِهَا؛ فهذَا القْدرُ مِن الإحسانِ فِيها واجبٌ.

وأمَّا الإحسانُ في الصَّبرِ علَى المقدوراتِ: فَأنْ يأتيَ بالصَّبرِ عليها علَى وجهِهِ؛ مِن غيرِ سخطٍ ولَا جَزَعٍ.

والإحسانُ الواجبُ في معاملةِ الخلقِ، ومعاشرتِهم: القيامُ بمَا أوجبَ اللهُ مِن حقوقِ ذلكَ كلِّه.

والإحسانُ في قتلِ مَا يجوزُ قتلُهُ مِن النَّاسِ والدَّوابِّ: إزهاقُ نفسِهِ علَى أسرعِ الوجوهِ، وأسهَلِها، وأَوحاهَا[1]؛ وهذَا النَّوعُ هُوَ الَّذِي ذكرَهُ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذَا الحديثِ، ولعلَّه ذكرَه علَى سبيلِ المثالِ، أو الحاجةِ إلَى بيانِهِ في تلكَ الحالِ.

و(القِتلةُ) و(الذِّبحة) -بالكسرِ-؛ أَي: الهيئةُ.

والمعنِى: أحسِنُوا هيئةَ القتلِ، وأحسِنُوا هيئةَ الذَّبحِ.

وقد حَكَى ابنُ حزمٍ الإجماعَ علَى وجوبِ الإحسانِ في الذَّبيحَةِ.

(١) (أوحَاها): أسرعُها؛ مِن (الوَحاءِ) وهُوَ: الإسراعُ. انظر: «لسان العرب» (٦/ ٤٧٨٨).



وقـدْ ثبتَ عَـن النَّبـيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أنَّه «نَهى عَـن صَبْرِ البهائِـمِ»[1]؛ وهُـوَ: أن تُحبسَ البهيمةُ، ثُـمَّ تُضربَ -بالنَّبلِ ونحوِه- حتَّى تموتَ.

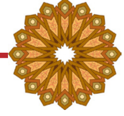
وفي «الصَّحيحيـنِ» عَن ابـنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أنَّـه مَرَّ بقومٍ نصبُـوا دجاجةً يَرْمُونَها؛ فقالَ ابنُ عُمَـرَ: «مَن فَعلَ هذا؟ إنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَنَ مَن فَعَلَ هذَا»[2].

وخرَّجَ مُسلِمٌ مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ عَن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه نَهى أَن يُتخذَ شيءٌ فيهِ الرُّوحُ غَرَضًا[3]؛ و(الغَرَضُ): هُوَ الَّذِي يُرْمَى فيهِ بالسِّهامِ.

وفي هذَا المعنَى أحاديثُ كثيرةٌ.

وقَدْ وردَ الأمرُ بالرِّفـقِ بالذَّبيحةِ عِندَ ذبحِها؛ وخرَّجَ ابنُ

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٥٥١٣)؛ ومُسلِمٌ (١٩٥٦).
(٢) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٥٥١٥)؛ ومُسلِمٌ (١٩٥٨).
(٣) أخرجَهُ مُسلِمٌ (١٩٥٧).



ماجَـه مِن حديثِ أَبي سـعيدٍ الخُدريِّ، قالَ: مَرَّ رَسُـولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ برجلٍ، وهُوَ يجرُّ شاةً بأُذُنِها فقالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعْ أُذُنَها، وخُذْ بسالفتِهَا»[1]؛ و(السَّالفةُ): مُقَدَّمُ العُنُقِ.

وخـرَّجَ الطَّبَـرانيُّ عَـن ابـنِ عبَّاسٍ قـالَ: مرَّ رَسُـولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ برجـلٍ واضـعٍ رِجْلَـهُ علَى صفحةِ شـاةٍ، وهُو يُحِدُّ شَـفْرَتَهُ، وهِـيَ تلحظُ إليـهِ ببصرِهَا؛ فقالَ: «أفـلَا قَبْلَ هذَا؟! أتريدُ أَن تُميتَهَا موتاتٍ؟!»[2].

قـالَ الإمامُ أحمدُ: «تُقادُ إلَى الذَّبـحِ قَودًا رفيقًا، ويُوارَى السِّكينُ عنها، ولا يُظهَرَ السِّكينُ إلَّا عِندَ الذَّبحِ».

---

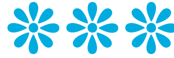
(١) أخرجَهُ ابنُ ماجه، وفيهِ: مُوسَى بنُ محمَّدٍ التَّيميّ. قالَ الحافظُ في التقريب: «منكر الحديثِ».

(٢) أخرجَهُ الطَّبرانيُّ في «الكبير» (١١/ ٣٣٢)؛ والحاكمُ (٤/ ٢٣١)، وفي آخرِهِ: «أتريد أَن تميتَها موتاتٍ؟! هلَّا حددتَ شفرتَكَ قبلَ أن تُضجعَها؟»، قالَ الحاكمُ: «هذَا حديثٌ صحيحٌ علَى شرطِ البُخارِيِّ». وصحَّحَه الشَّيخُ الألبانيُّ في «صَحيح التَّرغيبِ والتَّرهيبِ» (٢٢٦٥).



وفي «المُسنَد» عن معاويةَ بنِ قُرَّةَ، عَن أبيهِ: أنَّ رجلًا قالَ: يَا رَسُــول اللهِ؛ إنِّي لأذبحُ الشَّاةَ وأنا أرحمُها؛ فقالَ: «والشَّاةُ إنْ رَحِمتَها؛ رَحِمَكَ اللهُ»[(١)(٢)].

وقالَ مطرِّفُ بنُ عَبْدِ اللهِ: «إنَّ اللهَ لَيرحَمُ برحمةِ العُصفورِ».



---

(١) أخرجَهُ أحمدُ (٣/ ٤٣٦)، وقالَ الشَّيخُ الألبانيُّ في «السِّلسلة الصَّحيحة» (٢٦): «سندُهُ صحيحٌ».

(٢) وهذا من سعة الإسلام، وتمام تنظيمه أن كان متعديًا إلى الرفق بالبهائم والإحسان إليها. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).

الحَدِيثُ الثَّامِنَ عَشَرَ

■ عـن أَبـي ذَرٍّ، ومُعَاذِ بـنِ جَبَلٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أَنَّ رَسُـولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قالَ: «اتَّقِ اللهَ حَيْثُمَا كُنْتَ، وأَتْبعِ السَّيِّئَةَ الحَسَنَةَ تَمْحُها، وخَالِقِ النَّاسَ بخُلُقٍ حَسَنٍ» رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ، وقالَ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ»، وفي بَعْضِ النُّسَخ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ».

الشَّرحُ

أصلُ التَّقوى أَن يجعلَ العبدُ بينَه وبينَ مَا يخافُهُ ويحذَرُهُ وِقايـةً؛ تَقيهِ منـهُ. فتقوَى العبـدِ لربِّهِ أَن يجعلَ بينَـه وبينَ مَا يخشاهُ مِن ربِّه -مِن غضبِهِ وسخطِهِ وعقابِهِ- وقايةً؛ تقيهِ مِن ذلكَ؛ وهُوَ فعلُ طاعتِهِ واجتنابُ معاصيهِ.

قالَ الحسـنُ: «المتَّقـون اتَّقَوا مَا حُرِّمَ عليهِـم، وأدَّوا مَا افتُرِضَ عليهِم».



وقالَ طَلْقُ بنُ حبيبٍ: «التَّقوَى أَن تعملَ بطاعةِ اللهِ، علَى نُورٍ مِن اللهِ، تَرْجُو ثوابَ اللهِ، وأَن تتركَ معصيةَ اللهِ، علَى نُورٍ مِن اللهِ، تخافُ عقابَ اللهِ».

وقالَ ابنُ مسعودٍ في قوله تعالى: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢]؛ قالَ: «أَن يُطاعَ فلَا يُعصَى، ويُذكرَ فلَا يُنسَى، وأَن يُشكرَ فلا يُكفَرَ».

* قولُه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اتَّقِ اللهَ حيثُما كنتَ»:

مرادُه: في السِّرِّ والعلانيةِ؛ حيثُ يراهُ النَّاسُ، وحيثُ لا يَرَونَهُ.

قالَ الشَّافعيُّ: «أعزُّ[1] الأشياءِ ثلاثةٌ: الجودُ مِن قلَّةٍ، والوَرَعُ في خَلوةٍ، وكلمةُ الحقِّ عِندَ مَن يُرجَى ويُخافُ».

وقالَ أَبو سليمانَ: «الخاسِرُ: مَن أبدَى للنَّاسِ صالحَ عملِهِ، وبارزَ بالقبيحِ مَن هُوَ أقربُ إليهِ مِن حبلِ الوَريدِ»!

(١) (أعزَّ)؛ أَيْ: أندرُ.

راودَ بعضُهم أعرابيةً؛ وقالَ لَها: ما يرانَا إلَّا الكواكبُ! قالتْ: «فأينَ مُكوكِبُها؟!».

رَأَى محمَّدُ بنُ المنكدرِ رجلًا واقِفًا معَ امرأةٍ يكلِّمُها؛ فقالَ: «إنَّ اللهَ يراكُما».

وكانَ الإمامُ أحمدُ يُنشِدُ:

إذَا ما خلوتَ الدَّهرَ يومًا فلَا تَقُلْ   خلوتُ ولكنْ قُلْ عليَّ رَقِيبُ
ولَا تحسَبَنَّ اللهَ يغفلُ ساعةً   ولَا أنَّ مَا يخفَى عليهِ يَغِيبُ

وقدِ امتثلَ معاذٌ مَا وَصَّاهُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكانَ عُمَرُ قدْ بعثَهُ علَى عملٍ، فقَدِمَ وليسَ معهُ شيءٌ، فعاتبَتْهُ امرأتُهُ؛ فقالَ: «كانَ معِيَ ضاغطٌ»؛ يَعْنِي: مَن يُضَيِّقُ عليَّ، ويمنَعُنِي مِن أخذِ شيءٍ. وإنَّما أرادَ مُعاذٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَبَّه جَلَّ جَلَالُهُ؛ فظنَّتِ امرأتُه أنَّ عُمَرَ بعث معهُ رَقِيبًا![1].

ومَن صارَ لهُ هذَا المقامُ حالًا دائمًا أو غالبًا، فهُوَ مِن

(١) أخرجه أبو عُبيد القاسم بن سلاَّم في «كتاب الأموال» (٢/ ٢٧٩).



المُحسنينَ؛ الَّذِين يعبدونَ اللهَ كأنَّهم يَرَوْنَهُ، ومِن المُحسنينَ الَّذِينَ يجتنبونَ كبائرَ الإثمِ والفواحشَ إلَّا اللَّمَمَ.

* قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وأَتْبِعِ السَّيِّئَةَ الحسَنَةَ تَمحُهَا»: لمَّا كانَ العبدُ مأمورًا بالتَّقوى في السِّرِ والعلانيةِ، معَ أنَّه لَا بُدَّ أَن يقعَ مِنهُ -أحيانًا- تفريطٌ في التَّقوَى؛ أمرَه أَن يفعلَ مَا يمحُو بِهِ هذِهِ السَّيِّئَةَ؛ وهُوَ: أَن يُتبِعَها بالحسنَةِ.

وقدْ وصفَ اللهُ المتَّقينَ بمِثلِ ما وَصَّى بهِ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذِهِ الوصيَّةِ؛ في قولِهِ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ ١٣٣ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلۡكَٰظِمِينَ ٱلۡغَيۡظَ وَٱلۡعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ١٣٤ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوۡ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ لِذُنُوبِهِمۡ وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمۡ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ١٣٥ أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغۡفِرَةٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَجَنَّٰتٞ تَجۡرِي

مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَنِعۡمَ أَجۡرُ ٱلۡعَٰمِلِينَ ﴿١٣٦﴾﴾ [آل عمران: ١٣٣-١٣٦]؛ فوصفَ المتَّقينَ بمعاملةِ الخلقِ بالإحسانِ إلَيْهِم: بالإنفاقِ، وكظمِ الغيظِ، والعفوِ عنهُم؛ فجمعَ بينَ وَصْفِهِم ببذلِ النَّدَى، واحتمالِ الأذَى، وهذَا هُوَ غايةُ حُسْنِ الخُلُقِ الَّذِي وَصَّى بِهِ النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ لمعاذ، ثُمَّ وصفَهم بأنَّهم: ﴿إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوۡ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ لِذُنُوبِهِمۡ﴾ ولم يُصِرُّوا عليهَا؛ ودلَّ علَى أنَّ المتَّقينَ قدْ يقعُ منهم أحيانًا كبائرُ -وهِيَ الفواحشُ- وصغائرُ -وهِيَ ظلمُ النَّفسِ- لكنَّهم لَا يُصِرُّونَ عليهَا؛ بلْ يذكرونَ اللهَ عقبَ وقوعِهَا؛ فيستغفرونَهُ، ويتوبون إليهِ مِنهَا، والتَّوبةُ هي: تركُ الإصرارِ.

ومعنَى قولِهِ: ﴿ذَكَرُواْ ٱللَّهَ﴾؛ أَي: ذَكَرُوا عَظَمَتَهُ، وشِدَّةَ بطشِهِ وانتقامِهِ، ومَا توعَّدَ بهِ علَى المعصيةِ مِن العقابِ؛ فيوجبُ ذلكَ لَهم الرُّجوعَ في الحالِ، والاستغفارَ، وتركَ الإصرارِ؛ قالَ تعالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٞ مِّنَ



ٱلشَّيۡطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبۡصِرُونَ ﴿٢٠١﴾ [الأعراف: ٢٠١].

وفي «الصَّحيحين»، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «أذنبَ عبدٌ ذنبًا فقال: ربِّ؛ إنِّي عملتُ ذنبًا فاغفرْ لي، فقالَ اللهُ: علِمَ عبدي أنَّ لهُ ربًّا يغفرُ الذَّنبَ، ويأخذُ بالذَّنبِ؛ قدْ غفرتُ لعبدِي. ثُمَّ أذنبَ ذنبًا آخرَ فقال: ربِّ إني عملتُ ذنبًا فاغفر لي، فقال اللهُ: علم عبدي أنَّ له ربًّا يغفر الذنب، ويأخذ بالذنب؛ قد غفرتُ لعبدي. ثم أذنب ذنبًا ثالثًا فقال: ربِّ إني عملتُ ذنبًا فاغفِرْ لي، فقال اللهُ: علم عبدي أن له ربًّا يغفر الذنب ويأخذ بالذنب، قد غفرتُ لعبدي. ثم أذنب ذنبًا، فقال: ربِّ أذنبتُ ذنبًا فاغفر لي، فقال اللهُ: علم عبدي أن له ربًّا يغفر الذنب ويأخذ به؛ قد غفرتُ لعبدي فليعمَلْ عبدي مَا شاءَ»[1]؛ يَعنِي: مَا دامَ علَى هذِهِ الحالِ؛ كلَّما أذنبَ ذنبًا استغفرَ منهُ.

وفي «التِّرمِذيِّ»، مِن حديثِ أَبي بكرٍ الصِّديقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «مَا أصرَّ مَن استغفرَ، ولَو عادَ في

(١) أخرجَهُ البُخارِيُّ (٧٥٠٧)؛ ومُسلِمٌ (٢٧٥٨)، مِن حديثِ أبي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بنحوه.

اليوم سبعينَ مرَّةً»[(١)].

ورَوى ابنُ أَبـي الدُّنيَا[(٢)] عَن عليٍّ، قـالَ: «خِيارُكم: كلُّ مُفَتَّـنٍ تـوَّابٍ؛ قيلَ: فإنْ عـادَ؟ قالَ: «يسـتغفرُ اللهَ ويتوبُ»؛ قيلَ: فإنْ عادَ؟ قالَ: «يسـتغفرُ اللهَ ويتـوبُ»؛ قيلَ: فإنْ عادَ؟ قالَ: «يسـتغفرُ اللهَ ويتوبُ»؛ قيلَ: حتَّى متَـى؟! قالَ: «حتَّى يكونَ الشَّيطانُ هُوَ المحسورَ».

وخرَّجَ ابنُ ماجَه مِن حديثِ ابنِ مسعودٍ، مرفوعًا: «التَّائبُ مِن الذَّنبِ كمَن لَا ذنبَ لهُ»[(٣)].

---

(١) أخرجَهُ أبو داودَ (١٥١٤)؛ والتِّرمِذِيُّ (٣٥٥٩)، وقالَ: «هذَا حديثٌ غريبٌ، وليسَ إسنادُهُ بالقويِّ»؛ وضعَّفَه الشَّيخُ الألبانيُّ في «صحيح الجامعِ» (٥٠٠٤).
أقولُ: وقدْ ذكرَهُ الحافظُ ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» (١/ ١٣٧)، وذكرَ أنَّ إسنادهُ حَسَنٌ.

(٢) في «كتاب التوبة» برقم (١٧٧).

(٣) أخرجَهُ ابنُ ماجَه (٤٢٥٠)، وفيهِ انقطاعٌ بينَ أبي عبيدةَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ مسعودٍ وبينَ أبيهِ -رَاوِي الحديثِ-، وهذَا موجبٌ لضعفِهِ، لكنَّه قدْ يتقوَّى بمجموعِ طرقِهِ؛ ولذا؛ حكمَ الشَّيخُ الألبانيُّ بحسنِهِ بمجموعِ طرقِهِ، واللهُ أعلَمُ بالصَّوابِ. انظر: «الضَّعيفة» (٦١٥).



وقيلَ للحسنِ: أَلَا يستَحْيِي أحدُنا مِن ربِّهِ؛ يستغفرُ مِن ذنوبِهِ ثُمَّ يعودُ، ثُمَّ يستغفرُ ثُمَّ يعودُ؟! فقالَ: «ودَّ الشَّيطانُ لَو ظفرَ مِنكم بهذِهِ! فلَا تَمَلُّوا مِن الاستغفارِ».

وفي «المُسند»، مِن حديثِ عَبْدِ اللهِ بنِ عمروٍ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «ارْحمُوا تُرحَمُوا، واغفِرُوا يُغْفَرْ لكم، ويلٌ لأقماعِ القولِ، ويلٌ للمُصِرِّينَ؛ الذِينَ يصرُّون علَى ما فعلُوا وهم يعلمونَ»[1].

وفُسِّرَ (أقماعِ القولِ) بـ: مَن كانتْ أُذُناهُ كالقُمعِ لمَا يسمعُ مِن الحكمةِ والموعظةِ الحسنةِ، فإذَا دخلَ شيءٌ مِن ذلكَ في أُذُنِهِ؛ خرجَ مِن الأخرَى، ولَم ينتفعْ بشيءٍ ممَّا سَمِعَ!

* قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وأَتبعِ السَّيئَةَ الحسنَةَ»: قدْ يُراد بـ(الحسنةِ): التَّوبةُ مِن تلكَ السَّيِّئَةِ، وقدْ يُرادُ مَا هُوَ أعمُّ

---

(١) أخرجَهُ أحمدُ (٢/ ١٦٥)؛ وذكرَهُ الشَّيخُ الألبانيُّ في «الصَّحيحة» (٤٨٢)، وقالَ عَن إسنادِهِ: «هذَا إسنادٌ صحيحٌ، رجالُه كلُّهم ثِقاتٌ».

مِـن التَّوبةِ؛ كمَا في قولِهِ تعالَى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤][(١)].

وخرَّجَ الإمامُ أحمدُ، وأبو داودَ، والتِّرمِذيُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجَه، مِن حديثِ أَبي بكرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ عَن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قالَ: «مَا مِن رجل يُذنِبُ ذنبًا، ثُمَّ يقومُ فيتطهَّرُ، ثُمَّ يصلِّي، ثُمَّ يستغفرُ اللهَ؛ إلَّا غفرَ اللهُ لهُ»، ثُمَّ قرأَ هذِهِ الآيةَ: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوۡ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ

(١) وكما أن الحسنة تمحو السيئة، فالسيئة تمحو الحسنة التي دونها قدرًا، لقوله تعالى: ﴿أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ ۝٢﴾، ولقوله: ﴿لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم﴾، ولحديث عائشة في قولها لأم زيد بن أرقم حينما تبايع بالعينة: «أخبريه أنه أبطل جهاده مع رسول الله إلا أن يتوب»، وهذا أمر يغفل عنه كثير من الصالحين فضلًا عن العامة، فيفعل الحسنة ويقع في الحرام وهو مطمئن إذ يستحضر الشيطانُ بين عينيه كلَّ حينٍ عمَلَه للطاعات حتى يطمئن ويستكثر من المعاصي ويظن أن الطاعات باقية. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).



﴿فَٱسۡتَغۡفَرُواْ لِذُنُوبِهِمۡ﴾ [آل عمران: ١٣٥][(١)].

وفي «صَحيح مُسلِم» عن عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قال: «مَن توضَّأَ فأحسنَ الوُضُوءَ؛ خرجتْ خطاياهُ مِن جسدِهِ؛ حتَّى تخرُجَ مِن أظفارِهِ»[(٢)].

والأحاديثُ في هذَا كثيرةٌ جدًّا.

وقالَ مالكُ بنُ دينار: «البكاءُ علَى الخطيئةِ يحطُّ الخطايَا؛ كمَا تحطُّ الرِّيحُ الورقَ اليابِسَ».

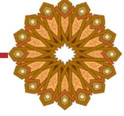
وقدِ اختلفَ النَّاسُ في مسألَتَينِ:

إِحدَاهما: هلْ تكفِّرُ الأعمالُ الصَّالحةُ الكبائرَ والصَّغائرَ،

---

(١) أخرجَهُ أحمدُ (١/ ١٠)؛ وأبو داودَ (١٥٢١)؛ والتِّرمِذيُّ (٣٠٠٦)؛ والنَّسائيُّ في «الكبرى» (٦/ ٣١٥)؛ وابنُ ماجَه (١٣٩٥).
وقدْ ذكرَهُ الحافظُ ابنُ حجرٍ في «التَّهذيب» (١/ ١٦٧) في ترجمة (أسماء بن الحكمِ الفَزاريّ)، ثُمَّ قالَ: «هذَا الحديثُ جيِّدُ الإسنادِ»، وصحَّحَه الألبانيُّ في «صَحيح الترغيب» (٦٨٠).

(٢) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٢٤٥).



أَم لَا تكفِّرُ سِوَى الصَّغائرِ؟.

فمِنهم مَن قالَ: لَا تكفِّر سِوَى الصَّغائرِ، وأمَّا الكبائرُ فلَا بُدَّ مِن التَّوبةِ؛ لأنَّ اللهَ أمرَ العبادَ بالتَّوبةِ، وجعلَ مَن لَم يتبْ ظالمًا، واتَّفقتِ الأُمَّةُ علَى أنَّ التَّوبةَ فرضٌ، والفرائضُ لَا تؤدَّى إلَّا بنيَّةٍ وقصدٍ، ولَو كانتِ الكبائرُ تقعُ مكفَّرةً بالوُضُوءِ، والصَّلاةِ، وأداءِ بقيَّةِ أركانِ الإسلامِ؛ لم يُحتجْ إلَى التَّوبةِ! وهذَا باطِلٌ بالإجماعِ.

وأيضًا فلَو كُفِّرَتِ الكبائرُ بفعلِ الفرائضِ، لَم يبقَ لأحدٍ ذنبٌ يدخلُ بهِ النَّارَ إذَا أتَى بالفرائضِ! وهذَا يُشبهُ قولَ المُرْجِئَةِ؛ وهُوَ باطِلٌ.

هذَا مَا ذكرَهُ ابنُ عَبْدِ البَرِّ في كتابِ «التَّمهيد»، وحكَى إجماعَ المسلمينَ علَى ذلكَ، واستدلَّ عليهِ بأحاديثَ:

مِنها: قولُ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الصَّلواتُ الخمسُ، والجمعةُ إلَى الجمعةِ، ورمضانُ إلى رمضانَ؛ مكفِّراتٌ لمَا



بَينَهنَّ مَا اجتُنبتِ الكبائرُ»، وهُوَ مخرَّجٌ في «الصَّحيحينِ» مِن حديثِ أَبي هُرَيرةَ[1]. وهـذَا يدلُّ علَى أنَّ الكبائرَ لَا تكفِّرُها هذِهِ الفرائضُ.

وقدْ حكَى ابنُ عطيَّةَ في «تفسـيره» في معنَى هذَا الحديثِ قولَينِ:

أَحدهما -وحكاهُ عَن جمهورِ أهلِ السُّـنَّةِ-: أنَّ اجتنابَ الكبائرِ شرطٌ لتكفيرِ هذِهِ الفرائضِ للصَّغائرِ، فإنْ لَم تُجتنبْ؛ لَم تكفِّرْ هذِهِ الفرائضُ شيئًا بالكليَّةِ.

والثَّـاني: أنَّها[2] تكفِّرُ الصَّغائرَ مطلقًا، ولَا تكفِّرُ الكبائرَ؛ وإنْ وُجدتْ، لكنْ بشرطِ التَّوبةِ مِن الصَّغائرِ، وعدمِ الإصرارِ عليها. ورجَّحَ هذَا القولَ، وحكاهُ عَنِ الحُذَّاقِ.

---

(١) ليسَ في «الصَّحيحين»، وإنَّما هُوَ في «صحيح مُسلِمٍ» فقط (٢٣٣).

(٢) أنَّها؛ أَي: الأعمالُ الصَّالحةُ المذكورةُ في حديثِ: «الصَّلواتُ الخمسُ، والجمعةُ إلَى الجمعةِ....» إلخ.

وقولُه: «بشرطِ التَّوبةِ مِن الصَّغائرِ، وعدمِ الإصرارِ عليهَا»؛ مُرادهُ: أنَّه إذَا أصرَّ عليها صارتْ كبيرةً؛ فلا تكفِّرُها الأعمالُ.

والقولُ الأوَّلُ الَّذِي حكاهُ غريبٌ، معَ أنَّه حُكِيَ عَن أبي بكرٍ عَبْدِ العزيزِ بنِ جعفرٍ -مِن أصحابِنَا- مِثلُه.

وفي «صَحيح مُسلِم» عَن عثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «مَا مِن امرئٍ مُسلِم تحضُرُهُ صلاةٌ مكتوبةٌ؛ فيُحسِنُ وضوءَها وخشوعَها وركوعَها؛ إلَّا كانتْ كفارةً لما قبلَها مِن الذُّنوبِ؛ مَا لَم يؤت كبيرةً؛ وذلكَ الدَّهرَ كلَّهُ»[1].

وذهبَ قومٌ مِن أهلِ الحديثِ وغيرِهم إلَى أنَّ هذِهِ الأعمالَ تكفِّرُ الكبائرَ؛ ومِنهُم: ابنُ حزمٍ الظَّاهِرِيُّ، وإيَّاهُ عنَى ابنُ عَبْدِ البرِّ في كتابِ «التَّمهيد» بالرَّدِّ عليهِ؛ وقالَ: «قدْ كنتُ أرغبُ بنفسِي عَن الكلامِ في هذَا البابِ؛ لَولا قولُ ذلكَ القائلِ، وخشيتُ أَن يغترَّ بِهِ جاهلٌ فينهَمِكَ في الموبقاتِ؛

(١) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٢٢٨).



اتِّكالًا علَى أنَّها تكفِّرُها الصَّلواتُ، دونَ النَّدمِ والاستغفارِ والتَّوبةِ! واللهُ نسألُ العصمةَ والتَّوفيقَ»[1].

قُلتُ[2]: وقدْ وقعَ مِثلُ هذَا في كلامِ طائفةٍ مِن أهلِ الحديثِ في الوضوءِ ونحوِهِ. ووقعَ مِثلُهُ في كلامِ ابنِ المنذرِ في قيامِ ليلةِ القدرِ، قالَ: «يُرجَى لمَن قامَهَا أن يُغفرَ لهُ جميعُ ذنوبِهِ؛ صغيرُها وكبيرُها». فإنْ كانَ مرادُهم أنَّ مَن أتَى بفرائِضِ الإسلامِ، وهُوَ مُصِرٌّ علَى الكبائرِ، تغفَرُ لَهُ الكبائرُ؛ فهذَا باطِلٌ قطعًا، يُعلَمُ بالضَّرورةِ مِن الدِّينِ بطلانُهُ، وإنْ أرادَ أنَّ مَن تركَ الإصرارَ علَى الكبائرِ وحافَظ على الفرائضِ، مِن غيرِ توبةٍ ولا ندمٍ على ما سَلَفَ مِنه؛ كُفِّرتْ ذنوبُهُ كلُّها بذلكَ؛ فهذَا القولُ يمكنُ أَن يقالَ في الجملَةِ.

والصَّحيحُ: قولُ الجمهورُ: إنَّ الكبائرَ لَا تكفَّرُ بدونِ التَّوبةِ؛

---

(١) «التَّمهيد» (٤/ ٤٩).

(٢) القائل ابن رجب رحمه الله.

لأنَّ التَّوبـةَ فرضٌ علَى العبادِ؛ وقدْ قـالَ اللهُ جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴿١١﴾﴾ [الحجرات: ١١].

المسألة الثَّانية: الصَّغائرَ، هلْ تجبُ التَّوبةُ مِنها كالكبائرِ، أَم لَا؛ لأنَّهـا تقـعُ مُكفَّـرةً باجتنـابِ الكبائرِ؛ لقولِـهِ تعالَى: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾﴾ [النساء: ٣١]؟

هذَا ممَّا اختلفَ فيهِ النَّاسُ:

فمِنهم: مَن أوجبَ التَّوبةَ مِنها؛ وهُوَ قولُ أصحابِنا وغيرِهم مِن الفُقهاءِ، والمُتكلِّمينَ، وغيرِهم.

ومِن النَّاسِ مَن لَم يوجبِ التَّوبةَ مِنها.

ومِن المتأخِّرينَ مَن قالَ: يجبُ أحدُ الأمرَين؛ إمَّا التَّوبةُ، أَو الإتيانُ ببعضِ المكفِّراتِ للذُّنوبِ -مِن الحسناتِ-.

وقـدْ أمـرَ اللهُ بالتَّوبةِ عقيبَ ذكرِ الصَّغائـرِ والكبائرِ؛ فقالَ



-تعالَى-: الآية ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ (٣٠) وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ [النور: ٣٠-٣١]، إلَى قولِهِ: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٣١)﴾.

وأمرَ بالتَّوبةِ مِن الصَّغائـرِ بخصوصِهَا؛ في قولِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (١١)﴾ [الحجرات: ١١].

* وقولُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وخَالِقِ النَّاسَ بخُلُقٍ حَسَنٍ»: هذَا مِن خصالِ التَّقوَى، ولَا تتمُّ التَّقوَى إلَّا بهِ، وإنَّما أفردَهُ بالذِّكرِ للحاجةِ إلَى بيانِهِ، فإنَّ كثيرًا مِن النَّاسِ يظنُّ أنَّ التَّقوَى هِيَ القيامُ بحـقِّ اللهِ، دونَ حُقُوقِ عبادِهِ؛ فنصَّ

علَى الأمرِ بإحسانِ العِشرةِ للنَّاسِ. والجمعُ بينَ القيامِ بحُقُوقِ اللهِ وحُقُوقِ عبادِهِ عزيزٌ جدًّا؛ لَا يقوَى عليهِ إلَّا الكُمَّلُ مِن الأنبياءِ والصِّدِّيقينَ.

خرَّجَ الإمامُ أحمدُ وأبو داودَ، من حديثِ أَبي هُرَيرةَ، عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «أكملُ المؤمنينَ إيمانًا: أحسنُهم خُلُقًا»[1].

وخرَّجَا مِن حديثِ عائشةَ عَن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «إنَّ المؤمنَ ليُدْرِكُ بحُسنِ خُلُقِهِ درجاتِ الصَّائمِ القائمِ»[2].

(١) أخرجَهُ أحمدُ (٢/ ٢٥٠)؛ وأبو داودَ (٤٦٨٢)؛ والتِّرمِذيُّ (١١٦٢)، وقالَ «حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ»؛ وصحَّحَه الشَّيخُ الألبانيُّ في «صَحيح التَّرغيبِ والتَّرهيبِ» (٢٦٦٠).

(٢) أخرجَهُ أحمدُ (٦/ ٩٠)؛ وأبو داودَ (٤٧٩٨) بلفظِ: «درجة الصَّائِمِ القائِمِ»؛ والحاكمُ (١/ ٦٠) وصحَّحَهُ علَى شرطِ الشَّيخَيْنِ، قالَ الشَّيخُ الألبانيُّ: «ووافقه الذَّهبيُّ، وهُوَ كمَا قالَا؛ لولَا اختلافٌ في سماعِ المطَّلب مِن عائشةَ»، ثُمَّ قالَ: «لكنَّ الحديثَ -علَى كلِّ حالٍ- صحيحٌ بمَا تقدَّمَ». انظر: «السِّلسلة الصَّحيحة» (٧٩٤).



وخرَّجَا مِن حديثِ أَبي الدَّرداءِ، عَن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قالَ: «مَا مِن شيءٍ يُوضَعُ في الميزانِ أثقلُ مِن حُسنِ الخُلقِ، وإنَّ صاحبَ حُسنِ الخُلُقِ لَيبلُغُ درجةَ صاحبِ الصَّومِ والصَّلاةِ»[1].

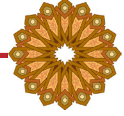
وخرَّجَ ابنُ حِبَّانَ من حديثِ عَبْدِ اللهِ بنِ عمرٍو، عَن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قالَ: «أَلَا أخبرُكم بأَحَبِّكم إلَى اللهِ، وأقربكم منِّي مجلسًا يومَ القيامةِ؟»؛ قالُوا: بلَى؛ قالَ: «أحسَنُكم خُلُقًا»[2].

وخرَّجَ أبو داودَ من حديثِ أَبي أُمامةَ، عَن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ

---

(١) أخرجَهُ أحمدُ (٦/ ٤٤٢)؛ وأبو داودَ (٤٧٩٩)؛ والتِّرمِذيُّ (٢٠٠٢)، وقالَ: «حديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ»، لكنَّ الجزءَ الثَّاني مِن الحديثِ وهُوَ قولُه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «إنَّ صاحبَ حسنِ الخُلُقِ....» لم أرَهُ إلَّا عِندَ التِّرمذيِّ، من طريقِ قبيصةِ بنِ اللَّيثِ، عَن مطرفٍ، عَن عطاءَ بِهِ، وقالَ: «هذَا حديثٌ غريبٌ مِن هذَا الوَجْهِ».
قالَ الشَّيخُ الألبانيُّ في «الصَّحيحة» (٨٧٦): «وسندُهُ جيِّدٌ»، وقدْ صحَّحَه كلَّه في «صَحيح الترغيب» (٢٦٤١).

(٢) أخرجَهُ ابن حِبَّانَ (٤٨٥) كمَا ذكرَ المؤلِّفُ، وأخرجَهُ -قبلَ ذلك- أحمدُ في «مُسنده» (٢/ ٢١٧)، وصحَّحَ إسنادَهُ الشَّيخُ أحمدُ شاكر في تعليقِهِ علَى «المسند» برَقمِ (٧٠٣٥).



قالَ: «أَنا زعيمٌ ببيتٍ في أعلَى الجنَّةِ لمَن حَسُنَ خُلُقُهُ»[١].

وقدْ رُوِيَ عَن السَّلَفِ تفسير (حُسنِ الخُلقِ):

فعَن الحَسَنِ قالَ: «حُسْنُ الخُلُقِ: الكرمُ، والبذلةُ، والاحتمالُ».

وعَن ابنِ المُبارَكِ، قالَ: «هُوَ: بَسْطُ الوجهِ، وبذلُ المعروفِ، وكفُّ الأذَى».

وقالَ الإمامُ أحمدُ: «حُسْنُ الخُلُقِ: أَن تحتملَ مَا يكونُ مِن النَّاسِ».

وقالَ بعضُ أهلِ العِلْم: «حُسْنُ الخُلُقِ: كظمُ الغيظِ للهِ، وإظهارُ الطَّلاقةِ والبِشرِ إلَّا للمُبتَدعِ والفاجِرِ، والعفوُ عَن الزَّالِّين إلَّا تأديبًا أو إقامةَ حدٍّ، وكفُّ الأذَى عَن كلِّ مُسلم أَو معاهَدٍ إلَّا تغييرَ منكرٍ وأخذًا بمظلمةٍ لمظلومٍ مِن غيرِ تَعَدٍّ».



(١) أخرجَهُ أبو داودَ (٤٨٠٠)؛ وحسَّنَه الشَّيخُ الألبانيُّ رحمه الله في «صَحيح التَّرغيبِ والتَّرهيب» (٦٤٨)، وانظر الكلام عنه في «الصَّحيحة» (٣٧٣).

الحَدِيثُ التَّاسِعَ عَشَرَ

■ عن عَبْدِ اللهِ بنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: كُنْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ يومًا؛ فقالَ لِي: «يَا غُلَامُ؛ إنِّي أُعَلِّمُكَ كَلماتٍ: احْفَظِ اللهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللهَ تَجِدْهُ تُجاهَكَ، إذَا سَأَلْتَ؛ فاسْأَلِ اللهَ، وإذَا اسْتَعَنْتَ؛ فاسْتَعِنْ باللهِ. واعْلَمْ أنَّ الأُمَّةَ لَو اجْتَمَعَتْ علَى أَن يَنْفَعُوكَ بشَيْءٍ، لَم يَنْفَعُوكَ إلَّا بشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ لَكَ، وإن اجْتَمَعُوا على أَنْ يَضُرُّوكَ بشَيْءٍ، لَم يَضُرُّوكَ إلَّا بشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الأَقْلَامُ، وجَفَّتِ الصُّحُفُ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وقالَ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وفي رِوايَةِ غَيْرِ التِّرْمِذِيِّ: «احفَظِ اللهَ تَجدهُ أَمامَكَ، تَعَرَّفْ إلَى اللهِ في الرَّخَاءِ؛ يَعْرِفْكَ في الشِّدَّةِ، واعْلَمْ أنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَم يَكُنْ لِيُصيبَكَ، ومَا أَصَابَكَ لَم يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، واعْلَمْ أنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ، وأنَّ الفَرَجَ مَعَ الكَرْبِ، وأنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْرًا».

الشَّرحُ

هذَا الحديثُ يتضمَّنُ وَصَايَا عظيمةً، وقواعدَ كُليَّةً مِن أهمِّ أُمورِ الدِّينِ؛ حتَّى قالَ بعضُ العُلماءِ: «تدبَّرتُ هذَا الحديثَ فأدهشَنِي، وكدتُّ أطيشُ! فوَا أسفِي مِن الجهلِ بهذَا الحديثِ، وقلَّةِ التَّفهُّمِ لمعنَاهُ».

قلتُ: وقدْ أفردتُ لشرحِهِ جزءًا كبيرًا[1].

* فقولُه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «احفظِ اللهَ»:

يَعنِـي: احفَظْ حدودَه، وحُقُوقَه، وأوامـرَه، ونواهيَه؛ وحِفظُ ذلكَ: هُوَ الوقوفُ عندَ أوامِرِه بالامتثالِ، وعندَ نواهيِهِ بالاجتنابِ، وعندَ حدودِهِ، فلا يتجاوزُ مَا أمرَ بِهِ وأذِنَ فيه إلى ما نَهَى عَنه.

فمَـن فعلَ ذلكَ، فهُـوَ مِن الحافظينَ لحـدودِ اللهِ؛ الَّذِينَ

(١) هذَا الشَّرحُ هُوَ «نور الاقتباس في مشكاةِ وصيَّةِ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لابنِ عبَّاسٍ»، وهُوَ مطبوعٌ متداوَلٌ.



مدحَهم اللهُ في كتابِهِ؛ قالَ تعالَى: ﴿هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ ﴿٣٢﴾ مَّنْ خَشِيَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ وَجَآءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ ﴿٣٣﴾﴾ [ق: ٣٢-٣٣]؛ وفُسِّر (الحفيظُ) هَا هُنا بـ: الحافظِ لأوامرِ اللهِ، وبالحافظِ لذنوبِهِ؛ ليتوبَ مِنها.

* وقولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يحفظكَ»:

يَعني: أنَّ مَن حفظَ حدودَ اللهِ، وراعَى حقوقَهُ، حفظَهُ اللهُ؛ فإنَّ الجزاءَ مِن جنسِ العمل، كمَا قالَ تعالَى: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠].

وحفظُ اللهِ لعبدِهِ يدخلُ فيهِ نَوعانِ:

أَحدُهما: حفظُهُ لهُ في مصالِحِ دُنياهُ؛ كحفظِهِ في بدنِهِ، وولدِهِ، وأهلِهِ، ومالِهِ، قالَ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ١١]؛ قالَ ابنُ عبَّاسٍ: «هُم الملائكةُ؛ يحفظونَهُ بأمرِ اللهِ، فإذَا جاءَ القَدَرُ خلَّوا عنهُ».

ومَن حَفِظَ اللهَ في صِباهُ وقوَّتِهِ؛ حَفِظَهُ اللهُ في حالِ كِبَرِه وضَعفِ قوَّتِه، ومتَّعَهُ بسمعِهِ وبصرِه وقوَّتِه وعقلِه:

كانَ بعضُ العلماءِ قدْ جاوزَ المئةَ سنةٍ وهُوَ ممتَّعٌ بقوَّتِه وعقلِه، فوثبَ يومًا وثبةً شديدةً؛ فعُوتبَ في ذلكَ؛ فقالَ: «هذِهِ جوارحُ حَفِظناها عن المعاصِي في الصِّغَرِ؛ فحفظَها اللهُ علينا في الكِبَرِ»[1]!

وعكسُ هذَا: أنَّ بعضَ السَّلَفِ رَأى شيخًا يسألُ النَّاسَ؛ فقالَ: «إنَّ هذَا ضيَّعَ اللهَ في صِغَرِهِ، فضيَّعَهُ اللهُ في كِبَرِه».

وقدْ يحفظُ اللهُ العبدَ بصلاحِهِ بعدَ موتِهِ في ذُرِّيتِهِ؛ كما قيلَ في قولِهِ تعالَى: ﴿وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾ [الكهف: ٨٢]: إنَّما حُفِظَا بصلاحِ أبيهما؛ قالَ سعيدُ بنُ

(١) هَذا العالِمُ هُوَ: القاضِي، أبو الطيِّب، طاهرُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ طاهرٍ، الطَّبريِّ، وقدْ كان ممتَّعًا بحواسِّهِ كلِّها؛ فكان يقضِي، ويُفتي، ويدرِّسُ، ويحضرُ المواكبُ، حتَّى ماتَ عَن مئةِ سنةٍ وسنتَيْنِ! والخبرُ مذكورٌ في «البداية والنِّهاية»، في وفَيَاتِ سنة (٤٥٠هـ).



المسِّـيبِ لابنِـهِ: «لأزيـدنَّ في صلاتِي مِن أجلِـكَ؛ رجاءَ أَن أُحفَظَ فيكَ»؛ ثُمَّ تلَا هذِهِ الآيةَ.

وقالَ عُمَرُ بنَ عَبْدِ العزيزِ: «مَا مِن مؤمنٍ يموتُ إلَّا حَفِظَهُ اللهُ في عَقِبِهِ، وعَقِبِ عَقِبِه».

وقالَ ابنُ المنكدرِ: «إنَّ اللهَ ليحفظُ بالرَّجلِ الصَّالحِ ولدَهُ، وولـدَ ولدِهِ، والدُّويراتِ الَّتِي حولَهُ؛ فمَا يزالونَ في حفظٍ مِن اللهِ وسترٍ».

ومِـن عجيبِ حفظِ اللهِ لِمَن حَفِظَهُ: أَن يجعلَ الحيواناتِ المؤذيَـةَ بالطَّبـعِ حافظـةً لهُ مِـن الأذَى! كمَا جرَى لسَـفِينةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وهـو مولَـى النَّبـيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ حيـثُ كُسِـرَ بـهِ المركبُ[(١)]، وخرجَ إلَى جزيرةٍ فرَأَى الأسـدَ، فجعلَ يمشِي معهُ؛ حتَّى دلَّهُ علَى الطَّريـقِ، فلمَّا أوقفَهُ عليهِ؛ جعلَ يُهَمْهِمُ -كأنَّهُ يودِّعُهُ- ثُمَّ رجعَ عنهُ[(٢)]!

---

(١) في البَحْرِ.

(٢) أخرجَه الحَاكِمُ (٣/ ٦٠٦)؛ والطَّبَرَانِيُّ في «الكبير» (٧/ ٨٠، ٨١).

ورُؤِيَ إبراهيـمُ بـنُ أدهمَ نائمًا في بسـتانٍ، وعندَه حيَّةٌ في فمِها طاقةُ نرجسٍ؛ فمَا زالت تذبُّ عنهُ حتَّى استيقظَ!.

وعكـسُ هـذَا: أنَّ مَن ضيَّـعَ اللهَ؛ ضيَّعَـهُ اللهُ، فضاعَ بينَ خلقِهِ؛ حتَّى يَدخُلَ عليهِ الضَّررُ والأذَى ممَّنْ كانَ يرجُو نفعَهُ مِن أهلِهِ وغيرِهم؛ كمَا قالَ بعضُ السَّلَفِ: «إِنِّي لأعصِي اللهَ، فأعرفُ ذلكَ في خُلُقِ خادِمِي ودابَّتِي».

النَّوعُ الثَّانِي مِن الحفظِ -وهُوَ أشـرفُ النَّوعَيْنِ-: حِفظُ اللهِ للعبـدِ في دينِهِ وإيمانِـهِ؛ فيحفظُه في حياتِهِ مِن الشُّـبُهاتِ المُضِلَّةِ، ومِن الشَّـهَواتِ المحرَّمَةِ، ويحفـظُ عليهِ دينَهُ عندَ موتِـهِ؛ فيتوفَّـاهُ على الإيمـانِ؛ فاللهُ جَلَّجَلَالُهُ يحفـظُ المؤمنَ الحافـظَ لحدودِ دينِهِ، ويحولُ بينَه وبينَ مَا يُفسِـدُ عليهِ دينه، بأنواعٍ مِن الحفظِ، وقدْ لا يشـعرُ العبـدُ ببعضِها، وقدْ يكونُ كارِهًا لهـا! كمَا قالَ تعالَـى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلۡفَحۡشَآءَۚ إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُخۡلَصِينَ ٢٤﴾ [يوسف: ٢٤].



وقالَ الحسنُ -وذَكَرَ أهلَ المعاصِي-: «هانُوا عليهِ فعَصَوْهُ، ولَو عزُّوا عليهِ لعَصَمَهم».

وقالَ ابنُ مسعودٍ: «إنَّ العبدَ لَيَهُمُّ بالأمرِ مِن التِّجارةِ والإمارةِ حتَّى يُيسَّرَ لهُ؛ فينظرُ اللهُ إليه فيقولُ للملائكةِ: اصرفُوه عنهُ؛ فإنِّي إن يسَّرتُه لَه أدخلتُه النَّارَ؛ فيصرِفُهُ اللهُ عنهُ؛ فيظلُّ يتطيَّرُ؛ يقولُ: سبَقَنِي فلانٌ، دهاني فلانٌ! ومَا هُوَ إلَّا فضلُ اللهِ جَلَّجَلَالُهُ»[1].

* قولُه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «احفظِ اللهَ، تجدْهُ تُجاهَكَ»، وفي روايةٍ: «أمامَكَ»:

معناهُ: أنَّ مَن حَفِظَ حدودَ اللهَ، وراعَى حقوقَهُ، وجدَ اللهَ معهُ في كلِّ أحوالِهِ؛ حيثُ توجَّهَ يحوطُهُ، وينصُرُهُ، ويحفظُهُ، ويوفِّقُهُ، ويسدِّدُهُ؛ فـ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم

(١) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٤/ ٧٣٩) برقم (١٢١٩)، ورجاله موثَّقون.

مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [النحل: ١٢٨]؛ وهذِهِ المعيَّةُ الخاصَّةُ هِيَ المذكورةُ في قولِهِ تعالَى لموسَى وهَارُونَ: ﴿قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾ [طه: ٤٦]؛ فهذِهِ المعيَّةُ الخاصَّةُ تقتَضِي النَّصرَ، والتَّأييدَ، والحفظَ، والإعانةَ، بخلافِ المعيَّةِ المذكورَةِ في قولِهِ تعالَى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: ٧]؛ فإنَّ هذِهِ المعيَّةَ تقتَضِي عِلْمَهُ، واطِّلاعَهُ، ومُراقبَتَهُ لأعمالِهِم؛ فهِيَ مُقتضيَةٌ لتخويفِ العبادِ منهُ.

* قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تعرَّفْ إلَى اللهِ في الرَّخاءِ يَعْرِفْكَ في الشِّدَّةِ»:

يَعنِي: أنَّ العبدَ إذَا اتَّقَى اللهَ، وحفظَ حدودَهُ، وراعَى حقوقَهُ في حالِ رَخائِهِ؛ فقد تعرَّفَ بذلكَ إلى اللهِ، وصارَ بينَهُ وبينَ ربِّه معرفةٌ خاصَّةٌ؛ فعرَفَهُ ربُّهُ في الشِّدَّةِ، ورَعَى لهُ تعرُّفَهُ لهُ في



الرَّخاءِ؛ فنجَّاهُ مِن الشَّدائدِ بهذِهِ المعرفةِ. وهذِهِ معرفةٌ خاصَّةٌ تقتَضِي قُرْبَ العبدِ مِن ربِّه، ومحبَّتِهِ لهُ، وإجابتِهِ لدُعائِهِ.

فمعرفةُ العبدِ لربِّه نوعانِ:

* أحدُهما: المعرفةُ العامَّة؛ وهِيَ: معرفةُ الإقرارِ والتَّصديقِ والإيمانِ؛ وهذِهِ عامَّةٌ للمؤمنينَ.

* والثَّاني: معرفةٌ خاصَّةٌ؛ تقتَضِي مَيْلَ القلبِ إلَى اللهِ بالكُليَّةِ، والانقطاعَ إليهِ، والأُنسَ بهِ، والطَّمأنينةَ بذكرِهِ، والحياءَ مِنهُ، والهيبةَ لهُ.

وهذِهِ المعرفةُ الخاصَّةُ هِيَ الَّتي يدورُ حولَها العارفونَ؛ كمَا قالَ بعضُهم: «مساكينُ أهلُ الدُّنيَا؛ خرجُوا مِنها ومَا ذَاقوا أطيبَ مَا فِيها»! قيلَ لهُ: ومَا هُوَ؟ قالَ: «معرفةُ اللهِ جَلَّ جَلَالُهُ».

ومعرفةُ اللهِ -أيضًا- لعبدِهِ نوعانِ:

* أحدهما: معرفةٌ عامَّةٌ؛ وهِيَ: عِلْمُه -سُبحانَه- بعبادِهِ،

واطِّلاعُه علَى مَا أسرُّوهُ ومَا أعلنُوهُ.

* **الثَّانِي**: معرفةٌ خاصَّةٌ؛ وهِيَ تقتَضِي محبَّتَهُ لعبدِهِ، وتقريبَه إليهِ، وإجابةَ دُعائِهِ، وإنجاءَهُ مِن الشَّدائِدِ؛ وهِيَ المشارُ إليهَا بقولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -فيمَا يحكِي عَن ربِّهِ-: «ولَا يزالُ عَبْدِي يتقرَّبُ إليَّ بالنَّوافِلِ حتَّى أُحبَّهُ؛ فإذَا أحببتُه؛ كنتُ سمعَهُ الَّذِي يسمعُ به، وبصرَه الَّذِي يُبصِرُ بِه، ويدَهُ الَّتِي يُبطِشُ بِهَا، ورجلَهُ الَّتِي يمشِي بِها، فلَئِنْ سألَنِي لأُعطِيَنَّهُ، ولَئِن استعاذَنِي لأُعيذَنَّهُ»[1].

وبالجملةِ فمَن عاملَ اللهَ بالتَّقوَى والطَّاعةِ في حالِ رَخائِهِ، عاملَهُ اللهُ باللُّطفِ والإعانةِ في حالِ شِدَّتِهِ.

وخرَّجَ التِّرمِذيُّ مِن حديثِ أَبِي هُرَيرةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «مَن سرَّهُ أَن يستجيبَ اللهُ لهُ عِندَ الشَّدائدِ؛

---

(١) هذَا الحديثُ أخرجَهُ البُخَارِيُّ؛ وهُوَ الثَّامن والثَّلاثونَ مِن «الأربعين النَّوويَّة» وسيأتي شَرْحُه إنْ شاءَ اللهُ.



فلْيُكْثِرِ الدُّعاءَ في الرَّخاءِ»[1].

* وقولُه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذَا سألتَ فاسألِ الله، وإذَا استعنتَ فاستعِنْ باللهِ»:

هذَا مُنتزَعٌ مِن قولِهِ تعالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥]؛ فإنَّ السُّؤالَ للهِ هُوَ: دُعاؤُهُ، والرَّغبةُ إليهِ؛ وَ«الدُّعاء هُوَ العِبادَةُ»[2].

* وقولُه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «رُفِعتِ الأقلامُ، وجَفَّتِ الصُّحُفُ» -وفي روايةٍ-: «جَفَّ القلمُ بما هوَ كائنٌ»:

هُوَ كنايةٌ عَن تقدُّمِ كتابةِ المقاديرِ كلِّها، والفراغِ مِنها مِن أمدٍ بعيدٍ؛ فإنَّ الكتابَ إذَا فُرِغَ مِن كتابتِهِ، وطالَ عهدُه، فقدْ رُفِعتْ عنهُ الأقلامُ، وجَفَّتِ الأقلامُ الَّتي كُتِبَ بهَا مِن

(١) أخرجَهُ التِّرمِذيُّ (٣٣٨٢)؛ وذكرَهُ الشَّيخُ الألبانيُّ في «السِّلسلة الصَّحيحة» (٥٩٣).

(٢) هذا لفظُ حديث نبوي أخرجه أبو داود (١٤٧٩) والترمذي (٢٩٦٩) وغيرهما، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

مِدادِها، وجَفَّتِ الصَّحيفةُ الَّتِي كُتِبَ فِيها بالمِدادِ المكتوبِ بهِ فِيها. وهذَا مِن أحسنِ الكناياتِ، وأبلَغِهَا.

* قولُـه ﷺ: «فلَـو أنَّ الخَلْقَ جميعًـا أرادُوا أنَ ينفعوكَ بشـيْءٍ لَـم يَقْضِـه اللهُ؛ لم يقـدِرُوا عليهِ، وإنْ أَرادُوا أُن يَضرُّوكَ بشيْءٍ لَم يكتُبْهُ اللهُ عليكَ؛ لم يقدرُوا عليهِ»[1].

المـرادُ: أنَّ مَا يصيبُ العبـدَ في دُنياهُ ممَّا يضرُّه، أَو ينفعُه، فكلُّه مقدَّرٌ عليهِ؛ ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ [التوبـة: ٥١]، وقولـه: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآ﴾ [الحديـد: ٢٢]، وقولـه: ﴿قُل لَّوۡ كُنتُمۡ فِي بُيُوتِكُمۡ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَتۡلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمۡ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

* قولُه ﷺ: «واعْلَـمْ أنَّ في الصَّبرِ علَى مَا تكرهُ

(١) هذه رواية الإمام أحمد، ورواية الترمذي بالمعنى.



خيرًا كثيرًا»[1] يَعنِي: أنَّ مَا أصابَ العبدَ مِن المصائبِ المؤلمـةِ، المكتوبةِ عليـهِ، إذا صبرَ عليهـا، كانَ لهُ في الصَّبرِ خيرٌ كثيرٌ.

وللمؤمنينَ بالقضاءِ والقَدَرِ في المصائبِ دَرَجتانِ:

إحداهُمـا: أنَ يرضى بذلـكَ، وهذه درجةٌ عاليـةٌ رفيعةٌ جدًّا؛ قـالَ جَلَّجَلَالُهُ: ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١١﴾ ﴾ [التغابـن: ١١]؛ قـالَ علقمةُ: «هِيَ المصيبةُ تصيبُ الرَّجلَ؛ فيعلَمُ أنَّها مِن عندِ اللهِ، ويسلِّمُ لَها ويرضَى».

وقالَ أبو الدَّرداءِ: «إنَّ اللهَ إذَا قضَى قضاءً أحبَّ أَن يُرضَى بهِ».

وقالَ عُمَرُ بنُ عَبْدِ العزيزِ: «أصبحتُ ومَا لِي سرورٌ إلَّا في مواضعِ القضاءِ والقَدَرِ».

---

(١) هذه أيضًا رواية الإمام أحمد، ولم ترد هذه الزيادة في رواية الترمذي.

فمَـن وَصَلَ إلَـى هذِهِ الدَّرجةِ، كانَ عيشُـهُ كلُّـهُ في نعيمٍ وســرورٍ؛ قــالَ تعالــى: ﴿ مَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَنُحۡيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةٗ طَيِّبَةٗ ﴾ [النحـل: ٩٧]؛ قـالَ بعضُ السَّلَفِ: «الحياةُ الطَّيِّبَةُ: هِيَ الرِّضَا والقناعةُ».

وأهلُ الرِّضَا تارَةً يُلاحِظون حكمةَ المُبتَلِي، وخِيرتَه لعبدِهِ في البـلاءِ، وأنَّه غيـرُ متَّهَمٍ في قضائِهِ؛ وتـارَةً يلاحِظونَ ثوابَ الرِّضَا بالقضاءِ، فينسِـيهم ألمَ المَقضـيِّ بهِ؛ وتارةً يلاحِظون عظمةَ المُبتَلِي وجلالَه وكمالَه، فيستغرقونَ في مُشاهدةِ ذلكَ حتَّى لا يشعرونَ بالألم. وهذَا يصلُ إليهِ خواصُّ أهلِ المعرفةِ والمحبَّةِ؛ حتَّى ربَّما تلذَّذُوا بمَا أصابَهم؛ لملاحظتِهم صدورَه عَن حبيبِهم.

الدَّرجةُ الثَّانيةُ: أَن يصبرَ علَى البلاءِ، وهذا لمَن لَم يستطعِ الرِّضَا بالقضاءِ؛ فالرِّضَا فضلٌ مندوبٌ إليهِ مُستحَبٌّ، والصَّبرُ واجبٌ علَى المؤمنِ حتمٌ.



قالَ الحسنُ: «الرِّضَا عزيزٌ، ولكنَّ الصَّبرَ مُعَوَّلُ المؤمنِ».

والفَرْقُ بينَ الرِّضَا والصَّبرِ:

أنَّ (الصَّبـر): كـفُّ النَّفسِ وحبسُـها عَن التَّسـخُّطِ عِندَ وجودِ الألم، وتَمنِّي زوالِ ذلكَ، وكفُّ الجوارحِ عَن العملِ بمُقتَضَى الجَزَعِ.

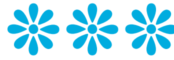
و(الرِّضَا): انشراحُ الصَّدْرِ وسعتُهُ بالقضاءِ، وتَركُ تمنِّي زوالِ ذلك المؤلِم، وإنْ وجدَ الإحساسَ بالألم، لكنَّ الرِّضَا يخفِّفُهُ؛ لمَا يباشـرُ القلـبَ مِن رَوحِ اليقيـنِ والمعرفةِ. وإذَا قَويَ الرِّضَا فقدْ يزيلُ الإحساسَ بالألم بالكليَّةِ كمَا سبقَ.

* وقولُه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فإنَّ معَ العُسْـرِ يُسْرًا»: هُوَ مُنتزعٌ مِـن قولِـهِ تعالَـى: ﴿سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ۝٧﴾ [الطلاق: ٧].

ومن لطائفِ أسرارِ اقترانِ الفَرَجِ بالكَرْبِ، واليُسْرِ بالعُسْرِ: أنَّ الكَرْبَ إذَا اشتدَّ وعَظُمَ وتناهَى، حصلَ للعبدِ الإياسُ مِن كَشفِهِ مِن جهةِ المخلوقينَ، وتعلَّقَ قلبُهُ باللهِ وحدَه؛ وهذَا هُوَ حقيقةُ التَّوكُّلِ علَى اللهِ؛ وهُوَ مِن أعظمِ الأسبابِ الَّتي تُطلَبُ بِهَا الحوائِجُ؛ فإنَّ اللهَ يكفِي مَن توكَّلَ عليهِ؛ كمَا قالَ: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣].

وأيضًا فإنَّ المؤمنَ إذَا استبطأَ الفَرَجَ، وأَيِسَ منهُ، بعدَ كثرةِ دُعائِهِ وتضرُّعِهِ، ولَم يظهرْ عليهِ أثرُ الإجابةِ، رجع إلَى نفسِهِ باللَّائمةِ، وقالَ لَها: إنَّما أُتيتُ من قِبَلِكِ، ولَو كانَ فيكِ خيرٌ لأُجِبْتُ. وهَذَا اللَّومُ أحَبُّ إلَى اللهِ مِن كثيرٍ منَ الطَّاعاتِ؛ فإنَّه يُوجبُ انكسارَ العبدِ لمولاهُ، واعترافَه لهُ بأنَّه أهلٌ لمَا نزلَ بهِ مِن البلاءِ، وأنَّه ليسَ بأهلٍ لإجابةِ الدُّعاءِ؛ فلذلكَ تُسرِعُ إليهِ -حينَئذٍ- إجابةُ الدُّعاءِ، وتفريجُ الكَرْبِ؛ فإنَّه تعالَى عندَ المُنكسِرةِ قلوبُهم مِن أجلِهِ.

عسَــى مَا ترَى ألَّا يدومَ وأَن ترَى ... لـهُ فَرَجًـا ممَّـا ألـحَّ بـهِ الدَّهْـرُ
عســى فَـرَجٌ يأتِـي بـهِ اللهُ إنـهُ ... لَـهُ كلَّ يـومٍ في خَليقَتِـهِ أمـرُ
إذَا لاَح عُسْــرٌ فـارْجُ يُسْــرًا فإنَّـه ... قضَى اللهُ أنَّ العُسْــرَ يتبعُهُ اليسْرُ



الحَدِيثُ العِشْرُونَ

■ عن أَبِي مَسْعُودٍ البَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسَ مِن كَلَامِ النُّبُوَّةِ الأُولَى: إِذَا لَم تَسْتَحْيِ؛ فاصْنَعْ مَا شِئْتَ» رَوَاهُ البُخَارِيُّ.

الشَّرحُ

* قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إنَّ ممَّا أَدرك النَّاسَ مِن كَلام النُّبُوَّة الأُولَى»: يُشيرُ إلَى أنَّ هذَا مأثورٌ عَن الأنبياءِ المُتقدِّمينَ، وأنَّ النَّاسَ تَداوَلُوهُ بينَهم، وتَوارَثُوهُ قَرنًا بعدَ قَرن، وهذَا يدلُّ علَى أنَّ النُّبُوَّاتِ المُتقدِّمَةَ(١) جاءتْ بهذَا الكلامِ، وأنَّه اشتهرَ بينَ النَّاسِ؛ حتَّى وصلَ إلَى أوَّلِ هذِهِ الأُمَّةِ.

(١) النبوات والتنبؤات مصطلح شرعي لا يقع إلا على خبر السماء، ويخطئ كثير من العامة وبعض الخاصة من إطلاقه رديفًا للتخرُّصات والتوقعات فيقولون: «تنبأ فلان بكذا»، وهذا غلط، بل يقول: «توقع فلان كذا» ونحو ذلك. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).



* وقولُه ﷺ: «إذَا لَم تَسْتَحْيِ؛ فاصْنَعْ مَا شِئْتَ» في معناهُ قولانِ:

أَحدُهما: أنَّه ليسَ بمعنَى الأمرِ؛ ولكنَّه علَى معنَى الذَّمِّ والنَّهْيِ عنهُ. وأهلُ هذِهِ المقالةِ لَهم طَريقانِ:

١- أنَّه بمعنَى التَّهديدِ؛ والمعنَى: إذَا لَم يكنْ لكَ حياءٌ فاعملْ مَا شِئتَ؛ فإنَّ اللهَ يجازيك عليهِ؛ كقولِهِ: ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤٠﴾﴾ [فصلت: ٤٠]، وقوله: ﴿فَٱعْبُدُوا۟ مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِۦ﴾ [الزمر: ١٥]. وهذَا اختيارُ جماعةٍ؛ مِنهم: أَبو العبَّاسِ ثعلبُ.

٢- أنَّه أمرٌ، ومعناهُ الخبرُ؛ والمعنَى: أنَّ مَن لَم يَسْتَحْي صنعَ مَا شاءَ؛ فإنَّ المانعَ مِن فعلِ القبائحِ هُوَ الحياءُ، فمَن لَم يكنْ لهُ حياءٌ؛ انهمكَ في كلِّ فحشاءَ ومنكرٍ. وهذَا اختيارُ أَبي عُبيدٍ القاسمِ بنِ سلَّامٍ، وابنِ قُتيبةَ، ومحمَّدِ بنِ نصرٍ المروزيِّ، وغيرِهم، وروى أبو داودَ

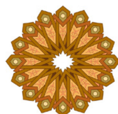
عن الإمامِ أحمدَ مَا يدلُّ علَى مثْلِ هذَا القَولِ.

القولُ الثَّاني: أنَّه أمرٌ بفعلِ مَا يشاءُ على ظاهرِ لفظِهِ؛ وأنَّ المعنَى: إذَا كانَ الَّذِي تريدُ فعلَهُ مِمَّا لَا يُستَحْيَى مِن فعلِهِ، لَا مِن اللهِ ولَا مِن النَّاسِ؛ فاصنَعْ مِنهُ -حينَئذٍ- مَا شئتَ.

وقد جعلَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحياءَ مِن الإيمانِ؛ كمَا في «الصَّحيحينِ» عن ابنِ عُمَرَ: أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مرَّ علَى رَجُلٍ وهُوَ يعاتِبُ أخاهُ في الحياءِ، يقولُ: إنَّك لتستَحْيي، كأنَّه يقولُ: قد أضرَّ بكَ؛ فقالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعْهُ؛ فإنَّ الحياءَ مِن الإيمانِ»(١).

وفي «الصَّحيحين»، عَن عِمرانَ بنِ حَصينٍ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «الحياءُ لَا يأتِي إلَّا بخيرٍ»، وفي روايةٍ لمُسلِمٍ: «الحياءُ خيرٌ كلُّهُ»(٢).

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٦١١٨)؛ ومُسلِمٌ (٣٦).
(٢) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٦١١٧)؛ ومُسلِمٌ (٣٣).



واعْلَمَ أنَّ الحياءَ نَوعانِ:

أَحدُهمـا: مَـا كانَ خُلُقًـا وجِبِلَّةً غيرَ مُكتسَـبِ، وهُوَ مِن أجلِّ الأخلاقِ الَّتِي يَمنحُها اللهُ العبدَ.

والثَّاني: مَا كانَ مكتسبًا مِن معرفةِ اللهِ، ومعرفةِ عظمتِهِ، وقُربهِ مِن عبادِهِ واطِّلاعِهِ عليهِم؛ فهذَا مِن أعلَى خصالِ الإيمان، بلْ هُوَ مِن أعلى درجاتِ الإحسانِ.

وقد يتولَّدُ الحياءُ مِن اللهِ مِن مطالعةِ نِعَمِهِ، ورؤيةِ التَّقصيرِ في شُكْرِهَا.

فإذَا سُلِبَ العبدُ الحياءَ المُكتسبَ والغَريزيَّ؛ لَم يبقَ لهُ مَا يمنعُهُ مِن ارتكابِ القبيحِ، فصارَ كأنَّه لَا إيمان لهُ. واللهُ أَعْلَمُ.

الحَدِيثُ الحادِيْ وَالعِشْرُون

■ عن سُفْيَانَ بنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ قُلْ لِي فِي الإِسْلَامِ قَوْلًا؛ لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا غَيْرَكَ؟ قَالَ: «قُلْ: آمَنْتُ باللهِ، ثُمَّ اسْتَقِمْ» رَوَاهُ مُسْلِم.

الشَّرحُ

* قولُ سُفيانَ: «قُلْ لِي في الإسلامِ قولًا؛ لا أسألُ عنهُ أحدًا غيرَكَ»: طَلَب مِنهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَن يُعلِّمَهُ كلامًا جامعًا لأمرِ الإسلامِ، كافيًا حتَّى لَا يحتاجَ بعدَه إلَى غيرِهِ؛ فقالَ لهُ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قُلْ: آمنتُ باللهِ، ثُمَّ استَقِم» وفي الرِّوايةِ الأُخرَى: «قل: ربِّيَ اللهُ، ثُمَّ استقِم».

وهذا مُنتزَعٌ مِن قولِهِ جل جلاله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُوا۟ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟



﴿وَأَبۡشِرُواْ بِٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي كُنتُمۡ تُوعَدُونَ ۝٣٠﴾ [فصلت: ٣٠]؛ قالَ أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ في تفسيرِ: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ﴾؛ قالَ: «لَم يُشرِكُوا باللهِ شيئًا»، وعنهُ قالَ: «لَم يلتفتُوا إلَى إلَهٍ غيرِهِ»، وعنهُ قالَ: «ثُمَّ استقامُوا علَى أنَّ اللهَ ربُّهم»[1].

ولعلَّ مَن قالَ إنَّ المرادَ: الاستقامةُ علَى التَّوحيدِ؛ إنَّما أرادَ: التَّوحيدَ الكاملَ؛ الَّذِي يحرِّمُ صاحبَهُ علَى النَّارِ؛ وهُوَ: تحقيقُ معنَى (لَا إله إلَّا اللهُ)؛ فإنَّ (الإلَهَ) هُوَ: الَّذِي يطاعُ فلَا يُعصَى؛ خشيةً، وإجلالًا، ومهابةً، ومحبَّةً، ورجاءً، وتوكُّلًا، ودُعاءً. والمعاصِي كلُّها قادحةٌ في التَّوحيدِ؛ لأنَّها إجابةٌ لدَاعِي الهوَى -وهُوَ الشَّيطانُ-؛ قالَ جَلَّجَلَالُهُ: ﴿أَفَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الجاثية: ٢٣]؛ قالَ الحسنُ وغيرُهُ: «هُوَ الَّذِي لَا يهوَى شيئًا إلَّا رَكِبَهُ»؛ فهذَا يُنافِي الاستقامةَ علَى التَّوحيدِ.

---

(١) بالاستقامة يأمن العبد عوارض المنية، فيكون مستعدًّا لها كل حين، فإن العبد لا يدري متى تقوم قيامته. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).

أمَّا على روايـةَ: «قُلْ: آمنتُ بـالله»؛ فالمَعْنَى أظهرُ؛ لأنَّ الإيمانَ يدخـلُ فيهِ الأعمـالُ الصَّالحةُ -عِندَ السَّـلَفِ ومَن تابَعَهم مِن أهلِ الحديثِ-.

وقالَ اللهُ جَلَّجَلَالُهُ: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْاْۚ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ١١٢﴾ [هـود: ١١٢]؛ فأمَرَهُ أَن يستقيمَ هُوَ ومَن تابَ معهُ، وأَن لَا يُجاوِزُوا مَا أُمِرُوا بِهِ -وهو الطُغيانُ-، وأخبرَ أنَّه بصيرٌ بأعمالِهم، ومُطَّلِعٌ عليها.

ذَكَرَ القُشيريُّ وغيرُه عَن بعضِهم أنَّه رَأى النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ فقالَ لهُ: قلتَ يا رَسُولَ اللهِ: «شَيَّبَتْنِي (هودٌ) وأَخواتُها»(١)؛ فمَا شَيَّبَكَ مِنها؟ قالَ: «قولُه: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾».

(١) حديثُ: «شَيَّبَتنِي هود، والواقعة، والمرسلات، و﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾، و﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾». أخرجَهُ التِّرمذيُّ (٣٢٩٧)؛ والحاكِمُ (٢/ ٤٧٦) وقالَ: «صحيحٌ علَى شرط البُخَارِيِّ». وأمَّا هذِهِ الرُّؤْيَا؛ فقدْ ذكرَها السُّيوطيُّ في «الدُّر المنثور» فِي تفسير سُورةِ (هود)، ونسبَهَا إلَى البيهقي فِي «شُعَب الإيمانِ»، وليس لها كبيرُ فائدة؛ إذْ لَا تفيدُ عِلمًا ولا ظنًّا. واللهُ أعلَمُ.

و(الاستقامةُ): هِيَ سلوكُ الصِّراطِ المُستقيمِ؛ وهُوَ الدِّينُ القيِّمُ، مِن غَيرِ تعريجٍ عَنهُ يَمْنَةً ولَا يَسْرَة.

ويشـملُ ذلكَ: فعلَ الطَّاعاتِ كلِّهـا؛ الظَّاهرةِ والباطنةِ، وتركَ المَنهيَّاتِ كلِّها كذلـكَ؛ فصارَتْ هذِهِ الوصيَّةُ جامعةً لخصالِ الدِّين كلِّها.



﴿ الحَدِيثُ الثَّانِي والعِشْرُونَ ﴾

■ عن جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِذَا صَلَّيْتُ المَكْتُوبَاتِ، وصُمْتُ رَمَضَانَ، وأَحْلَلْتُ الحَلَالَ، وحَرَّمْتُ الحَرَامُ، ولَم أَزِدْ على ذَلِكَ شَيْئًا؛ أَأَدْخُلُ الجنَّةَ؟ قَالَ: «نَعَمْ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

﴿ الشَّرحُ ﴾

هذَا الحديثُ خرَّجَهُ مُسلِمٌ مِن روايةِ: أَبي الزُّبيرِ عَن جابرٍ، وزادَ في آخرِهِ: «واللهِ؛ لَا أزيدُ علَى ذلكَ شيئًا».

وقدْ فسَّرَ بعضُهم (تحليلَ الحلالِ): باعتقادِ حِلِّهِ، و(تحريمَ الحرامِ): باعتقادِ حُرْمَتِهِ معَ اجتنابِهِ.

ويَحتمِلُ أَن يرادَ بـ (تحليلِ الحلالِ): إتيانُهُ؛ ويكونَ الحلالُ هَاهُنا عبارةً عمَّا ليسَ بحرامٍ؛ فيدخلُ فيهِ: الواجبُ،



والمستحبُّ، والمباحُ؛ ويكون المعنَى: أنَّه يفعلُ مَا ليسَ بمُحرَّمٍ عليهِ، ولا يتعدَّى مَا أُبيحَ لهُ إلَى غيرِهِ، ويجتنبُ المحرَّماتِ.

ويُقالُ في الأمثالِ: «فلانٌ لَا يحلِّلُ ولا يحرِّمُ»؛ إذَا كانَ لا يمتنعُ مِن فعلِ حرامٍ، ولا يقفُ عندَ مَا أُبيحَ لهُ- وإنْ كانَ يعتقدُ تحريمَ الحرامِ- فيجعلونَ مَن يفعل الحرامَ ولَا يتحاشَى مِنه محلِّلًا لهُ، وإنْ كانَ لا يعتقدُ حِلَّهُ.

وبكلِّ حالٍ؛ فهذا الحديثُ يدلُّ علَى أنَّ مَن قامَ بالواجباتِ، وانتهَى عَن المحرَّماتِ؛ دخلَ الجنَّةَ.

وقد تواترتِ الأحاديثُ عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **بهذا المعنَى، أَو مَا هُوَ قريبٌ مِنهُ؛** كمَا خرَّجَهُ النَّسائيُّ، وابنُ حِبَّانَ، والحاكمُ، مِن حديثِ أبي هُرَيرةَ وأبي سعيدٍ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «مَا مِن عبدٍ يصلِّي الصَّلَواتِ الخمسَ، ويصومُ رمضانَ، ويُخرجُ الزَّكاةَ، ويجتنبُ الكبائرَ السَّبعَ، إلَّا فُتِحَتْ لهُ أبوابُ الجنَّةِ؛ يدخلُ مِن أيِّها شاءَ»؛ ثُمَّ تلَا:

﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١](١).

وفي «الصَّحيحين» عن أبي هُرَيرةَ: أنَّ أعرابيًّا قالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ دُلَّنِي علَى عملٍ إذَا عملتُه دخلتُ الجنَّةَ؛ قالَ: «تعبدُ اللهَ لَا تشركُ بهِ شيئًا، وتقيمُ الصَّلاةَ المكتوبةَ، وتؤدِّي الزَّكاةَ المفروضةَ، وتصومُ رمضانَ»؛ قالَ: وَالَّذِي بعثكَ بالحقِّ؛ لَا أزيدُ علَى هذَا شيئًا، ولَا أنقصُ منهُ. فلمَّا ولَّى؛ قالَ النَّبي ﷺ: «مَن سرَّهُ أَن ينظرَ إلَى رَجُلٍ مِن أهلِ الجنَّةِ؛ فلينظُرْ إلَى هذَا»(٢).

وفي «الصَّحيحينِ» عَن طلحةَ بنِ عُبَيْدِ اللهِ، أنَّ أعرابيًّا جاءَ إلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ ثائرَ الرَّأسِ؛ فقالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛

---

(١) أخرجَهُ النَّسائيُّ (٢٤٣٨)؛ وابنُ حِبَّانَ (١٧٤٨)؛ والحاكِمُ (١/ ٢٠٠) -وصحَّحَه-، لكن ضعَّفَه الشَّيخُ الألبانيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «ضعيف التَّرغيبِ والتَّرهيبِ» (٤٥٢).

(٢) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (١٣٩٧)؛ ومُسلِمٌ (١٤).



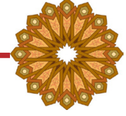
أخبرنِي ماذَا فرضَ اللهُ عليَّ مِـن الصَّلاةِ؟ فقالَ: «الصَّلواتُ الخمسُ، إلَّا أنْ تَطوَّعَ شَـيئًا»؛ فقـالَ: أخبرنِي بمَا فرضَ اللهُ عليَّ مِن الصِّيامِ، فقالَ: «شـهرُ رمضانَ، إلَّا أنْ تَطَوَّعَ شيئًا»، فقـالَ أخبرنِي بمَا فرضَ اللهُ عليَّ مِن الزَّكاة؛ فأخبرَهُ رَسُـولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بشـرائِعِ الإسـلامِ؛ فقـالَ: وَالَّـذِي أكرمكَ بالحقِّ؛ لَا أتطَوَّعُ شيئًا، ولَا أنقصُ ممَّا فرضَ اللهُ عليَّ شَيئًا. فقالَ رَسُـولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَفْلَحَ إنْ صَدَقَ»، أو: «دَخَلَ الجنَّةَ إنْ صَدَقَ»(١).

ومُرادُ الأعرابيِّ: أنَّه لَا يزيدُ علَى الصَّلاةِ المكتوبةِ، والزَّكاةِ المفروضـةِ، وصيامِ رمضـانَ، وحَجِّ البيتِ شَـيئًا مِن التَّطوُّعِ، ليسَ أنَّه لَا يعملُ بشيْءٍ مِن شرائعِ الإسلامِ وواجباتِهِ غيرَ ذلكَ.

وهـذِهِ الأحاديثُ لم يُذكَرْ فِيها اجتنابُ المحرَّماتِ؛ لأنَّ السَّائلَ إنَّما سألَهُ عَن الأعمالِ الَّتِي يَدخُلُ بِهَا عامِلُها الجنَّةَ.

---

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٤٦)؛ ومُسلِمٌ (١١).



فهذِهِ الأعمالُ أسبابٌ مُقتضيَةٌ لدخولِ الجنَّةِ، وقدْ يكونُ ارتكابُ المحرَّماتِ موانِعَ؛ ويدلُّ علَى هذَا: مَا أخرجَهُ الإمامُ أحمدُ مِن حديثِ عمرِو بنِ مُرَّةَ الجهنيِّ، قالَ: جاءَ رَجُلٌ إلَى النَّبيِّ ﷺ؛ فقالَ: يا رَسُولَ اللهِ؛ شهدتُ ألَّا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنَّكَ رَسُولُ اللهِ، وصليتُ الخمسَ، وأدَّيتُ زكاةَ مالِي، وصمتُ شهرَ رمضانَ؛ فقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن ماتَ علَى هذَا؛ كانَ معَ النَّبيِّينَ والصِّدِّيقينَ والشُّهداءِ يومَ القيامةِ -ونصبَ أُصبعيهِ- مَا لَم يَعُقَّ والِدَيْهِ»[1].

وقدْ وردَ ترتُّبُ دخولِ الجنَّةِ علَى فعلِ بعضِ الأعمالِ كالصَّلاةِ؛ ففي الحديثِ الصَّحيحِ: «مَن صلَّى البَرْدَيْنِ دخلَ الجنَّةَ»[2].

---

(١) أخرجه أحمدُ في «المُسنَدِ» (٣٩/ ٥٢٢ الرسالة) وفي إسناده ضَعْفٌ لحال عبدالله بن لَهِيعة.
وذكرَهُ الهيثميُّ في «المجمع» (١/ ٤٦)، وقالَ: «رواهُ البزَّارُ، ورجالُهُ رجال الصَّحيح، خلَا شيخَي البزَّارِ، وأرجُو أنَّ إسنادَه إسنادٌ حَسَنٌ أو صحيح».
(٢) أخرجَهُ البُخاريُّ (٥٤٧)؛ ومُسلِمٌ (٦٣٥). و(البَرْدانِ): الفَجْرُ والعَصْرُ.



وهذا كلُّهُ من ذِكرِ السَّببِ المقتَضِي؛ الَّذِي لا يَعْمُلُ عَمَلَهُ إلَّا باستجماعِ شُــروطِهِ، وانتفاءِ موانِعِهِ. ويدلُّ علَى هذَا: مَا خرَّجَهُ الإمامُ أحمدُ، عَن بَشــيرِ بــنِ الخَصاصيَةِ، قالَ: أتيتُ النَّبــيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأُبايعَهُ؛ فَشَــرَطَ عليَّ: شــهادةَ ألَّا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ محمَّدًا عبدُهُ ورَسُــولُهُ، وأن أُقِيمَ الصَّلاةَ، وأن أُوتيَ الــزَّكاةَ، وأن أَحُجَّ حَجَّةَ الإســلامِ، وأَن أَصُومَ رَمضانَ، وأَن أُجاهِدَ في سبيلِ اللهِ؛ فقلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أمَّا اثنتانِ؛ فوَاللهِ مَا أطيقُهما: الجهادُ والصَّدقةُ! فقبضَ رَسُــولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يــدَهُ، ثُمَّ حرَّكَها؛ وقــالَ: «فلَا جِهادَ ولَا صدقــةَ؛ فبِمَ تدخلُ الجنَّةَ إذًا؟»؛ قلتُ: يَا رَسُــولَ اللهِ؛ أنَا أُبايعُكَ؛ فبايعتُهُ عليهنَّ كلِّهِنَّ(١).

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٢٢٤)؛ ورجالُهُ ثقاتٌ، غير أبي المثنى العَبْديِّ -واسمهُ: مُؤثِر بنُ عَفازةَ الشَّيبانِيِّ-؛ قالَ العجليُّ: «ثقةٌ، مِن أصحابِ عَبْدِ اللهِ -يَعنِي: ابنَ مسعودٍ-»، وقالَ الحافظُ في «التَّقريب»: «مقبول».
أقولُ: فلعلّ الحديثَ -لأجل ذلكَ- حسنُ الإسنادِ. واللهُ تعالَى أعلَمُ.

ففــي هــذا الحديثِ: أنَّـه لَا يكفِـي في دخولِ الجنَّـةِ هذِهِ الخصالُ، بدونِ الزَّكاةِ والجهادِ.

وقدْ ثبـتَ في الأحاديـثِ الصَّحيحة: أنَّ ارتـكابَ بعضِ الكبائرِ يمنعُ دخولَ الجنَّـةِ؛ كقولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يدخلُ الجنَّـةَ قاطعٌ»(١)، وقولـه: «لَا يدخلُ الجنَّةَ مَـن كانَ في قلبهِ مِثقالُ ذَرَّةٍ مِن كِبْرٍ»(٢).

وقالَ بعضُ السَّـلَفِ: «إنَّ الرَّجلَ ليُحْبَسُ عَن بابِ الجنَّةِ مِئَةَ عامٍ؛ بالذَّنبِ كانَ يعملُهُ في الدُّنيَا».

فهذِهِ كلُّها موانعُ.

ومِـن هُنَا يظهرُ معنَـى الأحاديثِ الَّتِي جـاءتْ في ترتيبِ دخـولِ الجنَّةِ علَى مجرَّدِ التَّوحيدِ، وفي هذَا المعنَى أحاديثُ كثيرةٌ جدًّا، فقالَ طائفةٌ مِن العلماءِ: إنَّ كلمةَ التَّوحيدِ سببٌ

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٥٩٨٤)؛ ومُسلِمٌ (٢٥٥٦).
(٢) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٩١).



مُقتَضٍ لدخولِ الجنَّـةِ وللنَّجاةِ مـن النَّار، لكنْ لَهُ شـروطٌ -وهِيَ الإتيانُ بالفرائضِ-، وموانِعُ -وهِيَ إتيانُ الكبائرِ-.

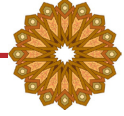
قالَ الحسـنُ: «هذَا العمـودُ؛ فأين الطُّنُـبُ؟»؛ يَعنِي: أنَّ كلمةَ التَّوحيدِ عَمودُ الفُسـطاطِ[1]، ولكنْ لَا يثبتُ الفُسطاطُ بدونِ أَطنابِهِ؛ وهِيَ: فِعلُ الواجباتِ، وتركُ المحرَّماتِ.

وقيلَ لوهْبِ بنِ مُنبِّهٍ: أليسَ (لَا إلهَ إلَّا اللهُ) مِفتاحَ الجنَّةِ؟ قـالَ: «بلَـى، ولكنْ مَا مِـن مَفتاحٍ إلَّا ولهُ أسـنانٌ، فإنْ جئتَ بمِفتاحٍ لهُ أسنانٌ فُتِحَ لكَ؛ وإلَّا لَم يُفْتَحْ لك».

وقـالَ طائفـةٌ: كانَ هذَا قبـلَ الفرائضِ والحُـدُودِ؛ وقالَ الثَّورِيُّ: «نسختْهَا الفرائضُ والحدودُ».

وقالـتْ طائفةٌ: هذِهِ النُّصوصُ جاءتْ مُقيَّدَةً بمَن يقولُها بصِدْقٍ وإخلاصٍ؛ وإخلاصُها يمنعُ الإصرارَ علَى المعصيَةِ؛

(١) الفسطاط: الخيمة.



وجاءَ مِن مراسيلِ الحسَنِ عَن النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «مَن قالَ (لا إلـهَ إلَّا الله) مخلِصًا؛ دخلَ الجنَّةَ»؛ قيلَ: ومَا إخلاصُها؟ قـالَ: «أَن تَحْجُزَكَ عمَّا حَـرَّمَ اللهُ»، ورُوِيَ ذلكَ مُسْـندًا مِن وجوهٍ أُخَرَ ضعيفةٍ.

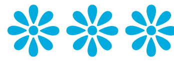
فتبيَّنَ بهذا معنَى قولِهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**مَن شَـهِدَ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ صادِقًـا مِـن قلبِهِ؛ حَرَّمَـهُ اللهُ علَى النَّـارِ**»[(١)]؛ وأنَّ مَن دخـلَ النَّارَ مِن أهلِ هذِهِ الكلمةِ فلِقِلَّـةِ صِدْقِه في قولِها؛ فإنَّ هذِهِ الكلمةَ إذَا صدقَتْ، طهَّرتِ القلبَ مِن كلِّ مَا سِوَى اللهِ؛ فمَن صدَقَ في قولِهِ (لَا إلهَ إلَّا اللهُ) لَم يُحِبَّ سِـواهُ، ولَم يَرْجُ إلَّا إيَّـاهُ، ولَم يخـشَ أحدًا إلَّا اللهَ، ولَم يتـوكَّلْ إلَّا علَى اللهِ، ولَم تبقَ لهُ بقيَّةٌ مِن آثارِ نفسِهِ وهواهُ، ومتَى بَقِيَ في القلبِ أثرٌ لسِوَى اللهِ؛ فمِن قِلَّةِ الصِّدْقِ في قولِها.

---

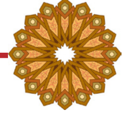
(١) أخرجه البخاري (١٢٨)؛ ومسلم (١٣٢).



ويشهدُ لهذَا المعنَى حديثُ مُعاذٍ عَن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قـالَ: «مَن كانَ آخرُ كلامِه مِـنَ الدُّنيَا: (لَا إلهَ إلَّا اللهُ)؛ دخلَ الجنَّـةَ»[1]؛ فـإنَّ المُحتَضَـرَ لا يـكادُ يقولُهـا إلَّا بإخلاصٍ، وتوبةٍ، وندمٍ علَى مَا مضَى، وعزمٍ علَى أَن لَا يعودَ إلَى مِثْلِهِ.



(١) أخرجَهُ أحمدُ (٥/ ٢٣٣)؛ وأبو داودَ (٣١١٦)؛ وصحَّحَه الألبانيُّ في «صحيح الجامعِ» (٦٤٧٩).



﴿ الحَدِيثُ الثَّالِثُ والعِشْرُونَ ﴾

■ عن أَبِي مَالِكٍ الأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الطُّهُورُ شَطْرُ الإِيمَانِ، و(الحَمْدُ للهِ) تَمْلأُ المِيزَانَ، و(سُبْحَانَ اللهِ) و(الحَمْدُ للهِ) تَمْلآنِ -أَو تَمْلأُ- مَا بَيْنَ السَّمَاءِ والأَرْضِ، والصَّلَاةُ نُورٌ، والصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ، والصَّبْرُ ضِيَاءٌ، والقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَو عَلَيْكَ، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو؛ فَبَائِعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا، أَو مُوبِقُهَا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

﴿ الشَّرحُ ﴾

* قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الطُّهُورُ شَطْرُ الإيمانِ»: فسَّرَ بعضُهم (الطُّهُورَ) هَا هُنا بـ: تَركِ الذُّنوبِ؛ كمَا في قولِهِ تعالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢٢٢].



والصَّحيحُ الَّذِي عليهِ الأكثرونَ: أنَّ المرادَ بـ(الطُّهُورِ) هَا هُنا: التَّطَهُّرُ بالماءِ مِن الأحداثِ؛ ولذَا بدأَ مُسلِمٌ[1] في تخريجِهِ في أبوابِ الوضوءِ، وكذلكَ خرَّجَهُ النَّسائيُّ وابنُ ماجَه، وغيرُهما.

وعلَى هذَا؛ فاختلفَ النَّاسُ في معنى كَوْنِ الطُّهُورِ بالماءِ شَطْرَ الإيمانِ.

فمنهم من قال: المرادُ بالإيمانِ هاهُنا: الصلاة، كما في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣] والمراد: صلاتُكم إلى بيتِ المقدس؛ فإذا كان المرادُ بالإيمانِ الصلاةَ، فالصلاةُ لا تُقبَل إلا بِطُهُور، فصار الطُّهورُ شَطْرَ الصلاةِ بهذا الاعتبار.

قلتُ: كُلُّ شيْءٍ كانَ تحتَهُ نَوعانِ؛ فأحدُهما نِصفٌ لهُ،

(١) يَعنِي: الإمامَ مُسلِمَ بنَ الحجَّاجِ، صاحبَ «الصَّحيحَ».

وسـواءٌ كانَ عددُ النَّوعَينِ علَى السِّواءِ، أَو أحدُهما أزيدَ مِن الآخرِ؛ ويدلُّ علَى هذَا حديثُ: «قَسَـمتُ الصَّلاةَ بينِي وبينَ عَبْـدِي نِصْفَيْـنِ»[1]، والمرادُ: قراءةُ الصَّلاةِ؛ ولهذَا فسَّـرَها بـ(الفاتِحـةِ)؛ والمـرادُ: أنَّهـا مقسـومةٌ للعبـادَةِ والمسـألَةِ؛ فالعبادةُ حَقُّ الرَّبِّ، والمسألةُ حَقُّ العبدِ، وليسَ المرادُ قسمةَ كلماتِها علَى السَّواءِ.

وقدْ ذكرَ هذَا الخطَّابيُّ، واستشهدَ بقولِ العربِ: «نصفُ السَّـنَةِ سَـفَرٌ، ونصفُها حَضَـرٌ»؛ قالَ: «وليسَ علَى تَسـاوِي الزَّمانَيْنِ فِيهما؛ لكنْ علَى انقسامِ الزَّمانَيْنِ لَهما، وإنْ تفاوتتْ مُدَّتاهُما»، وبقولِ شـريحٍ، وقيلَ لهُ: كيفَ أصبحتَ؟، قالَ: «أصبحـتُ ونِصْـفُ النَّاسِ علـيَّ غضبانُ» يريـدُ: أنَّ النَّاسَ بينَ محكـومٍ لهُ ومحكـومٍ عليهِ؛ فالمحكومُ عليـهِ غضبانُ، والمحكومُ لهُ راضٍ عنهُ؛ فهمَا حِزْبانِ مختلفانِ.

(١) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٣٩٥).



وبقولُ الشَّاعرُ:

إذَا مِتُّ كانَ النَّاسُ نصفينِ: شامِتٌ   بمَوتِي ومُثْنٍ بالَّذِي كنتُ أفعلُ

ومُرادُه: أنَّهم ينقسمونَ قِسمَيْن.

وأيضًا: فالصلاةُ تُكفِّرُ الذنوبَ والخطايا بشرط إسْباغِ الوُضوءِ وإحسانِهِ؛ فصارَ الطهورُ شَطْرَ الصلاةِ بهذا الاعتبارِ أيضًا، كما في «صحيح مسلم» عن عُثمانَ عن النَّبيِّ ﷺ قال: «ما مِنْ مُسلِم يَتَطهَّرُ فيُتِمُّ الطُّهُورَ الذي كُتِبَ عَلَيه، فيُصلِّي هذه الصَلَواتِ الخمْسَ إلَّا كانت كفَّاراتٍ لِما بينَهنَّ»[1].

ويَحتمِلُ أنْ يُقال: إنَّ خصالَ الإيمانِ من الأعمالِ والأقوالِ كُلَّها تُطَهِّرُ القلبَ وتُزكِّيه؛ وأما الطَّهارةُ بالماء، فهي تختصُّ بتطهيرِ الجسدِ وتنظيفِه؛ فصارت خصالُ الإيمانِ قِسْمَين: أحدُهما يُطهِّرُ الظاهِرَ، والآخَرُ يُطهِّرُ الباطنَ؛ فهما نِصْفانِ

(١) أخرجَه مُسلِمٌ (٢٣١).



بهذا الاعتبارِ، واللهُ أعلمُ بمرادِه ومرادِ رسولِه في ذلك كُلِّه.

* وقولُـه ﷺ: «(الحَمْـدُ لله) تَمـلأُ المِيـزَانَ، و(سُبْحَانَ الله) و(الحَمْدُ لله) تَمْلآنِ -أَو تَمْلأُ- مَا بَيْنَ السَّماواتِ والأَرْضِ»:

هذَا شَكٌّ مِن الرَّاوِي.

وفي رِوايَةِ النَّسـائيِّ وابنِ ماجَه: «التَّسـبيحُ والتَّكبيرُ مِلْءُ السَّماواتِ والأرضِ». وخَرَّجَ الفريابيُّ: «كلمتان؛ إحداهُما مَن قالَها لَم يكنْ لَها ناهيـةٌ[(١)] دونَ العَرْشِ، والأُخرَى تملأُ مَا بينَ السَّماءِ والأرضِ: لَا إلهَ إلَّا الله، واللهُ أكبرُ»[(٢)].

فقد تضمَّنتْ هذِهِ الأحاديثُ فضلَ هذِهِ الكلماتِ الأربعِ؛ الَّتي هِيَ أفضلُ الكلامِ؛ وهِيَ: (سُبحانَ اللهِ)، و(الحمدُ للهِ)،

(١) أي: ليس لها ما يكفُّها عن أن تبلغ إلى العرش.

(٢) وأخرجه أيضًا الطبراني في «الكبير» (٢٠/ ١٦٠)، وفي إسناده ضعف. انظر: «السلسلة الضعيفة» (٦٦٢١).



و(لَا إلهَ إلَّا اللهُ)، و(اللهُ أكبرُ).

فأمَّـا (الحمدُ للهِ)؛ فاتَّفقتِ الأحاديثُ كلُّها علَى أنَّه يملأُ الميزانَ، وأمَّا (سُبحانَ اللهِ)؛ ففِي رِوايةِ مُسلِمٍ: «(سُبحانَ اللهِ) و(الحَمْـدُ للهِ) تَملآنِ -أَو تملأُ- مَا بينَ السَّـماءِ والأرضِ»؛ فشَكَّ الرَّاوِي في الَّذِي يملأُ مَا بينَ السَّماءِ والأرضِ: هَل هُوَ الكلمتانِ، أَو إِحدَاهُما؟.

وبكلِّ حالٍ؛ فالتَّسبيحُ دونَ التَّحميدِ في الفَضْلِ؛ كمَا جاءَ صريحًا في حديثِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو، والرَّجلِ مِن بَنِي سُلَيْمٍ: أنَّ «التَّسبيح نِصْفُ الميزانِ، و(الحَمْدُ للهِ) تملؤُهُ»[(١)(٢)].

وسـببُ ذَلِـكَ: أنَّ التَّحميـدَ إثبـاتُ المحامِـدِ كلِّها للهِ؛

---

(١) حديث عبد الله بن عمرو، والرجل من بني سليم: أخرجهما الترمذي (٣٥١٨، ٣٥١٩)؛ وقال عن الأول: «ليس إسناده بالقوي»، وعن الثاني: «هذا حديث حسن».

(٢) ولهذا كانت الفاتحة تبدأ في كل ركعة {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} ولا صلاة لمن لم يقرأ بها. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).

فدخلَ في ذلكَ: إثباتُ صفاتِ الكمالِ ونُعُوتِ الجلالِ كلِّها، والتَّسبيحُ هُوَ تنزيهُ اللهِ عَن النَّقائصِ والعُيُوبِ والآفاتِ؛ والإثباتُ أكملُ مِن السَّلْبِ. ولهذَا لَم يَرِدِ التَّسبيحُ مجرَّدًا؛ لكنْ وَرَدَ مقرونًا بمَا يدلُّ علَى إثباتِ الكمالِ: فتارَةً يُقرَنُ بالحمدِ؛ كقولِ: «سُبحانَ اللهِ وبحَمْدِهِ»، و«سُبحانَ اللهِ، والحمدُ للهِ»، وتارَةً باسمٍ مِن الأسماءِ الدَّالَّةِ علَى العظمةِ والجلالِ؛ كقولِهِ: «سُبحانَ اللهِ العظيمِ».

فإنْ كانَ حديثُ أَبي مالكٍ يدلُّ علَى أنَّ الَّذِي يملأُ مَا بينَ السَّماءِ والأرضِ هُوَ مجموعُ التَّسبيحِ والتَّكبيرِ؛ فالأمرُ ظاهرٌ.

وإنْ كانَ المرادُ أنَّ كلًّا مِنهما يملأُ ذلكَ؛ فإنَّ الميزانَ أوسعُ ممَّا بينَ السَّماءِ والأرضِ؛ فمَا يملأُ الميزانَ هُوَ أكبرُ ممَّا يملأُ مَا بينَ السَّماءِ والأرضِ؛ ويدلُّ عليهِ: أنَّه صحَّ عَن سلمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه قالَ: «يُوضَعُ الميزانُ يومَ القيامةِ؛ فلَو وُزِنَ فيهِ السَّماواتُ والأرضُ لوَسِعَتْ» خَرَّجَهُ الحاكمُ



مرفوعًا -وصَحَّحَهُ-، ولكنَّ الموقوفَ هُوَ المشهورُ[(١)].

وقدِ اختُلِفَ في أيِّ الكلمتيْنِ أفضلُ: أَكلمةُ (الحمدِ)، أَم كلمةُ (التَّهليلِ)؟ حكَى هذَا الاختلافَ ابنُ عَبْدِ البَرِّ وغيرُه، وقالَ النَّخعيُّ: «كانُوا يَرَونَ أنَّ الحمدَ أكثرُ الكلامِ تضعيفًا»، وقالَ الثَّوريُّ: «ليسَ يُضاعَفُ مِن الكلامِ مِثْلُ الحَمْدِ».

و(الحَمْدُ) يتضمَّنُ إثباتَ جميعِ أنواعِ الكمالِ للهِ؛ فيدخلُ فيهِ التَّوحيدُ.

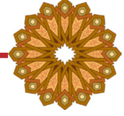
* قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الصَّلاةُ نورٌ، والصَّدَقَةُ برهانٌ، والصَّبرُ ضِياءٌ**»:

هذِهِ الأنواعُ الثَّلاثةُ مِن الأعمالِ أنوارٌ كلُّها، لكنَّ مِنها مَا يختصُّ بنوعٍ مِن أنواعِ النُّورِ:

فالصَّلاةُ: نورٌ مُطْلَقٌ؛ فهِيَ نورٌ للمؤمنينَ في قُلوبِهم

---

(١) أخرجَهُ الحاكمُ (٤/ ٨٥٦)، وقدْ حكمَ عليهِ المؤلِّفُ -كمَا ترَى-.



وبصائِرِهـم؛ ولهذَا كانتْ قُرَّةَ عيـنِ المتَّقينَ؛ كمَا كانَ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقـولُ: «جُعِلَتْ قُرَّةُ عَينِـي في الصَّلاةِ»؛ خَرَّجَهُ أحمدُ والنَّسائيُّ[1].

وهِيَ نورٌ للمؤمنينَ في قبورِهم، ولَا سيَّما صلاةُ اللَّيل؛ كمَا قالَ أَبو الدَّرداءِ: «صَلُّوا ركعتَيْنِ في ظُلَمِ اللَّيلِ لظُلْمَةِ القُبُورِ».

وهِـيَ في الآخرَةِ نورٌ للمؤمنينَ في ظُلُمـاتِ القيامَةِ وعلَى الصِّرَاطِ؛ وفي «المُسـند» و«صحيح ابنِ حِبَّانَ»، عَن عَبْدِ اللهِ بنِ عمرو، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه ذكرَ الصَّلاةَ فقالَ: «مَن حافظَ عليهَا؛ كانتْ لَهُ نُورًا وبُرْهانًا ونجاةً يومَ القيامةِ، ومَن لَم يحافظْ عليهَا؛ لَم يكنْ لهُ نورٌ ولَا نجاةٌ ولَا برهانٌ»[2][3].

(١) أخرجَهُ أحمدُ (٣/ ١٢٨)؛ والنَّسائي (٣٩٣٩)؛ وصحَّحَه الشَّيخُ الألبانيُّ في «صحيح الجامع» (٣١٢٤).

(٢) أخرجَهُ أحمدُ (٢/ ١٦٩)؛ وابن حِبَّانَ (١٤٦٧)، وذكرَهُ المنذريُّ في «التَّرغيب والتَّرهيب»؛ وقالَ: «أخرجَهُ أحمدُ بإسنادٍ جيِّدٍ»، وسمعتُ شيخنا المحدِّث عَبْدَ العزيزِ بنَ عَبْدِ اللهِ بنِ بازٍ -مرَّاتٍ عديدة- وهو يجوِّدُ إسنادَهُ.

(٣) تقدم بيان فضل الصلاة وأهميتها وخطر تركها في أول الكتاب (ص ٢٩).



وأمَّا الصَّدَقَةُ: فهِيَ برهانٌ؛ و(البرهانُ): هُوَ الشُّعاعُ الَّذِي يَلِي وجهَ الشَّمسِ؛ ومِنهُ: سُمِّيتِ الحُجَّةُ القاطعَةُ (برهانًا)؛ لوُضُوحِ دلالتِها علَى مَا دلَّتْ عليهِ؛ فكذلكَ الصَّدَقَةُ برهانٌ علَى صِحَّةِ الإيمانِ.

وسببُ هذَا: أنَّ المالَ تحبُّه النُّفوسُ، وتبخلُ بهِ، فإذَا سمحتْ بإخراجِهِ للهِ؛ دلَّ علَى صِحَّةِ إيمانِها باللهِ، ووَعْدِهِ ووَعيدِهِ.

وأمَّا الصَّبرُ: فإنَّه ضياءٌ؛ و(الضِّياءُ): هُوَ النُّورُ الَّذِي يحصلُ فيهِ نوعُ حرارةٍ وإحراقٍ؛ كضياءِ الشَّمسِ؛ بخلافِ القمرِ، فإنَّه نورٌ محضٌ؛ فيهِ إشراقٌ بغيرِ إحراقٍ؛ قالَ تعالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥]؛ ومِن هُنَا وَصَفَ اللهُ شريعةَ مُوسَى بأنَّها ضياءٌ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [الأنبياء: ٤٨]، وإنْ كانَ قدْ ذكرَ أنَّ في التَّوراةِ نورًا؛ كمَا قالَ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾ [المائدة: ٤٤]، ولكنَّ الغالبَ علَى

شـريعتِهِم الضِّياءُ؛ لمَا فِيها مِن الآصارِ والأغلالِ والأثقالِ.

ووَصَفَ شـريعةَ محمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنَّها نورٌ؛ لمَا فِيها مِن الحَنيفيَّـةِ السَّـمْحَةِ: ﴿... قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ۚ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾﴾ [المائدة: ١٥].

ولمَّا كانَ الصَّبرُ شاقًّا علَى النُّفُوسِ، يحتاجُ إلَى مجاهدَةِ النَّفْسِ، وحَبْسِهَا وكفِّهَا عمَّا تهواهُ، كانَ ضياءً؛ فإنَّ الصَّبرَ في اللُّغةِ: الحَبْسُ.

والصَّبرُ المحمودُ أنواعٌ:

* صبرٌ علَى طاعةِ اللهِ.

* وصبرٌ عَن معاصِي اللهِ.

* وصبرٌ علَى أقدارِ اللهِ.



والصَّبرُ علَى الطَّاعاتِ وعَن المحرَّماتِ أفضلُ مِن الصَّبرِ علَى الأقدارِ المؤلمةِ؛ صرَّحَ بذلكَ السَّلَفُ؛ مِنهُم: سعيدُ بنُ جبيرٍ، وميمونُ بنُ مهرانَ، وغيرُهما.

* قولُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «والقرآنُ حُجَّةٌ لكَ أَو عليكَ»:

رَوَى عَمرُو بنُ شُعَيْب، عَن أبيهِ، عَن جَدِّهِ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قالَ: «يُمثَّلُ القرآنُ يومَ القيامةِ رَجُلًا؛ فيؤتَى بالرَّجُلِ قدْ حملَهُ فخالَفَ أمرَهُ، فيتمثَّلُ لهُ خصمًا؛ فيقولُ: يَا رَبِّ؛ حَمَّلتَهُ إيَّاي، فشُّر حاملٍ؛ تعدَّى حُدُودِي، وضيَّعَ فرائضِي، وركبَ معصيَتِي، وتركَ طاعَتِي، فمَا يزالُ يَقذِفُ عليهِ بالحُجَجِ؛ حتَّى يُقالَ: شأنَكَ بهِ، فيأخُذُ بيدِهِ؛ فمَا يرسلُهُ حتَّى يَكُبَّهُ علَى مَنْخَرِهِ فِي النَّارِ. ويؤتَى بالرَّجُلِ الصَّالِحِ قدْ حملَهُ وحَفِظَهُ؛ فيتمثَّلُ خصمًا دونَه؛ فيقولُ: يَا رَبِّ؛ حمَّلتَهُ إيَّايَ، فخيرُ حاملٍ؛ حَفِظَ حُدُودِي، وعملَ بفرائِضِي، واجتنبَ معصيَتِي، واتَّبعَ طاعتِي، فمَا يزالُ يقذفُ لهُ بالحُجَجِ؛ حتَّى يُقالَ: شأنَكَ بهِ، فيأخُذُ بيدِهِ؛ فمَا يرسلُهُ

حتَّى يُلْبِسَهُ حلَّةَ الإستبرقِ، ويعقدَ عليهِ تاجَ الملكِ، ويَسْقيَهُ كأسَ الخَمْرِ»[1].

* قولُـه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كلُّ النَّـاسِ يغـدُو؛ فبائعٌ نفسَـهُ فمُعْتِقُها أَو موبقُها»:

دلَّ الحديثُ علَى أنَّ كلَّ إنسانٍ فهُوَ ساعٍ في هلاكِ نفسِهِ، أَو في فِكاكِهَـا: فمَن سَـعَى في طاعـةِ اللهِ؛ فقدْ باعَ نفسَـهُ للهِ، وأعتقَها مِن عذابِهِ، ومَن سَـعَى في معصيَةِ اللهِ؛ فقدْ باعَ نفسَهُ بالهـوانِ، وأَوبقَها بالآثامِ الموجبةِ لغضبِ اللهِ وعقابِهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ۚ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١١١﴾﴾ [التوبة: ١١١].

(١) أخرجَهُ ابنُ أبي شيبةَ (١٠/ ٤٩١)، وفي سندِهِ ضعفٌ.



وقدِ اشترَى جماعةٌ مِن السَّلَفِ أنفسَهُم مِن اللهِ بأموالِهم؛ فمِنهُم: مَن تصدَّقَ بمالِهِ كلِّه؛ كحبيبٍ أَبي محمَّدٍ[1].

ومِنهُم: مَن تصدَّقَ بوزنِهِ فِضَّةً ثلاثَ مرَّاتٍ أَو أربعًا؛ كخالدٍ الطَّحانِ[2].

ومِنهُم: مَن كانَ يجتهدُ في الأعمالِ الصَّالحةِ؛ ويقولُ: «إنَّما أنَا أسيرٌ أسعَى في فكاكِ رقبَتِي» مِنهُم: عمرُو بنُ عُتبَةَ[3].

وكانَ بعضُهم يسبِّحُ -كلَّ يومٍ- اثنَى عشرَ ألفَ تسبيحةٍ؛ بقدرِ دِيَتِهِ، كأنَّه قد قتلَ نفسَهُ؛ فهُوَ يفكُّها بدِيَتِهِ.

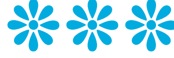
---

(١) هو الزاهد العابد: الحبيب بن محمد العَجَمي. كان من أهل الدنيا، فوقعتْ موعظة الحسن البصري في قلبه، فتزهَّد وتصدَّق بأربعين ألفًا. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٤٣).

(٢) هو الإمام الحافظ: خالد بن عبد الله الطحَّان، من أتباع التابعين (ت١٨٢). انظر: «سير اعلام النبلاء» (٨/ ٢٧٧).

(٣) هو التابعي الزاهد: عمرو بن عُتبة بن فَرقَد السُّلَمي الكوفي. تصدَّق بسبعين ألفَ درهمٍ، وقال لأبيه لمَّا أراد مَنْعَه من ذلك: «يا أَبَهْ، إِنَّما أَنا رجلٌ أَعمَلُ في فِكاكِ رَقبتي فَدَعْني» فبكى أبوه وأذِنَ له. انظر: «تاريخ الإسلام» (٢/ ٨٦٧).

قالَ الحسنُ: «المؤمنُ في الدُّنيا كالأسيرِ؛ يسعَى في فكاكِ رقبتِهِ، لا يأمنُ شيئًا حتَّى يلقَى الله جَلَّجَلَالُهُ».





الحَدِيثُ الرَّابِعُ والعِشْرُون

■ عن أَبِي ذَرٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عَنِ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فِيمَا يَرْوِي عَن رَبِّهِ جَلَّجَلَالُهُ، أَنَّه قَالَ: «يَا عِبَادِي؛ إنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ على نَفْسِي، وجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحرَّمًا؛ فلَا تَظَالَموا. يَا عِبَادِي؛ كُلُّكُمْ ضَالٌّ إلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ؛ فاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ. يَا عِبَادِي؛ كُلُّكُمْ جَائِعٌ إلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ؛ فاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ. يَا عِبَادِي؛ كُلُّكُمْ عَارٍ إلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ؛ فاسْتَكْسُونِي أَكْسُكُمْ. يَا عِبَادِي؛ إنَّكُمْ تُخطِئُونَ باللَّيْلِ والنَّهَارِ، وأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا؛ فاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ. يَا عِبَادِي؛ إنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضُرُّونِي، ولَن تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي. يَا عِبَادِي؛ لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وآخِرَكُمْ وإِنْسَكُمْ وجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَتْقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ؛ مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا. يَا عِبَادِي؛ لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وآخِرَكُمْ وإِنْسَكُمْ وجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ

قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ منكُمْ؛ مَا نَقَصَ ذلك مِنْ مُلْكِي شَيْئًا. يَا عِبَادِي؛ لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وآخِرَكُمْ وإنْسَكُمْ وجِنَّكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فسَأَلُونِي؛ فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ؛ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي، إلَّا كمَا يَنْقُصُ المخْيَطُ إذَا أُدْخِلَ البَحْرَ. يَا عِبَادِي؛ إنَّما هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ، ثمَّ أُوَفِّيكُمْ إيَّاهَا؛ فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فلْيَحْمَدِ اللهَ، ومَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فلَا يَلُومَنَّ إلَّا نَفْسَهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

الشَّرحُ

هذَا الحديثُ أخرجَهُ مُسلِمٌ.

قالَ الإمامُ أحمدُ: «هُوَ أشرَفُ حديثٍ لأهلِ الشَّامِ»(١).

* فقولُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -فيمَا يَرْويهِ عَن ربِّهِ-: «يَا عِبَادِي؛ إنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ علَى نَفْسِي»:

(١) لأن رواة إسناده جميعهم شاميُّون، وأبو ذر قد سكن الشام مدة.



يَعنِي: أَنَّه منعَ نفسَـهُ مِن الظُّلمِ لعبادِهِ؛ وهُوَ ممَّا يَدُلُّ علَى أنَّ اللهَ قادرٌ علَى الظُّلمِ، ولكنَّه لا يفعلُهُ فَضْلًا مِنهُ وَجُودًا[١].

* وقولُه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وجعلتُهُ بينَكم محرَّمًا؛ فلَا تظالَموا»:

الظُّلمُ نَوعانِ:

* أَحدُهما: ظلمُ النَّفسِ؛ وأعظَمُهُ: الشِّركُ، ثُمَّ يليهِ: المعاصِي علَى اختلافِ أجناسِهَا؛ مِن كبائرَ وصغائِرَ.

* والثَّاني: ظلمُ العبدِ لغيرِهِ؛ وهُوَ المذكورُ في هذَا الحديثِ.

وفي «الصَّحيحيـنِ»، عَن ابنِ عُمَرَ، عَن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «الظُّلمُ ظُلُماتٌ يومَ القيامةِ»[٢]. وفي «صَحيحِ البُخارِيِّ»، عَن أبي هُرَيرةَ، عَن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «مَن كانَتْ عِندَهُ مظلَمَةٌ لأخيهِ؛ فَلْيَتحلَّلْـهُ مِنها؛ فإنَّه ليسَ ثَمَّ دينارٌ ولَا دِرْهَمٌ،

---

(١) مع عدم تصور وقوعه منه سبحانه لكمال عدله وإحسانه. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).

(٢) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٢٤٤٧)؛ ومُسلِمٌ (٢٥٧٩).

من قَبلِ أن يؤخذَ لأخيه مِن حسناتِه، فإن لَم يكنْ لَهُ حَسَناتٌ؛ أُخِذَ مِنْ سيئاتِ أخيهِ فطُرِحَتْ عليهِ»[1].

* قولُـه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَـا عِبَـادِي؛ كُلُّكُمْ ضَـالٌّ إلَّا مَن هديتُهُ؛ فاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ. يَا عِبَادِي؛ كُلُّكُمْ جَائِعٌ إلَّا مَن أَطعمتُهُ؛ فاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ. يَا عِبَادِي؛ كُلُّكُمْ عَارٍ إلا مَنْ كَسَـوتُهُ؛ فاسْتَكْسُونِي أَكْسُكُمْ. يَا عِبَادِي؛ إنَّكُـمْ تُخطِئُـونَ باللَّيْـلِ والنَّهـارِ، وأنَا أَغْفِـرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا؛ فاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ»:

هـذَا يقتَضِي أنَّ جميعَ الخلـقِ مُفتقِرونَ إلَى اللهِ تعالى في جَلْـبِ مصالِحِهم، ودَفْعِ مضارِّهم؛ في أُمُورِ دينِهم ودُنياهُم، وأنَّ العبادَ لا يملكونَ لأنفسِهِم شيئًا مِن ذلك كُلِّه؛ ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ﴿١٧﴾﴾ [الكهف: ١٧].

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٢٤٤٩).



وفي الحديثِ دليلٌ علَى أنَّ اللهَ يُحِبُّ أَن يسألَهُ العبادُ جميعَ مصالِحِ دينِهِم ودُنياهم؛ مِن الطَّعامِ، والشَّرابِ، والكِسوةِ، وغيرِ ذلك؛ كمَا يسألونَهُ الهدايَةَ والمغفرَةَ.

وفي الحديثِ: «لِيسألْ أحدُكُم ربَّهُ حاجتَهُ كلَّها؛ حتَّى يسألَهُ شِسْعَ نعلِهِ إذَا انقطعَ»[1].

وكانَ بعضُ السَّلَفِ يسألُ اللهَ كلَّ حوائجِهِ؛ حتَّى ملحَ عجينِهِ، وعَلَفَ شاتِهِ؛ فإنَّ كلَّ ما يحتاجُ العبدُ إليهِ إذَا سألَهُ مِن اللهِ؛ فقدْ أظهرَ حاجتَهُ فيهِ وافتقارَهُ إلَى اللهِ؛ وذلكَ يحبُّهُ اللهُ.

وكانَ بعضُ السَّلَفِ يستَحْيِي مِن اللهِ أَن يسألَهُ شيئًا مِن مصالِحِ الدُّنيا! والاقتداءُ بالسُّنَّةِ أولَى[2].

(١) أخرجَهُ التِّرمذيُّ كمَا في بعضِ النُّسَخ. انظر: «سلسلة الأحاديث الضَّعيفة» (١٣٩٢)، وذَكَرَ الشَّيخُ الألبانيُّ أنَّ الحافظَ ابنَ حجرٍ حسَّنَه في «زوائد البزَّار» (ص ٣٠٥).

(٢) ومن أظهر الأدلة على ذلك ثناء الله على المؤمنين الذين يدعونه فيقولون: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗ وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ حَسَنَةٗ وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ٢٠١﴾ [البقرة: ٢٠١].

* وقولُه: «كُلُّكم ضَالٌّ إلَّا مَن هديتُه»:

قدْ ظنَّ بعضُهم أنَّه معارِضٌ لِحديثِ عِياضِ بنِ حمارٍ، عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يقولُ الله جَلَّ جَلَالُهُ: خلقتُ عبادِي حُنفاءَ (وفي رِوايةٍ: مُسلِمين)؛ فاجْتالَتْهُم الشَّياطينُ»[(١)].

وليسَ كذلكَ؛ فإنَّ اللهَ خلقَ بنِي آدمَ وفطَرَهم علَى قبولِ الإسلامِ، والميلِ إليهِ دُونَ غيرِهِ، والتَّهيُّؤِ لذلكَ، والاستعدادِ لَهُ بالقوَّةِ، لكنْ لَا بُدَّ للعبدِ مِن تعليمِ الإسلامِ بالفعلِ؛ فإنَّه قبْلَ التَّعليمِ جاهلٌ لَا يعلمُ شيئًا؛ كمَا قالَ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٨]، وقالَ لنبيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۝٧﴾ [الضحى: ٧]، والمرادُ: وجدَكَ غيرَ عالِمٍ بمَا علَّمَكَ مِن الكتابِ والحِكْمَةِ، وكمَا قالَ تعالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾ [الشورى:

(١) أخرَّجَهُ مُسلِمٌ (٢٨٦٥).



٥٢]؛ فالإنسـانُ يولَدُ مفطورًا علَى قَبولِ الحقِّ، فإنْ هدَاهُ اللهُ سـبَّبَ لهُ مَن يُعَلِّمُهُ الهُدَى؛ فصارَ مهتدِيًا بالفعلِ بعدَ أَن كانَ مهتديًـا بالقوَّةِ، وإنْ خذلَهُ قيَّضَ لهُ مَـن يُعَلِّمُهُ مَا يُغيِّرُ فطرتَهُ؛ كمَا قـالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كلُّ مولودٍ يُولَد علَى الفطرةِ؛ فأبواهُ يَهُوِّدَانِهِ، ويُنصِّرانِهِ، ويمجِّسانِهِ»[1].

وأمَّا سؤالُ المؤمنِ الهدايةَ مِنَ الله؛ فإنَّ الهدايةَ نوعانِ:

* هدايةٌ مجمَلةٌ؛ وهِيَ: الهدايةُ للإسلامِ والإيمانِ، وهي حاصلةٌ للمؤمنِ.

* وهدايـةٌ مفصَّلـةٌ؛ وهِيَ: هدايتُـهُ إلَى معرفـةِ تفاصيلِ أجـزاءِ الإيمـانِ والإسـلامِ، وإعانتُه علَى فعـلِ ذلكَ.

وهـذَا يحتـاجُ إليهِ كلُّ مؤمـنٍ ليلًا ونهارًا؛ ولهـذَا أَمرَ اللهُ عبـادَهُ أَن يقـرَأوا في كلِّ ركعةٍ مِـن صلاتِهم قولَهُ: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ ﴾ [الفاتحـة: ٦]، وكانَ

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٣/ ٢١٩)؛ ومُسلِمٌ (٢٦٥٨).

النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ في دُعائِـهِ باللَّيْلِ: «اهْدِنِي لمَا اختُلِفَ فيهِ مِن الحقِّ بإذنِكَ؛ إنَّكَ تَهْدِي مَن تشاءُ إلَى صراطٍ مُستَقيمٍ»[1].

ولهذَا يُشـمَّتُ العاطسُ فيُقالُ لـهُ: «يرحمُكَ اللهُ»، فيقولُ: «يَهْدِيكُم اللهُ»؛ كمَا جاءتِ السُّنَّةُ بذلكَ[2]، وإنْ أنكرَهُ مَن أنكرَهُ مِـن فقهاءِ العِرَاقِ؛ ظنًّا مِنهُم أنَّ المسـلمَ لا يحتاجُ أَن يُدعَى لَه بالهُدَى! وخالفَهُم جمهورُ العلماءِ؛ اتِّباعًا للسُّنَّةِ في ذلكَ.

وقدْ أمرَ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليًّا أَن يسألَ اللهَ السَّدادَ والهُدَى[3].

وأمَّا الاستغفارُ مِن الذُّنوبِ: فهُوَ طلبُ المغفرةِ، والعبدُ أحوجُ شـيْءٍ إليهِ؛ لأنَّه يخطئُ باللَّيـلِ والنَّهارِ، وقد تكرَّرَ في القرآنِ ذكرُ التَّوبةِ والاستغفارِ، والأمرُ بِهما، والحثُّ عليهِما.

(١) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٧٧٠).
(٢) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٥٨٧٠).
(٣) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٢٧٢٥).



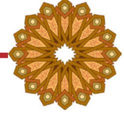
وخرَّجَ البُخَارِيُّ، مِن حديثِ أبي هُرَيرةَ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «واللهِ إنِّي لأستغفرُ اللهَ وأتوبُ إليه في اليوم أكثرَ مِن سبعينَ مرَّةً»[(١)]. وأخرَّجَهُ النَّسائيُّ وابنُ ماجَه، ولفظُهما: «إنِّي لأستغفرُ اللهَ وأتوبُ إليهِ كلَّ يومٍ مِئةَ مرَّةٍ»[(٢)].

وأخرَّجَ مُسلِمٌ، مِن حديثِ الأغَرِّ المُزَنيِّ، سَمِعَ النَّبيَّ ﷺ يقولُ: «يَا أيُّها النَّاسُ؛ تُوبُوا إلَى ربِّكم؛ فإنِّي أتوبُ إليهِ في اليوم مِئةَ مَرَّةٍ»[(٣)]. وأخرَّجَهُ النَّسائيُّ، ولفظُه: «يَا أيُّها النَّاسُ؛ تُوبُوا إلَى ربِّكم واستغفِرُوه؛ فإنِّي أتوبُ إلَى اللهِ وأستغفِرُه كلَّ يومٍ مِئةَ مرَّةٍ»[(٤)].

* قولُه ﷺ: «يَا عِبَادِي؛ إنَّكم لَن تبلُغُوا ضَرِّي فتَضُرُّونِي، ولَن تبلُغُوا نَفْعِي فتنفَعُونِي»:

---

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٥٩٤٨).
(٢) أخرجَهُ النَّسائيُّ في «الكبرى» (٦/ ١١٤)؛ وابنُ ماجَه (٣٨١٥).
(٣) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٢٧٠٢).
(٤) أخرجَهُ النَّسائيُّ في «الكبرى» (٦/ ١١٦).



يَعنِـي: أنَّ العبادَ لَا يقـدِرُون أن يوصلُوا إلَى اللهِ نفعًا ولَا ضَـرًّا؛ فـإنَّ اللهَ -تعالَى- في نفسِـهِ غنيٌّ حميـدٌ؛ لَا حاجةَ لهُ بطاعاتِ العبادِ، ولَا يعودُ نفعُها إليهِ؛ وإنَّما هُم ينتفعونَ بِهَا، ولَا يتضرَّرُ بمعاصِيهم؛ وإنَّما هُم يتضرَّرُونَ بِهَا.

قالَ اللهُ تعالَى: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِۚ إِنَّهُمۡ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗا﴾ [آل عمران: ١٧٦]، وقالَ: ﴿وَمَن يَنقَلِبۡ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗا﴾ [آل عمـران: ١٤٤]. وكانَ النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ يقولُ في خُطبتِهِ: «مَنْ يعصِ اللهَ ورَسُولَهُ؛ فقدْ غوَى، ولَا يضرُّ إلَّا نفسَـهُ، ولَا يضرُّ اللهَ شـيئًا»(١)؛ وقالَ اللهُ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَإِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدٗا ١٣١﴾ [النســاء: ١٣١]، وقال حاكيًا عَن مُوسَــى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِن تَكۡفُرُوٓاْ أَنتُمۡ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا فَإِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ ٨﴾ [إبراهيـم: ٨]، وقـالَ:

(١) أخرجَهُ أبو داودَ (١٠٩٧، ٢١١٩)، وإسنادُهُ ضعيفٌ.



﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴿١٢﴾﴾ [لقمان: ١٢]، وقال: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ﴾ [الحج: ٣٧].

والمعنَى: أَنَّه تعالَى يُحبُّ مِن عبادِهِ أَن يتَّقوهُ ويُطيعُوهُ، كمَا أَنَّه يكرَهُ مِنهم أَن يَعْصُوهُ؛ ولهذَا يفرحُ بتوبةِ التَّائبينَ إليهِ أشدَّ مِن فَرِحِ مَنْ ضَلَّتْ راحلتُه؛ الَّتِي عليها طعامُهُ وشرابُهُ بفَلاةٍ مِنَ الأرضِ، وطَلَبَها حتَّى أَعْيَى وأَيِسَ مِنها، واستسلمَ للموتِ، وأَيِسَ مِن الحياةِ، ثُمَّ غلبتْهُ عينُهُ فنامَ؛ فاسْتيقظَ وهِيَ قائمة عِندَه[١]، وهذَا أعلَى مَا يتصوَّرَهُ المخلوقُ مِن الفرحِ. هذَا كلُّهُ معَ غِنَاهُ سبحانه عَن طاعاتِ عِبادِهِ وتوباتِهم إليهِ، وأَنَّه إنَّما يعودُ نفعُهَا إليهِم دونَه، ولكنْ هذَا مِن كمالِ جُودِهِ وإحسانِهِ إلَى عبادِهِ، ومحبَّتِهِ لنَفعِهم، ودَفْعِ الضَّرَرِ عَنهُم؛ فهُوَ يُحِبُّ مِن عبادِهِ أَن يعرفُوهُ، ويحبُّوهُ، ويخافُوهُ،

(١) كما في حديث عبدِ الله بن مسعود، عند البُخاري (٦٣٠٨) ومُسلِمٌ (٢٧٤٤).

ويَتَّقُـوهُ، ويُطيعُوهُ، ويتقرَّبُـوا إليهِ، ويُحِـبُّ أَن يعلمُوا أَنَّه لَا يغفـرُ الذُّنوبَ غيرُه، وأنَّه قادرٌ علَى مغفرةِ ذنوبِ عبادهِ؛ كمَا في رِوايـةِ عَبْـدِ الرَّحمنِ بن غَنْمٍ، عَن أَبـي ذَرٍّ لهذَا الحديثِ: «مَن عَلِـمَ مِنكُم أَنِّي ذُو قُدرةٍ علَى المغفرةِ، ثُمَّ اسـتغفَرَنِي؛ غفرتُ لهُ، ولَا أُبالِي»[1].

وتفكَّـرُوا في قولـهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوۡ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ لِذُنُوبِهِمۡ وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمـران: ١٣٥]؛ فإنَّ فيهِ إشـارةً إلَـى أنَّ المُذنبينَ ليـسَ لَهم مَن يَلجَؤُونَ إليهِ، ويُعوِّلونَ عليهِ في مغفرةِ ذُنُوبِهم غيـرُهُ. وكذلكَ قولُهُ في حَقِّ الثَّلاثـةِ الَّذِينَ خُلِّفوا: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ لِيَتُوبُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ١١٨﴾ [التوبـة: ١١٨]؛ فرتَّـبَ توبتَهُ عليهِم

(١) أخرجَهُ التِّرمذيُّ (٢٤٩٥)؛ وابنُ ماجه (٤٢٥٧)، قالَ التِّرمذيُّ: «هذَا حديثٌ حَسَنٌ».



علَـى ظنِّهـم أنْ لَا ملجأَ مِن اللهِ إلَّا إليهِ؛ فـإنَّ العبدَ إذَا خافَ مِـن مخلوقٍ، هـربَ مِنهُ، وفرَّ إلَى غيـرِهِ، وأمَّا مَن خافَ مِن اللهِ؛ فمَا لهُ مِنْ مَلْجَأٍ يلجأُ إليهِ، ولا مهرَبٍ يَهْرُبُ إليهِ إلَّا هُوَ؛ فيهرُبُ مِنهُ إليهِ؛ كمَا كانَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ في دُعائِهِ: «لَا مَلْجَـأَ، ولَا مَنْجَا مِنكَ إلَّا إليكَ»(١)، وكانَ يقولُ: «أعوذُ برضاكَ مِن سَخَطِكَ، وبعَفوِكَ مِن عقوبَتِكَ، وبكَ منك»(٢).

* قولُـه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا عِبَادِي؛ لَـوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وآخِرَكُمْ وإنْسَـكُمْ وجِنَّكُمْ كَانُـوا عَلَى أَتْقَى قَلْـبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ؛ مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا، ولَو كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ؛ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا»:

هُوَ إشارةٌ إلَى أنَّ مُلْكَهُ لَا يزيدُ بطاعةِ الخَلْقِ، ولَو كانُوا كلُّهم بررةً أتقياءَ؛ قلوبُهم علَى أتقَى قلبِ رجلٍ مِنهُم، ولَا ينقصُ مُلْكُه

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٧٠٥٠)؛ ومُسلِمٌ (٢٧١٠).
(٢) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٤٨٦).

بمعصيةِ العاصينَ، ولَو كانَ الجِنُّ والإنسُ كلُّهم عُصاةً فجرةً؛ قلوبُهم علَى قلبِ أفجرِ رجلٍ منهُم؛ فإنَّه سُبحانَهُ الغنيُّ بذاتِهِ عمَّن سِوَاهُ، ولهُ الكمالُ المُطْلَقُ في ذاتِهِ وصفاتِهِ وأفعالِهِ؛ فمُلْكُه ملكٌ كاملٌ؛ لَا نقصَ فيهِ بوَجْهٍ مِن الوُجُوهِ.

* قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وآخرَكُمْ وإنْسَكُمْ وجنَّكُمْ قَامُوا في صَعِيدٍ وَاحِدٍ فسَأَلُونِي؛ فأَعْطَيْتُ كُلَّ إنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ؛ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي، إلَّا كمَا يَنْقُصُ المِخْيَطُ إِذَا أُدْخِلَ البَحْرَ»:

المرادُ بهذَا: ذِكرُ كمالِ قُدْرَتِهِ سُبحانَهُ، وكمالِ مُلْكِهِ، وأنَّ مُلْكَهُ وخزائنَهُ لَا تَنفَدُ ولا تَنقُصُ بالعطاءِ، ولَو أعطَى الأوَّلِينَ والآخرِينَ -مِن الجِنِّ والإنسِ- جميعَ مَا سألُوهُ في مقامٍ واحدٍ. وفي ذلكَ حَثٌّ للخَلْقِ علَى سؤالِهِ، وإنزالِ حوائجِهم بهِ.



وفي «الصَّحيحين»، عَن أَبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يدُ الله مَلأى؛ لَا تَغِيضُها نفقةٌ، سَحَّاءُ[1] اللَّيلَ والنَّهارَ؛ أفرأيتُم مَا أنفقَ مُنذُ خلق السَّماواتِ والأرضَ؟ فإنَّه لم يَغِضْ مَا في يمينِه»[2].

وقولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَم ينقُصْ ذلكَ ممَّا عِندِي، إلَّا كما ينقصُ المِخْيَطُ إذَا أُدْخِلَ البَحْرَ»؛ لِتحقيقِ أنَّ مَا عِندَهُ لَا ينقصُ البتةَ؛ كمَا قالَ تعالَى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]؛ فإنَّ البحرَ إذَا غُمِسَ فيهِ إبرةٌ ثُمَّ أخرجتْ؛ لَم ينقصْ مِن البحرِ بذلكَ شيْءٌ؛ وهذَا لأنَّ البحرَ لَا يزالُ تمدُّهُ مياهُ الدُّنيا وأنهارُها الجاريةُ؛ فمَهْما أُخِذَ منه لَم ينقصْهُ شيْءٌ؛ لأنَّه يمدُّه مَا هُوَ أزيدُ ممَّا أُخِذَ مِنْهُ، وهكذَا طعامُ الجنَّةِ ومَا فِيها؛ فإنَّه لَا ينفَدُ؛ كمَا قالَ تعالَى: ﴿وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ﴿٣٢﴾ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴿٣٣﴾﴾ [الواقعة: ٣٢-٣٣].

(١) يد الله «سحَّاء»، أي: دائمةُ الصَّبِّ والهطْل بالعَطاءِ. انظر: «النِّهاية» (٢/ ٣٤٥).
(٢) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٧٤١١)؛ ومُسلِمٌ (٩٩٣).

وقدْ بيَّنَ في الحديثِ الَّذِي أخرَّجَهُ التِّرمِذيُّ وابنُ ماجَه: السَّببَ الَّذِي لأجلِهِ لَا ينقصُ مَا عِندَ اللهِ بالعطاءِ؛ بقولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ذلكَ بأنِّي جوادٌ واجدٌ ماجدٌ، أفعلُ مَا أُريدُ؛ عطائِي كلامٌ، وعذابِي كلامٌ؛ إنَّما أمرِي لشيْءٍ إذَا أردتُ أَن أقولَ لهُ: كنْ؛ فيكونَ»(١).

لَا تخضعنَّ لمخلوقٍ علَى طَمَعٍ ... فإنَّ ذَاكَ مُضِرٌّ مِنكَ بالدِّينِ
واسترزِقِ اللهَ مِمَّا في خَزَائِنِهِ ... فإنَّما هِيَ بَيْنَ الكافِ والنُّونِ

* قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا عِبَادِي؛ إنَّما هِيَ أعمالُكم أُحصيهَا لَكُم، ثُمَّ أُوَفِّيكم إيَّاهَا»:

يَعنِي: أنَّه -سُبحانَهُ- يُحصِي أعمالَ عبادِه، ثُمَّ يُوَفِّيهم إيَّاها بالجزاءِ عليها؛ وهذَا كقولِهِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَعۡتَذِرُواْ ٱلۡيَوۡمَۖ إِنَّمَا تُجۡزَوۡنَ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٧ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةٗ نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَيُدۡخِلَكُمۡ

(١) هذا جزء من رواية الترمذي وابن ماجه لحديث أبي ذر، وقد تقدم تخريجه قريبًا.



جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ يَوْمَ لَا يُخْزِي ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥۖ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَٱغْفِرْ لَنَآۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٨﴾ [التحريم: ٧-٨]، وقولِهِ: ﴿وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرًاۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾ [الكهف: ٤٩].

* وقولُه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فمَن وَجَدَ خيرًا فلْيَحْمَدِ اللهَ، ومَن وَجَدَ غيرَ ذلك فلَا يلومَنَّ إلَّا نفسَهُ»:

إشارَةٌ إلَى أنَّ الخيرَ كلَّهُ مِن اللهِ؛ فَضْلٌ مِنهُ علَى عبدِهِ، مِن غيرِ استحقاقٍ لهُ، والشَّرَّ كلَّه مِن عِندِ ابنِ آدمَ مِن اتِّباعِ هوَى نفسِهِ؛ كمَا قالَ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]؛ فاللهُ سُبحانَهُ إذَا أرادَ توفيقَ عبدٍ وهدايتَهُ؛ أعانَهُ ووَفَّقَهُ لطاعتِهِ؛ فكانَ ذلكَ فضلًا مِنهُ، وإذَا أرادَ خُذلانَ عبدٍ؛ وكَلَهُ إلَى نفسِهِ، وخلَّى بينَهُ وبينَهَا؛ فأغواهُ الشَّيطانُ لغفلتِهِ عَن ذكرِ اللهِ، ﴿وَٱتَّبَعَ

هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا ﴿٢٨﴾﴾ [الكهف: ٢٨]، وكانَ ذلكَ عدلًا مِنهُ؛ فإنَّ الحُجَّةَ قائمةٌ علَى العبدِ بإنزالِ الكتابِ، وإرسالِ الرَّسُولِ؛ فمَا بَقِيَ لأحدٍ مِن النَّاسِ علَى اللهِ حُجَّةٌ بعدَ الرُّسُلِ.

وقدْ أخبرَ اللهُ تعالَى عَن أهلِ الجنَّةِ: أنَّهم يَحمَدُونَ اللهَ مَا رزقَهُم مِن فضلِهِ؛ فقالَ: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وقالَ: ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ﴾ [الزمر: ٧٤].

وقالَ: ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ ۖ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٣٤﴾ ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴿٣٥﴾﴾ [فاطر: ٣٤-٣٥].

وأخبرَ عَن أهلِ النَّارِ: أنَّهم يلومونَ أنفسَهُم، ويَمقُتُونَها أشدَّ المقتِ؛ فقالَ تعالَى: ﴿وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِىَ ٱلْأَمْرُ

إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ ۖ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِي ۖ فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓا۟ أَنفُسَكُم ﴾ [إبراهيم: ٢٢].



الحَدِيثُ الخَامِسُ والعِشْرُونَ

■ عن أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ أُنَاسًا مِن أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالُوا للنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بالأُجُورِ؛ يُصلُّونَ كمَا نُصَلِّي، ويَصُومُونَ كمَا نَصُومُ، ويَتَصَدَّقُونَ بفُضُولِ أَمْوَالِهِم. فقالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَوَلَيْسَ قَدْ جعَلَ اللهُ لَكُمْ مَا تَصدَّقُونَ؟ إِنَّ بِكُلِّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةً، وكُلِّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةً، وكُلِّ تَحْمِيدَةٍ صَدقَةً، وكُلِّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةً، وأَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، ونَهْيٌ عَنِ المُنْكَرِ صَدَقَةٌ، وفي بُضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَيَأْتِي أَحَدُنَا شَهْوَتَهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي الحَرَامِ؛ أَكَانَ عَلَيْهِ وِزْرٌ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الحَلَالِ؛ كَانَ لَهُ أَجْرٌ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.



الشَّرحُ

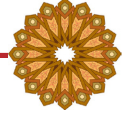
في هذَا الحديثِ دليلٌ علَى أنَّ الصَّحابةَ كانُوا يحزنونَ علَى مَا يتعذَّرُ عليهِم فِعْلُه مِن الخيرِ ممَّا يقدرُ عليهِ غيرُهم[(١)].

وفي هذَا الحديثِ: أنَّ الفقراءَ غَبَطُوا أهلَ الدُّثُورِ - والدُّثُور هِيَ الأموالُ - بمَا يحصلُ لَهم مِن أجرِ الصَّدَقَةِ بأموالِهم؛ فدَلَّهم النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علَى صَدَقَاتٍ يقدِرُونَ عليهَا.

وفي «الصَّحيحينِ»، عَن أبي صالحٍ، عَن أبي هُرَيرةَ: أنَّ فقراءَ المهاجرينَ أَتَوا النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فقالُوا: ذَهَبَ أهلُ الدُّثُورِ بالدَّرجاتِ العُلَى والنَّعيمِ المُقيمِ! فقالَ: «ومَا ذاكَ؟»؛ قالُوا: يُصَلُّونَ كمَا نُصلِّي، ويصومونَ كما نصومُ، ويتصَدَّقونَ ولَا نتصدَّقُ، ويُعتِقُونَ ولَا نُعتِقُ؛ فقالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أفلَا أعلِّمُكُم شيئًا تُدْرِكُونَ بهِ مَن قدْ سبقَكُم،

---

(١) والموفق من ينظر إلى من فوقه في أمر دينه ليزداد، وإلى من تحته في أمر دنياه ليقنع. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).



وتَسبِقُونَ بِهِ مَن بعدَكُم، ولَا يكونُ أحدٌ أفضلَ مِنكُم، إلَّا مَن صنعَ مِثْلَ مَا صنعتُم؟»؛ قالُوا: بلَى يَا رَسُولَ اللهِ؛ قالَ: «تُسبِّحونَ، وتكبِّرونَ، وتحمَدُونَ دُبُرَ كلِّ صلاةٍ ثلاثًا وثلاثينَ مَرَّةً»، قالَ أبو صالحٍ: فرجعَ فقراءُ المهاجرينَ إلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فقالُوا: سَمِعَ إخوانُنا أهلُ الأموالِ بمَا فعلْنَا؛ ففعلُوا مِثْلَهُ! فقالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ذلكَ فضلُ اللهِ يُؤْتيهِ مَن يشاءُ»[1].

ومعنَى هذَا: أنَّ الفقراءَ ظنُّوا أنْ لَا صدقةَ إلَّا بالمالِ وهُمْ عاجزونَ عَن ذلكَ، فأخبرَهم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أنَّ جميعَ أنواعِ فِعْلِ المعروفِ والإحسانِ صَدَقَةٌ.

والصَّدَقَةُ بغيرِ المالِ نَوعانِ:

أَحدُهما: مَا فيهِ تعديةُ الإحسانِ إلَى الخَلْقِ؛ فيكونُ صَدَقَةً عليهِم، وربَّما كانَ أفضلَ مِن الصَّدَقَةِ بالمالِ؛ وهذَا كالأمرِ

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٨٤٢)؛ ومُسلِمٌ (٩٥).

بالمعـروفِ والنَّهـيِ عَن المُنكـرِ؛ فإنَّه دعاءٌ إلَـى طاعةِ اللهِ، وكفٌّ عَـن مَعاصيهِ، وذلكَ خيرٌ مِن النَّفْـعِ بالمالِ، وكذلكَ تعليمُ العِلْمِ النَّافِعِ، وإقراءُ القرآنِ، وإزالةُ الأذَى عَن الطَّريقِ، والسَّعْيُ في جَلْبِ النَّفْعِ للنَّاسِ، ودَفْعِ الأذَى عَنهُم، وكذلكَ الدُّعاءُ للمسلمينَ، والاستغفارُ لَهم.

ومِـن أنـواعِ الصَّدَقَـةِ: كـفُّ الأذَى عَـن النَّـاسِ؛ ففِـي «الصَّحيحيـنِ»، عَن أبـي ذَرٍّ، قالَ: قلتُ: يَا رَسُـولَ اللهِ؛ أيُّ الأعمـالِ أفضلُ؟ قـالَ: «الإيمانُ باللهِ، والجهادُ في سـبيلِهِ»؛ قلتُ: فأيُّ الرِّقابِ أفضلُ؟ قالَ: «أنْفَسُهَا عِندَ أهلِهَا، وأكثرُهَا ثَمَنًـا»؛ قلـتُ: فإنْ لَم أفعلْ؛ قـالَ: «تُعينُ صانعًـا، أَو تصنعُ لأخرقَ»؛ قلتُ: يَا رَسُـولَ اللهِ؛ أرأيتَ إنْ ضَعُفْتُ عَن بعضِ العملِ؟ قالَ: «تكفُّ شرَّكَ عَن النَّاسِ؛ فإنَّها صَدَقَةٌ»[1].

وقـدْ صَحَّ الحديثُ بـأنَّ نفقةَ الرَّجُلِ علَـى أهلِهِ صَدَقَةٌ؛

---

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٢٥١٨)؛ ومُسلِمٌ (٨٤).

وفي «صَحيح مُسلِمٍ»، عَن أبي هُرَيرةَ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «دِينارٌ أنفقتَهُ في سبيلِ اللهِ، ودِينارٌ أنفقتَهُ في رقبةٍ، ودينارٌ تصدَّقتَ بهِ علَى مسكينٍ، ودِينارٌ أنفقتَهُ علَى أهلِكَ؛ أفضلُها: الَّذي أنفقتَهُ علَى أَهْلِكَ»[١].

وفي هذَا المعنَى أحاديثُ كثيرةٌ؛ يطولُ ذكرُهَا.

وفي «الصَّحيحينِ»، عن أنسٍ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «مَا مِن مُسلِمٍ يغرسُ غَرْسًا، أَو يزرعُ زرعًا؛ فيأكلُ مِنهُ إنسانٌ، أَو طيرٌ، أَو دابَّةٌ؛ إلَّا كانَ لهُ صَدَقَةً»[٢].

النَّوعُ الثَّاني مِن الصَّدَقةِ الَّتي ليسَت ماليَّةً: مَا نَفْعُهُ قاصِرٌ علَى فاعلِهِ؛ كأنواعِ الذِّكْرِ.

ولَم يَذكرِ الصَّلاةَ، والصِّيامَ، والحَجَّ، والجِهادَ أنَّه صدقةٌ؛ لأنَّه إنَّما ذكرَ ذلكَ جوابًا لسؤالِ الفُقراءِ؛ الَّذينَ سألُوه عمَّا

---

(١) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٩٩٥).

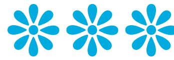
(٢) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٢٣٢٠)؛ ومُسلِمٌ (١٥٥٣).



يُقـاوِمُ تطوُّعَ الأغنيـاءِ بأموالِهم؛ وأمَّا الفرائـضُ، فقدْ كانُوا كلُّهم مشتركينَ فِيهَا.

وقَد تكاثـرتِ النُّصوصُ بتفضيـلِ الذِّكْرِ علَـى الصَّدَقَةِ وغيرِهَـا مِن الأعمالِ؛ كمَا في حديثِ أَبي الدَّرداءِ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قـالَ: «ألَا أُنبِّئُكُـم بخيـرِ أعمالِكُـم، وأزكَاهَا عنـدَ مَلِيكِكُم، وأرفَعِهَا في درجاتِكُم، وخيـرٍ لكُم مِن إنفاقِ الذَّهَـبِ والفِضَّةِ، وخيرٍ لكُم مِن أَن تَلْقَوا عَدُوَّكُم؛ فتضربُوا أعناقَهُم، ويضربُوا أعناقَكُم؟»؛ قالُوا: بلى -يَا رَسُول اللهِ-؛ قالَ: «ذِكْرُ اللهِ جَلَّ جَلَالُهُ». أخرَّجَهُ الإمامُ أحمدُ والتِّرمِذيُّ[1].

وفي المعنَى أحاديثُ أُخَرُ متعدِّدَةٌ.



(١) أخرجَهُ أحمدُ (٥/ ١٩٥)؛ والتِّرمِذيُّ (٣٣٧٧)، وزادَ: فقالَ مُعاذُ بنُ جبلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَا شيءٌ أنجَى مِن عذابِ اللهِ مِن ذِكْرِ اللهِ»، وقالَ عَنهُ الحاكمُ: «صحيحُ الإسنادِ»، وحسَّنَ إسنادَهُ المنذريُّ، وصحَّحَه الألبانيُّ في «صَحيح الترغيب» (١٤٩٣).

الحَدِيثُ السَّادِسُ والعِشْرُونَ

■ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «كُلُّ سُلامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ: تَعْدِلُ بَيْنَ الاثْنَينِ صَدَقَةٌ، وتُعِينُ الرَّجُلَ فِي دَابَّتِه فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهَا، أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ صَدَقَةٌ، والكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وبِكُلِّ خُطْوَةٍ تَمْشِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وتُمِيطُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ» رَوَاهُ البُخارِيُّ ومُسْلِمٌ.

الشَّرحُ

* قولُه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «كلُّ سُلَامى مِن النَّاسِ عليهِ صَدَقَةٌ»:

قالَ أبو عُبيدٍ: «السُّلَامى في الأصلِ: عظمٌ يكونُ في فِرْسِنِ البَعيرِ»؛ قالَ: فكأنَّ معنَى الحديثِ: علَى كلِّ عظمٍ مِن عظامِ ابنِ آدمَ صَدَقَةٌ».



وخرَّجَ مُسلِمٌ مِن حديثِ عائشةَ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «خُلِقَ ابنُ آدمَ على سِتِّينَ وثلاثِ مئة مَفْصِل، فمَن ذكرَ اللهَ، وحَمِدَ اللهَ، وهلَّلَ اللهَ، وسبَّحَ اللهَ، وعزَلَ حَجَرًا عن طريقِ المُسلمينَ، أَو عزلَ شوكةً، أَو عزلَ عَظْمًا، أَو أمرَ بمعروفٍ، أَو نَهى عَن مُنكرٍ، عددَ تلكَ السِّتِّينَ والثَّلاثِ مئة السُّلَامى؛ أمسَى مِن يومِهِ وقدْ زَحْزَحَ نفسَهُ عَن النَّارِ»[1].

وخرَّجَ الأمامُ أحمدُ وأبو داودَ، مِن حديثِ بُريدةَ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «في الإنسانِ ثلاثُ مئة وستُّونَ مَفْصِلًا؛ فعليه أَن يتصدَّقَ عَن كلِّ مَفْصِلٍ منهُ بصَدَقَةٍ»؛ قالُوا: ومَن يطيقُ ذلكَ يَا نبيَّ اللهِ؟ قالَ: «النُّخاعةُ[2] في المسجِدِ تدفِنُها، والشَّيْءُ تُنحِّيهِ عَن الطَّريقِ، فإنْ لَم تجدْ؛ فركعتَا الضُّحَى تجزئُكَ»[3].

---

(١) أخرجَهُ مُسلِمٌ (١٠٠٧).

(٢) (النُّخاعةُ) كالنُّخامة؛ وزنًا ومعنًى.

(٣) أخرجَهُ أحمدُ (٥/ ٣٥٤)؛ وأبو داودَ (٥٢٤٢)، وصحَّحَه الشَّيخُ الألبانُّي في «صَحيح الترغيب» (٦٦٦).

وفي «الصَّحيحينِ»، عَن أبي مُوسَى، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «علَى كلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ»؛ قالُوا: فإنْ لَم يجدْ؟ قالَ: «فيعملُ بيدِهِ؛ فينفعُ نفسَهُ، ويتصدَّقُ»؛ قالُوا: فإنْ لَم يستطعْ أَو لَم يفعلْ؟ قالَ: «يُعينُ ذَا الحاجةِ الملهوفَ»؛ قالُوا: فإنْ لَم يفعلْ؟ قالَ: «فلْيأمُرْ بالخيرِ، أو قالَ: فلْيأمُرْ بالمعروفِ»؛ قالُوا: فإنْ لَم يفعلْ؟ قالَ: «فليُمسِكْ عَنِ الشَّرِّ؛ فإنَّه لهُ صَدَقَةٌ»[1].

فمعنَى الحديثِ: أنَّ تركيبَ هذِهِ العظامِ وسلامتَها مِن أعظمِ نِعَمِ اللهِ علَى عبدِهِ؛ فيحتاجُ كلُّ عظمٍ مِنهَا إلَى صَدَقةٍ يتصدَّقُ ابنُ آدمَ عَنهُ؛ ليكونَ ذلكَ شكرًا لهذِهِ النِّعْمَةِ.

قالَ اللهُ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ ۝٦ ٱلَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ۝٧ فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ۝٨﴾ [الانفطار: ٦-٨]، وقالَ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿قُلۡ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَكُمۡ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَۚ قَلِيلٗا مَّا تَشۡكُرُونَ ۝٢٣﴾ [الملك: ٢٣]،

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٥٦٧٦)؛ ومُسلِمٌ (١٠٠٨).



وقـالَ: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٧٨﴾﴾ [النحل: ٧٨]، وقـال: ﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ ﴿٨﴾ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ﴿٩﴾﴾ [البلد: ٨-٩].

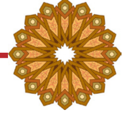
والشُّكرُ علَى دَرَجَتَينِ:

إحداهما: واجـبٌ، وهُوَ أَن يأتيَ بالواجبـاتِ، ويجتنبَ المحارمَ؛ فهذَا لَا بُدَّ مِنهُ، ويكفِي في شُكرِ هذِهِ النِّعِمِ.

الدَّرجة الثَّانية: الشُّـكرُ المسـتحبُّ، وهُوَ أَن يعملَ العبدُ -بعدَ أداءِ الفرائـضِ واجتنابِ المحارمِ- بنوافِلِ الطَّاعاتِ؛ وهـذِهِ درجـةُ السَّـابِقينَ المقرَّبيـنَ. وكذلـكَ كانَ النَّبـيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يجتهدُ في الصَّـلاةِ، ويقومُ حتَّـى تتفطَّرَ قدماهُ، فـإذَا قِيلَ لهُ: أتفعلُ هذَا وقدْ غُفِرَ لـكَ مَا تقدَّمَ مِن ذنبِكَ ومَا تأخَّرَ؟ فيقولُ: «أفلَا أكونُ عبدًا شَكُورًا؟»[١].

---

(١) أخرجَهُ البُخارِيُّ (١١٣٠)؛ ومُسلِمٌ (٢٨١٩).



وهـذِهِ الأنواعُ الَّتِي أشـارَ إليهـا النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن الصَّدَقَـةِ؛ مِنهَا: مَا نفعُهُ مُتعَدٍّ، كالإصلاحِ، والكلمةِ الطَّيِّبَةِ، وإزالـةِ الأذَى عَن الطَّرِيقِ، والأمرِ بالمعـروفِ والنّهيِ عَن المُنكَرِ؛ ومِنهـا: مَا هُوَ قاصِرُ النَّفْعِ، كالتَّسـبيحِ، والتَّكبيرِ، والتَّحميدِ، والتَّهلِيلِ، والمَشيِ إلَى الصَّلاةِ، وصَلاةِ رَكْعَتَي الضُّحَـى؛ وهُما إنَّما كانتَـا مُجزئَتَينِ عَن ذلـكَ كُلِّه لأنَّ في الصَّلاةِ استعمالًا للأعضاءِ كلِّها في الطَّاعةِ والعبادَةِ؛ فتكونُ كافيةً في شـكرٍ نعمةِ سـلامةِ هذِهِ الأعضاءِ، وبقيَّةُ الخصالِ المذكورةِ أكثرُها اسـتعمالٌ لبعضِ أعضـاءِ البدنِ خاصَّةً؛ فلَا تَكمُلُ الصَّدَقَةُ بِهَا حتَّى يأتِيَ مِنها بعددِ سُـلَامى البَدَنِ؛ وهِـيَ ثلاثُ مِئةٍ وسِـتُّونَ؛ كمَا في حديثِ عائشـةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا وعَن أَبِيهَا.

ومِن أنواعِ الصَّدَقَةِ القَاصِرَةِ علَى نفسِ العامِلِ بِهَا: أنواعُ الذِّكرِ، والصَّلاةُ علَى النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتلاوةُ القُرآنِ.

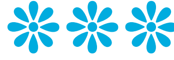


ومنها أيضًا: محاسبةُ النَّفسِ عَلى ما سَلَفَ مِن أعمالِها، والنَّدمُ، والتَّوبةُ مِن الذُّنوبِ السَّالفةِ، والحزنُ عليهَا، واحتقارُ النَّفسِ والازدراءُ[1] عليهَا، والبكاءُ مِن خشيةِ اللهِ، والتَّفكُّرُ في مَلَكُوتِ السَّمواتِ والأرضِ، وفي أمورِ الآخرَةِ، ونحوِ ذلكَ ممَّا يزيدُ الإيمانَ في القلبِ، وينشأُ عنهُ كثيرٌ مِن أعمالِ القلوبِ: كالخشيةِ، والمحبَّةِ، والرَّجاءِ، والتَّوكُّلِ، وغيرِ ذلكَ.

وقدْ قيلَ: إنَّ هذَا التَّفكُّرَ أفضلُ مِن نوافلِ الأعمالِ البدنيَّةِ. رُوِيَ ذلكَ عَن غيرِ واحدٍ مِن التَّابعينَ؛ مِنهُم: سعيدُ بنُ المسيَّبِ، والحسنُ، وعُمَرُ بنُ عَبْدِ العزيزِ، وفي كلامِ

(١) هكذَا في أكثرِ مِن نسخةٍ؛ ولعلَّ الصَّوابَ: (الإزراء)؛ لأنَّ (الازدراءَ) يتعدَّى بنفسِهِ، كمَا أنَّ السِّياقَ يدلُّ علَى أنَّها (الإزراءُ) ومعناه: عَيبُ النَّفسِ واحتقارُها.
ملحوظةٌ: الأصوبُ أَن يُقالَ: (الإزراءُ بِهَا) لَا (عليها)-، واللهُ أعلَمُ. انظر: «لسان العربِ»، مادة: (زرى).

الإمامِ أحمدَ مَا يدلُّ عليهِ، وقالَ كعبٌ: «لأَنْ أبكِي مِن خشيةِ اللهِ؛ أَحبُّ إليَّ مِن أنْ أتصدَّقَ بوزْنِي ذَهَبًا».





الحَدِيثُ السَّابعُ والعِشْرُون

■ عن النَّوَّاسِ بن سَمْعَانَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «البِرُّ: حُسْنُ الخُلُقِ، والإِثْمُ: مَا حَاكَ في نَفْسِكَ، وكَرِهْتَ أَن يَطَّلِعَ عَلَيْهِ النَّاسُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

■ وعَنْ وَابِصَةَ بنِ مَعْبَدٍ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ. فقَالَ: «جِئْتَ تَسْأَلُ عَنِ البِرِّ والإِثْمِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «اسْتَفْتِ قَلْبَكَ؛ البِرُّ: مَا اطْمَأَنَّتْ إِلَيْهِ النَّفْسُ، واطْمَأَنَّ إِلَيْهِ القَلْبُ، والإِثْمُ: مَا حَاكَ في النَّفْسِ، وتَرَدَّدَ في الصَّدْرِ، وإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وأَفْتَوْكَ» قال الشَّيْخ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ؛ رُوِّيناهُ في مُسْنَدَي الإمامَيْنِ: أحمدَ والدَّارِمِيِّ، بإسنادٍ حَسَنٍ»(١).

---

(١) وهو معلول. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).

﴾ الشَّرحُ ﴿

فسَّرَ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (البِرَّ) في حديثِ النَّوَّاسِ بـ: «حُسْنِ الخُلُقِ»، وفسَّرَهُ في حديثِ وابصةَ بـ: «مَا اطمأنَّ إليهِ القلبُ والنَّفسُ»؛ وإنَّما اختلفَ تفسيرُهُ للبِرِّ لأنَّ البِرَّ يُطلَقُ باعتبارَيْنِ:

أَحدهما: باعتبارِ معاملةِ الخَلْقِ، والإحسانِ إليهِم. وقدْ صنَّفَ ابنُ المبارَكِ كتابًا سَمَّاهُ «كتاب البِرِّ والصِّلَةِ»، وكذلكَ في «صَحيح البُخَارِيِّ» و«جَامِعِ التِّرمِذِيِّ»: «كتاب البِرِّ والصِّلَةِ». ويتضمَّنُ هذَا: الإحسانَ إلَى الخَلْقِ عُمومًا.

وكانَ ابنُ عُمَرَ يقولُ: «البِرُّ شيْءٌ هيِّنٌ؛ وَجْهٌ طليقٌ، وكلامٌ ليِّنٌ».

المَعْنَى الثَّاني مِن معنَى البِرِّ: أَن يُرادَ بهِ: فعلُ جميعِ الطَّاعاتِ



الظَّاهرةِ والباطنةِ؛ كقولِهِ تعالَى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلۡمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ ١٧٧﴾ [البقرة: ١٧٧].

فالبِرُّ -بهذَا المعنَى- يدخلُ فيهِ: جميعُ الطَّاعاتِ الباطنةِ: كالإيمانِ باللهِ، وملائكتِهِ، وكُتبِهِ، ورُسُلِهِ. والظَّاهرةِ: كإنفاقِ الأموالِ، وإقامِ الصَّلاةِ، وإيتاءِ الزَّكاةِ، والوفاءِ بالعَهْدِ، والصَّبرِ علَى الأقدارِ: كالمرضِ والفقرِ، وعلى الطَّاعاتِ: كالصَّبرِ عندَ لقاءِ العَدُوِّ.

وقدْ يكونُ جوابُ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -في حديثِ النَّوَّاسِ- شاملًا لهذِهِ الخصالِ كلِّها؛ لأنَّ حُسْنَ الخُلُقِ قدْ يُرادُ بهِ: التَّخلُّقُ بأخلاقِ الشَّريعةِ، والتَّأدُّبُ بآدابِ اللهِ الَّتِي

أَدَّبَ بِهَا عِبادَهُ في كتابِهِ.

* قولُه في حديثِ النَّوَّاسِ: «الإِثْمُ: مَا حاكَ في الصَّدْرِ، وكَرِهتَ أَن يطَّلعَ عليهِ النَّاسُ»:

إشارةٌ إلَى أنَّ الإثمَ: مَا أثَّرَ في الصَّدْرِ حَرَجًا وضِيقًا وقَلَقًا واضْطرابًا؛ فلَم ينشرِحْ لهُ الصَّدْرُ، ومعَ هذَا فهُوَ عِندَ النَّاسِ مُستنكَرٌ؛ بحيثُ ينكِرونَهُ عِندَ اطِّلاعِهِم عليهِ. وهذَا أعلَى مراتبِ معرفةِ الإثمِ عندَ الاشتباهِ؛ وهُوَ: مَا استنكَرَهُ النَّاسُ: فاعلُهُ، وغيرُ فاعلِهِ.

* وقولُه في حديثِ وابصةَ: «وإنْ أفتاكَ المُفْتونَ»:

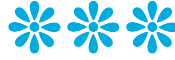
يَعنِي: أنَّ مَا حاكَ في صدرِ الإنسانِ فهُوَ إثمٌ، وإنْ أفتاهُ غيرُه بأنَّه ليسَ بإثمٍ. فهذِهِ مرتبةٌ ثانيةٌ؛ وهُوَ: أن يكونَ الشَّيْءُ مستنكَرًا عندَ فاعلِهِ دُونَ غيرِهِ؛ وقدْ جعلَهُ أيضًا إثمًا، وهذَا إنَّما يكونُ إذَا كانَ صاحبُهُ ممَّن شرحَ صدرهُ بالإيمانِ، وكانَ



المُفْتِـي لهُ يُفتِي بمجرَّدِ ظنٍّ، أو ميلٍ إلَى هوًى، مِن غير دليلٍ شـرعيٍّ، فأمَّا مَا كانَ معَ المُفتِي بهِ دليلٌ شـرعيٌّ؛ فالواجبُ علَى المُسْتَفْتِي الرُّجوعُ إليهِ، وإنْ لَم ينشرحْ لهُ صَدْرُه؛ وهذَا كالرُّخَصِ الشَّرعيَّةِ؛ مِثلُ: الفِطْرِ في السَّفَرِ، والمَرَضِ، وقصرِ الصَّلاةِ في السَّـفَرِ، ونحوِ ذلكَ ممَّا لَا ينشـرحُ بهِ صدورُ كثيرٍ مِم الجُهَّالِ؛ فهذَا لا عبرةَ بهِ.

وفي الجملـةِ: فمَـا وردَ النَّـصُّ بـهِ؛ فليـسَ للمؤمـنِ إلَّا طاعةُ اللهِ ورَسُـولِهِ، وينبَغِي أَن يتلقَّى ذلكَ بانشـراحِ الصَّدرِ والرِّضَا؛ فإنَّ مَا شـرعَهُ اللهُ ورَسُولُه يجبُ الإيمانُ والرِّضَا بهِ والتَّسـليمُ. وأمَّا مَا ليسَ فيهِ نصٌّ مِن اللهِ ورَسُـولِهِ، ولَا عمَّنْ يُقتَدَى بهِ مِن الصَّحابَةِ وسَـلَفِ الأُمَّةِ؛ فإذَا وقعَ منه شـيءٌ في نفسِ المؤمنِ المطمئنِّ قلبُه بالإيمانِ المنشـرحِ صدرُهُ بنورِ المعرفةِ واليقينِ، وحكَّ في صدرِهِ؛ لشُبْهَةٍ موجودَةٍ، ولَم يجدْ مَن يُفتِي فيهِ بالرُّخصـةِ، إلَّا مَن يُخبرُ عَن رأيِهِ، وهُوَ ممَّن لَا

يُوثَقُ بعلمِهِ وبدينِهِ، بلْ هُوَ معروفٌ باتِّباعِ الهوَى؛ فهُنَا يرجعُ المؤمنُ إلَى مَا حكَّ في صدرِهِ، وإنْ أفتاهُ هؤلاءِ المُفتونَ.





الحَدِيثُ الثَّامِنُ والعِشْرُونَ

■ عن العِرْبَاضِ بنِ سَارِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَوْعِظَةً وَجِلَتْ مِنهَا القُلُوبُ، وذَرَفَتْ مِنْهَا العُيُونُ؛ فقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ؛ كأنَّها مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ؛ فأَوْصِنَا. قَالَ: «أُوصِيكُمْ بتَقْوَى اللهِ، والسَّمْعِ والطَّاعَةِ وإنْ تَأمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ، وإنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ؛ فسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا؛ فعَلَيْكُم بسُنَّتِي وسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ؛ عَضُّوا عَلَيْهَا بالنَّوَاجِذِ، وإيَّاكُم ومُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فإنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» رَوَاهُ أَبو دَاودَ، والتِّرْمِذِيُّ، وقَالَ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

الشَّرحُ

هذَا الحديثُ أخرَّجَهُ: الإمامُ أحمدُ، وأبو داودَ، والتِّرمِذِيُّ، وابنُ ماجَه.

وقالَ التِّرمِذيُّ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وقالَ الحافظُ أبو نُعَيْمٍ: «هُوَ حديثٌ جيِّدٌ؛ مِن صَحيحٍ حديثِ الشَّاميِّينَ».

* قولُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَعَظَنَا رَسُولُ اللهِ موعظةً»:

كانَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كثيرًا مَا يعظُ أصحابَهُ في غيرِ الخُطَبِ الرَّاتبةِ كخُطَبِ الجُمَعِ والأعيادِ، ولكنَّه كانَ لا يديمُ وعظَهُم؛ بلْ يتخوَّلُهم بِهِ أحيانًا؛ كمَا في «الصَّحيحينِ»، عَن أبي وائلٍ، قالَ: كانَ عَبْدُ اللهِ بنُ مسعودٍ يُذَكِّرُنا كلَّ يوم خميسٍ؛ فقالَ لهُ رَجُلٌ: يَا أبا عَبْدِ الرَّحمنِ؛ إنَّا نحبُّ حديثَكَ ونَشتَهيهِ؛ ولَوَدِدْنَا أنَّكَ حدَّثتنَا كلَّ يوم. فقالَ: «مَا يمنعُنِي أنْ أُحَدِّثَكم إلَّا كراهةُ أَن أُمِلَّكُم؛ إنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانَ يتخوَّلُنَا بالموعظَة؛ كراهةَ السَّآمةِ علينا»(١).

والبلاغةُ في الموعظةِ مُستحسَنةٌ؛ لأنَّها أقربُ إلَى قَبولِ القلوبِ واستجلابِها؛ والبلاغةُ: هِيَ التَّوصُّلُ إلَى إفهامِ

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٧٠)؛ ومُسلِمٌ (٢٨٢١).



المعانِي المقصودةِ، وإيصالُها إلَى قلوبِ السَّامِعينَ؛ بأحسنِ صُورةٍ مِن الألفاظِ الدَّالَّةِ عليها، وأفصحِها، وأحلَاها للأسماعِ، وأوقَعِها في القلوبِ؛ وكانَ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقصِّرُ خُطبَهُ، ولا يُطيلُها؛ بلْ كانَ يُبلِغُ ويُوجِزُ.

* وقولُه: «ذَرَفَتْ مِنهَا العُيُونُ، ووَجِلَتْ مِنهَا القلوبُ»:

هذَانِ الوَصفانِ؛ بِهما مَدَحَ اللهُ المؤمنينَ عِندَ سماعِ الذِّكْرِ؛ كمَا قالَ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢]، وقالَ: ﴿... وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ ﴿٣٤﴾ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحج: ٣٤-٣٥]، وقالَ: ﴿۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦]، وقالَ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣]، وقالَ: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ

﴿مِمَّا عَرَفُوا۟ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [المائدة: ٨٣].

* قولُهم: «كأنَّها موعظةُ مُوَدِّعٍ؛ فأَوْصِنَا»:

يـدلُّ علَى أنَّه كانَ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قدْ أبلغَ في تلكَ الموعظةِ مَـا لَم يُبلِغْ في غيرِها؛ فلذلكَ فهمُـوا أنَّها موعظةُ مُوَدِّعٍ؛ فإنَّ المـُوَدِّعَ يسـتَقْصِي مَا لَا يسـتَقْصِي غيرُه في القـولِ والفعلِ؛ ولذلكَ أمرَ النَّبيُّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يصلِّي صلاةَ مُوَدِّعٍ(١)؛ لأنَّه مَن استشـعرَ أنَّه مُوَدِّعٌ بصلاتِهِ؛ أتقنَها علَى أكملِ وُجُوهِهَا.

ولرُبَّما كانَ قدْ وقعَ مِنْه صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تعريضٌ في تلكَ الخُطبَةِ بالتَّوديعِ؛ كمَا عرَّضَ بذلكَ في خُطْبَتِهِ في حَجَّةِ الوَدَاعِ.

---

(١) أخرجَهُ الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٤٤٢٤)؛ ولفظُه: قالَ ابنُ عُمَرَ: أتى رجلٌ النَّبيَّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فقال: يَا رَسُولَ اللهِ؛ حدِّثني بحديثٍ، واجْعَلْهُ موجزًا؛ فقالَ النَّبيُّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صلِّ صلاةَ مُودِّعٍ؛ فإنَّكَ إنْ كنتَ لَا تراهُ؛ فإنَّه يراكَ، وَايْأَسْ ممَّا في أيدِي النَّاسِ تَكُنْ غنيًّا، وإيَّاكَ ومَا يُعتذَرُ مِنهُ». الحديثُ ذكرَهُ الشَّيخُ الألبانيُّ في «السِّلسلة الصَّحيحة»؛ وقالَ: «إنَّ الحديثَ حَسَنٌ عِندِي، أو صحيحٌ؛ فإنَّ لَهُ شواهدَ تقوِّيهِ». انظر: «السِّلسلة الصَّحيحة» (١٩١٤).



* وقولُهم: «فأَوْصِنَا»:

يعنـونَ: وصيَّةً جامعةً كافيةً؛ فإنَّهـم لمـَّا فهمُوا أنَّه مُوَدِّعٌ استَوصَوهُ وصيَّـةً ينفعُهُم التَّمسُّـكُ بِها بعـدَه، ويكونُ فِيها كفايةٌ لمَن تمسَّكَ بِهَا، وسعادةٌ في الدُّنيا والآخرَةِ.

* قولُـه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُوصِيكُـم بتقْوَى اللهِ، والسَّـمعِ والطَّاعةِ»:

هاتانِ الكلمتان تجمعانِ سعادةَ الدُّنيا والآخرَةِ:

أمَّـا التَّقوَى فِهـيَ كافلةٌ بسـعادَةِ الآخـرَةِ، وأمَّا السَّـمعُ والطَّاعـةُ لوُلاةِ أمورِ المسـلمينَ: ففِيها سـعادةُ الدُّنيا، وبِها تنتظمُ مصالحُ العبادِ في معايِشِهم، وبِها يستعينونَ علَى إظهارِ دِينِهم، وطاعةِ ربِّهم.

* قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وإنْ تأمَّرَ عليكُم عَبْدٌ»، وفي رِوايةٍ: «حَبَشيٌّ»:

هـذَا ممَّا تكاثرتْ بـهِ الرِّواياتُ عَـن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وهُـوَ ممَّا أطْلَـعَ اللهُ عليهِ النَّبـيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أمـرِ أُمَّتِهِ، وولايةِ العبيدِ عليهِم.

وفي «صَحيحِ البُخَارِيِّ»، عَن أنسٍ، أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «اسْـمَعُوا وأَطِيعُوا، وإنِ اسـتُعمِلَ عليكُم عبدٌ حَبَشيٌّ؛ كأنَّ رأسَهُ زبيبةٌ»[1].

وفي «صَحيـح مُسـلِم»، عَن أبـي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قـالَ: «إنَّ خلِيلِـي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أوصانِي: أَنْ أسـمعَ وأُطِيـعَ، ولَو كانَ عَبْدًا حبشيًّا؛ مُجَدَّعَ الأطرافِ»[2].

والأحاديثُ في هذَا المعَنى كثيرةٌ جدًّا.

* قولُـه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فعَلَيكُم بسُـنَّتِي، وسُـنَّةِ الخلفاءِ الرَّاشِدِينَ مِن بَعدِي»:

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٧١٤٢).
(٢) أخرجَهُ مُسلِمٌ (١٨٣٧).

(السُّنَّةُ): هِيَ الطَّرِيقةُ المسلوكةُ؛ فيشمَلُ ذلكَ: التَّمسُّكَ بمَا كانَ عليهِ هُوَ وخُلفاؤُهُ الرَّاشدون؛ مِن الاعتقاداتِ، والأعمالِ، والأقوالِ.

وهذِهِ هِيَ السُّنَّةُ الكاملةُ؛ ولهذَا كانَ السَّلَفُ قديمًا لَا يطلقونَ اسمَ (السُّنَّةِ) إلَّا علَى مَا يشملُ ذلكَ كلَّهُ، وكثيرُ مِن العلماءِ المتأخِّرينَ يخصُّ اسمَ (السُّنَّةِ) بمَا يتعلَّقُ بالاعتقاداتِ؛ لأَنَّها أصلُ الدِّينِ، والمخالفَ فِيها علَى خطرٍ عظيمٍ[1].

والخلفاءُ الرَّاشدونَ الَّذِينَ أُمِرَ بالاقتداءِ بِهِم؛ هُم: أبو بكرٍ، وعُمَرُ، وعُثمانُ، وعليٌّ. وإنَّما وَصَفَ الخلفاءَ بالرَّاشدينَ؛ لأَنَّهم عرفُوا الحقَّ، وقضَوا بِهِ؛ فـ(الرَّاشِدُ): ضِدُّ الغاوِي؛ و(الغاوِي): مَن عرفَ الحقَّ، وعملَ بخلافِهِ.

(١) ومِن ذلكَ تسميةُ الإمامِ عَبْدِ اللهِ بنِ أحمدَ كتابَهُ في الاعتقاد «السُّنَّة»، وكذلكَ الإمامُ ابنُ أبي عاصمٍ، وغيرُهما، وكان هذا أمراً معروفًا عندهم.

* قولُه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَضُّوا عَلَيْهَا بالنَّواجِذِ»:

كنايةٌ عَن شدَّةِ التَّمسُّكِ بِها.

و(النَّواجِذُ): الأضراسُ.

* قولُـه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وإيَّاكُم ومُحْدثـاتِ الأمورِ؛ فإنَّ كلَّ بدعةٍ ضلالةٌ»:

تحذيرٌ للأُمَّةِ مِن اتِّباعِ الأُمُورِ المـُحْدَثَةِ المـُبْتَدَعةِ.

والمرادُ بـ(البدعةِ): مَا أُحْدِثَ ممَّا لَا أصلَ لهُ في الشَّريعةِ يـدلُّ عليهِ، فأمَّا مَا كانَ لهُ أصلٌ مِن الشَّـرْعِ يدلُّ عليهِ؛ فليسَ ببدعةٍ شَرْعًا، وإنْ كانَ بدعةً لُغَةً.

ومَا وقعَ في كلامِ السَّـلَفِ مِن استحسـانِ بعـضِ البِدَعِ؛ فإنَّما ذلك في البِدَعِ اللُّغويَّةِ، لَا الشَّرعيَّةِ؛ فمِن ذلَك:

قولُ عُمَـرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لمـَّا جمعَ النَّاسَ في قيامِ رمضانَ علَى إمامٍ واحدٍ في المسجدِ، وخرجَ ورآهُم يُصَلُّون كذلكَ؛ فقالَ:



«نِعْمَتِ البِدْعَةُ هذِهِ»[(١)]. ورُوِيَ أنَّ أُبيَّ بنَ كَعْبٍ قالَ لهُ: إنَّ هذَا لم يكنْ؛ فقالَ عُمَرُ: «قدْ علِمْتُ، ولكنَّه حَسَنٌ»[(٢)].

ومُـراده: أنَّ هذَا الفعلَ لَم يكنْ علَى هذَا الوْجْهِ قبلَ هذَا الوقتِ، ولكنَّ لَهُ أصولًا يرجِعُ إليهَا مِن الشَّريعَةِ؛ فمِنهَا: أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانَ يحثُّ علَى قيام رَمضانَ، وصلَّى بأصحابِهِ في رَمضانَ غيرَ ليلَةٍ[(٣)]، ثُمَّ امتنعَ معلِّلًا بأنَّه خَشِيَ أن يُكتَبَ عَلَيْهِم[(٤)]، وهذَا قدْ أُمِنَ بعدَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقدْ رَوَى الحافظُ أَبو نُعَيْمٍ بإسنادِهِ، عَن إبراهيمَ بنِ الجنيدِ، حدَّثنَا حَرْملةُ بنُ يحيَى، قالَ: سمعتُ الشَّافعيَّ -رَحْمَةُ اللهِ عليهِ- يقولُ: «البِدْعَةُ بِدْعَتانِ: بِدْعَةٌ محمودة، وبِدْعَةٌ مذمومة؛ فمَا وافقَ السُّنَّةَ فهُوَ محمودٌ، ومَا خالفَ

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٢٠١٠).
(٢) أخرجَهُ الضياء في «المختارة» (٣/ ٣٦٧).
(٣) (غير ليلةٍ)؛ أَي: أكثر مِن ليلةٍ.
(٤) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٢٠١٢).

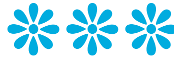
السُّنَّةَ فهُوَ مذمومٌ»؛ واحتجَّ بقولِ عُمَرَ: «نِعْمَتِ البِدْعَةُ هِيَ».

ومُرَادُ الشَّافعيِّ: مَا ذكرنَاهُ قبلُ؛ أنَّ البِدْعَةَ المذمومةَ: مَا ليسَ لَها أصلٌ مِن الشَّريعةِ يُرجَعُ إليهِ، وهِيَ البِدْعَةُ فِي إطلاقِ الشَّرْعِ؛ وأمَّا البِدْعَةُ المحمودةُ: فمَا وافقَ السُّنَّةَ؛ يَعنِي: مَا كانَ لَها أصلٌ مِن السُّنَّةِ يُرجَعُ إليهِ، وإنَّما هِيَ بِدْعَةٌ لُغَةً، لَا شَرْعًا؛ لموافقتِهَا السُّنَّةَ(١).

(١) قولُ الشَّافعيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «البِدْعَةُ بِدْعَتانِ: محمودَةٌ، ومذمومةٌ...»؛ مِمَّا فُهِمَ علَى غيرِ وَجْهِهِ، واستندَ إليهِ بعضُ أهلِ البِدَعِ لتحسينِ بِدَعِهِم؛ فإذَا قيلَ لأحدِهِم: لَا تبتدعْ فِي دينِ اللهِ؛ قالَ: هذِهِ بِدْعَةٌ حسنةٌ، أَو بِدْعَةٌ محمودةٌ! وقدِ استملَيتُ شيخَنا العلَّامَةَ المُحقِّقَ الشَّيخَ عَبْدَ الرَّحمنِ بنَ ناصرٍ البرَّاك؛ مَا نَصُّهُ: «هذَا القولُ مِن الشَّافِعيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِن الكلامِ المُتشابهِ، الَّذِي يمكنُ أَن يتعلَّقَ بِهِ أهلُ البِدَعِ المـُضِلَّةِ، ولَا مُتعلَّقَ لَهم فيهِ؛ فإنَّ آخرَ كلامِهِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يبيِّنُ مُرادَهُ؛ وهُوَ قولُه: «فمَا وافقَ السُّنَّةَ؛ فهُوَ محمودٌ، ومَا خالفَهَا؛ فهُوَ مذمومٌ»، وكذلكَ استشهادُهُ بقولِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فِي جَمْعِ النَّاسِ علَى إمامٍ واحدٍ فِي قيامِ رَمضانَ: «نِعْمَتِ البِدْعَةُ»؛ يدلُّ علَى أنَّ مَا سَمَّاهُ (بِدْعَةً محمودةً) إنَّما أرادَ المعنَى اللُّغويَّ؛ لأنَّ مَا وافقَ السُّنَّةَ وأصولَ الشَّريعَةِ، وقدْ أُحدثَ لحدوثِ مُقتَضيهِ؛ هُوَ مِن الدِّينِ، والبِدْعَةُ مَا أُحْدِثَ فِي الدِّين، مِمَّا ليسَ مِنهُ؛ علَى حدِّ قولِهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَن أحدثَ فِي أمرِنَا هذَا مَا ليسَ مِنهُ؛ فهُوَ رَدٌّ». =



وقدْ رُوِيَ عَن الشَّافعيِّ كلامٌ آخرُ يفسِّرُ هذَا؛ وأنَّه قالَ: «والمُحدَثاتُ ضَربانِ: مَا أُحْدِثَ ممَّا يخالفُ كتابًا، أَو سُنَّةً، أَو أثرًا، أَو إجماعًا؛ فهذِهِ البِدْعَةُ الضَّلالُ، ومَا أُحْدِثَ مِن الخيرِ، لَا خلافَ فيهِ لواحدٍ مِن هذَا[1]؛ وهذِهِ مُحْدَثَةٌ غيرُ مذمومةٍ».



= وعلَى هذَا؛ فلَا ينبَغِي تقسيمُ المُحْدَثاتِ إلَى محمودٍ ومذمومٍ -وإنْ صَحَّ مُرادُ مَن قالَ بذلكَ- لأنَّ ظاهرَ هذَا يصادمُ قولَهُ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «وشرُّ الأمورِ محدثاتُها»، «وكلُّ بدعةٍ ضلالَةٌ»، ولأنَّه يصيرُ ذريعةً للجُهَّالِ وأهلِ الأهواءِ في تسويغِ مَا ابتدَعُوهُ بمحضِ استحسانِهم، واتَّخذُوه دِينًا؛ وهُوَ مِن الدِّينِ الَّذِي لَم يأذَنْ بهِ الله.

انتهَى كلامُ شيخنا البرَّاك -وَفَّقَهُ اللهُ-، وقدْ أحسنَ مَا شادَ، وأجادَ وزادَ؛ جزاهُ اللهُ عنَّا خير الجزاء.

(١) الإشارة إلى ما تقدَّم من: الكتاب، والسنة، والأثر، والإجماع.

﴿ الحَدِيثُ التَّاسِعُ والعِشْرُون ﴾

■ عن مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الجَنَّةَ، ويُبَاعِدُنِي عَنِ النَّارِ. قَالَ: «لَقَدْ سَأَلْتَ عَنْ عَظِيمٍ؛ وإِنَّهُ لَيَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسَّرَهُ اللهُ عَلَيْهِ: تَعْبُدُ اللهَ؛ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وتَصُومُ رَمَضَانَ، وتَحُجُّ البَيْتَ» ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى أَبْوَابِ الخَيْرِ؟ الصَّوْمُ جُنَّةٌ، والصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الخَطِيئَةَ؛ كَمَا يُطْفِئُ المَاءُ النَّارَ، وصَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ»، ثُمَّ تَلَا: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ﴾ حَتَّى بَلَغَ ﴿يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾﴾ [السجدة: ١٦-١٧] ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِرَأْسِ الأَمْرِ، وعَمُودِهِ، وذِرْوَةِ سَنَامِهِ؟» قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «رَأْسُ الأَمْرِ: الإِسْلَامُ، وعَمُودُهُ: الصَّلَاةُ، وذِرْوَةُ سَنَامِهِ: الجِهَادُ» ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِمِلَاكِ ذَلِكَ كُلِّهِ؟» قُلْتُ: بَلَى



يَا رَسُولَ اللهِ. فأَخَذَ بِلِسَانِهِ؛ وقالَ: «كُفَّ عَلَيْكَ هَذَا» قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ؛ وإنَّا لمُؤَاخَذُونَ بِمَا نتكَلَّمُ بهِ؟ فقَالَ: «ثَكلَتْكَ أُمُّكَ، وهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ -أَوْ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ- إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ؟» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وقالَ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

الشَّرحُ

* قولُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلَا أَدُلُّكَ علَى أبوابِ الخيرِ؟»:

لمَّا رَتَّبَ دخولَ الجنَّةِ علَى واجباتِ الإسلامِ؛ دلَّهُ بعدَ ذلكَ علَى أبوابِ الخيرِ مِن النَّوافِلِ؛ فإنَّ أفضلَ أولياءِ اللهِ هُمُ المُقَرَّبُونَ؛ الَّذِينَ يتقرَّبونَ إليهِ بالنَّوافلِ بعدَ الفرائِضِ.

* وقولُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الصَّومُ جُنَّةٌ»:

(الجُنَّةُ): هِيَ مَا يستَجِنُّ بِهَا العبدُ؛ كالمِجَنِّ الَّذِي يقيهِ عندَ القتالِ مِن الضَّربِ؛ فكذلكَ الصِّيامُ؛ يَقِي صاحبَهُ مِن

المعاصِي في الدُّنيا؛ كمَا قالَ تعالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٨٣﴾ [البقرة: ١٨٣]؛ فإذَا كانَ لهُ جُنَّةٌ مِن المعاصِي؛ كانَ لهُ جُنَّةٌ في الآخرةِ مِن النَّارِ.

* قولُه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ: «والصَّدقةُ تُطفئُ الخطيئةَ؛ كمَا يُطفئُ الماءُ النَّارَ، وصلاةُ الرَّجُلِ في جَوْفِ اللَّيْلِ»:

يَعْنِي: أنَّها تُطفئُ الخطيئةَ أيضًا كالصَّدَقَةِ؛ ويدلُّ على ذلكَ: مَا أخرجَهُ الإمامُ أحمدُ، مِن روايةِ عُروةَ بنِ النَّزَّالِ، عَن مُعاذٍ قالَ: أقبلنَا معَ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ مِن غزوةِ تبوكٍ...؛ فذَكَرَ الحديثَ، وفيهِ: «الصَّومُ جُنَّةٌ، والصَّدَقَةُ، وقيامُ العبدِ في جَوْفِ اللَّيْلِ يكفِّرُ الخطيئةَ»[1].

وفي الترمذيِّ، مِن حديثِ بلالٍ، عَن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ

(١) وقدْ بيَّنَ المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ -أثناءَ ذِكرِهِ لرِواياتِ الحديثِ-: أنَّ عروةَ بنَ النَّزَّالِ لَم يسمعْ مِن مُعاذٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ.



قالَ: «عَلَيكُم بقيامِ اللَّيْـلِ؛ فإنَّه دَأْبُ الصَّالحينَ قبلَكُم، وإنَّ قيـامَ اللَّيْلِ قُرْبَـةٌ إلَى اللهِ جَلَّ جَلَالُهُ، ومنهاةٌ عَـن الإثمِ، وتكفيرٌ للسَّيِّئاتِ، ومَطْرَدةٌ للدَّاءِ عَن الجَسَدِ».

وخرَّجَـهُ، مِن حديثِ أبي أُمامةَ بنَحْوِه، وقالَ: «هُوَ أصحُّ مِن حديثِ بلالٍ»(١).

وقد تقدَّمَ: أنَّ صدقةَ السِّرِّ تُطفئُ الخطيئةَ، وتُطفئُ غضبَ الرَّبِّ؛ فكذلكَ صلاةُ اللَّيْلِ.

---

(١) أخرجَهُ التِّرمذيُّ (٣٥٤٩)، وقالَ: «حديثٌ غريبٌ، لاَ نعرفُه مِن حديثِ بلالٍ إلَّا مِن هذَا الوجه»، ثُمَّ ساقَ كلامًا يدلُّ علَى أنَّ الحديثَ عِندَهُ ضعيفٌ جِدًّا، ثُمَّ ساقَ حديثَ أبي أمامةَ، أنَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «عليكُم بقيامِ اللَّيلِ؛ فإنَّه دأبُ الصَّالحينَ قبلَكم، وهُوَ قربةٌ إلَى ربِّكم، ومَكْفَرَةٌ للسَّيِّئاتِ، ومنهاةٌ للإثمِ»، ثُمَّ قال: «وهذَا أصحُّ مِن حديثِ إدريسَ، عَن بلالٍ».
قلتُ: وقد تابَعَهُ الشَّيخُ الألبانيُّ علَى ذلكَ؛ فقالَ عَنِ حديثِ بلالٍ: إنَّه «ضعيفٌ جِدًّا»؛ انظر: «ضعيف التَّرغيب» (٣٥٧)، وقالَ عن حديثِ أبي أمامةَ: إنَّه «حَسَنٌ لغيرِهِ»؛ انظر: «الصَّحيحة» (٦٢٤).
والخلاصة: أنَّ الحديثَ ثابتٌ -إن شاء الله- مِن روايةِ أبي أمامةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وليسَ فِيهَا: «ومطردة للدَّاءِ عَن الجسدِ».

* وقولُه: «ثُمَّ تلَا: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿١٦﴾ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾﴾ [السجدة: ١٦-١٧]:

يَعنِي: أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَلا هاتَيْنِ الآيَتْينِ؛ عِندَ ذِكْرِهِ فضلَ صلاةِ اللَّيْلِ؛ ليبيِّنَ بذلكَ فضلَ صلاةِ اللَّيْلِ.

* وقولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وصلاةُ الرَّجُلِ مِن جَوْفِ اللَّيْلِ»:

ذَكَرَ أفضلَ أوقاتِ التَّهجُّدِ باللَّيلِ؛ وهُوَ: جوفُ اللَّيْلِ.

وقدْ قيلَ: إنَّ جوفَ اللَّيْلِ إذَا أُطْلِقَ فالمرادُ بهِ: وسطُهُ. وإن قيلَ: جوفُ اللَّيْلِ الآخرِ؛ فالمرادُ: وسطُ النِّصْفِ الثَّانِي؛ وهُوَ: السُّدسُ الخامِسُ مِن أَسداسِ اللَّيْلِ، وهُوَ الوقتُ الَّذِي وردَ فيهِ النُّزولُ الإلهيُّ.

* قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ألَا أُخبِرُكَ برَأْسِ الأمرِ، وعَمُودِهِ،



وذِرْوَةِ سَنَامِهِ؟»؛ قُلْتُ: بلَى يَا رَسُولِ اللهِ؛ قالَ: «رَأْسُ الأمرِ: الإسلامُ، وعمودُهُ: الصَّلاةُ، وذِرْوَةُ سَنَامِهِ: الجِهَادُ»:

أخبرَ النَّبيُّ ﷺ عَن ثلاثةِ أشياءَ: رأسِ الأمرِ، وعمودِهِ، وذِرْوَةِ سَنَامِهِ:

يعنِي بـ (الأمرِ): الدِّينَ؛ وقدْ جاءَ تفسيرُهُ في الرِّوايَةِ الأُخرَى بـ: الشَّهادَتَيْنِ؛ فمَن لَم يُقِرَّ بِهما ظاهرًا وباطنًا؛ فليسَ مِن الإسلامِ في شيْءٍ.

وأمَّا قِوامُ الدِّينِ؛ فهُوَ: الصَّلاةُ؛ يقومُ بِهِ الدِّينُ؛ كمَا يقومُ الفُسْطَاطُ علَى عَمُودِهِ.

وأمَّا ذِرْوَةُ سَنَامِهِ -وهُوَ أعلَى مَا فيهِ وأرفَعُهُ- فهُوَ: الجِهَادُ؛ وهذَا يدلُّ علَى أنَّه أفضلُ الأعمالِ بعدَ الفرائضِ؛ كمَا هُوَ قولُ الإمامِ أحمدَ وغيرِهِ مِن العلماءِ.

* قولُـه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلَا أُخبِـرُكَ بِمِـلاكِ ذلـكَ كلِّه»؛ قلتُ: بلى؛ قالَ: «كُفَّ عليكَ هذَا»:

هذَا يدلُّ علَى أنَّ كفَّ اللِّسانِ، وضبطَهُ، وحبسَهُ، هُوَ أصلُ الخيـرِ كلِّهِ، وأنَّ مَنْ مَلَكَ لِسـانَهُ؛ فقدْ مَلَكَ أمرَهُ، وأحكمَهُ، وضبطَهُ.

والمُـرادُ بـ (حصائِدِ الألسـنَةِ): جزاءُ الـكلامِ المُحَرَّمِ، وعقوباتُـهُ؛ فـإنَّ الإنسـانَ يـزرعُ بقولِـهِ وعملِهِ الحسـناتِ والسَّـيِّئاتِ، ثُمَّ يَحصِدُ يـومَ القيامةِ مَا زرعَ، فمَن زرعَ خيرًا؛ حصَدَ الكرامَةَ، ومَن زرعَ شرًّا؛ حصدَ النَّدامَةَ.

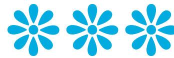
ورَوَى مالكٌ، عَن زيدِ بنِ أسلمَ، عَن أبيهِ، أنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دخـلَ علَى أبي بكـرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهُوَ يجبِذُ لسـانَهُ؛ فقالَ عُمَرُ: «مَهْ؛ غفَرَ اللهَ لكَ»! فقالَ أبو بكرٍ: هذَا أوردَنِي الموارِدَ»![١]

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» بإسناد صحيح (٢٨٢٥).



وكانَ ابنُ مسعودٍ يحلفُ باللهِ الَّذي لَا إلهَ إلَّا هُوَ: «مَا علَى الأرضِ شيءٌ أحوجَ إلَى طولِ سَجْنٍ مِن لِسَانٍ»![1]

وقالَ يونُسُ بنُ عبيدٍ: «مَا رأيتُ أحدًا لسانُه مِنهُ علَى بالٍ؛ إلَّا رأيتُ ذلكَ صلاحًا في سائرِ عملِهِ»[2].



(١) أخرجه ابن أبي شَيبة في «المصنَّف» (٩/ ٦٥).

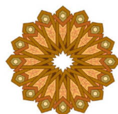
(٢) مَن أرادَ التَّوسُّعَ فيمَا يتعلَّقُ باللِّسانِ؛ فلْيرجعْ إلَى شرحِ الحديثِ الخامسَ عشرَ مِن هذَا الكتابِ.

الحَدِيثُ الثَّلاثون

■ عن أَبِي ثَعْلَبَةَ الخُشَنِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ اللهَ فَرَضَ فَرَائِض فلَا تُضَيِّعُوهَا، وحَدَّ حُدُودًا فلَا تَعْتَدُوهَا، وحَرَّمَ أَشْيَاء فلَا تَنْتَهِكُوهَا، وسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ رَحْمَةً لَكُمْ، غَيْرَ نِسْيَانٍ؛ فلَا تَبْحَثُوا عَنْهَا». حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وغَيْرُهُ.

الشَّرحُ

قالَ أبو بكرٍ ابنُ السَّمْعانيِّ: «هـذَا الحديثُ أصلٌ كبيرٌ مِن أصولِ الدِّينِ»؛ قالَ: «فمَن عَمِلَ بهذَا الحديثِ؛ فقدْ حازَ الثَّوابَ، وأَمِنَ العِقَابَ؛ لأنَّ مَن أدَّى الفرائِضَ، واجتنبَ المحارِمَ، ووقفَ عِندِ الحُدُودِ، وتركَ البحثَ عمَّا غابَ عَنهُ؛ فقدِ استوفَى أقسامَ الفَضْلِ، وأوفَى حقوقَ الدِّينِ؛ لأنَّ الشَّرائِعَ لَا تخرجُ عَن هذِهِ الأنواعِ المذكورَةِ في هذَا الحديثِ». انتهَى.



فأمَّا الفرائِضُ: فمَا فرضَهُ اللهُ علَى عبادِهِ، وألزَمَهُم القيامِ بهِ؛ كالصَّلاةِ، والزَّكاةِ، والصِّيامِ، والحَجِّ.

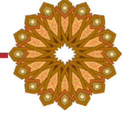
وأمَّـا المحـارِمُ: فهِيَ الَّتِـي حماهَا اللهُ تعالَـى، ومنعَ مِن قُربانِها وارتكابِها وانتهاكِهَا.

وأمَّا حُدُودُ اللهِ الَّتِي نَهى عَن اعتدائِهَا؛ فالمرادُ بهَا جملةً: مَا أذنَ في فعلِهِ، سـواءٌ كانَ علَى طريقِ الوجوبِ، أَو النَّدبِ، أو الإباحةِ.

واعتداؤُهَا: هُوَ تجاوُزُ ذلكَ إلَى ارتكابِ مَا نَهى عنهُ.

وقد تُطلَقُ (الحدودُ)، ويُرادُ بِهَا: نفسُ المحارِمِ؛ وحينَئذٍ؛ فيُقالُ: لَا تقرَبُوا حُدودَ اللهِ؛ كمَا قالَ تعالَى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧].

وقد تُسَـمَّى العُقُوباتُ المُقـدَّرَةُ، الرَّادِعَةُ عَـن المحارِمِ المغلَّظَـةِ (حُـدُودًا)؛ كمَـا يُقالُ: حـدُّ الزِّنَا، وحدُّ السَّـرِقَةِ،



وحدُّ شُرْبِ الخَمْرِ. وهذَا هُوَ المعروفُ من اسْمِ الحدودِ في اصْطِلَاحِ الفُقَهاءِ.

وأمَّا المسكوتُ عَنهُ: فهُوَ مَا لَم يُذكَرْ حُكْمُه بتحليلٍ، ولَا إيجابٍ، ولَا تحريمٍ؛ فيكونُ مَعفُوًّا عنهُ؛ لَا حرجَ علَى فاعِلِه.

• قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فلَا تبحثُوا عنهَا»:

وممَّا يدخلُ في النَّهْيِ عَن البَحْثِ عَنهُ: أمورُ الغَيْبِ الخبريَّةُ؛ الَّتِي أُمِرَ بالإيمانِ بِها، ولَم يُبيَّن كيفيَّتُها؛ فالبحثُ عَن ذلكَ ممَّا يُنهَى عَنهُ، وقدْ يوجِبُ الحيرةَ والشَّكَّ، ويرْتَقِي إلَى التَّكذيبِ.

وفي «صَحيح مُسلِمٍ»، عَن أبي هُرَيرةَ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «لَا يزالُ النَّاسُ يسألونَ؛ حتَّى يُقالَ: هذَا اللهُ خلَقَ الخَلْقَ؛ فمَنْ خَلقَ اللهَ؟ فمَن وَجدَ مِن ذلكَ شَيئًا؛



فلْيَقُلْ: آمنتُ باللهِ»[١].

قال إسحاقُ بنُ راهويهِ: «لَا يجوزُ التَّفكُّرُ فِي الخالِقِ، ويجوزُ للعبادِ أَن يتفكَّرُوا فِي المخلوقينَ بمَا سَمِعُوا فِيهِم، ولَا يزيدونَ علَى ذلكَ؛ لأَنَّهم إنْ فعلُوا تَاهُوا». قالَ: «وقدْ قالَ اللهُ: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٤٤]؛ فلَا يجوزُ أَن يُقالَ: كيفَ تُسبِّحُ القِصَاعُ والخبزُ والثِّيابُ؟ وكلُّ هذَا قدْ صَحَّ العِلْمُ فيهِ أَنَّهم يُسَبِّحونَ؛ فذلكَ إلَى اللهِ أَن

---

(١) أخرجَهُ مُسلِمٌ (١٣٤). وهذِهِ إحْدَى الصِّيغُ الَّتِي ينبَغِي علَى المُسْلِمِ أَن يقولَها؛ متَى وجدَ شيئًا مِن الشَّيطانِ.
وأنَا أُلخِّصُ بعضَ مَا ينبَغِي للمُسلِمِ أَن يقولَهُ ويفعلَهُ -كمَا جاءَ فِي الأحاديثِ الصَّحيحةِ-؛ فمِن ذلك:
١. قول: (آمنتُ باللهِ) كما فِي رواية مُسْلم التي ذكرها المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.
٢. قول: (آمنتُ باللهِ ورَسُولِهِ) كمَا فِي روايةٍ أُخرَى فِي صحيح مُسلِم.
٣. الاستعاذةُ باللهِ، ثمَّ الانتهاءُ عَن التَّمادِي فِي ذلكَ التَّفكير. كما عند البُخاري (٣٢٧٦) وكما فِي روايةٍ أُخرَى عِند مُسلِم.
٤. يقول: (اللهُ أحد، اللهُ الصَّمَد، لَم يَلِدْ ولَم يُولَدْ ولَم يكُن لَهُ كفوًا أحد)، ثُمَّ يتفُلُ عَن يسارِهِ -ثلاثًا-، ويستعيذُ مِن الشَّيطانِ. ورد ذلك فِي حديث أخرجَهُ أبو داودَ بسندٍ حَسَنٍ.



يجعلَ تسـبيحَهُم كيفَ شاءَ، وكمَا يشـاءُ، وليسَ للنَّاسِ أَن يخوضُوا في ذلكَ إلَّا بمَا عَلِمُوا، ولَا يتكلَّموا في هذَا وشِـبْهِهِ إلَّا بمَـا أخبـرَ اللهُ، ولَا يزيـدُوا علَى ذلـكَ؛ فاتَّقُـوا اللهَ، ولَا تخوضُوا في هذِهِ الأشـياءِ المُتشـابِهةِ؛ فإنَّه يُرْدِيكُم الخوضُ فيهِ عَن سَـنَنِ الحَـقِّ» نقلَ ذلـكَ كلَّهُ: حَرْبٌ، عَن إِسـحاقَ -رَحِمَهُما اللهُ-[(١)].

(١) وللعَّلامةِ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ صالح العثيمين فتوىً عظيمةُ النَّفعِ؛ لمَن وقعَ في قلبِه شيءٌ مِن الشُّكوكِ والوَساوِسِ.

* سُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَن رَجُلٍ يوسوسُ لهُ الشَّيطانُ بوَساوسَ عظيمةٍ، فيمَا يتعلَّقُ باللهِ جَلَّ جَلَالُهُ، وهُوَ خائفٌ مِن ذلَك جدًّا.

* فأجابَ بقولِهِ: «مَا ذُكر مِن جهةِ مُشكلةِ السَّائِلِ الَّتِي يخافُ مِن نتائجِهَا؛ أقولُ لهُ: أبشرْ بأنَّه لَن يكونَ لَها نتائجُ إلَّا النَّتائج الطَّيِّبة؛ لأنَّ هذِهِ وَساوسُ يصولُ بِها الشَّيطانُ علَى المؤمنينَ؛ ليُزعزِعَ العقيدةَ السَّليمةَ في قلوبِهم، ويوقعَهم في القلقِ النَّفسيِّ والفكريِّ؛ ليكدِّرَ عليهِم صفوَ الإيمانِ. وليستْ حالهُ بأوَّلِ حالٍ تَعرِضُ لأهلِ الإيمانِ، ولَا هِيَ آخر حالٍ. ولقدْ كانَتْ هذِهِ الحالُ تعرضُ للصَّحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ فعَن أبي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: جاءَ أناسٌ مِن أصحابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فسألُوهُ: إنَّا نجدُ في أنفسِنَا مَا يتعاظمُ أحدُنا أن يتكلَّمَ بهِ! فقالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَوَقد وجدتموهُ؟»؛ قالُوا: نَعَمْ؛ قالَ: «ذاكَ صريحُ الإيمانِ»! رَوَاهُ مُسلِمٌ. =

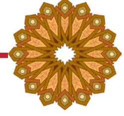


= وفي «الصَّحيحينِ» أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «يأتِي الشَّيطانُ أحدَكُم؛ فيقولُ: مَن خلقَ كذَا؟ من خلقَ كذَا؟ حتَّى يقولَ: مَن خلقَ رَبَّكَ؟ فإذَا بلغَهُ؛ فلْيستَعِذْ باللهِ، ولْينْتَهِ».

وعنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جاءَهُ رجلٌ فقالَ: إنِّي أحِّدثُ نَفْسِي بالشَّيءِ؛ لأن أكونَ حُمَمَةً أحبُّ إليَّ مِن أن أتكلَّمَ بهِ! فقالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الحمدُ للهِ الَّذِي ردَّ أمرَهُ إلَى الوَسوسةِ». رَوَاهُ أبو داودَ.

فأقول لهذَا السَّائلِ: إذَا تبيَّنَ لكَ أنَّ هذِهِ الوَساوِسَ مِن الشَّيطانِ؛ فجَاهِدْهَا وكَابِدْهَا، واعْلَمْ أنَّها لَن تضرَّكَ أبدًا، معَ قيامِكَ بواجبِ المجاهدَةِ، والإعراضِ عَنهَا، والانتهاءِ عَن الانسيابِ وراءَها؛ كمَا قالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إنَّ اللهَ تجاوَزَ عَن أُمَّتِي مَا وَسوسَتْ بهِ صدورُها، مَا لَم تعمَلْ بهِ، أَو تتكلَّمَ»، متَّفقٌ عليه. وأنتَ لَو قيلَ لكَ: هَلْ تعتقدُ مَا توسوسُ، وهَلْ تراهُ حقًّا؟ وهَلْ يمكنُ أَن تصفَ اللهَ -سُبحانَهُ- به؟ لقلتَ: ﴿مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ ١٦﴾ [النور: ١٦]! ولأنكرتَ ذلكَ بقلبِكَ ولسانِكَ، وكنتَ أبعدَ النَّاسِ عَنهُ.

إذَنْ؛ فهُوَ مجرَّدُ وَساوسَ وخطراتٍ تعرضُ لقلبِكَ مِن الشَّيطانِ؛ ليرديكَ، ويلبِسَ عليكَ دِينَك. ولذلكَ تجدُ الأشياءَ التَّافهةَ لَا يُلقِي الشَّيطانُ في قلبِكَ الشَّكَّ فِيهَا؛ فأنتَ تسمعُ -مَثَلًا- بوجودِ مُدنٍ كبيرةٍ مملوءةٍ بالسُّكانِ، ولَم يخطُرْ ببالِكَ الشَّكُّ فِي وُجُودِهَا؛ إذْ لَا غرضَ للشَّيطانِ في تشكيكِ الإنسانِ فيهَا. ولكنَّ الشَّيطانَ لهُ غرضٌ كبيرٌ في إفسادِ إيمانِ المؤمنِ؛ فهُوَ يَسعَى =



= ليُطفئَ نورَ العِلْمِ والهدايةِ فِي قلبِهِ، ويوقعهُ فِي ظُلمةِ الشَّكِّ والحيرَةِ، والنَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيَّن لنَا الدَّواءَ النَّاجعَ؛ وهُوَ قولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فلْيَستَعِذْ باللهِ، ولينتهِ»؛ فإذَا انتهَى الإنسانُ عَن ذلكَ، واستمرَّ فِي عبادةِ الله؛ طلبًا ورغبةً فيمَا عِندَ الله؛ زالَ ذلكَ عَنهُ بحولِ اللهِ.

فأَعْرِضْ عَنْ جميعِ التَّقديراتِ الَّتِي تَرِدُ علَى قلبِكَ، وهَا أنتَ تعبدُ اللهَ، وتدعوهُ، وتعظِّمُهُ، ولَو سَمِعْتَ أحدًا يصفُه بمَا تُوسوسُ بهِ؛ لقتلتَهُ إنْ أمكنكَ ذلك.

إذَنْ؛ فمَا تُوسوسُ بِهِ ليسَ حقيقةً واقعةً؛ بلْ هُوَ خواطرُ ووَساوِسُ لَا أصلَ لَها.

ونَصيحَتِي تتلخَّصُ فيمَا يأتِي:

١. الاستعاذةُ باللهِ، والانتهاء بالكليَّةِ عَن هذِهِ التَّقديراتِ؛ كمَا أمرَ بذلكَ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٢. ذِكْرُ اللهِ تعالَى، وضبطُ النَّفسِ عَن الاستمرارِ في هذِهِ الوَساوسِ.

٣. الانهماكُ الجِدِّيُّ في العبادةِ والعملِ؛ امتثالًا لأمرِ اللهِ، وابتغاءً لمرضاتِهِ؛ فمتى التفتَّ إلَى العبادةِ التفاتًا كليًّا بجِدٍّ؛ نسيتَ الاشتغالَ بهذِهِ الوَساوسَ إن شاءَ اللهُ.

٤. كثرةُ اللُّجوءِ إلَى اللهِ، والدُّعاءِ بمعافاتِكِ مِن هذَا الأمرِ.

وأسألُ اللهَ لكَ العافيةَ، والسَّلامةَ مِن كلِّ سُوءٍ ومَكروهٍ».

انتهَى كلامُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِن «مجموع الفتَاوى» جمع الشَّيخ فَهد السُّليمان (١/ ٥٧).



الحَدِيثُ الحَادِي والثَّلاثُون

■ عن سَهْلِ بنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتُهُ؛ أَحَبَّنِي اللهُ، وأَحَبَّنِي النَّاسُ فقَالَ: «ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا؛ يُحِبَّكَ اللهُ، وازْهَدْ فِيمَا فِي أَيْدِي النَّاسِ؛ يُحِبَّكَ النَّاسُ».

حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ وغَيْرُه بِأَسَانِيدَ حَسَنَةٍ.

الشَّرحُ

اشتملَ هذَا الحديثُ علَى وَصيَّتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ:

* **إِحْدَاهما:** الزُّهد فِي الدُّنيا؛ وأنَّه مُقْتَضٍ لمحبَّةِ اللهِ جَلَّ جَلَالُهُ.

* **والثَّانية:** الزُّهد فِيمَا فِي أَيدِي النَّاسِ؛ وأنَّه مُقْتَضٍ لمحبَّةِ النَّاسِ[1].

(١) والزهد فيما في أيدي الناس، داخل في عموم الزهد في الدنيا، فالزهد فيها موجب لمحبة الله ومحبة الناس. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).

فأمَّا الزُّهْدُ في الدُّنيا:

فقدْ كَثُرَ في القرآنِ الإشارةُ إلَى مدحِهِ، وإلَى ذَمِّ الرَّغبَةِ في الدُّنيا؛ قالَ الله تعالَى: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾ وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ﴿١٧﴾﴾ [الأعلى: ١٦-١٧]، وقال تعالَى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧]، وقالَ في قِصَّةِ قارونَ: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ۖ قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا يَـٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَـٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٧٩﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ وَيْلَكُمْ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا وَلَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلصَّـٰبِرُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [القصص: ٧٩-٨٠]، وقالَ تعالَى: ﴿وَفَرِحُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا مَتَـٰعٌ ﴿٢٦﴾﴾ [الرعد: ٢٦]، وقالَ تعالَى: ﴿قُلْ مَتَـٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٧٧﴾﴾ [النساء: ٧٧].



وقـالَ حاكيًا عَن مؤمنِ آلِ فِرْعَونَ أنَّه قالَ لقومِهِ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ٣٨ يَٰقَوۡمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا مَتَٰعٞ وَإِنَّ ٱلۡأٓخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلۡقَرَارِ ٣٩﴾ [غافر: ٣٨-٣٩].

۞ والأحاديثُ في ذمِّ الدُّنيا وحقارَتِها عِندَ اللهِ كثيرةٌ جدًّا:

ففِي «صَحيح مُسلِم»، عَن جابرٍ، أنَّ النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ مَرَّ بالسُّوقِ والنَّاسُ كَنَفَيْهِ؛ فمَرَّ بجدي أسكَّ[1] ميِّتٍ فتناوَلَهُ، فأخذَ بأُذُنِهِ؛ فقال: «أيُّكم يحبُّ أنَّ هذا له بدِرْهَمَ؟!»؛ فقالُوا: مَـا نحبُّ أنَّه لنَا بشـيْءٍ! ومَـا نصنَعُ بهِ؟! قـالَ: «أتحبُّونَ أنَّه لكُـم؟»؛ قالُوا: واللهِ لَـو كانَ حيًّا كانَ عيبًا فيهِ؛ لأنَّه أسـكُّ؛ فكيـفَ وهُوَ ميِّتٌ؟! فقـالَ: «واللهِ لَلدُّنيا أهـونُ علَى اللهِ مِن هذَا عَليكُم»[2].

---

(١) (أسك) أي: صغير الأذنين، ضيِّقُ صِماخهما. وقيل: هو الذي لا يسمع. «المُفهم» (٧/ ١٠٧).

(٢) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٢٩٥٧).

وفيهِ أيضًا، عَن المُستَوردِ الفِهريِّ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «مَا الدُّنيَا فِي الآخِـرَةِ؛ إلَّا كمَا يجعلُ أحدُكُم أصبعَهُ في اليمِّ؛ فلْينظرُ بماذَا ترجعُ؟!»[1].

ومعنَـى الزُّهْدِ في الشَّـيْءِ: الإعـراضُ عنهُ؛ لاسـتقلالِهِ، واحتقـارِهِ، وارتفاعِ الهمَّةِ عنـهُ؛ يُقالُ: (شـيْءٌ زهيدٌ)؛ أَي: قليلٌ حقيرٌ.

وقد تكلَّمَ السَّـلَفُ ومَن بعدَهم في تفسيرِ الزُّهْدِ في الدُّنيا، وتنوَّعَتْ عبارَاتُهم عنهُ:

رَوَى الإمـامُ أحمـدُ في كتـابِ «الزُّهـد»: قالَ أبو مسـلم الخـولانيُّ: «ليـسَ الزَّهـادةُ في الدُّنيـا بتحريمِ الحـلالِ، ولا إضاعةِ المالِ؛ وإنَّما الزَّهادةُ في الدُّنيا: أَن تكونَ بمَا في يدِ اللهِ أوثـقَ ممَّا في يدَيْكَ، وإذَا أُصِبْتَ بمصيبَةٍ؛ كنتَ أشـدَّ رجاءً لأجرِهَا وذخرِهَا؛ مِن إيَّاها لَو بَقِيَتْ لكَ».

---

(١) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٢٨٥٨).



وخرَّجَهُ ابنُ أبي الدُّنيا، عَن يونسَ بنِ ميسرةَ، قالَ: «ليسَ الزَّهادةُ في الدُّنيا بتحريمِ الحلالِ، ولَا بإضاعةِ المالِ؛ ولكنَّ الزَّهادةَ في الدُّنيا: أَن تكونَ بمَا في يدِ اللهِ أوثقَ مِنكَ بمَا في يدِكَ، وأَن يكونَ حالُكَ في المصيبَةِ وحالُكَ إذَا لَم تُصَبْ بِهَا سواءً، وأَن يكونَ مادِحُكَ وذَامُّكَ في الحقِّ سواءً».

ففسَّرَ الزُّهْدَ في الدُّنيا بثلاثةِ أشياءَ؛ كلُّها مِن أعمالِ القلوبِ، لَا مِن أعمالِ الجوارحِ:

أَحدُها: أَن يكونَ العبدُ بمَا في يدِ اللهِ أوثقَ مِنهُ بمَا في يدِ نفسِهِ؛ وهذَا ينشأُ مِن صِحَّةِ اليقينِ وقوَّتِهِ؛ فإنَّ اللهَ ضَمِنَ أرزاقَ عبادِهِ، وتكفَّلَ بِهَا؛ كمَا قالَ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦].

فمَن حقَّقَ اليقينَ؛ وثقَ باللهِ في أمورِهِ كلِّها، ورَضِيَ بتدبيرِهِ لَهُ، وانقطعَ عَن التَّعلُّقِ بالمخلوقينَ رجاءً وخوفًا، ومنعَهُ ذلكَ مِن طلبِ الدُّنيا بالأسبابِ المكروهةِ. ومَن كانَ

كذلـكَ؛ كانَ زاهدًا في الدُّنيا حقيقـةً، وكانَ مِن أغنَى النَّاسِ وإنْ لَم يكن لهُ شيْءٌ مِن الدُّنيا!

والثَّانـي: أَن يكونَ العبدُ إذَا أُصِيـبَ بمصيبَةٍ في دُنياهُ، مِن ذهـابِ مالٍ، أَو ولدٍ، أو غيرِ ذلكَ، أرغبَ في ثوابِ ذلَك ممَّا ذهـبَ مِنهُ مِـن الدُّنيا أَن يبقَى لهُ؛ وهذَا أيضًا ينشـأُ مِن كمالِ اليَقينِ.

وقدْ رُوِيَ عن ابنِ عُمَرَ: أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانَ يقولُ في دُعَائِهَ: «اللَّهُمَّ اقْسِمْ لنَا مِن خشيتَك مَا تَحُولُ بهِ بينَنَا وبينَ معاصيـكَ، ومِن طاعتِكَ مَا تبلِّغُنَا بـهِ جنَّتَكَ، ومِن اليقينِ مَا تهوِّنُ بهِ علينَا مصائِبَ الدُّنيا»(١).

وهُـوَ مِن علاماتِ الزُّهدِ في الدُّنيا، وقلَّةِ الرَّغبَةِ فِيها؛ قالَ عليٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «مَن زَهِدَ في الدُّنيا؛ هانَتْ عليهِ المُصيباتُ».

(١) أخرجَهُ التِّرمذيُّ (٣٥٠٢)، وقالَ: «هذَا حديثٌ حَسَنٌ غريبٌ»، وحسَّنَه الشَّيخُ الألبانيُّ في «صحيحِ الجامعِ» (١٢٦٨).



الثَّالث: أَن يستويَ عِندَ العبدِ حامُده وذامُّه في الحقِّ. وهذَا مِن علاماتِ الزُّهدِ في الدُّنيـا، واحتقارِهَا، وقلَّةِ الرَّغبةِ فِيها؛ فـإنَّ مَن عَظُمَتِ الدُّنيا عِنـدَه؛ أحبَّ المدحَ وكَرِهَ الذَّمَّ، ومَن اسـتوَى عِندَه حامدُه وذامُّه في الحقِّ؛ دلَّ علَى سُـقُوطِ منزلةِ المخلوقينَ مِن قلبِهِ، وامتلائِهِ مِن محبَّةِ الحقِّ، ومَا فيهِ رَضَى مولَاهُ.

وقدْ رُوِيَ عَن السَّـلَفِ عباراتٌ أُخَرُ في تفسـيرِ الزُّهْدِ في الدُّنيا؛ كُلُّها ترجعُ إلَى مَا تقدَّمَ.

ولْنَرجعْ إلَى شَرْحِ حديثِ: «ازهَدْ في الدُّنيا؛ يحبَّكَ اللهُ»:

فهذَا الحديثُ يدلُّ علَى أنَّ اللهَ يحبُّ الزَّاهدينَ في الدُّنيا.

قالَ بعضُ السَّلَفِ: «قالَ الحَواريُّونَ لعيسَى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: عَلِّمْنا عمـلًا واحـدًا يحبُّنَـا اللهُ عَزَّوَجَلَّ عليه؛ قـالَ: أبغِضُـوا الدُّنيا؛ يحبَّكُم اللهُ جَلَّ جَلَالُهُ».

وقدْ ذَمَّ اللهُ تعالَى مَن يحبُّ الدُّنيا، ويؤثِرُهَا علَى الآخرَةِ؛ كمَا قالَ: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ ﴿٢٠﴾ وَتَذَرُونَ ٱلْآخِرَةَ ﴿٢١﴾﴾ [القيامة: ٢٠-٢١]، وقالَ: ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴿٢٠﴾﴾ [الفجر: ٢٠]، وقالَ: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴿٨﴾﴾ [العاديات: ٨]، والمرادُ: حبُّ المالِ؛ فإذَا ذَمَّ مَن أحبَّ الدُّنيا؛ دلَّ علَى مدحِ مَن لا يحبُّها بل يرفضُهَا ويترُكُها.

قالَ الحسنُ: «مَن أحبَّ الدُّنيا وسَرَّتْهُ؛ خرجَ حُبُّ الآخرَةِ مِن قلبِهِ».

وقالَ عونُ بنُ عَبْدِ اللهِ: «الدُّنيا والآخرَةُ في القلبِ ككِفَّتَيِ الميزانِ؛ بقدرِ مَا تَرْجَحُ إِحدَاهما؛ تخِفُّ الأُخرَى»!

وقالَ وهبٌ: «إنَّما الدُّنيا والآخرةُ كرَجُلٍ لهُ امرأتانِ: إنْ أَرضَى إحدَاهُما؛ أسخَطَ الأُخرَى»!

واعلمْ؛ أنَّ الذَّمَّ الواردَ في الكتابِ والسُّنَّةِ للدُّنيا؛ ليسَ هُوَ رَاجِعًا إلَى زمانِها؛ الَّذِي هُوَ اللَّيلُ والنَّهارُ المتعاقبانِ إلَى



يوم القيامَةِ؛ فإنَّ اللهَ جعلَهُما خِلْفةً لمَن أَرادَ أَن يذَّكَّرَ أَو أرادَ شُكُورًا.

وليسَ الـذَّمُّ راجعًا إلَى مكانِ الدُّنيـا؛ الَّذِي هُوَ الأرضُ؛ الَّتِي جعلَهَا اللهُ لبنِي آدمَ مِهادًا وسَـكَنًا، ولَا إلَى مَا أودعَهُ اللهُ فِيهَا مِن الجبالِ والبحارِ والأنهارِ والمعادنِ، ولَا إلَى مَا أَنبتَهُ فِيهَا مِن الشَّـجَرِ والزَّرْعِ، ولَا إلَى مَا بثَّ فِيهَا مِن الحيواناتِ وغيرِ ذلكَ؛ فإنَ ذلكَ كلَّه مِن نِعَمِ اللهِ على عبادِهِ؛ بمَا لَهم فيهِ مِن المنافِعِ، ولَهم بهِ مِن الاعتبارِ والاستدلالِ علَى وحدانيَّةِ صانِعِهِ، وقُدرَتِهِ، وعظمتِهِ.

وإنَّمـا الذَّمُّ راجـعٌ إلَى أفعالِ بنِـي آدمَ؛ الواقعةِ في الدُّنيا؛ لأنَّ غالبَها واقعٌ علَى غيرِ الوَجْهِ الَّذِي تُحمَدُ عاقبتُه؛ بلْ يقعُ علَـى مَا تضرُّ عاقبتُهُ، أَو لا تنفَعُ؛ كمَا قالَ جَلَّجَلَالُهُ: ﴿ ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرُۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ ۖ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ

﴿يَكُونُ حُطَٰمٗاۖ وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٞ شَدِيدٞ وَمَغۡفِرَةٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٞۚ وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلۡغُرُورِ ٢٠﴾ [الحديد: ٢٠][1].

وبكلِّ حالٍ؛ فالزُّهدُ في الدُّنيا شعارُ أنبياءِ اللهِ، وأوليائِهِ، وأحبَّائِهِ.

الوصيَّةُ الثَّانيةُ: الزُّهدُ فيمَا في أَيْدِي النَّاسِ؛ وأنَّه مُوجِبٌ لمحبَّةِ النَّاسِ:

قالَ الحَسَنُ: «لَا تزالُ كريمًا علَى النَّاس أَو: لَا يزالُ النَّاسُ يكرمونَكَ، مَا لَم تَعاطَ ما في أَيدِيهِم؛ فإذَا فعلتَ ذلكَ؛ استخفُّوا بكَ، وكرهُوا حديثَكَ، وأبغضوكَ»!

وقَد تكاثرتِ الأحاديثُ عَن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بالأمرِ

(١) ما من حث على ترك الدنيا في القرآن والسُّنَّة إلا وهو مقترن بالحث على أمر الآخرة بالنص أو بالتضمُّن، وترك الدنيا مجردًا لم يأت الحث عليه في الشريعة إلا لأجل التفرغ لعمل الآخرة، والعمل للدنيا مع الإكثار من عمل الآخرة غير مذموم. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).

بالاستعفافِ عَن مسألةِ النَّاسِ، والاستغناءِ عَنهْم؛ فمَن سأَلَ النَّـاسَ مَا بأيديِهم؛ كرهـوهُ وأبغضـوهُ؛ لأنَّ المالَ محبوبٌ لنُفُوسِ بنِي آدمَ، فمَن طلبَ مِنهُم مَا يحبُّونَهُ؛ كرهوهُ لذلكَ. وأمَّـا مَن زَهِـدَ فِيمـا في أَيْدِي النَّـاسِ، وعفَّ عَنهْـم؛ فإنَّهم يحبُّونه، ويُكرمونَهُ لذلكَ، ويسودُ به عليهِم؛ كمَا قالَ أعرابيٌّ لأهلِ البَصْرَةِ: مَن سيِّدُ أهـلِ هذِهِ القريةِ؟ قالُوا: الحسـنُ؛ قالَ: بِمَ سـادَهُم؟ قالُوا: «احتاجَ النَّاسُ إلَى عِلْمِهِ، واستغنَى هُوَ عَن دُنياهُم»!

ومَا أحسنَ قولَ بَعْضِ السَّلَفِ -في وَصْفِ الدُّنيا وأَهْلِها-:

ومَـا هِـيَ إلَّا جيفـةٌ مسـتحيلةٌ
علَيهَـا كلابٌ هَمُّهُـنَّ اجتذابُهـا
فإنْ تجتَنِبْها كُنْتَ سِـلْمًا لأَهْلِهَا
وإنْ تجتذِبْهـا نازعتْـكَ كلابُهـا



الحَدِيثُ الثَّاني والثَّلاثُونَ

■ عن أَبِي سَعيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا ضَرَرَ، ولَا ضِرَارَ».

حَدِيثٌ حَسَـنٌ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَـه، والدَّارَقُطْنِيُّ، وغَيْرُهُمَا - مُسْنَدًا -.

ورَوَاهُ مَالِكٌ في «المُوَطَّإِ»: عَنْ عَمْرِو بنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَـلًا؛ فأَسْقطَ أَبا سَعِيدٍ، ولَهُ طُرُقٌ يَقْوَى بَعْضُهَا ببَعْضٍ.

الشَّرحُ

حديثُ أبي سَـعِيدٍ لَـم يُخرجْه ابـنُ ماجَهْ؛ إنَّمـا خرَّجَهُ الدَّارَقُطْنِـيُّ والحاكمُ والبيهقيُّ، وفي آخـره زيادة: «مَن ضَارَّ ضَرَّهُ الله، وَمَن شَاقَّ شَقَّ اللهُ عليه».



وأمـا ابنُ ماجَهْ، فخرَّجه مـن حديث عُبادةَ بن الصامت: أنَّ رسـول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قضـى أنْ لا ضَـرر ولا ضِـرارَ.

وخرَّجـه أيضًا مـن وجهٍ آخرَ من رواية جابـرٍ الجُعفيِّ، عن عِكرِمـةَ، عن ابن عباس قال: قال رسـول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «لا ضرَرَ ولا ضِرَار»؛ وجابرٌ الجُعفِيُّ ضعَّفه الأكثرون.

وقدْ ذكرَ الشَّـيخُ أنَّ بعضَ طرفِهِ تُقوَّى ببعضٍ؛ وهُوَ كمَا قالَ.

وقـالَ أبو عمـرو ابـنُ الصَّلَاح: «هـذَا الحديثُ أسـندَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مِن وجوهٍ، ومجموعُها يُقوِّي الحديثَ ويحسِّنُهُ، وقد تقبَّلَهُ جماهيرُ أهلِ العِلْم، واحتجُّوا بِهِ».

وقدِ استدلَّ الإمامُ أحمدُ بهذَا الحديثِ؛ وقالَ: قالَ النَّبيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «لَا ضرر، ولَا ضِرَارَ».

قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَا ضررَ، ولَا ضِرَارَ»:

اختلَفُوا: هلْ بينَ اللَّفظَتَينِ -أعنِي: (الضَّررَ) و(الضِّرارَ)- فرقٌ، أَم لَا؟ فمِنهُم مَن قالَ: هَما بمعنى واحدٍ؛ علَى وَجْهِ التَّأكيدِ.

والمشهورُ: أنَّ بينَهما فرْقًا؛ ثُمَّ قيلَ: (الضَّررُ): أَن يُدخِلَ علَى غيرِهِ ضررًا، بمَا ينتفعُ هوَ بهِ؛ و(الضِّرارُ): أَن يُدخِلَ علَى غيرِهِ ضَرَرًا بمَا لَا منفعةَ لهُ بهِ؛ كمَن منعَ مَا لَا يضرُّهُ، ويتضرَّرُ بهِ[1] الممنوعُ. ورَجَّحَ هذَا القولَ: طائفةٌ؛ مِنهم: ابنُ عَبْدِ البَرِّ، وابنُ الصَّلَاحِ.

وقيلَ: (الضَّررُ): أَن يضرَّ بمَن لَا يضرُّهُ، و(الضِّرارُ): أَن يضرَّ بمَن قدْ أضرَّ بهِ علَى وجهٍ غيرِ جائزٍ.

---

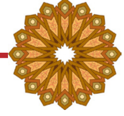
(١) بهِ أَي بمنعِهِ.



وعلَى كلِّ حالٍ؛ فالنَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنَّما نفَى الضَّرَ والضِّرارَ بغيرِ حَقٍّ؛ فأمَّا إدخالُ الضَّررِ علَى أحدٍ بحَقٍّ، إمَّا لكونِهِ تعدَّى حدودَ اللهِ، أَو كونِهِ ظلَمَ غيرَهُ؛ فهذَا غيرُ مرادٍ قَطْعًا؛ وإنَّما المرادُ: إلحاقُ الضَّررِ بغيرِ حَقٍّ.

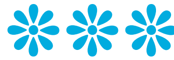
وممَّا يدخلُ في عمومِ قولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا ضرَرَ**»: أنَّ اللهَ لَم يكلِّفْ عبادَهُ فعلَ مَا يضرُّهم البتَةَ؛ فإنَّ مَا يأمرُهُم بهِ هُوَ عينُ صلاحِ دينِهم ودُنياهُم، ومَا نهاهُم عَنهُ هُوَ عينُ فسادِ دينِهم ودُنياهُم، لكنَّه لَم يأمرْ عبادَهُ بشيءٍ هُوَ ضَارٌّ لَهم في أبدانِهم أيضًا؛ ولهذَا أسقطَ الطَّهارَةَ بالماءِ عَن المريضِ، وأسقطَ الصِّيامَ عن المريضِ والمسافرِ.

في «المُسندِ»، عَن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: قيل لرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أيُّ الأديانِ أحبُّ إلَى اللهِ؟ قالَ «**الحَنيفيَّةُ السَّمْحَةُ**»، ومِن حديثِ عائشةَ عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ:



«إنِّي أُرْسِلْتُ بحَنيفيَّةٍ سَمْحَةٍ»[(١)].

ومِن هـذَا المعنَى: مـا في «الصَّحيحين»، عَـن أنسٍ: أنَّ النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ رَأى رجلًا يَمْشِي؛ قيلَ: إنَّه نذرَ أَن يحجَّ مَاشِـيًا؛ فقالَ: «إنَّ اللهَ لَغنيٌّ عَن مشيهِ؛ فلْيَرْكَبْ»، وفي رِوايةٍ: «إنَّ اللهَ لغنيٌّ عَن تعذيبِ هذَا نفسَهُ»![(٢)]



(١) أخرجَـهُ أحمدُ (١/ ٢٣٦) من حديث ابن عبـاس، و(٦/ ٢٣٣) مِن حديثِ عائشة. وهو مرويٌّ عَن عددٍ مِن الصَّحابةِ مِنهُم: جابرٌ، وأبو أمامة، وأسانيدُهُ ضعيفـةٌ، لكـنَّ القَدْرَ المذكورَ قدْ يرتقِي بشـواهِدِهِ إلَى درجةِ الحَسَـنِ، واللهُ أعلَم.

(٢) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (١٨٦٥)؛ ومُسلِمٌ (١٦٤).



الحَدِيثُ الثَّالِثُ والثَّلاثُونَ

■ عـن ابْنَ عَبَّـاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ أَنَّ رَسُـولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ قَـالَ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ؛ لَادَّعَـى رِجَالٌ أَمْوَالَ قَوْمٍ ودِمَاءَهُمْ! لَكِنَّ البَيِّنَةَ عَلَى المدَّعِي، واليَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ».

حَدِيـثٌ حَسَـنٌ، رَواهُ البَيْهَقِيُّ وغَيْرُهُ هكـذَا؛ وبَعْضَهُ في «الصَّحيحينِ».

الشَّرحُ

أصلُ هذَا الحديثِ خرَّجَاهُ في «الصَّحيحين»، مِن حديثِ: ابـنِ جُريجٍ، عَن ابنِ أَبـي مُليكةَ، عَن ابن عبَّـاسٍ، عَن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ قالَ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْواهُم؛ لادَّعَى ناسٌ دِماءَ رِجالٍ وأموالَهم! ولكنَّ اليمينَ علَى المدَّعَى عليهِ».

واللَّفظُ الَّذِي سـاقَهُ بِهِ الشَّيخُ؛ سـاقهُ ابنُ الصَّلاحِ قبلَهُ في «الأحاديثِ الكُليَّاتِ»؛ وقالَ: «رواهُ البيهقيُّ بإسنادٍ حَسَنٍ»

وقَد استدلَّ الإمامُ أحمدُ وأبو عُبَيدٍ بأنَّ النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قـالَ: «البيِّنَـةُ علَى المدَّعِي، واليمينُ على مـن أنكرَ»؛ وهذَا يدلُّ علَى أنَّ اللفظَ صَحِيحٌ مُحْتَجٌّ بهِ.

وفي المعنَى أحاديثُ كثيرةٌ:

فِفِـي «الصَّحيحين»، عَن الأشـعثِ بنِ قيـسٍ، قال: كانَ بينِـي وبينَ رجلٍ خصومةٌ في بِئْرٍ؛ فاختصمنا إلَى رَسُـولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ؛ فقـالَ رَسُـولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «شَـاهِدَاكَ، أَو يمينُـهُ»؛ قلـتُ: إذًا؛ يحلـف ولَا يُبالي! فقالَ رَسُـولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «مَن حلَفَ على يمينٍ؛ يسـتحقُّ بها مالًا، هُوَ فِيهـا فاجرٌ؛ لَقِـيَ اللهَ وهُوَ عليهِ غضبـانٌ»؛ فأنزلَ اللهُ تصديقَ ذلـك؛ ثُـمَّ اقتـرأَ هـذِهِ الآيـةَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشۡتَرُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَأَيۡمَٰنِهِمۡ ثَمَنٗا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ٧٧].



قالَ ابنُ المنـذرِ: «أجمعَ أهلُ العِلْمِ عَلَـى أنَّ البَيِّنَةَ علَى المدَّعِي، واليميـنَ علَى المدَّعَى عليهِ»؛ قالَ: «ومعنَى قولِهِ: «البَيِّنَـة علَـى المدَّعِي»؛ يعنِي: يسـتحقُّ بِها مَـا ادَّعَى؛ لأَنَّها واجبةٌ عليـهِ؛ يؤخَذُ بِها. ومعنَى قولِهِ: «اليمينُ علَى المدَّعَى عليـهِ»؛ أَي: يبرأُ بِها؛ لأَنَّها واجبةٌ عليـه؛ يؤخَذُ بِها علَى كلِّ حالٍ»؛ انتهَى.

وقولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «البَيِّنَةُ علَى المدَّعِي، واليمينُ علَى مَن أنكرَ»:

إنَّما أُريدَ بِهِ إذَا ادَّعى علَى رجلٍ مَا يدَّعيهِ لنفسِهِ، وينكرُ أنَّه لمَن ادَّعاهُ عليهِ؛ ولهذَا قالَ في أوَّلِ الحديث: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بدَعْواهُـم؛ لادَّعى رجالٌ دماءَ قوم وأموالَهم». فأمَّا مَن ادَّعى مَا ليسَ لهُ مُدَّعٍ لنفسِـه، منكرٌ لدَعواهُ؛ فهذَا أسهلُ مِن الأوَّلِ؛ ولَا بُـدَّ للمدَّعِـي هُنا مِن بيِّنَةٍ، ولكنْ يُكتفَى مِـن البيِّنَةِ هُنا بِما لَا يكتَفى بِها في الدَّعوَى علَى المدَّعِي لنفسِهِ المنكرِ.

۞ **ويشهدُ لذلكَ مسائِلُ:**

مِنهَا: اللُّقطةُ؛ إذَا جاءَ مَن وصفَها؛ فإنَّها تُدفَعُ إليهِ بغيرِ بَيِّنَةٍ بالاتِّفـاقِ، لكنَّ مِنْهُم مَن يقولُ: يجـوزُ الدَّفعُ إذَا غلبَ علَى الظَّنِّ صِدْقُهُ ولا يجبُ؛ كقولِ الشَّافعيِّ وأَبي حنيفةَ، ومِنهم مَن يقولُ: يجبُ دفعُهَا بذِكْرِ الوَصْفِ المطابِقِ؛ كقولِ مالكٍ وأحمدَ.

ومِنهَا: الغنيمةُ؛ إذَا جاءَ مَن يدَّعِي مِنهَا شـيئًا وأنَّه كانَ لهُ، واستولى عليهِ الكفَّارُ، وأقامَ علَى ذلكَ مَا يبيِّنُ أنَّه لهُ؛ اكتُفِيَ بهِ. وسُـئِلَ عَن ذلكَ أحمدُ؛ وقيلَ لـهُ: فيريدُ علَى ذلكَ بَيِّنَةً؟ قـالَ: «لَا بـدَّ مِن بيانٍ يدلُّ علَى أنَّه لـهُ، وإنْ علمَ ذلكَ؛ دفعهُ إليهِ الأميرُ».

ورَوَى الخلَّالُ بإسـنادِهِ، عَن الرُّكين بن الرَّبيع، عَن أبيهِ، قالَ: «جَشِرَ[1] لأخِي فَرسٌ بعينِ التَّمرِ؛ فرآهُ في مِرْبَط سعيدٍ؛

(١) (جشرَ الفرسُ)؛ أي: شرَدَ.



فقالَ: فَرَسَـي! فقالَ سـعدٌ: ألكَ بَيِّنَةٌ؟ قالَ: لا! ولكن أدْعُوه فيُحمحمُ، فدَعَاهُ؛ فحَمحمَ! فأعطاهُ إيَّاه».

وهذَا يحتملُ أنَّه كانَ لَحِقَ بالعدُوِّ ثُمَّ ظهرَ عليهِ المسلمونَ. ويحتمـلُ أنَّه عُرِفَ أنَّـه ضالٌّ؛ فوُضع بينَ الـدَّوابِّ الضالَّةِ؛ فيكونُ كاللُّقطةِ.

ومنهَا: الغصوبُ: إذَا عُلِمَ ظلمُ الوُلاةِ، وطلَبَ ردَّها مِن بيتِ المالِ؛ قالَ أبو الزِّنادِ: «كانَ عُمَرُ بنُ عَبْدِ العزيزِ يردُّ المظالِمَ إلى أهلِها بغيرِ البَيِّنَةِ القاطعةِ؛ كانَ يكتفِي باليسيرِ، إذَا عرفَ وَجْهَ مظلمةِ الرَّجُلِ ردَّها عليهِ، ولم يكلِّفْهُ تحقيقَ البَيِّنَةِ؛ لِمَا يعرفُ مِن غشمِ الوْلاةِ قبلَهُ علَى النَّاسِ! ولقدْ أنفدَ بيتَ مالِ العِرَاقِ في ردِّ المظالِمِ؛ حتَّى حُمِلَ إليهَا مِن الشَّام!».

وذكـرَ أصحابُنا أنَّ الأموالَ المغصوبـةَ معَ قُطَّاعِ الطَّريقِ واللُّصـوصِ؛ يُكتفَى مِـن مُدَّعِيهـا بالصِّفَةِ كاللُّقطـةِ؛ ذكرهُ القاضِي في «خِلافهِ»؛ وأنَّه ظاهرُ كلام أحمدَ.

الحَدِيثُ الرَّابِعُ والثَّلاثُونَ

■ عـن أَبِي سَـعِيدٍ الخُدْرِيِّ، قَالَ: سَـمِعْتُ رَسُـولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مِنكُمْ مُنْكَرًا فلْيُغَيِّرْهُ بيَدِه، فإنْ لَم يَسْتَطِعْ؛ فبِلِسَانِه، فإنْ لَم يَسْتَطِعْ؛ فبِقَلْبِه، وذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

الشَّرحُ

هذَا الحديثُ خرَّجَهُ مُسلِمٌ مِن رِوايةِ قيسِ بنِ مسلمٍ، عَن طارقِ بنِ شهابٍ، عَن أبي سعيدٍ، ومِن رِوايةِ إسماعيلَ بنِ رجاءٍ، عَن أَبيهِ، عَن أَبي سعيدٍ. وعِندَهُ في حديثِ طارقٍ، قالَ: «أَوَّلُ مَن بدأَ بالخُطْبَةِ يومَ العيدِ قبلَ الصَّلاةِ مروانُ؛ فقامَ إليهِ رجلٌ؛ فقالَ: الصَّلاةُ قبلَ الخُطْبَةِ؛ فقالَ: قدْ تُرِكَ



مَا هُنالِكَ! فقالَ أبو سعيدٍ: أمَّا هذَا[1] فقدْ قضَى مَا عليه»؛ ثُمَّ رَوَى هذَا الحديثَ.

وقدْ رُوِيَ معنَاهُ مِن وجوهٍ أُخرَ:

فخَرَّجَ مُسلِمٌ مِن حديثِ ابنِ مسعودٍ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «مَا مِن نبيٍّ بعَثَهُ الله في أُمَّةٍ قبلِي؛ إلَّا كانَ مِن أُمَّتِه حواريُّون وأصحابٌ؛ يأخذونَ بسُنَّتِه، ويقتدونَ بأمرِه، ثُمَّ إنَّها تخلفُ مِن بعدِهِم خُلوفٌ؛ يقولونَ مَا لَا يفعلونَ، ويفعلونَ مَا لا يُؤْمَرونَ؛ فمَن جاهدَهُم بيدِه فهُوَ مؤمنٌ، ومَن جاهدَهُم بلسانِه فهُوَ مؤمنٌ، ومَن جاهدَهُم بقلبِه فهُوَ مؤمنٌ، ليسَ وراءَ ذلكَ مِن الإيمانَ حبَّةُ خردلٍ»[2].

فدلَّتْ هذِهِ الأحاديثُ علَى وجوبِ إنكارِ المُنكَرِ؛ بحَسَبِ القُدْرَةِ عليهِ، وأنَّ إنكارَهُ بالقلبِ لَا بُدَّ منهُ؛ فمَن

(١) يَعني: الرَّجل الَّذِي أنكرَ علَى مروانَ.

(٢) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٥٠).

لَم يُنكِرْ قلبُهُ المُنكَرَ؛ دلَّ علَى ذهابِ الإيمانِ من قلبِهِ!

وسمعَ ابنُ مسعودٍ رجلًا يقولُ: هلكَ مَن لَم يأمرْ بالمعروفِ ولَم ينهَ عَن المُنكَرِ؛ فقالَ ابنُ مسعودٍ: «هلكَ مَن لَم يعرفْ بقلبِهِ المعروفَ والمُنكَرَ»![1] يُشيرُ إلَى أنَّ معرفةَ المعروفِ والمُنكَرِ فرضٌ لَا يسقطُ عَن أحدٍ؛ فمَن لَم يعرِفْهُ هلكَ!

وأمَّا الإنكارُ باللِّسانِ واليدِ، فإنَّما يجبُ بحسبِ الطَّاقةِ.

وقالَ ابنُ مسعودٍ: «يوشكُ مَن عاشَ مِنكُم أَن يَرى مُنكَرًا لا يستطيعُ لهُ غيرَ أَن يعلَمَ اللهَ مِن قلبِهِ أنَّه لهُ كارهٌ»[2]!

فمَن شَهِدَ الخطيئةَ؛ فكرِهَها في قلبِهِ؛ كانَ كمَن لَم يشهدْهَا، إذَا عجزَ عَن إنكارِهَا بلسانِهِ ويدِهِ. ومن غاب عَنها فرَضِيَها؛ كانَ كمَن شَهِدَها، وقدرَ علَى إنكارِهَا ولَم يُنكِرْهَا!

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١٥/ ١٧٤) بلفظ: «بَل هلَكَ من لم يَعرِفِ المعروفَ بقلبِهِ، ويُنكرِ المنكرَ بقلبِهِ»، وإسناده صحيح.

(٢) المصدر السابق.



لأنَّ الرِّضا بالخطايا مِن أقبحِ المحرَّماتِ، ويفوتُ بهِ إنكارُ الخطيئةِ بالقلبِ؛ وهُوَ فرضٌ علَى كلِّ مُسلِمٍ؛ لا يسقطُ عَن أحدٍ في حالٍ مِن الأحوالِ.

فالإنكارُ بالقلبِ فرضٌ علَى كلِّ مُسلم في كلِّ حالٍ، وأمَّا الإنكارُ باليدِ واللِّسانِ؛ فبحَسَبِ القُدْرَةِ(١).

وقولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الَّذِي ينكرُ بقلبِهِ: «**وذلكَ أضعفُ الإيمانِ**»:

(١) وقالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةُ رَحِمَهُ اللَّهُ في «اقتضاء الصِّراطِ المستقيم» (١/ ٢٧٢): «وإنكارُ القلبِ: هُوَ الإيمانُ بأنَّ هذَا منكرٌ، وكراهتُهُ لذلكَ؛ فإذَا حصل هذَا؛ كانَ في القلبِ إيمانٌ، فإذَا فقَدَ القلبُ معرفةَ هذَا المعروفِ، وإنكارَ المنكرِ؛ ارتفعَ هذَا الإيمانُ مِن القلبِ». اهـ.
أقولُ: وهذَا مِن أهمِّ مَا ينبَغِي أَن يُنبَّهَ عليهِ في هذَا الزَّمانِ؛ الّذِي كَثُرَتْ فيهِ المُنكراتُ، وقلَّ المنكِرونَ؛ فإنَّ الإنسانَ قدْ يكونُ معذورًا بتركِ الإنكارِ باليدِ واللِّسانِ، أمَّا الإنكارُ بالقلبِ؛ فلَا عُذْرَ لمُسلمٍ في تركِهِ، ومَن تركَهُ؛ خُشيَ عليهِ أَن يفارقَ الإيمان قلبَهُ!
فواجبٌ علَى المُسلِمِ أَن ينكرَ المُنكَرَ بقلبِهِ؛ حتَّى لَو وقعَ فيهِ، أَو شاركَ أهلَهُ؛ فإنَّ هذَا أضعفُ الإيمانِ.

يدلُّ علَى أنَّ الأمرَ بالمعروفِ والنَّهْيَ عَن المُنكَرِ من خصالِ الإيمانِ، ويدلُّ علَى أنَّ مَن قدرَ علَى خصلةٍ مِن خصالِ الإيمانِ، وفَعَلَها؛ كانَ أفضلَ ممَّن تركَها عجزًا عَنها؛ ويدلُّ علَى ذلكَ أيضًا قولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حقِّ النِّساءِ: «أمَّا نقصانُ دِينِها؛ فإنَّها تمكثُ الأيَّامَ واللَّياليَ لَا تُصَلِّي»[1]؛ يشيرُ إلَى أيَّامِ الحَيْضِ، معَ أنَّها ممنوعةٌ مِن الصَّلاةِ حينئذٍ، وقدْ جعلَ ذلك نقصًا في دينِهَا؛ فدلَّ علَى أنَّ مَن قدَر علَى واجبٍ وفَعَلَهُ؛ فهُوَ أفضلُ ممَّن عجزَ عَنهُ وتَرَكَهُ؛ وإنْ كانَ معذورًا في تركِهِ. واللهُ أَعْلَمُ.

وقولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَن رَأَى مِنكُم مُنكَرًا».

يدلُّ علَى أنَّ الإنكارَ متعلِّقٌ بالرُّؤيةِ؛ فلَو كانَ مستورًا فلَم يرَهُ، ولكنْ عَلِمَ بهِ؛ فالمنصوصُ عَن أحمدَ في أكثرِ الرِّواياتِ: «أنَّه لَا يَعرِضُ لهُ، وأنَّه لَا يفتِّشُ علَى مَا استرابَ بهِ».

(١) أخرجَهُ مُسلمٌ (٧٩) (٨٠)، مِن حديثِ ابن عُمَرَ، وأبي هُرَيرَةَ، وأبي سعيد.

وعَنـهُ فِي رِوايةٍ أُخرَى: «أنَّه يكشـفُ المغطَّى إذَا تحقَّقَهُ، ولَو سَـمِعَ صـوتَ غنـاءٍ محـرَّمٍ أَو آلاتِ الملاهِـي، وعَلِمَ المـكانَ الَّتِي هِيَ فيـهِ؛ فإنَّه يُنكِرُهَا؛ لأنَّه قـد تحقَّقَ المُنكَرَ، وعَلِمَ موضعَـهُ؛ فهُوَ كمَا لَو رآهُ»؛ نـصَّ عليهِ أحمدُ؛ وقالَ: «إذَا لَم يعلمْ مكانَهُ؛ فلَا شيءَ عليهِ».

وأمَّا تسوُّرُ الجُدرانِ على مَن عُلِمَ اجتماعُهم علَى مُنكرٍ؛ فقدْ أنكرَهُ الأئمَّةُ مثلُ: سُفيانَ الثَّورِيِّ، وغيرِه؛ وهُوَ داخلٌ فِي التَّجسُّسِ المنهيِّ عَنهُ؛ وقدْ قيلَ لابنِ مسعودٍ: إنَّ فلانًا تقطرُ لحيتُهُ خمرًا! فقالَ: «نهانَا اللهُ عَنِ التَّجسُّسِ»[1].

وقالَ القاضِي أبو يعلَى فِي كتابِ «الأَحكام السُّـلطانيَّة»: «إنْ كانَ فِي المُنكَرِ الَّذي غلبَ علَى ظنِّهِ الاستسرارُ بِهِ -إخبارِ ثقـةٍ عنهُ- انتهاكُ حُرْمَـةٍ، يفوتُ اسـتدراكُها كالزِّنَا والقتلِ؛

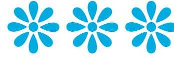
(١) أخرجه أبو داود (٤٨٩٠) بلفظ: «إنا قد نُهينا عن التجسُّسِ، ولكن إن يظهَرْ لنا شيءٌ نأخُذْ به».

جازَ التَّجسُّسُ والإقدامُ علَى الكشفِ والبحثِ؛ حذرًا مِن فواتِ مَا لَا يُستدرَكُ مِن انتهاكِ المحارِمِ، وإنْ كانَ دُونَ ذلكَ في الرُّتبةِ؛ لَم يجُزِ التَّجسُّسُ عليهِ، ولَا الكشفُ عَنهُ».

واعْلَمْ؛ أنَّ الأمرَ بالمعروفِ والنَّهْيَ عَن المُنكَرِ، تارَةً يحمِلُ عليهِ رجاءُ ثوابِهِ، وتارَةً خوفُ العقابِ في تركِهِ، وتارَةً الغضبُ للهِ علَى انتهاكِ محارِمِهِ، وتارَةً النَّصيحةُ للمؤمنينَ، والرَّحمةُ لَهم، ورجاءُ إنقاذِهِم ممَّا أوقَعُوا أنفسَهُم فيهِ مِن التَّعرُّضِ لغضبِ اللهِ، وعقوبتِهِ في الدُّنيَا والآخرَةِ، وتارَةً يحمِلُ عليهِ إجلالُ اللهِ وإعظامُهُ ومحبَّتُهُ.

وبكلِّ حالٍ؛ يتعيَّنُ الرِّفقُ في الإنكارِ؛ قالَ أحمدُ: «النَّاسُ محتاجونَ إلَى مُداراةٍ ورِفْقٍ في الأمرِ بالمعروفِ؛ بِلَا غلظةٍ، إلَّا رجلٌ مُعْلِنٌ بالفِسْقِ؛ فلَا حُرْمَةَ لهُ»؛ قالَ: «وكانَ أصحابُ ابنِ مسعودٍ إذَا مرُّوا بقومٍ يرونَ مِنهُم ما يكرهونَ؛ يقولونَ: مَهْلًا رَحِمَكُم اللهُ! مَهْلًا رَحِمَكُم اللهُ!».

وقالَ: «يأمـرُ بالرِّفْقِ والخُضُوعِ، فإنْ أَسْـمَعُوهُ مَا يكرَه؛ لَا يغضَبْ؛ فيكون يريدُ ينتصرُ لنفسِهِ!».



الحَدِيثُ الخَامِسُ والثَّلاثُونَ

▪ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَحاسَدُوا، ولَا تَنَاجَشُوا، ولَا تَبَاغَضُوا، ولَا تَدَابَرُوا، ولَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ؛ وكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا. المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِمِ؛ لَا يَظْلِمُهُ، ولَا يَخْذُلُهُ، ولَا يَكْذِبُهُ، ولَا يَحْقِرُهُ. التَّقْوَى هَاهُنَا، ويُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ المُسْلِمَ. كُلُّ المُسْلِمِ عَلَى المُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ، ومَالُهُ، وعِرْضُهُ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

الشَّرحُ

قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَحاسَدُوا»:

يَعنِي: لَا يحسُدْ بعضُكم بَعْضًا.



والحَسَدُ مركوزٌ في طباعِ البشرِ؛ وهُوَ أنَّ الإنسانَ يكرَهُ أَن يفوقَهُ أحدٌ مِن جنسِهِ في شيْءٍ مِن الفضائِلِ[1].

۞ ثُمَّ ينقسمُ النَّاسُ بعدَ هذَا إلَى أقسامٍ:

فمِنهُم: مَن يسعَى في زوالِ نعمةِ المَحسودِ بالبَغْيِ عليهِ بالقولِ والفِعْلِ؛ وهذَا هُوَ الحسدُ المذمومُ، المنهيُّ عَنهُ.

وخرَّجَ الإمامُ أحمدُ والتِّرمِذيُّ، مِن حديثِ الزُّبيرِ بنِ العوَّامِ، عَن النَّبيِّ ﷺ: «دبَّ إليكُم داءُ الأُمَمِ مِن قَبْلِكُم: الحَسَدُ، والبغضاءُ؛ والبغضاءُ هِيَ الحالِقَةُ؛ حالقةُ الدِّينِ؛ لَا حالِقَةُ الشَّعْرِ..»[2].

---

(٢) أخرجَهُ أحمدُ (١/ ١٦٤، ١٦٥)، والتِّرمِذيُّ (٢٥١٠)، وفيهِ مقالٌ كثيرٌ؛ أشارَ إليهِ التِّرمذيُّ. لكنَّ الحديثَ جاءَ مِن رِوايةِ عَبْدِ اللهِ بنِ الزُّبيرِ؛ أخرجَهُ البَّزارُ، بإسنادٍ جيِّدٍ كمَا قالَ المنذريُّ في «التَّرغيب والترهيب».
وأمَّا قولُه ﷺ: «فإنَّ فسادَ ذاتِ البَيْنِ هِيَ الحالقةُ»؛ فقد صحَّ في حديثٍ آخرَ كمَا سيأتِي (إنْ شاء اللهُ) في شرحِ هذَا الحديثِ.

وخـرَّجَ أبـو داودَ، مِـن حديثِ أبـي هُرَيـرةَ، عَـن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إيَّاكُم والحَسَدَ؛ فإنَّ الحَسَدَ يأكلُ الحسناتِ؛ كمَا تأكلُ النَّارُ الحطبَ، أَو قالَ: العشبَ»[1].

وقِسْمٌ آخَر مِن النَّاسِ: إذَا حسـدَ غيرَهُ؛ لَـم يعملْ بمُقتضَى حسـدِهِ، ولَم يبغِ علَى المَحسـودِ بقولٍ ولَا فِعْلٍ. وقَدْ رُوِيَ عَن الحَسَنِ أنَّه لَا يأثمُ بذلكَ.

وهذا على نوعين:

* **أَحدهما:** أَن لَا يُمكنَهُ إزالةُ الحَسَدِ مِن نفسِهِ؛ فلَا يأثمُ بِهِ.

* **والثَّانـي:** مَـن يحدِّثُ نفسَـهُ بذلـكَ اختيـارًا، ويُعيدُهُ ويُبديهِ، مُسـتَرْوِحًا[2] إلَى تمنِّي زوالِ نِعْمَةِ أخيهِ؛ فهذَا

(١) أخرجَهُ أبو داودَ (٤٩٠٣)، قالَ العراقيُّ في «تخريج الإحياءِ» (١/ ١٤٩): «أخرجَهُ أبو داودَ مِن حديثِ أبي هُرَيرَةَ، قالَ البُخَارِيُّ: لا يصحُّ. وهُوَ عِندَ ابنِ ماجَه مِن حديثِ أنسٍ بإسنادٍ ضعيفٍ، وفي «تاريخ بغدادٍ» بإسنادٍ حسن». اهـ.

(٢) (مُستروحًا)؛ أَي: مستريحًا -أَو مرتاحًا- إلَى ذلكَ؛ قالَ الفيروزآبادي في «القاموس»، مادة: (روح): «استروح كاستراح».



شبيهٌ بالعَزْمِ المصمِّمِ علَى المعصيَةِ، وفي العقابِ عَلَى ذلكَ اختلافٌ بينَ العلماءِ؛ لكنْ هذَا يَبعُدُ أَن يَسْلَمَ مِن البَغْيِ علَى المَحسودِ ولَو بالقولِ؛ فيأثَم.

وقِسْم آخَر: إذَا حسدَ لَم يتمنَّ زوالَ نِعْمَةِ المَحسودِ؛ بلْ يسعَى في اكتسابِ مِثْلِ فضائلِهِ، ويتمنَّى أَن يكونَ مِثْلَهُ. فإنْ كانتِ الفضائلُ دُنيويَّةً فلَا خيرَ في ذلكَ، وإنْ كانتِ الفضائلُ دِينيَّةً؛ فهُوَ حَسَنٌ؛ فقد تمنَّى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشَّهادَةَ.

وفي «الصَّحيحينِ» عَنهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «لَا حَسَدَ إلَّا في اثنتَينِ: رجلٌ آتاهُ اللهُ مالًا، فهُوَ ينفقُهُ آناءَ اللَّيلِ وآناءَ النَّهارِ؛ ورجلٌ آتاهُ القرآنَ فهُوَ يقومُ بِهِ آناءَ اللَّيلِ وآناءَ النَّهارِ»[(١)].

وهذَا هُوَ (الغِبطَةُ)؛ وسَمَّاه (حَسَدًا) مِن بابِ الاستعارَةِ.

وقِسْم آخَر: إذَا وجدَ مِن نفسِهِ الحَسَدَ؛ سعَى في إزالتِهِ، وفي الإحسانِ إلَى المَحسودِ، والدُّعاءِ لهُ، ونشرِ فضائلِهِ،

(١) أخرجَهُ البُخارِيُّ (٧٣)؛ ومُسلِمٌ (٨١٦).

وفي إزالةِ مَا وجدَ لهَ في نفسِهِ مِن الحَسَدِ؛ حتَّى يُبدِلَه بمحبَّةِ أَن يكونَ أخوهُ المُسلِمُ خيرًا مِنهُ وأفضلَ! وهذَا مِن أعلَى درجاتِ الإيمانِ، وصاحبُهُ هُوَ المؤمنُ الكاملُ؛ الذِي يحبُّ لأخيهِ مَا يحبُّ لنفسِهِ.

وقولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ولَا تَنَاجَشُوا»:

فسَّرَهُ كثيرٌ مِن العلماءِ بــ: النَّجشِ في البَيْعِ؛ وهُوَ أنَّ يزيدَ في السِّلعةَ مَن لَا يريدُ شراءَهَا؛ إمَّا لنفعِ البائعِ بزيادةِ الثَّمنِ لهُ، أَو بإِضرارِ المُشترِي بتكثيرِ الثَّمنِ عليهِ.

ويحتملُ أَن يُفسَّرَ (التَّناجش) المنهيُّ عَنهُ في هذَا الحديثِ بمَا هُوَ أعمُّ مِن ذلكَ؛ فإنَّ أصلَ (النَّجشِ) في اللُّغَةِ: إثارةُ الشَّيْءِ بالمكرِ والحِيلةِ؛ ويُسَمَّى (الصائدُ) في اللُّغةِ ناجشًا؛ لأنَّه يثيرُ الصَّيدَ بحِيلتِهِ عليهِ، وخداعِهِ لهُ. وحينَئذٍ فيكونُ المعنَى: لَا تتخادَعُوا، ولا يعامِلْ بعضُكم بعضًا بالمكرِ والاحتيالِ.



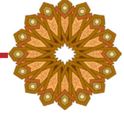
فعلَى هذَا التَّقديـرِ يدخلُ في التَّناجشِ المنهيِّ عَنهُ جميعُ أنواعِ المعاملاتِ بالغشِّ، ونحوِهِ.

قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ولَا تَبَاغَضُوا»:

نَهى المسـلمينَ عَن التَّباغُـضِ بينَهم في غيرِ اللهِ، بلْ علَى أهـواءِ النُّفوسِ؛ فإنَّ المسـلمينَ جعلَهُم اللهُ إخوةً؛ والإخوةُ يتحابُّـون بينَهـم ولَا يتباغضونَ. وقـدِ امتنَّ الله علَـى عبادِهِ بالتَّأليـفِ بينَ قلوبِهم؛ كمَـا قالَ تعالَى: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

ولهذَا المعنَى حَرَّمَ المشـيَ بالنَّميمـةِ؛ لمَا فِيهَا مِن إيقاعِ العداوةِ والبغضاءِ، ورَغَّبَ في الإصلاحِ بينَ النَّاسِ.

وخـرَّجَ الإمامُ أحمـدُ وأبو داودَ والتَّرمِـذِيُّ، مِن حديثِ أَبي الـدَّرداءِ، عَـن النَّبـيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قـالَ: «أَلا أُخبرُكم



بأفضلَ مِن درجة الصَّلاةِ والصِّيام والصَّدَقَةِ؟»؛ قالُوا: بلَى يَا رَسُول اللهِ؛ قالَ: «صلاحُ ذاتِ البَيْنِ؛ فإنَّ فسادَ ذات البَيْنِ هِيَ الحالقةُ»[1].

وأمَّا البُغْضُ في اللهِ، فهُوَ مِن أوثقِ عُرَى الإيمانِ، وليسَ داخلًا في النَّهْيِ.

ولمَّا كَثُرَ اختلافُ النَّاسِ في مسائلِ الدِّين، وكَثُرَ تفرُّقُهم؛ كَثُرَ بسببِ ذلكَ تباغُضُهم وتلاعُنُهُم، وكلٌّ مِنهُم يُظهِرُ أنَّه يبغضُ للهِ، وقدْ يكونُ في نفسِ الأمرِ معذورًا، وقدْ لَا يكونُ معذورًا؛ بلْ يكونُ متَّبِعًا لهواهُ، مقصِّرًا في البحثِ عَن معرفةِ مَا يُبغَضُ عليهِ! فالواجب علَى المؤمنِ أَن ينصحَ نفسَهُ، ويتحرَّزَ في هذَا غايةَ التَّحرُّزِ، ومَا أشكلَ مِنهُ لَا يُدْخِلُ نفسَهُ فيهِ؛ خشيةَ أَن يقعَ فِيمَا نُهِيَ عَنهُ مِن البُغْضِ المُحَرَّمِ.

(١) أخرجَهُ أحمدُ (٦/ ٤٤٤)؛ وأبو داودَ (٤٩١٩)؛ والتِّرمِذيُّ (٢٥٠٩)، وقالَ: «هذَا حديثٌ صحيحٌ».



قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ولَا تَدَابُروا»:

قَـالَ أَبو عُبَيْدٍ: «التَّدابُـرُ: المُصارَمَةُ والهُجـرَانُ؛ مأخوذٌ مِن أَن يولِّيَ الرَّجلُ صاحبَهُ دُبُرَهُ، ويُعرِضَ عنهُ بوَجْهِهِ؛ وهُوَ التَّقاطُعُ».

وفي «الصَّحيحين»، عَن أَبي أَيُّوبَ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قـالَ: «لَا يحلُّ لمُسـلِمٍ أن يَهجُرَ أخاهُ فوقَ ثـلاثٍ، يلتقيانِ فيصُدُّ هذَا، ويصُدُّ هذَا؛ وخيرُهُما الَّذي يبدأ بالسَّلامِ»[1].

وخرَّجَ أبـو داودَ، مِن حديثِ أبي خِرَاشٍ السُّـلَمِيِّ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «مَن هجَرَ أخاهُ سـنةً؛ فهُوَ كسَـفْكِ دمِهِ»[2]!

(١) أخرجَهُ البُخَاريُّ (٦٠٧٧)؛ ومُسلِمٌ (٢٥٦٠).

(٢) أخرجَـهُ أبـو داودَ (٤٩١٥)، قـالَ العراقـيُّ في «تخريـج أحاديـثِ الإحياءِ» (٣/ ١٢٦٥): «إسنادُهُ صحيحٌ».

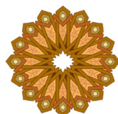
وكلُّ هذَا في التَّقاطُعِ للأُمُورِ الدُّنيويَّةِ، فأمَّا لأجل الدِّين؛ فتجوزُ الزِّيادةُ علَى الثَّلاثِ؛ نصَّ عليهِ أحمدُ؛ واستدلَّ بقصَّةِ الثَّلاثةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا(١).

وذكرَ الخطَّابيُّ أنَّ هجرانَ الوالدِ لولدِهِ، والزَّوجِ لزوجتِهِ -ومَا كانَ في معنَى ذلكَ- تأدِيبًا؛ تجوزُ الزِّيادةُ فيهِ علَى الثَّلاثِ؛ لأنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هجرَ نِساءَهُ شَهْرًا.

قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ولَا يبِعْ بعضُكم علَى بَيْعِ بَعْضٍ»:

معنَى (البَيْعِ علَى بَيْعِ أَخيهِ): أَن يكونَ قدْ باعَ مِنهُ شيئًا؛ فيبذُلَ للمُشترِي سلعتَهُ ليشترِيَها، ويفسخَ بَيْعَ الأوَّلِ.

(١) مرادُ المؤلِّف: أنَّ التَّهاجُرَ بسببِ الدُّنيا- كسبابٍ، أو خصومةٍ، ونحوهما- لاَ يجوزُ أَن يتجاوزَ ثلاثةَ أيَّام، أمَّا مَن هجرَ عاصيًا لمعصيتِهِ، أَو مبتدعًا لبدعتِهِ، فإنَّه لَا يراجعُهُ في ثلاثٍ؛ وإنَّما يكونُ الهجرُ حسبَ المصلحةِ الشَّرعيَّةِ -ولَو زادَ ذلكَ علَى ثلاثةِ أيَّامٍ- فإنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هجرَ الثَّلاثةَ الَّذينَ خُلِّفُوا خمسينَ يومًا.



قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وكُونُوا عبادَ اللهِ إخْوانًا»:

هذَا ذكرَهُ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كالتَّعليلِ لِما تقدَّمَ؛ وفيهِ إشارَةٌ إلَى أنَّهم إذَا تركُوا التَّحاسدَ، والتَّناجشَ، والتَّباغضَ، والتَّدابرَ، وبَيْعَ بعضِهم علَى بَيْعِ بعضٍ؛ كانُوا إخْوانًا.

وفيهِ أمرٌ باكتسابِ مَا يصيرُ بِهِ المسلمونَ إخوانًا علَى الإطلاقِ؛ وذلكَ يدخلُ فيهِ أداءُ حقوقِ المُسلمِ؛ من رَدِّ السَّلامِ، وتشميتِ العاطسِ، وعيادةِ المريضِ، وتَشييعِ الجنازةِ، وإجابةِ الدَّعوةِ، والابتداءِ بالسَّلامِ عندَ اللِّقاءِ، والنُّصحِ بالغَيْبِ.

وفي «التِّرمِذيِّ»، عَن أبي هُرَيرةَ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «تَهادَوا؛ فإنَّ الهديةَ تُذهبُ وحَرَ الصَّدرِ»[1]، وخرَّجَهُ

---

(١) أخرجَهُ التِّرمذيُّ (٢١٣٠)، قال الحافظُ في «التَّلخيص» (٣/ ٨٠): «في إسنادِهِ أبو معشرٍ المدنيُّ- وتفرَّد بِهِ-؛ وهُوَ ضعيفٌ».

غيرُه؛ ولفظُه: «تَهادَوا؛ تحابُّوا»(١).

قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِمِ؛ لَا يَظْلِمُهُ، ولَا يَخْذُلُهُ، ولَا يَكْذِبُهُ، ولَا يَحْقِرُهُ»:

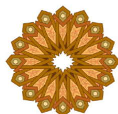
هذَا مأخوذٌ مِن قولِهِ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]؛ فإذا كانَ المؤمنونَ إخوةً؛ أُمِروا فيمَا بينَهم بمَا يوجبُ تآلُفَ القلوبِ واجتماعَها، ونُهوا عمَّا يوجب تنافرَ القلوبِ واختلافَها؛ وهذَا مِن ذلك.

وأيضًا: فإنَّ الأخَ مِن شأنِهِ أن يُوصِلَ إلَى أخيهِ النَّفعَ، ويكفَّ عَنهُ الضَّررَ، ومِن أعظمِ الضَّررِ: الظُّلْمُ.

ومِن ذلك: خِذلانُ المُسلِمِ لأخيهِ؛ فإنَّ المُسلِمَ مأمورٌ أن ينصرَ أخاهُ.

---

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ في «الأدب المفرد» (٥٩٤)، وحسَّنَه الحافظُ في «التَّلخيص» (٣/ ٨٠)، وتابعه علَى ذلكَ الألبانيُّ في «الإرواء» (١٦٠١).



وِمِن ذلكَ: كَذِبُ المُسلِمِ لأخيهِ؛ فلَا يحلُّ لهُ أن يحدِّثَهُ فيَكْذِبَهُ؛ بلْ لَا يُحدِّثُه إلَّا صِدْقًا.

ومِن ذلكَ: احتقارُ المُسلِمِ لأخيهِ؛ وهُوَ ناشِئٌ عَنِ الكِبْرِ؛ فالمتكبِّرُ ينظرُ إلَى نفسِهِ بعينِ الكمالِ، وإلَى غيرِهِ بعينِ النَّقصِ؛ فيحتقرُهم ويزدريهم، ولَا يراهُم أهلًا لأَن يقومَ بحقوُقِهم، ولَا أَن يَقْبَلَ مِن أحدِهِم الحقَّ إذَا أَورَدَهُ عليهِ.

قولُه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**التَّقوَى هَاهُنا**»؛ ويشيرُ إلَى صَدْرِهِ ثلاثَ مرَّاتٍ:

فيهِ إشارَةٌ إلَى أَنَّ كرَمَ الخَلْقِ عِندَ اللهِ بالتَّقوَى؛ فرُبَّ مَن يَحْقِرُهُ النَّاسُ لضعفِهِ، وقلَّةِ حظِّهِ مِن الدُّنيا؛ وهُوَ أعظمُ قَدْرًا عِندَ اللهِ ممَّن لهُ قَدْرٌ في الدُّنيا؛ فإنَّ النَّاسَ إنَّما يتفاوتون بحسبِ التَّقوَى؛ كمَا قالَ تعالَى: ﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ﴾[الحجرات: ١٣].

وفي «صَحيح البُخَارِيِّ»، عَن سَهْلِ بنِ سَعْدٍ، قالَ: مرَ رجلٌ علَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فقالَ لرجلٍ عِندَه جالس[1]: «مَا رأْيُكَ في هذَا؟»؛ فقالَ: رجلٌ مِن أشرافِ النَّاسِ؛ هذَا -واللهِ- حريٌّ إنْ خطبَ أَن يُنكَحَ، وإنْ شفَعَ أَن يُشفَّعَ، وإنْ قالَ أَن يُسمَعَ لقولِهِ! قالَ: فسكتَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ مرَّ رجلٌ آخرُ؛ فقالَ لهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا رأْيُكَ في هذَا؟»؛ قالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ هذَا رجلٌ مِن فقراءِ المُسلمينَ؛ هذَ حريٌّ إنْ خطب أنْ لَا يُنكَحَ، وإنْ شفَعَ أَن لَا يُشفَّعَ، وإنْ قالَ أن لا يُسمَعَ لقولِهِ! فقالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هذَا خيرٌ مِن مِلْءِ الأرضِ مِثْلَ هذَا»[2].

قولُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بِحَسْبِ امرئٍ مِن الشَّرِّ أَن يَحْقِرَ أخاهُ المُسلِمَ»:

(١) القائِلُ: رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
(٢) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٥٠٩١).



يَعنِي: يكفيهِ من الشَّرِّ احتقارُ أخيه المُسلِم؛ فإنَّه إنَّما يحتقرُ أخاهُ المُسلِمَ لتكبُّرِهِ عليهِ؛ والكِبْرُ مِن أعظمِ خصالِ الشَّرِّ؛ وفي «صَحيح مُسلِمٍ»، عَن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قالَ: «لَا يدخلُ الجنَّةَ مَن في قلبِهِ مثقالُ ذَرَّةٍ من كِبْرٍ»[1]، وفيهِ -أيضًا- أنَّه قالَ: «العِزُّ إزارُه، والكِبْرُ رداؤُهُ؛ فمَن نازَعَنِي عذَّبتُهُ»[2]، فمنازعةُ اللهِ صفاتِهِ الَّتِي لَا تليقُ بالمخلوقِ؛ كفَى بِها شرًّا!

وفي «صَحيح مُسلِمٍ»، عَن أبي هُرَيرةَ، عَن النَّبيِّ ﷺ: «مَن قالَ هَلَكَ النَّاسُ؛ فهُوَ أهلَكُهُم»[3]، قالَ مالكٌ: «إذَا قالَ ذلكَ تحزُّنًا لِمَا يرَى في النَّاس -يَعنِي: في دينِهم-؛ فلَا أرَى بهِ بأسًا، وإذَا قالَ ذلكَ عُجبًا بنفسِهِ، وتصاغرًا للنَّاسِ؛ فهُوَ المكروهُ الَّذِي نُهِيَ عَنْهُ»؛ ذكرَهُ أبو داودَ في سُنَنِه.

(١) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٩١).
(٢) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٢٦٢٠).
(٣) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٢٦٢٣).

قولُـه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كلُّ المُسلِمِ علَى المُسلِمِ حَرَامٌ: دمُهُ، ومالُهُ، وعِرْضُهُ»:

هذَا ممَّا كانَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يخطبُ بهِ في المجامِعِ العظيمَـةِ؛ فإنَه خطـبَ بهِ في حَجَّةِ الوَدَاعِ: يـومَ النَّحرِ، ويومَ عرفةَ، واليومَ الثَّانِي من أيَّامِ التَّشريقِ.

وفي «سُـنَنِ أبي داودَ»، عَن بعضِ الصَّحابـةِ، أنَّهم كانُوا يسـيرونَ معَ النَّبـيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فنامَ رجـلٌ مِنهُم؛ فانطلق بعضُهـم إلَى حبلٍ معهُ؛ فأخذَها؛ ففزعَ! فقالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يحلُّ لمُسلمٍ أن يُرَوِّعَ مُسلِمًا»[(١)].

وفي «الصَّحيحيـنِ»، عَـن ابـنِ مسـعودٍ، عَـن النَّبـيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قـالَ: «إذَا كنتُـم ثلاثةً؛ فلَا يتناجَـى اثنانِ دُونَ الثَّالِثِ؛ فإنَّ ذلكَ يحزنُهُ»[(٢)] ولفظُه لمُسلِم.

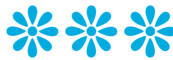
---

(١) أخرجَهُ أبو داودَ (٥٠٠٤)؛ وصحَّحَه الألباني في «صحيح الجامع» (٧٦٥٨).
(٢) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٦٢٩٠)؛ ومُسلِمٌ (٢١٨٤).

فتضمَّنتْ هذه النُّصوصُ: أنَّ المُسلِمَ لَا يحلُّ لهُ إيصالُ الأذَى إليهِ، بوَجْهٍ مِن الوُجُوهِ مِن قولٍ، أَو فِعْلٍ، بغيرِ حَقٍّ؛ وقدْ قالَ تعالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُواْ فَقَدِ ٱحْتَمَلُواْ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٥٨﴾﴾ [الأحزاب: ٥٨]، وإنَّما جعل الله المؤمنينَ إخْوةً؛ ليتعاطَفُوا ويتراحَمُوا.

قالَ رجلٌ لُعمَرَ بنِ عَبْدِ العزيز: «اجْعَلْ كبيرَ المسلمينَ عِندَكَ أبًا، وصغيرَهُم ابنًا، وأَوسَطَهُم أخًا؛ فأيُّ أولئكَ تحبُ أَن تُسيءَ إليهِ؟!».

ومِن كلامِ يَحيَى بنِ مُعاذٍ الرَّازيِّ: «لِيكنْ حظُّ المؤمنِ مِنكَ ثلاثةً: إنْ لم تَنْفَعْهُ فَلَا تضرَّهُ، وإنْ لَم تُفْرِحْهُ فلَا تَغُمَّهُ، وإنْ لم تَمْدَحْهُ فلَا تَذُمَّهُ».



الحَدِيثُ السَّادِسُ والثَّلاثُونَ

■ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا؛ نَفَّسَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يوم القِيَامَةِ، ومَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ؛ يَسَّرَ اللهُ عَلَيهِ فِي الدُّنْيَا وَالآخرةِ، ومَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا؛ سَتَرَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا والْآخِرَةِ؛ والله فِي عَوْنِ الْعَبْدِ؛ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيه. ومَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا؛ سَهَّلَ اللهُ لَهُ به طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، ومَا جَلَسَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللهِ، يَتْلُونَ كِتَابَ اللهِ، وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ؛ إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وحَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وذَكَرَهُمُ اللهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ. ومَنْ بَطَّأَ بِهِ عَمَلُهُ؛ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ.



الشَّرحُ

هذَا الحديثُ خرَّجَهُ مُسلِمٌ، عَن أبي هُرَيرةَ.

وخرَّجا في «الصَّحيحين»، عَن ابنِ عُمَرَ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «المُسلِمُ أخُو المُسلم؛ لَا يَظْلِمُهُ، ولا يُسْلِمُهُ، مَن كانَ في حاجةِ أخيهِ كانَ اللهُ في حاجتِهِ، ومَن فرَّجَ عَن مُسلِمٍ فرَّجَ اللهُ عَنهُ مِن كُرَبِ يومِ القيامةِ، ومَن سترَ مُسلِمًا سترَهُ اللهُ يوم القيامةِ»(١).

فقولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَن نَفَّسَ عَن مُؤمنٍ كُربَةً مِن كُرَبِ الدُّنيا؛ نَفَّسَ اللهُ عَنهُ كُربَةً مِن كُرَبِ يَومِ القِيامَةِ»:

هذَا يرجعُ إلَى أنَّ الجزاءَ مِن جنسِ العَمَلِ.

و(الكُربَةُ): هِيَ الشِّدَّةُ العظيمةُ؛ الَّتِي تُوقِعُ صاحبَهَا في الكَرْبِ، و(تنفيسُها): أَن يخفِّفَ عَنه مِنهَا؛ مأخوذٌ مِن:

(١) أخرَجَهُ البُخَارِيُّ (٢٤٤٢)؛ ومُسلِمٌ (٢٥٨٠).

تَنفيسِ الخناقِ؛ كأَنَّه يُرخِي لهُ الخناقَ؛ حتَّى يأخذَ نَفَسًا.

و(التَّفريجُ) أعظمُ مِن ذلـكَ؛ وهُوَ: أن يزيلَ عَنهُ الكُربَةَ؛ فتنفرجَ عَنهُ كُربَتُهُ، ويزولُ همُّه وغمُّه.

فجزاءُ التَّنفيسِ: التَّنفيسُ، وجزاءُ التَّفريجِ: التَّفريجُ؛ كمَا في حديثِ ابنِ عُمَرَ.

قولُه ﷺ: «ومَن يسَّرَ علَى مُعْسِرٍ؛ يسَّرَ اللهُ عليهِ في الدُّنيا والآخرَةِ»:

هذَا- أيضًا- يدلُّ علَى أَنَّ الإعسارَ قدْ يحصلُ في الآخرةِ؛ وقدْ وصفَ اللهُ يومَ القيامةِ بأنَّه (يومٌ عسيرٌ)؛ وقالَ: ﴿وَكَانَ يَوۡمًا عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ عَسِيرٗا ۝٢٦﴾ [الفرقان: ٢٦].

والتَّيسـيرُ علَى المُعْسـرِ في الدُّنيا مِن جِهَـةِ المالِ؛ يكونُ بأحدِ أمريْنِ:



إمَّا بإنظارِهِ إلَى المَيسرَةِ؛ وذلك واجبٌ، ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

وتارَةً بالوضعِ عَنهُ إنْ كانَ غريمًا، وإلَّا فبإعطائِهِ مَا يزولُ بِهِ إعسارُهُ. وكلَاهُما لهُ فَضلٌ عظيمٌ.

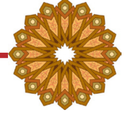
وفي «الصَّحيحين» عَن أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «كانَ تاجرٌ يُداينُ النَّاسَ، فإذَا رَأَى مُعْسِرًا قالَ لصبيانِهِ: تجاوَزُوا عَنهُ؛ لعلَّ اللهَ أَن يتجاوزَ عنَّا؛ فتجاوَزَ اللهُ عَنهُ!»(١).

وخرَّجَ مُسلِمٌ مِن حديثِ أبي قتادةَ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَن سَرَّهُ أَن يُنجيَهُ اللهُ مِن كُرَبِ يومِ القيامةِ؛ فلْينفِّسْ عَن مُعْسِرٍ، أَو يضعْ عَنهُ»(٢).

---

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٢٠٧٨)؛ ومُسلِمٌ (١٥٦٢).

(٢) أخرجَهُ مُسلِمٌ (١٥٦٣).



قولُه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «ومَن سَــتَرَ مُسلِمًا سَتَرَهُ اللهُ في الدُّنيا والآخرةِ»:

هذَا ممَّا تكاثرَتِ النُّصوصُ بمعنَاه.

وقدْ رُوِيَ عَن بعضِ السَّــلَفِ أنه قــالَ: «أدركتُ قومًا لَم يكــنْ لَهم عيوبٌ؛ فذَكرُوا عيوبَ النَّــاسِ؛ فذكرَ النَّاسُ لَهم عيوبًا! وأدركتُ أقوامًا كانتْ لَهم عيوبٌ، فكفُّوا عَن عيوبِ النَّاسِ؛ فنُسِيَتْ عيوبُهم!»؛ أَو كمَا قالَ.

وشــاهدُ هذَا: حديثُ أبي بــرزةَ، عَن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنَّه قالَ: «يَا معشــرَ مَنْ آمنَ بلســانِه، ولَم يدخــلِ الإيمانُ في قلبِه؛ لَا تغتابُوا المسلمينَ، ولَا تتَّبِعُوا عوراتِهم؛ فإنَّه مَن تتبَّعَ عوراتِهــم؛ تتبَّعَ اللهُ عورتَهُ، ومَــن تتبَّعَ اللهُ عورتَهُ؛ يفضَحْهُ في بيتِــهِ!»، خرَّجَهُ الإمامُ أحمدُ وأبــو داودَ(١)، وخرَّجَ التِّرمِذيُّ

(١) أخرجَهُ أحمدُ (٤/ ٤٢٠)؛ وأبو داودَ (٤٨٨٠)؛ وصحَّحه الشَّيخُ الألبانيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «صحيح الجامع» (٧٩٨٤).



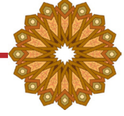
معنَاهُ مِن حديثِ ابنِ عُمَرَ[1].

قولُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «واللهُ في عَـونِ العَبْدِ مَا كانَ العَبْدُ في عَوْنِ أَخيهِ»:

بعثَ الحَسَـنُ البَصْرِيُّ قومًا مِن أصحابِهِ في قضاءِ حاجةٍ لرَجُلٍ؛ وقـالَ لَهم: مُرُّوا بثابِتٍ البُنانيِّ فخُـذُوهُ معكُم؛ فأَتَوا ثابِتًـا؛ فقالَ: أَنَـا مُعتكِفٌ! فرَجَعُـوا إلَى الحَسَـنِ فأخبرُوهُ؛ فقالَ: «قُولُوا لهُ: أمَا تَعْلَمُ أنَّ مشيكَ في حاجةِ أخيكَ المُسلِمِ؛ خيـرٌ لكَ مِن حَجَّةٍ بعدَ حَجَّـةٍ؟!»؛ فرَجَعُوا إلَى ثابِتٍ؛ فتركَ اعتكافَهُ، وذهبَ معَهُم!

وكانَ أبو بكرٍ الصِّدِّيـق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يحلِبُ للحيِّ أغنامَهُم، فلمَّا اسـتُخلِفَ؛ قالـتْ جاريةٌ مِنهُـم: الآنَ لَا يحلِبُهَا! فقالَ أبو بكرٍ: «بلَى! وإنِّي لأَرْجُو أَن لَا يغيِّرَنِي مَا دخلتُ فيهِ، عَن

(١) أخرجَهُ التِّرمذيُّ (٢٠٣٢). وفِي البابِ أحاديثُ بمعنَاهُ؛ مِن روايةِ ثوبانَ، والبراءِ، وبريدةَ، وعَبْدِ اللهِ بنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.



شيْءٍ كنتُ أفعلُهُ» أَو كمَا قالَ.

وإنَّمـا كانُـوا يقومونَ بالحِـلابِ؛ لأنَّ العـربَ كانتْ لَا تحلِبُ النِّساءُ مِنهُم؛ وكانُوا يستقبحونَ ذلكَ؛ فكانَ الرِّجالُ إذَا غابوُا؛ احتاجَ النِّساءُ إلَى مَن يحلبُ لَهُنَّ.

وكانَ عُمَرُ يتعاهدُ الأراملَ؛ فيستقِي لَهـنَّ الماءَ باللَّيلِ، ورَآهُ طلحـةُ باللَّيـلِ يدخلُ بيـتَ امرأةٍ؛ فدخـلَ إليهَا طلحةُ نهـارًا؛ فـإذَا هِيَ عجوزٌ، عميـاءُ، مُقعَدَةٌ! فسـألَها: مَا يصنَعُ هذَا الرَّجلُ عِندَكِ؟ قالتْ: «هذَا لهُ منذُ كذَا وكذَا يتعاهدُنِي؛ يأتينِي بمَا يصلحُنِي، ويُخرِجُ عنِّي الأذَى»!

وكانَ أبو وائـلٍ[1] يطوفُ علَى نسـاءِ الحيِّ وعجائزِهِم

---

(١) أبو وائلٍ: هُوَ شقيقُ بنُ سلمةَ، أحدُ كبارِ التَّابعينَ، أدركَ النَّبيِّ ﷺ ولم يَرَهُ، وحدَّث عَن الخلفاءِ -سِوَى أبي بكرٍ-، وقيلَ: حدَّثَ عَنهُ، وهُوَ مِن أعلمِ النَّاسِ بحديثِ ابنِ مسعودٍ، ماتَ قبلَ المئةِ. قالَ الذَّهبيُّ: «قلتُ: قدْ كانَ هذَا السَّيِّدُ رأسًا في العِلْمِ والعَمَلِ». انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤/ ١٦١).



كلَّ يومٍ؛ فيشترِي لَهنَّ حوائجَهُنَّ ومَا يُصلِحُهُنَّ.

وقالَ مجاهدٌ: «صحبتُ ابنَ عُمَرَ في السَّفَرِ لأخدِمَهُ؛ فكانَ يخدِمُنِي»!

وكانَ كثيرٌ مِن الصَّالحينَ يشترطُ علَى أصحابِهِ في السَّفَر أَن يخدِمَهُم!

قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ومَن سَلَكَ طريقًا يلتمِسُ فيهِ عِلْمًا؛ سهَّلَ اللهُ لهُ بِهِ طريقًا إلَى الجنَّةِ»:

سلوكُ الطَّريقِ لالتماسِ العِلْمِ يدخلُ فيهِ: سلوكُ الطَّريقِ الحقيقيِّ؛ وهُوَ: المشيُ بالأقدامِ إلَى مجالِسِ العُلماءِ؛ ويدخلُ فيهِ: سلوكُ الطُّرُقِ المؤديةِ إلَى حصولِ العِلْمِ؛ مِثْل: حفظِهِ، ودِرَاستِهِ، ومذاكرتِهِ، ومطالعتِهِ، وكتابتِهِ، والتَّفهُّمِ لهُ، ونحوِ ذلكَ مِن الطُّرقِ المعنويَّةِ الَّتِي يُتوصَّلُ بِها إلى العِلْمِ.

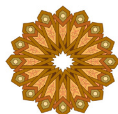
وقولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَهَّلَ اللهُ لهُ بهِ طريقًا إِلَى الجنَّةِ»:

قدْ يـرادُ بذلـكَ: أنَّ اللهَ يسـهِّلُ لـهُ العِلْمَ الَّـذِي طلبَهُ، ويُيَسِّـرُهُ عليـهِ؛ فإنَّ العِلْـمَ طريقٌ موصلٌ إِلَـى الجنَّةِ، وقدْ يرادُ أيضًا: أنَّ اللهَ يُيَسِّرُ لطالبِ العِلْمِ -إذَا قصدَ بطلبِهِ وَجْهَ اللهِ- الانتفـاعَ بهِ، والعملَ بمُقتضاهُ؛ فيكونُ سـببًا لهدايتِهِ، ولدخولِ الجنَّةِ.

وقدْ يُيَسِّرُ اللهُ لطالبِ العِلْمِ علومًا أُخَرَ؛ ينتفعُ بِهَا، وتكونُ موصلةً لهُ إِلَى الجنَّةِ.

وقدْ يدخلُ في ذلكَ أيضًا: تسـهيلُ طريقِ الجنَّةِ الحِسِّـيِّ يومَ القيامةِ؛ وهُوَ: الصِّراطُ، ومَا قبلَهُ، ومَا بعدَهُ مِن الأهوالِ.

فلَا طريقَ إِلَـى معرفةِ اللهِ، وإِلَى الوصـولِ إِلَى رضوانِهِ، والفوزِ بقُربِهِ، ومجاورتـهِ في الآخرةِ؛ إِلَّا بالعِلْمِ النَّافِعِ الَّذِي بعثَ اللهُ بِهِ رُسلَهُ، وأنزلَ بِهِ كتبَهُ.



قولُـه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ومَـا جلسَ قومٌ في بيـتٍ مِن بيوتِ اللهِ يتلـونَ كتابَ اللهِ، ويتدارَسُـونَهُ بينَهم؛ إلَّا نزلَـت عَلَيْهِمُ السَّـكينَةُ، وغَشِـيَتْهمُ الرَّحمةُ، وحفَّتْهمُ الملائكةُ، وذكرَهُمُ اللهُ فيمَن عِندَهُ»:

هذَا يدلُّ علَّى اسـتحباب الجلوسِ في المسـاجدِ؛ لتلاوةِ القُرآنِ ودراستِهِ.

وقدْ أخبرَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّ جزاءَ الَّذِينَ يجلسونَ في بيتِ اللهِ يتدارسونَ كتابَ اللهِ أربعةُ أشياءَ:

أحدُها: تنزُّلُ السَّكينةِ عَلَيْهِم.

والثَّـاني: غشـيانُ الرَّحمـةِ؛ قالَ تعالَـى: ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ۝٥٦﴾ [الأعراف: ٥٦].

الثَّالثُ: أنَّ الملائكةُ تحفُّ بِهم.

الرَّابعُ: أنَّ اللهَ يذكرُهُم فيمَن عِندَهُ؛ وذِكْرُ اللهِ لعَبْدِهِ: هُوَ ثناؤُهُ عليهِ في الملإِ الأعلَى بينَ ملائكتِهِ، ومُباهاتِهِم بهِ، وتنويهِهِ بذِكْرِهِ.

وهذِهِ الخصالُ الأربعُ لكلِّ مجتمعينَ علَى ذِكْرِ اللهِ تعالَى.

قولُه ﷺ: «ومَن بَطَّأَ بهِ عملُهُ؛ لَم يُسْرِعْ بهِ نَسَبُهُ»:

معناهُ: أنَّ العملَ هُوَ الَّذِي يبلغُ بالعبدِ درجاتِ الآخرةِ؛ فمَنْ أبطأَ بِهِ عملُهُ أَن يبلغَ بِهِ المنازلَ العاليةَ عِندَ اللهِ تعالَى؛ لَم يُسرِعْ بِهِ نَسَبُهُ فيبلِّغَهُ تِلْكَ الدَّرجاتِ؛ فإنَّ اللهَ رتَّبَ الجزاءَ علَى الأعمالِ لَا علَى الأنسابِ؛ كمَا قالَ تعالَى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ١٠١﴾ [المؤمنون: ١٠١].



وفي «الصَّحيحينِ»، عَن أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ أُنزِلَ عليهِ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء: ٢١٤]: «يَا معشرَ قُرَيْش؛ اشتَرُوا أنفسَكُم مِن اللهِ! لَا أُغنِي عَنكُم مِن اللهِ شيئًا! يَا عبَّاسُ بنَ عَبْدِ المطَّلب؛ لَا أُغني عَنكَ مِن اللهِ شيئًا! يَا صفيَّةُ عمَّةَ رَسُولِ اللهِ؛ لَا أُغنِي عَنكِ مِن اللهِ شيئًا! يَا فاطمةُ بنتَ محمَّدٍ؛ سَلِينِي مَا شِئْتِ؛ لَا أُغني عنكِ مِن اللهِ شيئًا!»[1].

ويشهدُ لهذَا: مَا في «الصَّحيحينِ»، عَن عمرِو بنِ العاصِ، أنَّه سَمِعَ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ: «إنَّ آلَ أَبِي فلانٍ ليسُوا لِي بأولياءَ؛ وإنَّما وليِّيَ اللهُ وصالحُ المؤمنينَ»[2]؛ يشيرُ إلَى أنَّ ولايتَهُ لَا تُنالُ بالنَّسَبِ وإنْ قَرُبَ؛ وإنَّما تُنالُ بالإيمانِ والعملِ الصَّالِحِ؛ فمَن كانَ أكملَ إيمانًا وعملًا؛ فهُوَ أعظمُ

---

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٤٧٧١)؛ ومُسلِمٌ (٢٠٦).

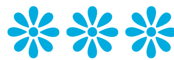
(٢) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٥٩٩٠)؛ ومُسلِمٌ (٢١٥).



ولايةً لهُ، سواءٌ كانَ لهُ مِنهُ نسبٌ قَريبٌ، أَو لَم يكنْ.

وفي هذَا المعنَى يقولُ بعضُهم:

لَعَمْـرُكَ مَـا الإنسـانُ إلَّا بدينِـهِ
فلَا تتركِ التَّقْوَى اتِّكالًا علَى النَّسَبْ
لقـدْ رَفَعَ الإسـلامُ سـلمانَ فارِسٍ
وقدْ وضعَ الشِّـرْكُ الشَّقيَّ أبَا لهبْ





الحَدِيثُ السَّابعُ والثَّلاثُون

■ عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فِيمَا يَرْويهِ عَنْ رَبِّهِ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ، قَالَ: «إِنَّ اللهَ جَلَّجَلَالُهُ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ والسَّيِّئَاتِ، ثُمَّ بَيَّنَ ذَلكَ: فمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فلَمْ يَعْمَلْهَا؛ كَتَبَهَا اللهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَاملَةً، وإِنْ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا؛ كَتَبَهَا اللهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ، إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَإِنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فلَمْ يَعْمَلْهَا؛ كَتَبَهَا اللهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، وإِنْ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا؛ كَتَبَهَا اللهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً».

رَوَاهُ البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ.

الشَّرحُ

هـذا الحديثُ خرَّجَاهُ عَن ابنِ عبَّاسٍ، وفي رِوايةٍ لمُسلِمٍ زيادةٌ في آخِرِ الحديثِ؛ وهِيَ: «أَو محاهَا اللهُ، ولَن يَهلِكَ علَى اللهِ إلَّا هالكٌ».

وفي المعنَى أحاديثُ كثيرةٌ.

فتضمَّنتْ هذِهِ النُّصوصُ كتابةَ الحسناتِ والسَّيِّئاتِ، والهمَّ بالحسنةِ والسَّيِّئةِ؛ فهذِهِ أربعةُ أنواعٍ:

النَّوعُ الأوَّلُ: عملُ الحسناتِ؛ فتُضاعَفُ الحسنةُ بعشرِ أمثالِها، إلَى سَبْعِ مِئةِ ضِعْفٍ، إلَى أضعافٍ كثيرَةٍ.

النَّوعُ الثَّانِي: عملُ السَّيِّئات؛ فتُكتَبُ السَّيِّئةُ بمِثْلِها مِن غيرِ مضاعفةٍ؛ كمَا قالَ تعالَى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٦٠﴾﴾ [الأنعام: ١٦٠].

لكنَّ السَّيِّئةَ تعظُمُ أحيانًا بشرفِ الزَّمانِ أو المكانِ؛ وكانَ جماعةٌ مِن الصَّحابة يتَّقونَ سُكنَى الحَرَمِ؛ خشيةَ ارتكابِ الذُّنوبِ فيهِ، مِنهُم: ابنُ عبَّاسٍ، وعَبْدُ اللهِ بنُ عمرِو بنِ العاصِ، وكذلكَ كانَ عُمَرُ بنُ عَبْدِ العزيزِ يفعلُ.



قـالَ إسـحاقُ بنُ منصـورٍ: قلـتُ لأحمدَ: في شـيْءٍ مِن الحديثِ؛ أنَّ السَّـيِّئةَ تُكتَبُ بأكثرَ مِن واحـدةٍ؟ قالَ: «لَا؛ مَا سَـمِعْنَا، إلَّا بمكةَ؛ لتعظيمِ البَلَدِ»، وقالَ إسـحاقُ بنُ راهويهِ كمَا قالَ أحمدُ.

النَّـوعُ الثَّالثُ: الهمُّ بالحسـناتِ؛ فتُكتبُ حسنةً كاملةً وإنْ لَـم يعمَلْهَا؛ كمَا في حديثِ ابنِ عبَّاسٍ. وفي حديثِ خُريم بن فاتِكٍ: «مَن هَمَّ بحسـنة فلَم يعمَلْها، فعَلِمَ اللهُ أنَّه قدْ أشعرَهَا قلبَهُ، وحـرَصَ عَلَيها؛ كُتبت لهُ حسـنةً»[1]؛ وهذَا يدلُّ علَى أنَّ المـرادَ بالهـمِّ هُنَا هُوَ: العـزمُ المُصَمِّمُ الَّـذِي يوجد معه الحـرصُ علَى العمـلِ، لَا مجـرَّدُ الخطـرةِ الَّتِي تخطـرُ ثُمَّ تنفسخُ، مِن غيرِ عزمٍ ولَا تصميمٍ.

ومتَى اقترنَ بالنِّيَّةِ قولٌ أَو سـعيٌ؛ تأكَّـدَ الجزاءُ، والتحقَ صاحبُهُ بالعاملِ؛ كمَا رَوَى أبو كبشةَ، عَن النَّبيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

---

(١) أخرجَهُ أحمدُ (٤/ ٣٢٢)؛ وابنُ حِبَّانَ (٦١٧١) -وانظر: تعليقَ محققِهِ عليهِ.

قـالَ: «إنَّما الدُّنيا لأربعةِ نَفَر: عَبْد رزقَهُ اللهُ مالًا وعِلْمًا؛ فهُوَ يتَّقِـي فيـهِ ربَّهُ، ويصـلُ بهِ رَحِمَـهُ، ويعلمُ للهِ فيـه حقًّا؛ فهذا بأفضلِ المنـازِلِ، وعَبْدٍ رزقَهُ اللهُ عِلْمًا، ولَم يرزقْهُ مالًا؛ فهُوَ صـادقُ النِّيَّةِ؛ يقولُ: لَو أنَّ لِي مالًا؛ لعملتُ بعملِ فُلانٍ؛ فهُوَ بنِيَّتِهِ، فأجرُهُما سواءٌ! وعَبْدٍ رزقَهُ اللهُ مالًا، ولَم يرزقْه عِلْمًا، فهـو يخبطُ في مالِهِ بغيرِ عِلْم؛ لَا يتَّقِـي فيهِ ربَّهُ، ولَا يصِلُ فيهِ رَحِمَهُ، ولَا يعلمُ للهِ فيهِ حقًّا؛ فهذَا بأخبَثِ المنازلِ، وعَبْدٍ لَم يرزقْهُ اللهُ مـالًا ولَا عِلْمًا؛ فهُوَ يقولُ: لَو أنَّ لِي مَالًا؛ لعملتُ فيهِ بعملِ فُلانٍ؛ فهُوَ بنِيَّتِهِ؛ فوزرُهُما سَـواءٌ!»، خرَّجَهُ الإمامُ أحمدُ، والتِّرمِذيُّ، وابنُ ماجَه[(١)].

وقدْ حُمِلَ قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَهُما في الأجرِ سواءٌ» علَى اسـتوائِهِما في أصلِ أجرِ العَمَلِ، دُونَ مضاعفةٍ؛ فالمضاعفةُ يختصُّ بِها مَن عَمِلَ العملَ، دُونَ مَن نواهُ فلَم يَعْمَلْهُ؛ فإنَّهما

(١) أخرجَهُ أحمدُ (٤/ ٢٣٠)؛ والتِّرمِذيُّ (٢٣٢٥)؛ وابنُ ماجَه (٤٢٢٨)، قالَ التِّرمذيُّ: «هذَا حديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ».



لَو استَوَيا مِن كلِّ وَجْهٍ؛ لكُتِبَ لِمَن همَّ بالحسنةِ ولَم يعمَلْها عشرُ حسناتٍ؛ وهُوَ خلافُ النُّصوصِ كلِّها!

النَّوعُ الرَّابعُ: الهمُّ بالسَّيِّئاتِ مِن غيرِ عَمَلٍ لَها؛ ففِي حديثِ ابنِ عباس: أنَّها تُكتَبُ حسنةً كاملةً، وفي حديثِ أبي هُرَيرةَ قالَ: «إنَّما تركَها مِن جرَّايَ» يَعنِي: مِن أجلِي؛ وهذَا يدلُّ علَى أنَّ المرادَ مَنْ قَدرَ علَى مَا هَمَّ بهِ مِن المعصيةِ؛ فتركَهُ للهِ تعالَى؛ وهذا لا ريبَ في أنَّه يُكتَبُ لهُ بذلكَ حسنةٌ؛ لأنَّ تركَهُ للمعصيةِ عملٌ صالِحٌ.

فأمَّا إنْ همَّ بمعصيةٍ ثُمَّ تركَ عملَهَا خوفًا مِن المخلوقينَ، أَو مُراءاةً لَهم؛ فقدْ قيلَ: إنَّه يُعاقَبُ علَى تركِهَا بهذِهِ النِّيَّةِ؛ لأنَّ تقديمَ خوفِ المخلوقينَ علَى خوفِ اللهِ مُحرَّمٌ، وكذلكَ قصدُ الرِّياءِ للمخلوقينَ مُحرَّمٌ! فإذَا اقترنَ بهِ تركُ المعصيةِ لأجلِهِ؛ عوقبَ علَى هذَا التَّرْكِ!

وأمَّا إنْ سـعَى في حصولِها بمَا أمكنَهُ، ثُمَّ حالَ بينَهُ وبينها القَـدَرُ؛ فقدْ ذكـرَ جماعةٌ أنَّـه يُعاقَـبُ عليها حينَئـذٍ؛ لقولِ النَّبـيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إنَّ اللهَ تجاوزَ لأُمَّتِي عمَّـا حدَّثَتْ بِها أنفسَـها، مَا لَم تكلَّمْ بهِ، أَو تَعْمَلْ»[1]؛ ومَن سعَى في حصولِ المعصيـةِ جَهْدَهُ، ثُمَّ عجَـزَ عنهَا؛ فقدْ عَمِـلَ! وكذلكَ قول النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذَا التقَى المُسلِمانِ بسَيفَيهما؛ فالقاتِلُ والمَقتولُ في النَّارِ»! قالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ؛ هذَا القاتلُ؛ فمَا بالُ المَقتولِ؟! قالَ: «كانَ حريصًا علَى قتلِ صاحبِهِ»[2]!

وأمَّا إن انفسـختْ نِيَّتُـهُ، وفتَرَتْ عزيمتُهُ مِن غيرِ سـببٍ مِنـهُ؛ فهـلْ يُعاقَبُ علَى مَا هـمَّ بهِ مِن المعصيَـةِ، أم لَا؟ هذَا علَى قِسْمَيْنِ:

أَحدهما: أَن يكونَ الهمُّ خاطرًا خَطَرَ، ولم يساكنْهُ صاحبُهُ،

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٥٢٦٩)؛ ومُسلِمٌ (١٢٧).
(٢) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٣١)؛ ومُسلِمٌ (٢٨٨٨).



ولـم يعقِدْ قلبَـهْ عليهِ؛ بلْ كرهَـهُ ونفرَ مِنهُ؛ فهـذَا معفوٌّ عَنهُ؛ وهُوَ كالوَساوسِ الرَّديئةِ الَّتِي سُئِلَ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنهَا؛ فقالَ: «ذاكَ صَرِيحُ الإيمانِ»[1].

القِسْمُ الثَّانِي: العزائـم المصمِّمـة الَّتِي تقـعُ في النُّفوسِ وتدومُ، ويُساكنُهَا صاحبُها؛ فهذَا أيضًا نَوعانِ:

أَحدُهما: مَا كانَ عملاً مسـتقلًّا بنفسِهِ مِن أعمالِ القلوبِ كالشَّـكِّ في الوحدانيَّةِ، أَو النُّبُوَّةِ، أَو البعثِ، أَو غير ذلكَ مِن الكُفْرِ والنِّفاقِ؛ فهذَا يُعاقَبُ عليهِ العَبْدُ، ويصيرُ بذلكَ كافرًا أَو منافِقًا.

ويُلحَقُ بهذَا القِسْمِ: سـائرُ المعاصِي المتعلِّقـةِ بالقلوبِ؛ كمحبَّةِ مَا يبغضُهُ اللهُ، وبُغْضِ مَا يحبُّهُ اللهُ، والكِبْرِ، والعُجْبِ.

النَّوعُ الثَّانِي: مَا لَم يكنْ مِـن أعمالِ القلوبِ؛ بلْ كانَ مِن

(١) أخرجَهُ مُسلِمٌ (١٢٦).

أعمالِ الجوارِحِ؛ كالزِّنَا، والسَّرِقَةِ، وشُربِ الخَمْرِ، والقتلِ، والقذفِ، ونَحْوِ ذلكَ: إذَا أصرَّ العَبْدُ علَى إرادةِ ذلكَ، والعزمِ عليهِ؛ ففي المؤاخذَةِ عليهِ قولانِ مشهورانِ للعُلماءِ:

أَحدُهما: يؤاخذُ بهِ؛ ورَجَّحَ هذَا القولَ كثيرٌ مِن الفقهاءِ والمحدِّثينَ والمتكلِّمينَ مِن أصحابِنا وغيرِهِم؛ واستدلُّوا لهُ بنحوِ قولِهِ جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، وقولِهِ: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ فَٱحْذَرُوهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، وبنحوِ: «الإثمُ: مَا حاكَ في صَدْرِكَ، وكرهتَ أَن يطَّلعَ عليهِ النَّاسُ»(١). وحملُوا قولَهُ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «إنَّ اللهَ تجاوزَ لأُمَّتِي عمَّا حدَّثَتْ بهِ أنفسَها، ما لم تكلَّمْ بهِ، أَو تَعْمَلْ»(٢) علَى الخطراتِ؛ وقالُوا: مَا ساكنَهُ العَبْدُ، وعقدَ قلبَهُ عليهِ؛ فهُوَ مِن كَسْبِهِ وعملِهِ؛ فلَا يكونُ معفُوًّا عَنهُ.

---

(١) وهُوَ الحديثُ السَّادِسُ والعِشْرُونَ مِن «الأربعين النَّوويَّة».

(٢) وهُوَ في «الصَّحيحينِ» -كمَا سبقَ قريبًا-.



وَمِن هؤلاءِ مَن قالَ: إنَّه يُعاقَبُ عليهِ في الدُّنيا بالهموم والغموم. وقيلَ: بلْ يُحاسَبُ العَبْدُ بهِ يومَ القيامةِ؛ فيَقِفُهُ اللهُ عليهِ، ثُمَّ يعفو عَنهُ، ولَا يُعاقبُهُ بهِ؛ فتكونُ عقوبتُهُ المحاسبَةَ، وهذَا هُوَ اختيارُ ابنِ جريرٍ.

القَوْلُ الثَّانِي: لَا يؤاخَذُ بمجرَّدِ النِّيَّةِ مطلقًا. ونُسَبَ ذلكَ إلَى نَصِّ الشَّافعيِّ، وهُوَ قولُ ابنِ حامدٍ مِن أصحابِنَا؛ عملًا بالعُمُوماتِ.

قولُه في الحديثِ في رِوايةِ مُسلِمٍ: «أَو محاهَا اللهُ»:

يَعنِي: أنَّ عملَ السَّيِّئةِ إمَّا أَن تُكتبَ لعاملِهَا سَيِّئَةً واحدةً، أَو يمحُوها اللهُ بما شاءَ مِن الأسبابِ؛ كالتَّوبةِ، والاستغفارِ، وعملِ الحسناتِ.

قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ولَا يهلِكُ علَى اللهِ إلَّا هالكٌ»:

يَعنِي: بعدَ هذَا الفَضْلِ العظيمِ مِن اللهِ، والرَّحمةِ الواسعةِ مِنهُ، بمضاعفةِ الحسناتِ، والتَّجاوزِ عَن السَّيِّئات؛ لَا يهلِكُ علَى اللهِ إلَّا مَن هلكَ، وتجرَّأَ علَى السَّيِّئاتِ، ورغبَ عَن الحسناتِ، وأعرضَ عَنها.

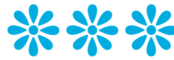
ولهذَا قالَ ابنُ مسعودٍ: «ويلٌ لِمَن غلبتْ وحْدانُهُ عشراتِهِ»[1]!

وخرَّجَ الإمامُ أحمدُ، وأبو داودَ، والنَّسائيُّ، والتِّرمِذيُّ، مِن حديثِ عَبْدِ اللهِ بنِ عمرٍو، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَلَّتانِ؛ لَا يُحصيهما رجلٌ مُسلِمٌ إلَّا دخلَ الجنَّةَ وهُمَا يسيرٌ، ومَن يعملُ بِهِمَا قليلٌ: تسبِّحُ اللهَ فِي دُبُرِ كلِّ صلاةٍ عشرًا، وتحمدُهُ عشرًا، وتكبِّرُهُ عشرًا»؛ قالَ: «فتلكَ

(١) يَعنِي: أنَّ مَن غلبتْ سيِّئاتُهُ (وهِيَ: الوحدانُ) حسناتِهِ (وهِيَ: العشراتُ)؛ فهُوَ خاسرٌ؛ فويلٌ لهُ! وإنَّما سُمِّيَت السَّيِّئاتُ بالوحدانِ؛ لأنَّ الواحدةَ مِن السَّيِّئاتِ لَا تُكتَبُ إلَّا واحدةً، وكذلكَ قالَ فِي الحسناتِ إنَّها عشراتٌ؛ لأنها تُكتَبُ بعشرِ أمثالِها.



خمســونَ ومئةٌ باللِّسانِ، وألفٌ وخمسُ مئةٍ في الميزان! وإذَا أخـذتَ مَضْجَعَكَ تسـبِّحُهُ وتكبِّرُهُ وتحمدُهُ مِئـةً؛ فتِلْكَ مئةٌ باللِّسـانِ، وألفٌ في الميزانِ! فأيُّكم يعملُ -في اليومِ واللَّيلَةِ- ألفَيْنِ وخمسَ مئةِ خطيئةٍ؟!»[1].



(١) أخرجَهُ أحمدُ (٢/ ١٦٠)؛ وأبو داودَ (٥٠٦٥)؛ والتِّرمِذيُّ (٣٤١٠)؛ والنَّسائيُّ (٣/ ٧٤)، قالَ التِّرمذيُّ: «هذَا حديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ»؛ وصحَّحَه الشَّيخُ الألبانيُّ في «صَحيح التَّرغيبِ والتَّرهيبِ» (٦٠٦).
وقدْ سألَ الصَّحابةُ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فقالُوا: كيفَ هما يسيرٌ، ومَن يعملُ بِهما قليلٌ؟ فقالَ: «يجيءُ أحدَكُم الشَّيطانُ في صلاتِهِ؛ فيذكِّرُهُ حاجةَ كذَا وكذَا؛ فلَا يقولُها! ويأتيهِ عِندَ منامِهِ؛ فينوِّمُهُ؛ فلَا يقولُها!». قالَ الرَّاوِي: «ورأيتُ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعقدُهُنَّ بيدِهِ».

الحَدِيثُ الثَّامِنُ والثَّلاثُونَ

■ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللهَ تَعالَى قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا؛ فقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ، ومَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، ولا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ؛ حَتَّى أُحِبَّهُ؛ فإِذَا أَحْبَبْتُهُ؛ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، ويَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، ورِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ».

رَوَاهُ البُخَارِيُّ.

الشَّرحُ

هذَا الحديثُ تفرَّدَ بإخراجِهِ البُخَارِيُّ دُونَ بقيَّةِ أصحابِ الكُتُبِ، وقدْ قيلَ: «إنَّه أشرفُ حديثٍ في ذِكْرِ الأولياءِ»![1]

(١) وقد أفرده الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ بالشرح في كتابٍ سمَّاه «قَطْر الولي على حديث الولي».



قولُـه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَـن عـادَى لِـي وليًّـا؛ فقـدْ آذنتُهُ بالحَرْبِ»:

يَعنِـي: فقـدْ أعلمتُهُ بأنِّي محارِبٌ لهُ؛ حيـثُ كانَ محاربًا لِـي بمعـاداةِ أوليائِي؛ فأوليـاءُ اللهِ تجبُ موالاتُهـم، وتَحرُمُ معاداتُهم؛ كمَا أنَّ أعداءَهُ تجبُ معاداتُهم، وتحرُمُ موالاتُهُم.

واعْلَـمْ أنَّ جميـعَ المعاصِي محاربـةٌ لله جَلَّ جَلَالُهُ؛ فإنَّ مَن عَصَـى الله فقـدْ حارَبَهُ، لكنْ كلَّمـا كانَ الذَّنـبُ أقبحَ؛ كانَ أشـدَّ محاربةً للهِ؛ ولهذَا سَـمَّى اللهُ أَكَلةَ الرِّبَا وقُطَّاعَ الطَّريقِ محارِبينَ للهِ تعالَى ورَسُولِهِ؛ لعظيمِ ظُلمِهم لعبادِهِ، وسعيِهم بالفسـادِ في بلادِهِ. وكذلكَ معاداةُ أوليائِـهِ؛ فإنَّه تعالَى يتولَّى نصرةَ أوليائِهِ، ويحبُّهُم، ويؤيِّدُهُم؛ فمَن عادَاهُم؛ فقدْ عادَى اللهَ وحارَبَهُ.

قولُـه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ومَـا تقـرَّبَ إليَّ عَبْـدِي بمِثْـلِ أداءِ مَا افترضتُ عليهِ، ولَا يزالُ عَبْدِي يتقرَّبُ إليَّ بالنَّوافِلِ؛ حتَّى أُحِبَّهُ»:

لمّـا ذكـرَ أنَّ معـاداةَ أوليائِه محاربـةٌ لهُ؛ ذَكَـرَ بعدَ ذلكَ وصـفَ أوليائِهِ الَّذِينَ تحـرُمُ معاداتُهم، وتجـبُ موالاتُهُم؛ فذكرَ مَا يُتقرَّبُ بِهِ إليهِ.

وأصـلُ (الولايـة): القُربُ، وأصـلُ (العـداوةِ): البُعْدُ؛ فـ(أوليـاءُ اللهِ): هُـم الَّذِيـنَ يتقرَّبـونَ إليـهِ بمَا يُقرِّبُهـم مِنهُ، و(أعـداؤهُ): هـم الَّذِينَ أبعدَهُـم عَنهُ؛ بأعمالِهـم المقتضيةِ لطردِهِم وإبعادِهِم.

فقَسَّمَ أولياءَهُ المقرَّبينَ إلَى قِسْمَين:

أحدهما: مَن تقرَّب إليهِ بأداءِ الفرائِض، ويشملُ ذلك فعلَ الواجبـاتِ، وتركَ المحرَّماتِ؛ لأن ذلكَ كلَّهُ مِن فرائِضِ اللهِ الَّتِي افترضَهَا علَى عبادِهِ.

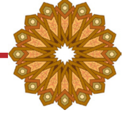
والثَّاني: مَن تقرَّبَ إليهِ بعدَ الفرائِض بالنَّوافِلِ.



فظهـرَ بذلكَ أنَّـه لَا طريقَ يوصـلُ إلَى التَّقـرُّبِ إلَى اللهِ تعالَـى، وولايتِهِ، ومحبَّتِهِ؛ سِـوَى طاعتِهِ الَّتِي شـرعَهَا علَى لسـانِ رَسُولِهِ؛ فمَنِ ادَّعَى ولايةَ اللهِ، والتَّقَرُّبَ إليهِ، ومحبَّتَهُ، بغيـرِ هـذِهِ الطَّريـقِ؛ تبيَّنَ أنَّـه كاذبٌ فِـي دعـواهُ؛ كمَا كانَ المشـركونَ يتقرَّبونَ إلَـى اللهِ تعالَى بعبادةِ مَـن يعبدونَهُ مِن دونِهِ، كمَا حكَى اللهُ عَنهُم أنَّهم قالُوا: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [الزمـر: ٣][1]، وكمَا حكَـى عَن اليهودِ والنَّصارَى أنَّهم قالُوا: ﴿نَحۡنُ أَبۡنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥۚ﴾ [المائدة: ١٨]، معَ إصرارِهِم علَى تكذيبِ رُسُـلِهِ، وارتكابِ نواهيهِ، وتركِ فرائضِهِ!

---

(١) ومِن ذَلكَ مَا يفعلُهُ بعضُ الجُهَّالِ؛ مِن اعتقادِهِم بأنَّ الأولياءَ في قبورِهِم ينفعونَ أَو يَضُرُّونَ؛ فتراهُم يدعونَهم، ويستغيثونُ بِهم، ويذبحونَ لَهم القرابينَ، ويسألونَهم الشَّفاعةَ وسائرَ الحوائجِ! وهذَا شِرْكٌ أكبرُ؛ يخرجُ صاحبَهُ مِن الإسلامِ إلَى الوثنيَّةِ؛ والأدِلَّةُ علَى ذلكَ أكثرُ مِن أَنْ تُحصَرَ، وأشهرُ مِن أَن تُذكَرَ! ومَن عظَّمَ اللهَ سُبحانَهُ؛ انقطعتْ مِن قلبِهِ كلُّ علائقِ الشِّرْكِ، ومَن تدبَّرَ القرآنَ؛ تيقَّنَ بذلكَ، وللهِ الحمدُ، ومِنهُ نستمدُّ الهدايةَ والثَّباتَ علَى الحقِّ؛ آمينَ.



فلذلك ذكرَ في هذَا الحديثِ أنَّ أولياءَ اللهِ علَى دَرَجَتَينِ:

إِحداهما: المتقرِّبون بالفرائض، وهذه درجةُ المقتصدين أصحاب اليمين.

الثَّانية: درجةُ السَّابقينَ المقرَّبينَ؛ وهُمُ: الَّذِينَ تقرَّبُوا إلَى اللهِ بعدَ الفرائضِ بالاجتهادِ في نوافِلِ الطَّاعاتِ، والانكفافِ عَن دقائقِ المكروهاتِ بالورَعِ؛ وذلكَ يوجبُ للعبدِ محبَّةَ اللهِ؛ كمَا قالَ: «ولَا يزالُ عَبْدِي يتقرَّبُ إلَيَّ بالنَّوافِلِ؛ حتَّى أُحِبَّهُ»؛ فمَنْ أحبَّهُ اللهُ؛ رزقَهُ محبَّتَهُ، وطاعتَهُ، والاشتغالَ بذِكْرِهِ؛ فأوجبَ ذلكَ القُرْبَ مِنهُ، والزُّلفَى لَدَيْهِ، والحظوةَ عِندَهُ.

قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فإذَا أحببتُه؛ كنتُ سمعَهُ الَّذِي يسمعُ بِهِ، وبصرَهُ الَّذِي يبصرُ بِهِ، ويدَهُ الَّتِي يبطشُ بِهَا، ورِجْلَهُ الَّتِي يمشِي بِهَا»:

المـرادُ بهـذَا الـكلام: أنَّ مَـن اجتهـدَ بالتَّقـرُّبِ إلَى اللهِ بالفرائِضِ، ثُمَّ بالنَّوافِلِ؛ قَرَّبَـهُ إليهِ، ورقَّاه مِن درجةِ الإيمانِ إلَى درجةِ الإحسانِ؛ فيصيرُ يعبدُ اللهَ علَى الحضورِ والمراقبةِ كأنَّه يرَاهُ؛ فيمتلئُ قلبُهُ بمعرفةِ اللهِ تعالَى، ومحبَّتِهِ، وعظمتِهِ، وخوفِهِ، ومهابتِهِ، وإجلالِهِ، والأُنسِ بِهِ، والشَّـوقِ إليهِ؛ حتَّى يصيرَ هذَا الَّذِي فِي قلبِهِ مِن المعرفةِ مُشاهِدًا لهُ بعينِ البصيرَةِ.

فمتَى امتلأَ القلبُ بعظمةِ اللهِ تعالَى؛ محَا ذلكَ مِن القلب كلَّ مَا سِوَاهُ، ولَم يبقَ للعَبْدِ شيْءٌ مِن نفسِهِ وهوَاهُ، ولَا إرادةَ إلَّا لمَـا يريدُهُ مِنهُ مولَاهُ! فحينَئذٍ؛ لَا ينطـقُ العبدُ إلَّا بذِكْرِهِ، ولَا يتحرَّكُ إلَّا بأمرِهِ، فإنْ نَطَقَ نطَقَ باللهِ، وإنْ سَمِعَ سَمِعَ بِهِ، وإنْ نَظَـرَ نَظَرَ بِهِ، وإنْ بَطَـشَ بَطَشَ بِهِ! فهذَا هُوَ المرادُ بقولِهِ ﷺ: «كنتُ سـمعَهُ الَّذِي يسـمعُ بِهِ، وبصرَهُ الَّذِي يُبصرُ بِهِ، ويدَهُ الَّتِي يَبطشُ بِهَا، ورِجْلَهُ الَّتِي يمشِي بِهَا»[1].

---

(١) يفسر ذلك بعض روايات الخبر: «فبي يسمع وبي يبصر...»؛ أي: بتوفيقي وعوني وتسديدي. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).

ومَـن أشـارَ إلَى غيـر هذَا؛ فإنَّما يشـيرُ إلَـى الإلحادِ مِن الحُلُولِ أَو الاتِّحادِ! واللهُ ورسولُهُ بريئانِ مِنهُ.

قولُـه ﷺ: «ولئـنْ سـألَنِي؛ لأعطينَّـهُ، ولِئـنْ استعاذَنِي؛ لأُعيذَنَّهُ»:

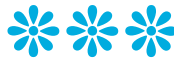
يَعنِي: أنَّ هذَا المَحبوبَ لهُ عِندَ اللهِ منزلةٌ خاصَّةٌ؛ تقتَضِي أنَّه إذَا سـألَ اللهَ شـيئًا؛ أعطاهُ إيَّاهُ، وإِن استعاذَ رَبَّهُ مِن شيْءٍ؛ أعاذَهُ مِنهُ، وإِن دعاهُ أجابَـهُ؛ فيصيرُ مجابَ الدَّعْوَةِ؛ لكرامَتِهِ علَى رَبِّهِ جَلَّجَلَالُهُ.

وقـدْ كانَ كثيـرٌ مِـن السَّـلَفِ الصَّالِـحِ معروفًـا بإجابةِ الدَّعْوَةِ؛ وكانَ سـعدُ بنُ أبي وقَّاصٍ مجابَ الدَّعْوَةِ؛ فكذبَ عليـهِ رَجُلٌ؛ فقالَ: «اللَّهُمَّ إنْ كانَ كاذبًا؛ فأَعْمِ بصرَهُ، وأَطِلْ عُمـرَهُ، وعَرِّضْهُ للفِتَـنِ»! فأصابَ الرَّجُلَ ذلـكَ كلُّهُ؛ فكانَ يتعرَّضُ للجوارِي في السِّكَكِ؛ ويقولُ: «شيخٌ كبيرٌ، مفتونٌ،



أصابتنِي دَعْوَةُ سَعْدٍ»[١]! ودَعَا علَى رَجُلٍ سَمِعَهُ يشتمُ عليًّا؛ فمَا برحَ مِن مكانِهِ حتَّى جاءَ بعيرٌ نادٌّ؛ فخبطَهُ بيدَيْهِ ورِجْلَيْهِ؛ حتَّى قتلَهُ!

ونازعتِ امرأةٌ سعيدَ بنَ زيدٍ في أرضٍ لهُ؛ فادَّعَتْ أنَّه أخذَ مِنهَا أرضَهـا؛ فقالَ: «اللَّهُمَّ إنْ كانتْ كاذبـةً؛ فأَعْمِ بصرَهَا، واقتلْهَا في أرضِهَا»؛ فعَمِيَتْ، وبينَما هِيَ ذاتَ ليلةٍ تمشِـي في أرضِهَا؛ إذْ وقعتْ في بئرٍ فِيهَا؛ فماتَتْ[٢]!



(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٧٥٥). ومعنى قولِهِ: «فكذبَ عليهِ رَجُلٌ»؛ أَي: أَنَّه اتَّهمَه كذبًا وبُهتانًا.

(٢) أخرجَهُ مُسلِمٌ (١٦١٠). وانظر الأصل «جامع العلوم والحكم»؛ فقدْ أوردَ المصنِّفُ فيه جملةً صالحةً مِن أخبارِ مُجابِي الدُّعاءِ.

الحَدِيثُ التَّاسِعُ والثَّلاثُونَ

■ عـن ابْنِ عَبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا، أَنَّ رَسُـولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قَـالَ: «إِنَّ اللهَ تَجَـاوَزَ لِـي عَنْ أُمَّتِـي الخَطَأَ، والنِّسْـيَانَ، ومَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ».

حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه والبَيْهَقِيُّ، وغَيْرُهُمَا.

الشَّرحُ

قولُه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «إنَّ اللهَ تجـاوزَ لِي عَن أُمَّتِي الخطأَ، والنِّسيانَ ..» إلَى آخرِه:

تقديـرُهُ: إنَّ اللهَ رفـعَ لِي عَـن أُمَّتِي الخطـأَ، أَو تركَ ذلك عَنهُم؛ فإنَّ (تجاوزَ) لا يتعدَّى بنفسِه.



وقولُه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الخطأَ، والنِّسيانَ، ومَا استُكْرِهُوا عليهِ»:

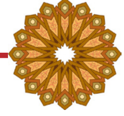
فأمَّا الخطأُ والنِّسيانُ فقدْ صرَّحَ القرآنُ بالتَّجاوُزِ عَنهُمَا؛ قالَ تعالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقالَ: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، وفي «الصَّحيحين» عَن عمرِو بنِ العاصِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، أنه سَمِعَ النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يقولُ: «إذَا حكمَ الحاكمُ فاجتهدَ، ثُمَّ أصابَ؛ فلَهُ أجرانِ، وإذَا حكمَ فاجتهدَ؛ فأخطأ؛ فلَهُ أجرٌ»(١).

وأمَّا الإكراهُ فصرَّحَ القرآنُ أيضًا بالتَّجاوُزِ عَنهُ(٢)؛ قالَ

---

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٧٣٥٢)؛ ومُسلِمٌ (١٧١٦).

(٢) على خلاف عندهم في الإكراه على فعل الكفر، والصواب أن فاعله معذور، أما قول الكفر مع الإكراه فمحل اتفاق على العذر به. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).



تعالَى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]، وقالَ تعالَى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَلَيۡسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيۡءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةً﴾ [آل عمران: ٢٨].

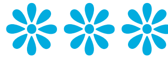
و(الخطأُ): هُوَ أَن يقصدَ بفعلِهِ شيئًا؛ فيصادِفَ فِعْلُهُ غيرَ مَا قصدَهُ؛ مِثْل: أَن يقصدَ قتلَ كافرٍ؛ فيصادِفَ قَتلُه مُسلِمًا.

و(النِّسيانُ): أَن يكونَ ذاكرًا لشيْءٍ؛ فينساهُ عِندَ الفِعْلِ.

وكِلَاهما معفوٌّ عَنهُ؛ بمعنَى: أَنَّه لَا إِثمَ فيهِ، ولكنْ رفعُ الإثمِ لَا يُنافِي أَن يترتَّبَ علَى نِسيانِهِ حُكْمٌ؛ كمَا أَنَّ مَن نَسِيَ الوُضوءَ وصلَّى ظانًّا أنَّه متطهِّرٌ؛ فلَا إثمَ عليهِ بذلك، ثُمَّ إِنْ تبيَّنَ لهُ أَنَّه كانَ صلَّى مُحْدِثًا؛ فإِنَّ عليهِ الإعادةَ، ولَو تركَ الصَّلاةَ نِسيانًا، ثُمَّ ذكرَ؛ فإِنَّ عليهِ القضاءَ؛ كمَا قالَ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَن نَامَ



عَن صلاةٍ، أَو نَسِيَهَا؛ فلْيُصَلِّهَا إِذَا ذكرَهَا؛ لَا كفارَةَ لَها إِلَّا ذَلِكَ»؛ ثُمَّ تلَا: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ١٤﴾ [طه: ١٤][١].



(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٥٧٢)؛ ومُسلِمٌ (٦٨٤).

الحَدِيثُ الأَرْبَعُون

■ عـن ابْـنِ عُمَـرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، قَـالَ: أَخَـذَ رَسُـولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بِمَنْكِبِـي؛ فقَالَ: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كأَنَّكَ غَرِيبٌ أَو عَابِرُ سَبِيلٍ».

وكَانَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: «إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ، وإِذَا أَصْبَحْـتَ فلَا تَنْتَظِرِ المَسَـاءَ، وخُذْ مِن صِحَّتِـكَ لِمَرَضِكَ، ومِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ».

رَوَاهُ البُخَارِيُّ.

الشَّرحُ

هذَا الحديثُ أصلٌ في قِصَرِ الأَمَلِ في الدُّنيا؛ وأنَّ المؤمِنَ لَا ينبَغِي لهُ أَن يتَّخِذَ الدُّنيا وطنًا ومسكنًا فيطمئنَّ فِيهَا؛ ولكنْ ينبَغِي أَن يكونَ فِيهَا كأنَّه علَى جَنَاحِ سَفَرٍ؛ يُهيِّئُ جَهازَهُ للرَّحيلِ.



وقدِ اتَّفقتْ علَى ذلكَ وصايَا الأنبياءِ وأتباعِهِم:

قالَ تعالَى حاكيًا عَن مؤمِنِ آلِ فِرْعَونَ أنَّه قالَ: ﴿يَٰقَوۡمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا مَتَٰعٞ وَإِنَّ ٱلۡأٓخِرَةَ هِيَ دَارُ ٱلۡقَرَارِ ٣٩﴾ [غافر: ٣٩].

وكانَ النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ يقولُ: «مَا لِي وللدُّنيا؟! إنَّما مَثَلِي ومَثَلُ الدُّنيَا كمَثَلِ رَاكِبٍ قالَ في ظِلِّ شجرةٍ، ثُمَّ راحَ وتركَهَا!»[1].

قالَ بعضُ الحكماءِ: «عجبتُ ممَّنِ الدُّنيا مُولِّيَةٌ عَنهُ، والآخرَةُ مُقبِلَةٌ إليهِ؛ يشتغلُ بالمُدبِرَةِ، ويُعرِضُ عَنِ المُقبِلَةِ»!

وإذَا لَم تكنِ الدُّنيا للمؤمنِ دارَ إقامةٍ ولَا وطنًا؛ فينبَغِي أَن يكونَ حالُهُ فِيهَا علَى أحدِ حَالَيْنِ:

(١) أخرجَهُ التِّرمذيُّ (٢٣٧٧)، وقالَ: «هذَا حديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ».
قوله: «قالَ في ظِلِّ شجرةٍ»: مِن القيلولَة؛ وهِيَ: الاستراحةُ نصفَ النَّهارِ، وإنْ لم يكنْ مَعَهَا نومٌ. «النِّهاية» (٤/ ١٣٣).

* إمَّا أَن يكونَ كأنَّه غريبٌ؛ مُقيمٌ في بَلَدِ غُرْبَةٍ.

* أَو يكونَ كأنَّه مسافرٌ؛ غيرُ مقيمٍ البتةَ.

فلهذَا؛ وصَّى النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ابنَ عُمَرَ أَن يكونَ علَى أَحَدِ هذَيْنِ الحالَيْنِ:

فأَحدهما: أَن يُنزلَ المؤمنُ نفسَهُ كأنَّه غريبٌ في الدُّنيا، فهُوَ غيرُ متعلِّقِ القلبِ ببَلَدِ الغُرْبَةِ؛ بلْ قلبُهُ متعلِّقٌ بوَطَنِهِ الَّذِي يرجعُ إليهِ؛ وإنَّما هُوَ مقيمٌ في الدُّنيا؛ ليقضيَ مَرَمَّةَ[1] جهازِهِ إلَى الرُّجوعِ إلَى وَطَنِهِ.

ومن كانَ كذلكَ؛ فلَا هَمَّ لهُ إلَّا في التَّزوُّدِ بمَا ينفعُهُ عِندَ عودِهِ إلَى وطنِهِ؛ فلَا ينافسُ أهلَ البَلَدِ في عِزِّهِم، ولَا يجزعُ مِن الذُّلِّ عِندَهُم!

(١) المعنَى: أنَّه يجمعُ متاعَهُ؛ ليرجعَ إلَى وطنِهِ؛ فإنَّ (الرمَّ) هُوَ: إصلاحُ مَا فسدَ، ولمُّ مَا تفرَّقَ، و(المرمَّة): هِيَ متاعُ البيت، كمَا في «لسان العربِ»، مادة: (رمم).



الحَال الثَّاني: أَن ينزلَ المؤمنُ نفسَهُ في الدُّنيا كأَنَّه مُسافِرٌ؛ غيرُ مقيمٍ البتةَ؛ وإنَّما هُوَ سائِرٌ في قَطْعِ منازِلِ السَّفرِ؛ حتَّى ينتهيَ بِهِ السَّفَرُ إلَى آخرِهِ؛ وهُوَ الموتُ!

ومَن كانَتْ هذِهِ حالَه في الدُّنيا؛ فهِمَّتُه تحصيلُ الزَّادِ للسَّفَرِ، وليسَ لَهُ هِمَّةٌ في الاستكثارِ مِن مَتاعِ الدُّنيا.

وأمَّا وصيَّةُ ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فهِيَ مأخوذَةٌ مِن هذَا الحديثِ الَّذِي رَوَاهُ؛ وهِيَ متضمِّنةٌ لنهايةِ قِصَرِ الأَمَلِ؛ وأَنَّ الإنسانَ إذَا أمسَى لَم ينتظرِ الصَّباحَ، وإذَا أصبحَ لَم ينتظرِ المساءَ؛ بلْ يظنُّ أنَّ أجلَهُ يدركُهُ قبلَ ذلك!

وقولُه: «وخُذْ مِن صِحَّتِكَ لسقمِكَ، ومِن حياتِكَ لموتِكَ»:

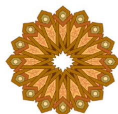
يَعني: اغْتَنِمِ الأعمالَ الصَّالحةَ في الصِّحَّةِ قبلَ أَن يحولَ بينَكَ وبينَها السَّقَمُ، وفي الحياةِ قبلَ أَن يحولَ بينَك وبينَها الموتُ!

وفي «صَحيح الحاكم» عَن ابنِ عبَّاسٍ، أنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ لرجلٍ وهُوَ يَعِظُهُ: «اغْتَنِمْ خمسًا قَبلَ خَمس: شبابَكَ قبلَ هرمِكَ، وصِحَّتَكَ قبلَ سَقَمِكَ، وغِناكَ قبلَ فَقرِكَ، وفراغَكَ قبلَ شغلِكَ، وحياتَكَ قبلَ مَوْتِكَ»(١).

فالواجبُ علَى المؤمنِ المبادرةُ بالأعمالَ الصَّالحةِ، قبلَ أَن لَا يَقْدرَ عليهَا، ويُحالَ بينَهُ وبينَهَا؛ ومتَى حِيلَ بينَ الإنسانِ والعملِ؛ لَم يبقَ لَهُ إلَّا الحسرةُ والأسفُ عليه، ويتمنَّى الرُّجوعَ إلَى حالةٍ يتمكَّنُ فِيهَا مِن العملِ؛ فلَا تنفعُهُ الأُمنيةُ!

قالَ تعالَى: ﴿وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُواْ لَهُۥ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴿٥٤﴾ وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿٥٥﴾ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى

(١) أخرجَهُ الحاكمُ (٤/ ٣٠٦)، وقالَ: «هذَا حديثٌ صحيحٌ علَى شرطِ الشَّيخَينِ»، وصحَّحَه الشَّيخُ الألبانيُّ في «صَحيح التَّرغيبِ والتَّرهيبِ» (٣٣٥٥).



جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ﴿٥٦﴾ أَوۡ تَقُولَ لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي لَكُنتُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴿٥٧﴾ أَوۡ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلۡعَذَابَ لَوۡ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿٥٨﴾﴾ [الزمر: ٥٤-٥٨].

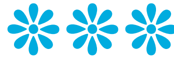
وقال جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلۡمَوۡتُ قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرۡزَخٌ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ [المؤمنون: ٩٩-١٠٠].

وقال جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾ وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَاۚ وَٱللَّهُ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ﴿١١﴾﴾ [المنافقون: ١٠-١١].



اغْتَنِـمْ في الفـراغِ فَضْـلَ رُكُـوعٍ
فعَسَـى أَن يكـونَ مَوْتُـكَ بَغْتَـهْ

كمْ صحيحٍ رأيتَ مِن غيرِ سـقمٍ
ذهبتْ نفسُـهُ الصَّحيحةُ فلتهْ[1]



(١) البيتانِ ذكرَهما السُّبكيُّ في «طبقات الشَّافعيَّةِ» (٢/ ٢٣٥)؛ ونسبَهما للإمامِ البُخَارِيِّ، صاحبِ «الصَّحيح».



الحَديثُ الحَادِي والأَرْبَعُون

■ عن عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرِو بنِ العَاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ».

قالَ الشَّيْخ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، رويناهُ في «كِتَاب الحُجَّةِ» بإسنادٍ صَحِيحٍ»(١).

الشَّرحُ

يُريد بصاحب كتابِ «الحجَّة»: الشيخَ أبا الفتح نصرَ بنَ إبراهيمَ المَقدِسيَّ الشافعيَّ الفقيهَ الزاهدَ، نزيلَ دِمشقَ، وكتابُه هذا هو كتاب «الحجَّة على تارك المَحَجَّةِ»؛ يتضمَّنُ ذكرَ أصولِ الدين على قواعِدِ أهلِ الحديثِ والسُّنَّة(٢).

---

(١) وهو معلول. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).

(٢) والكتاب ما زال في عداد الكتب المفقودة، وقد وُجد مختصرٌ له محذوف الأسانيد، وطُبع، وفيه هذا الحديث (٢/ ٣١) لكنْ بلا إسناد.

ومعنَى الحديثِ: أنَّ الإنسانَ لَا يكونُ مؤمنًا كاملَ الإيمانِ الواجبِ؛ حتَّى تكونَ مَحَبَّتُهُ تابعةً لِمَا جاءَ بهِ الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فيُحِبَّ مَا أمرَ بهِ، ويكرَهَ مَا نَهى عَنهُ.

وقدْ وردَ القرآنُ بمِثْلِ هذَا في غيرِ مَوْضِعٍ؛ قالَ تعالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥]، وقالَ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وذَمَّ سُبحانَهُ مَن كَرِهَ مَا أحبَّهُ اللهُ، أَو أحبَّ مَا كَرِهَهُ اللهُ؛ قالَ تعالَى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ ﴿٩﴾﴾ [محمد: ٩]، وقالَ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ ﴿٢٨﴾﴾ [محمد: ٢٨].



۞ **فالواجبُ علَى كلِّ مؤمن:**

أَن يُحِبَّ مَا أحبَّهُ اللهُ محبَّةً توجِبُ لهُ الإتيانَ بمَا وجبَ عليهِ مِنهُ، فإنْ زادَتِ المحبَّةُ حتَّى أَتَى بمَا نُدِبَ إليهِ مِنهُ؛ كانَ ذلكَ فَضْلًا.

وأَن يكرَهَ مَا كَرِهَهُ اللهُ تعالَى؛ كراهةً توجِبُ لهُ الكفَّ عمَّا حرَّمَ عليهِ مِنهُ، فإنْ زادَتِ الكراهةُ حتَّى أوجبَتِ الكفَّ عمَّا كَرِهَهُ تنزيهًا؛ كانَ ذلكَ فَضْلًا.

والمحبَّةُ الصَّحيحةُ تقتَضِي المتابعةَ والموافقةَ في حُبِّ المحبوباتِ، وبُغْضِ المكروهاتِ؛ قالَ تعالَى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [التوبة: ٢٤]؛ فمَن أحبَّ اللهَ ورَسُولَهُ محبَّةً صادِقَةً مِن قلبِهِ؛ أوجبَ لهُ ذلكَ أَن يحبَّ بقلبِهِ مَا يحبُّهُ

اللهُ ورَسُولُهُ، ويكرَهَ مَا يكرَهُهُ اللهُ ورَسُولُهُ، ويرضَى بمَا يرضَى اللهُ ورَسُولُهُ، ويسخَطَ مَا يسخطُهُ اللهُ ورَسُولُهُ، وأَن يعملَ بجوارِحِهِ بمُقتَضَى هذَا الحبِّ والبُغْضِ؛ فإنْ عَمِلَ شيئًا يخالفُ ذلكَ بأَنِ ارتكبَ بعضَ مَا يكرهُهُ اللهُ ورَسُولُه، أَو تركَ بعضَ مَا يحبُّهُ اللهُ ورَسُولُهُ، معَ وجوبِهِ، والقُدْرَةِ عليهِ؛ دلَّ ذلكَ علَى نَقْصِ محبَّتِهِ الواجبةِ؛ فعليهِ أَن يتوبَ، ويرجعَ إلَى تكميلِ المحبَّةِ الواجِبَةِ.

قالَ يَحيَى بنُ مُعاذٍ: «ليسَ بصادقٍ مَنِ ادَّعَى محبَّةَ اللهِ جَلَّجَلَالُهُ، ولَم يحفظْ حُدُودَهُ»!

ولبَعْضِ المتقدِّمينَ:

تَعْصِي الإلهَ وأنتَ تَزْعُمُ حُبَّهُ
هذَا لَعَمْرِي في القياسِ شنيعُ
لَو كانَ حُبُّكَ صادِقًا لأَطَعْتَهُ
إنَّ المُحِبَّ لِمَنْ يُحِبُّ مُطيعُ



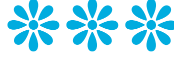
فجميعُ المعاصِي تنشأُ مِن تقديمِ هوَى النُّفوسِ علَى محبَّةِ اللهِ ورَسُولِهِ؛ وقدْ وَصَفَ اللهُ المشركينَ باتِّباعِ الهوَى في مواضِعَ مِن كتابِهِ؛ وقالَ تعالَى: ﴿فَإِن لَّمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهۡوَآءَهُمۡۚ وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيۡرِ هُدٗى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠].

وكذلكَ البِدَعُ إنَّما تنشأُ مِن تقديمِ الهوَى علَى الشَّرعِ؛ ولهذَا يُسمَّى أهلُها أهلَ الأهواءِ.

وكذلكَ حبُّ الأشخاصِ؛ الواجبُ فيهِ أَن يكونَ تَبَعًا لِمَا جاءَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ؛ فيجبُ علَى المؤمنِ محبَّةُ اللهِ، ومحبَّةُ مَن يحبُّهُ اللهُ مِن الملائكةِ، والرُّسُلِ، والأنبياءِ، والصِّدِّيقينَ، والشُّهداءِ، والصَّالحينَ عُمومًا؛ ولهذَا كانَ مِن علاماتِ وجودِ حلاوةِ الإيمانِ أَن يحبَّ المَرْءَ لَا يحبُّهُ إلَّا للهِ.



ويحرُمُ مـوالاةُ أعداءِ اللهِ، ومَن يكرَهُـهُ اللهُ عمومًا، وقدْ سبقَ ذلكَ في مَوْضِعٍ آخرَ؛ وبهذَا يكونُ الدِّينُ كلُّهُ للهِ.





الحَدِيثُ الثَّانِي والأَرْبَعُونَ

■ عـن أَنَسِ بـنِ مَالِكٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَـمِعْتُ رَسُـولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُـولُ: «قَالَ اللهُ تعالَى: يَـا ابْنَ آدَمَ؛ إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِـي ورَجَوْتَنِي، غفَرْتُ لَكَ عَلَى مَا كَانَ مِنْكَ وَلَا أُبَالِي. يَـا ابْنَ آدَمَ؛ لَوْ بَلَغَتْ ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّـمَاءِ، ثُمَّ اسْـتَغْفَرْتَنِي؛ غَفَرْتُ لَكَ. يَا ابْنَ آدَمَ؛ إِنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا، ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا؛ لَأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وقَالَ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ».

الشَّرحُ

هذَا الحديثُ تفرَّدَ بِهِ التِّرمِذيُّ، وإسنادُهُ لا بأسَ بِهِ.

۞ وقد تضمَّنَ أنَّ هذهِ الأسبابَ الثَّلاثةَ يحصلُ بِهَا المغفرةُ:

● أَحدها: الدُّعاء معَ الرَّجاءِ:

فإنَّ الدُّعاءَ مأمورٌ بهِ، وموعودٌ عليهِ بالإجابةِ؛ كمَا قالَ تعالَى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ﴾ [غافر: ٦٠]، وفي «السُّنَنِ الأربعةِ»، عَن النُّعمانِ بنِ بشيرٍ، عَن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «إنَّ الدُّعاءَ هُوَ العِبادَةُ»؛ ثُمَّ تلَا هذِهِ الآية[1].

لكنَّ الدُّعاءَ سببٌ مُقْتَضٍ للإجابةِ؛ معَ استكمالِ شرائطِهِ، وانتفاءِ موانعِهِ؛ ومِن أعظم شرائِطِهِ: حضورُ القلبِ، ورجاءُ الإجابةِ؛ كمَا خرَّجَهُ التِّرمِذِيُّ مِن حديثِ أبي هُرَيرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «ادعُوا اللهَ وأنتُم مُوقِنونَ بالإجابةِ؛ فإنَّ اللهَ لَا يقبلُ دعاءً مِن قلبٍ غافلٍ

(١) أخرجَهُ أبو داودَ (١٤٧٩)؛ والتِّرمِذيُّ (٣٢٤٧)؛ والنَّسائيُّ في «الكبرى» (٦/ ٤٥٠)؛ وابنُ ماجه (٣٨٢٨)، قالَ التِّرمذيُّ: «هذَا حديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ».



لاهٍ»(١)؛ ولهـذَا نُهِيَ العَبدُ أَن يقولَ في دُعائِهِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إنْ شِئْتَ؛ ولكنْ لِيَعْزِم المسألةَ؛ فإنَّ اللهَ لَا مُكْرِهَ لهُ»(٢).

قولُـه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إنَّكَ مَا دعوتَنِي ورَجَوتَنِي؛ غفرتُ لكَ علَى مَا كانَ منكَ ولَا أُبالِي»:

يَعْنِـي: علَى كثرةِ ذُنُوبِكَ وخطاياكَ، ولا يتعاظَمُنِي ذلكَ، ولَا أستكثِرُهُ.

● السَّبب الثَّاني للمَغْفرةِ: الاستِغْفَار:

ولَو عَظُمَت الذُّنُوبُ، وبَلَغَتْ عَنانَ السَّماءِ وهُوَ: السَّحاب.

---

(١) أخرجَهُ التِّرمذيُّ (٣٤٧٩)، وفيهِ: صالحُ المُرِّيُّ وهو ضعيف، لكنْ قد حسَّن الشيخ الألباني هذا الحديث لغيرِهِ؛ كما في «صَحيح التَّرغيبِ والتَّرهيبِ» (١٦٥٣).

(٢) أخرجَهُ البُخارِيُّ (٦٣٣٩)؛ ومُسلِمٌ (٢٦٧٨، ٢٦٧٩).
وهُنَا يحسنُ التَّنبيهُ إلَى خطإٍ شائعٍ؛ هُوَ أنَّ كثيرًا مِن النَّاس إذَا أرادَ أَن يدعوَ لأخيهِ في وجهِهِ؛ قالَ: «جزاكَ خيرٌ إن شاء الله»، أَو «الله يوفقك إن شاء الله»، ونحو هذِهِ الدَّعواتِ! وهذَا مِن المنهيِّ عَنهُ؛ والواجبُ: تجريدُ الدُّعاءِ مِن لفظِ المشيئةِ؛ عملًا بهذَا الحديثِ، ومَا وردَ في معنَاهُ. واللهُ أعلَمُ.

و(الاسـتغفارُ): هُـوَ طلبُ المغفـرةِ؛ و(المغفـرةُ): هِيَ وقايةُ شَرِّ الذُّنوبِ، معَ سَتْرِهَا.

- **وأفضلُ أنواعِ الاستغفارِ:**

أَن يبـدأَ العَبْدُ بالثَّنَاءِ علَى رَبِّهِ، ثُمَّ يُثنِّيَ بالاعترافِ بذَنبِهِ، ثُـمَّ يسـألَ اللهَ المغفرةَ؛ كمَا في حديثِ شـدَّادِ بـنِ أوسٍ عَن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «سَـيِّدُ الاسـتغفارِ أَن يقـولَ العَبْدُ: اللَّهُمَّ أنتَ ربِّي، لَا إلهَ إلَّا أنتَ، خلقتَنِي وأَنَا عَبْدُكَ، وأنَا علَى عَهْدِكَ ووَعْدِكَ مَا استطعْتُ؛ أعوذُ بكَ من شَـرِّ مَا صنعتُ، أبوءُ لكَ بنعْمَتِكَ عليَّ، وأبوءُ بذَنبِي؛ فاغْفِرْ لِي؛ فإنَّه لَا يغفرُ الذُّنوبَ إلَّا أنتَ»، خرَّجَهُ البُخَارِيُّ[1].

- **ومِن أنواعِ الاستغفارِ:**

أَن يقـولَ العَبْدُ: «أَسـتغفرُ اللهَ الَّذِي لَا إلـهَ إلَّا هُوَ الحيَّ القيُّـومَ، وأتوبُ إليـهِ»، وقدْ رُوِيَ عَـن النَّبيِّ ﷺ:

(١) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٦٣٠٦).



«أنَّ مَن قالَهُ غُفِرَ لهُ، وإنْ كانَ فرَّ مِن الزَّحْفِ»، خرَّجَهُ أبو داودَ والتِّرمِذيُّ[(١)].

وفي «صَحيحِ البُخَارِيِّ»، عَن أبي هُرَيرةَ عَن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «واللهِ؛ إنِّي لأستغفرُ اللهَ وأتوبُ إليهِ في اليومِ أكثرَ مِن سبعينَ مرَّةً»[(٢)].

وفي «صَحيحِ مُسلِمٍ»، عَن الأَغَرِّ المُزنيِّ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «إنَّه ليُغَانُ على قلبِي؛ وإنِّي لأستغفر اللهَ في اليومِ مئةَ مرَّةٍ»[(٣)].

---

(١) أخرجَهُ أبو داودَ (١٥١٧)؛ والتِّرمِذيُّ (٣٥٧٧)، قالَ المنذريُّ: «إسنادُهُ صحيحٌ متَّصِلٌ».

(٢) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٦٣٠٧).

(٣) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٢٧٠٢). وقوله: «إنَّه ليُغَانُ علَى قلبِي»، الغَيْنُ: الغَيْم؛ أراد ما يَغْشَا قلبَه من الفُتُور عن الذكر والانشغال عنه بأمورٍ أخرى كالنظر في مصالح أُمَّتِهِ وغيرها، قاله النووي في شرحه (١٧/ ٢٣-٢٤).

• **السَّبَب الثَّالث مِن أَسبابِ المَغفرةِ: التَّوحيد:**

وهُوَ السَّـببُ الأعظمُ؛ فمَن فقدَهُ فَقَدَ المغفرةَ، ومَن جاءَ بهِ فقدْ أتَى بأعظمِ أسبابِ المغفرةِ!

فمَـن جاءَ (معَ التَّوحيدِ) بقُـرابِ الأرضِ -وهُوَ مِلؤُهَا أَو ما يقاربُ مِلأها- خطايَا لَقِيَهُ اللهُ بقُرابها مغفرةً، لكنَّ هذَا معَ مشيئةِ اللهِ جَلَّجَلَالُهُ؛ فـإنْ شـاءَ غفرَ لهُ، وإنْ شـاءَ أخذَهُ بذُنُوبِـهِ، ثُمَّ كانَ عاقبتُهُ أَن لَا يُخلَّدَ في النَّار؛ بلْ يُخرَجُ مِنها، ثُمَّ يُدخَلُ الجنَّةَ.

هذَا آخرُ مَا ذكرَهُ الشَّـيخُ مِـن الأحاديثِ في هذَا الكتابِ، ونحنُ -بِعَوْنِ اللهِ ومشـيئَتِهِ- نذكرُ تتمَّةَ الخمسينَ حديثًا مِن الأحاديـثِ الجامِعَةِ لأنواعِ العُلُـومِ والحِكَمِ والآدَابِ؛ واللهُ الموفِّقُ للصَّوابِ.[1]

(١) معنى هذا الكلام الذي قاله المؤلِّف الإمام ابن رجب هنا: أنَّ الأحاديث المعروفة بـ(الأربعين النوويَّة) وعددها ٤٢ حديثًا، قد كَمُلتْ وكَمُلَ شرحها، وسيُتِمُّ المؤلِّف (ابن رجب) الأحاديث حتى تكون ٥٠ حديثًا، وسيشرحها فيما بقي من الكتاب. رحمة الله وبركاته عليه.



الحَدِيثُ الثَّالِثُ والأَرْبَعُونَ

* عـن ابْـنِ عَبَّـاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، قَـالَ: قَـالَ رَسُـولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «أَلْحِقُـوا الفَرَائِـضَ بِأَهْلِهَـا؛ فَمَـا أَبْقَـتِ الفَرَائِضُ؛ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ».

خَرَّجَهُ البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ.

الشَّرحُ

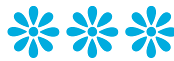
المرادُ بـ(الفرائض):

الفـروضُ المقدَّرَةُ في كِتابِ الله تعالـى، والمراد: أعطُوا الفـروضَ المقدَّرةَ لمن سـمَّاها اللهُ لهم، فمـا بَقِي بعدَ هذه الفـروضِ، فيسـتحقُّه أَولى الرجـالِ، والمـرادُ بـ(الأَوْلى): الأقرَبُ، كمـا يُقال: هذا يَلِي هذا، أي: يَقـرُبُ منه، فأقرَبُ الرجالِ هو أقرَبُ العَصَبات، فيسـتحقُّ الباقـيَ بالتَّعْصِيبِ.

وبهذا المعنى فسَّرَ الحديثَ جماعةٌ مِن الأئمة، منهم الإمامُ أحمدُ، وإسحاقُ بن راهويهِ، نقله عنهما إسحاقُ بن منصور.

فهذَا الحديثُ مبيِّنٌ لكيفيَّةِ قِسمةِ المواريثِ المذكورةِ في كتابِ اللهِ بينَ أهلِهَا، ومبيِّنٌ لِقسمةِ مَا فَضَلَ مِن المالِ عَن تِلكَ القِسمةِ؛ ممَّا لَم يُصرَّحْ بهِ في القرآنِ؛ مِن أحوالِ الوَرَثَةِ وأقسامِهِم؛ ومبيِّنٌ أيضًا لكيفيَّةِ توريثِ بقيَّةِ العَصَباتِ الَّذِينَ لم يُصرَّحْ بتسميَتِهم في القرآنِ.

فإذَا ضُمَّ الحديثُ إلَى آياتِ القرآنِ؛ انتظمَ ذلكَ كلُّه معرفةَ قِسْمةِ المواريثِ بينَ جميعِ ذَوِي الفروضِ والعصباتِ[1].



(١) وفيه حثٌّ على تعلُّم علم الفرائض لما فيها من حفظ حق الأحياء والأموات، وقد جاء في الآثار: «أنها أول عِلْم يفقد». (الشيخ عبد العزيز الطريفي).



الحَدِيثُ الرَّابِعُ والأَرْبَعُون

* عـن عَائِشَـةَ رَضِيَٱللَّهُعَنهَا، عَـنِ النَّبِـيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ قَالَ: «الرَّضَاعَةُ تُحَرِّمُ مَا تُحرِّمُ الوِلَادَةُ».

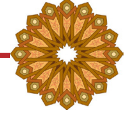
خرَّجَهُ البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ.

الشَّرحُ

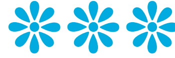
هذَا الحديثُ خرَّجَاهُ في «الصَّحيحينِ»، مِن روايةِ عَمْرَةَ، عَن عائشةَ.

وخـرَّجَ مُسـلِمٌ أيضًا مِن روايـةِ عُروةَ، عَن عائشـةَ، عَن النَّبـيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ قـالَ: «يَحْرُمُ مِن الرَّضاعَةِ مَـا يَحْرُمُ مِن النَّسَبِ».

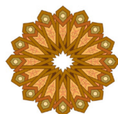
وخَرَّجَاهُ مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ، عَن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ.



وقـدْ أجمـعَ العلمـاءُ علَـى العمـلِ بهـذِهِ الأحاديثِ في الجملَةِ؛ وأنَّ الرَّضاعَ يُحَرِّمُ مَا يحرِّمُهُ النَّسَبُ[1].



(١) الرَّضاعة تحرم فقط، لكنها ليست رحمًا يوصل بها، بل وصلها من تمام الإحسان وحسن العهد وردّ المعروف كما شفَّع الله نبيه بأبي لهب وهو في النار بسبب إعتاقه مرضعة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فالرضاع فضل وإحسان ينبغي الشكر والإحسان عليه. (الشيخ عبد العزيز الطريفي).



الحَدِيثُ الخَامِسُ والأَرْبَعُون

■ عـن جَابِرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، أنَّه سَمِعَ النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عَامَ الفَتْحِ؛ وهُوَ بِمَكَّةَ، يَقُولُ: «إنَّ اللهَ ورَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الخَمْرِ، والمَيْتَةِ، والخِنْزِيرِ، والأَصْنَامِ».

فقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَرَأَيْتَ شُحُومَ المَيْتَةِ؛ فإنَّهُ يُطْلَى بِها السُّفُنُ، ويُدْهَنُ بِهَا الجُلُودُ، ويَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ؟

قَالَ: «لَا! هُوَ حَرَامٌ».

ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتَلَ اللهُ اليَهُودَ؛ إنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ؛ فأَجْمَلُوهُ، ثُمَّ بَاعُوهُ؛ فأَكَلُوا ثَمَنَهُ!».

خَرَّجَهُ البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ.

الشَّرحُ

هذَا الحديثُ خرَّجَاهُ في «الصَّحيحينِ».

وخرَّجَ أبو داودَ، مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «... وإنَّ الله إذَا حَرَّمَ أَكْلَ شَيءٍ؛ حرَّم عَلَيْهِم ثمَنَهُ»(١).

وفي «الصَّحيحينِ»، عَن أبي هُرَيرةَ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «قاتلَ الله يَهودًا؛ حُرِّمَتْ عَلَيْهِم الشُّحُومُ؛ فبَاعُوهَا، وأكلُوا أثمانها»(٢).

وفي «الصَّحيحينِ» عَن عائشة قالَتْ: «لمَّا أُنزلَتِ الآياتُ مِن آخرِ سُورَةِ (البقرة)؛ خرجَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛

(١) أخرجَهُ أبو داودَ (٣٤٨٨)، وأخرجَهُ -كذلك-: الإمامُ أحمدُ في «مُسندَه» (١/ ٢٤٧)، قالَ الشَّيخُ أحمدُ شاكر في تعليقِهِ علَى «المُسنَد» (٤/ ٤٨): «إسنادُهُ صحيحٌ».

(٢) أخرجَهُ البُخاريُّ (٢٢٢٤)؛ ومُسلمٌ (١٥٨٢).



فاقترَأهنَّ على النَّاسِ؛ ثُمَّ نَهى عَن التِّجارَةِ في الخمرِ».

وفي رِوايـةٍ لمُسـلِمٍ: «لمَّا نزَلَـتِ الآياتُ مِن آخِرِ سُـورَةِ (البقرة) في الرِّبا؛ خرجَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلَى المسجدِ؛ فحرَّمَ التِّجارَةَ في الخمرِ»[1].

وخـرَّجَ مُسـلِمٌ، مِـن حديـثِ أبـي سـعيدٍ، عَـن النَّبـيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قـالَ: «إنَّ اللهَ حـرَّمَ الخمرَ؛ فمَـن أدركتْهُ هذهِ الآيةُ وعندَهُ مِنها شيْءٌ؛ فلَا يشرَبْ، ولَا يَبِعْ»؛ قالَ: فاستقبلَ النَّاسُ بما كانَ عِندَهم مَنهَا في طَرِيقِ المدينَةِ؛ فسَفَكُوهَا[2]!

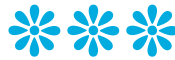
وخـرَّجَ أيضًا، مِـن حديثِ ابـنِ عبَّاسٍ أنَّ رَجُـلًا أهدَى لرَسُـولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ راويـةَ خمـرٍ؛ فقالَ لهُ رَسُـولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَـلْ علمـتَ أنَّ اللهَ قـدْ حَرَّمَهَـا؟»؛ قـالَ: لَا! قالَ: فسـارَّ إنسـانًا؛ فقـالَ لهُ رَسُـولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

(١) أخرجَهُ البُخاريُّ (٤٥٩)؛ ومُسلمٌ (١٥٨٠).
(٢) أخرجَهُ مُسلمٌ (١٥٧٨).

«بِمَ سارَرْتَهُ»؛ قالَ: أمرتُه ببَيْعِهَا! قالَ: «إنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُربَها؛ حَرَّمَ بَيْعَهَا»؛ قالَ: ففتحَ المزادةَ؛ حتَّى ذهبَ مَا فِيهَا[1]!

والحاصلُ مِن هذِهِ الأحاديثِ كلِّها:

أنَّ مَـا حَرَّمَ اللهُ الانتفـاعَ بهِ؛ فإنَّه يَحْرُمُ بيعُـه وأكلُ ثمنِهِ؛ كما جـاءَ مصرَّحًا بـهِ في الرِّوايةِ المتقدِّمَـةِ: «إنَّ اللهَ إذَا حَرَّمَ شـيئًا؛ حَرَّمَ ثمنَهُ»؛ وهذِهِ كلمـةٌ عامَّةٌ جامعةٌ؛ تَطَّرِدُ في كلِّ مَا كانَ المقصودُ مِن الانتفاعِ بهِ حرامًا.



(١) أخرجَهُ مُسلِمٌ (١٥٧٩).



الحَدِيثُ السَّادِسُ والأَرْبَعُون

■ عن أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ (أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ) رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بَعَثَهُ إِلَى اليَمَنِ؛ فسَأَلَهُ عَنْ أَشْرِبَةٍ تُصْنَعُ بِها. فقالَ: «ومَا هِيَ؟»؛ قَالَ: البِتْعُ، والمِزْرُ؛ فقِيلَ لأَبِي بُرْدَةَ: ومَا (البِتْعُ؟) قَالَ: نبِيذُ العَسَلِ، و(المِزْرُ): نَبِيذُ الشَّعِيرِ. فقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

أخرَّجَهُ البُخَارِيُّ.

الشَّرحُ

هـذَا الحديثُ أصلٌ في تحريمِ تناوُلِ جميعِ المُسْكِراتِ المغطِّيَةِ للعَقْلِ.

واعْلَمْ؛ أنَّ المُسْكِرَ المزيلَ للعَقْلِ نَوْعَانِ:

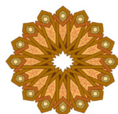
أحدُهما: مَا كانَ فيهِ لذَّةٌ وطَرَبٌ؛ فهذَا هُوَ الخمرُ المحرَّمُ شُرْبُهُ.

قالَ طائفةٌ مِن العُلماءِ: وسواءٌ كانَ ذلكَ المُسكِرُ جامدًا أَو مائعًا، وسواءٌ كانَ مطعومًا أَو مشروبًا، وسواءٌ كانَ مِن حَبٍّ، أَو ثَمَرٍ، أَو لَبَنٍ، أَو غيرِ ذلكَ، وأدخلُوا في ذلك الحشيشةَ الَّتِي تُعمَلُ مِن ورقِ القِنَّبِ، وغيرَها ممَّا يؤكلُ لأجلِ لذَّتِهِ وسكرِهِ.

وفي «سُنَنِ أَبي داودَ»، مِن حديثِ شهرِ بنِ حَوشبٍ، عَن أمِّ سلمةَ، قالَتْ: «نَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَن كلِّ مُسْكِرٍ ومُفتِّرٍ»[(١)]؛ و(المُفَتِّرُ): هُوَ المُخَدِّرُ للجسدِ، وإنْ لَم يَنْتهِ إلَى حدِّ الإسكارِ.

والثَّاني: مَا يزيلُ العقلَ ويُسْكِرُ، ولَا لذَّةَ فيهِ ولا طربَ -كالبَنْجِ ونحوِهِ-؛ فقالَ أصحابُنَا: إنْ تناوَلَهُ لحاجةِ التَّداوِي بهِ، وكانَ الغالبُ السَّلامةَ مِنهُ؛ جازَ. وإنْ تناوله لغيرِ حاجةِ

(١) أخرجَهُ أبو داودَ (٣٦٨٦)؛ وضعَّفَه الشَّيخُ الألبانيُّ في «ضعيف سُنَنِ أبي داودَ» (٧٩٣).



التَّداوِي؛ فقالَ أكثرُ أصحابِنَا كالقاضِي وصاحِبِ «المُغنِي»: إنَّـه محرَّمٌ؛ لأنَّه تسـبُّبٌ إلَى إزالةِ العقلِ لغيـرِ حاجةٍ؛ فحَرُمَ كشُربِ المُسْكِرِ.

وأمَّـا الحـدُّ؛ فإنَّما يجبُ بتنـاولِ مَا فيهِ لـذَّة وطربٌ مِن المُسـكراتِ؛ لأنَّه هُوَ الَّذِي تدعُو النُّفوسُ إليهِ؛ فجُعِلَ الحدُّ زاجرًا عَنهُ.

فأمَّـا مَا فيهِ سـكرٌ بغيرِ طَـرَبٍ ولَا لذَّةٍ؛ فليسَ فيهِ سِـوَى التَّعزيـرِ؛ لأنَّه ليسَ فِي النُّفوسِ داعٍ إليهِ؛ حتَّى يُحتاجَ إلَى حدٍّ مقـدَّرٍ زاجرٍ عَنهُ؛ فهُوَ كأكلِ الميتةِ ولحمِ الخنزيرِ، وشُـرْبِ الدَّمِ!

الحَدِيثُ السَّابعُ والأَرْبَعُون

■ عن المِقْدَام بنِ مَعْدِيْكَرِبَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَا مَلأَ آدَمِيٌّ وِعَاءً شَرًّا من بطن! بحَسْبِ ابْنِ آدَمَ أُكُلَاتٌ يُقِمْنَ صُلْبَه، فإنْ كانَ لَا مَحَالَةَ؛ فثُلُثٌ لِطَعامِهِ، وثُلُثٌ لِشَرابِهِ، وثُلُثٌ لِنَفَسِهِ».

رَوَاهُ الإمَامُ أَحَمْدُ، والتِّرمِذِيُّ، والنَّسَائِيُّ، وابْنُ مَاجَه، وقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ».

الشَّرحُ

هذَا الحديثُ أصلٌ جامعٌ لأُصُولِ الطِّبِّ كلِّها.

وقدْ رُوِيَ أنَّ ابنَ ماسويهِ -الطَّبيبَ- لمَّا قرأَ هذَا الحديثَ في «كتابِ» أَبي خيثمةَ؛ قالَ: «لَوِ استعملَ النَّاسُ هذِهِ الكلماتِ؛ سَلِمُوا مِن الأمراضِ والأسقامِ، ولتعطَّلتِ

المارِسْـتانات[١]، ودكاكينُ الصَّيادِلَةِ»! وإنَّما قالَ هذَا؛ لأنَّ أصـلَ كلِّ داءٍ التُّخَـمُ؛ كمَـا قـالَ بعضُهم: «أصـلُ كلِّ داءٍ البَرَدَةُ»[٢]، ورُوِيَ مَرْفُوعًـا، ولَا يَصِحُّ رَفعُهُ. وقالَ الحارثُ بـنُ كَلَدَةَ -طبيبُ العَرَب-: «الحِمْيـةُ رأسُ الدَّواءِ، والبِطْنَةُ رأسُ الدَّاءِ»؛ ورَفَعَهُ بعضُهم، ولَا يَصِحُّ أيضًا.

فهذا بعضُ منافعِ تقليلِ الغِذاء، وتركِ التَّملِّي مِن الطَّعامِ بالنسبةِ إلَى صلاحِ البَدَنِ وصِحَّتِهِ.

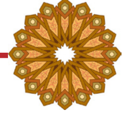
۞ وأمَّا منافعُهُ بالنِّسبَةِ إلَى القلبِ وصلاحِهِ:

فإنَّ قلَّةَ الغذاءِ توجبُ رِقَّةَ القلبِ، وقوةَ الفَهْمِ، وانكسارَ النَّفـسِ، وضَعْفَ الهَـوى والغَضَبِ. وكثـرةُ الغذاءِ توجبُ ضدَّ ذلكَ!

---

(١) جمع مارستان وهو المستشفى، وهو فارسي معرَّب.

(٢) (البَرَدَة) -بفَتْحَتَينِ-: التُّخمة. انظر: «مختار الصِّحاح»، مادة: (بَرَدَ).



رَوَى ابنُ أَبي الدُّنيا في كتابِهِ «الجُوع» بإسنادِهِ عَن محمَّدِ بنِ واسـع، قالَ: «من قَلَّ طُعْمُه فَهِـمَ، وأفهمَ، وصفَا، ورَقَّ، وإنَّ كثرةَ الطَّعامِ ليُثْقِلُ صاحبَهُ عَن كثيرٍ ممَّا يريد»!

وعَن عُثمانَ بنِ زائدةَ، قالَ: كتبَ إليَّ سُفيانُ الثَّوريُّ: «إنْ أردتَ أَن يصحَّ جسمُكَ، ويقِلَّ نومُك؛ فأقِلَّ مِن الأكلِ».

وعَـن مالكِ بن دينارٍ، قالَ: «مَـا ينبَغِي للمؤمِنِ أَن يكونَ بطنُه أكبرَ همِّه، وأَن تكونَ شهوتُهُ هِيَ الغالبةَ عليهِ».

وقـدْ نـدبَ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلَى التَّقلُّـل مِن الأكلِ في حديـثِ المقـدام؛ وقالَ: «حَسْـبُ ابْـنِ آدَمَ لُقَيمـاتٌ يُقِمْنَ صُلْبَهُ»؛ فأحسـنُ مَـا أَكَلَ المؤمنُ في ثُلثِ بطنِهِ، وشَـرِبَ في ثُلـثٍ، وتـركَ للنَّفَسِ ثُلثًا؛ فإنَّ كثرةَ الشُّـربِ تجلِـبُ النَّومَ، وتُفسِدُ الطَّعامَ.

وقـدْ كانَ النَّبـيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابُهُ يجوعـونَ كثيرًا،



ويتقلَّلونَ مِن أكلِ الشَّهواتِ؛ وإنْ كانَ ذلكَ لعدمِ وجودِ الطَّعامِ؛ إلَّا أنَّ اللهَ لَا يختارُ لرَسُولِهِ إلَّا أكملَ الأحوالِ وأفضلَهَا!

ففي «صَحيح مُسلِمٍ»، عَن عائشةَ، قالَتْ: «مَا شَبعَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن خبزِ شعيرٍ يومَيْنِ مُتتابِعَيْنِ؛ حتَّى قُبِضَ»[(١)]!

وفي «صَحيح مُسلِمٍ» أيضًا، عَن عُمَرَ، أنَّه خطبَ؛ فذكرَ مَا أصابَ النَّاسُ مِن الدُّنيا؛ فقالَ: «لقدْ رأيتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَظلُّ اليومَ يلتوِي؛ مَا يجدُ دَقْلًا يملأُ بَطْنَهُ»[(٢)]!

---

(١) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٢٩٧٠).

(٢) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٢٩٧٨)، و(الدِّقلِ): رَدِيءُ التَّمرِ.

الحَدِيثُ الثَّامِنُ والأَرْبَعُون

* عن عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فيه؛ كانَ مُنافِقًا، وإنْ كَانَتْ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ فيـه؛ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَها: مَنْ إذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وإِذا وَعَدَ أَخْلَفَ، وإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ، وإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ».

خَرَّجَهُ البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ.

الشَّرحُ

هَـذَا الْحَدِيثُ خَرَّجَاهُ فِـي الصَّحِيحَيْنِ عَـنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ.

وَخَرَّجَـاهُ فِي الصَّحِيحَيْـنِ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أَبِـي هُرَيْرَةَ عَـنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «آيَـةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ».



والَّـذِي فسَّـرَهُ بِهِ أهلُ العِلْـمِ المعتبَـرُونَ أنَّ (النِّفاقَ) في اللُّغَةِ هُوَ مِن جِنسِ الخِـداعِ والمَكْرِ، وإظهارِ الخيرِ وإبطانِ خلافِهِ. وهُوَ في الشَّرعِ ينقسِمُ إلَى قِسْمَيْنِ:

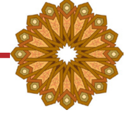
۞ أحدهما: النِّفَاق الأكبَر:

وهَـوَ أَن يُظهِـرَ الإنسـانُ الإيمانَ بـالله وملائكتِـهِ وكتبِهِ ورُسُـلِهِ واليوم الآخِرِ، ويُبطِنَ مَا يناقِضُ ذلكَ كلَّه أَو بعضَه. وهـذَا هُوَ النِّفـاقُ الَّذِي كانَ علَى عَهْـدِ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ونـزَلَ القرآنُ بذمِّ أهلِهِ وتكفيرِهِـم؛ وأخبرَ أنَّ أهلَهُ في الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِن النَّارِ.

۞ والثَّانِي: النِّفَاق الأصغَر:

وهُوَ: نِفاقُ العَمَلِ، وهُوَ أَن يُظهِرَ الإنسانُ علانيةً صالحةً، ويُبطِنَ مَا يخالفُ ذلكَ.

وأصولُ هـذَا النِّفاقِ؛ ترجعُ إلَى الخصـالِ المذكورةِ في



هذِهِ الأحاديثِ؛ وهِيَ خَمسةٌ:

أَحدُها: أَن يحدِّثَ بحديثٍ لمَن يصدِّقُه بهِ، وهُوَ كاذبٌ لهُ.

والثَّاني: إذَا وعدَ أخلفَ. وهُوَ علَى نَوْعَيْنِ:

أَحدهما: أن يعدَ وفي نيَّتِهِ أَن لَا يَفِيَ بوَعْدِهِ؛ وهذَا أشرُّ الخُلْفِ.

الثَّاني: أَن يعِدَ ومِن نيَّتِهِ أَن يفيَ، ثُمَّ يبدُو لهُ فيُخلِفُ مِن غيرِ عُذْرٍ لهُ في الخُلْف.

الثَّالثُ: إذَا خاصمَ فجَر؛ ويَعنِي بـ(الفجورِ): أَن يخرجَ عَن الحقِّ عَمْدًا؛ حتَّى يُصَيِّرَ الحقَّ باطلًا، والباطلَ حقًّا! فإذَا كانَ الرَّجلُ ذَا قُدْرَةٍ -عِندَ الخصومةِ- علَى أَن ينتصرَ للباطِلِ، ويخيِّلَ للسَّامِعِ أَنَّه حَقٌّ؛ كانَ ذلكَ مِن أقبحِ المحرَّماتِ، وأخبثِ خصالِ النِّفاقِ.

الرَّابعُ: إذَا عاهدَ غدرَ، ولَم يفِ بالعَهْدِ.

الخامسُ: الخيانةُ في الأمانةِ. فإذَا ائتُمِنَ الرَّجلُ أمانةً؛ فالواجبُ عليهِ أَن يؤدِّيَها؛ فالخيانةُ في الأمانةِ مِن خصالِ النِّفاقِ.

وحاصلُ الأمرِ: أنَّ النِّفاقَ كلَّه يرجعُ إلَى اختلافِ السَّريرةِ والعلانيةِ.

ومِن هُنَا؛ كانَ الصَّحابةُ يخافونَ النِّفاقَ علَى أنفُسِهِم؛ وكانَ عُمَرُ يسأَلُ حُذيفةَ عَن نفسِهِ[(١)]!

وسُئِلَ أبو رجاءٍ العُطارِديُّ: هَلْ أدركتَ مَن أدركتَ مِن أصحابِ محمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ يخشونَ النِّفاقَ؟ فقالَ: «نَعَمْ؛ إنِّي أدركتُ مِنهُم -بحَمْدِ اللهِ- صدرًا حسنًا، نَعَمْ شديدًا! نَعَمْ شديدًا!»[(٢)].

وقالَ البُخارِيُّ في «صَحيحه»: قالَ ابنُ أَبي مُليكةَ:

---

(١) أَي: هَلْ عدَّهُ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن المنافقينَ؟!
(٢) يَعنِي: نَعَمْ؛ كانُوا يخافونَه خوفًا شديدًا.

«أدركتُ ثلاثينَ مِن أصحابِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ كلُّهم يخافُ النِّفاقَ علَى نَفْسِهِ»، ويُذكَرُ عن الحَسَنِ: «مَا خافَهُ إلَّا مؤمنٌ، ولَا أَمِنَهُ إلَّا منافقٌ»[(١)]!

والآثارُ عَن السَّلَفِ فِي هذَا كثيرةٌ جِدًّا.

وسُئِلَ الإمامُ أحمدُ: مَا تقولُ فيمَن لَا يخافُ علَى نَفسِهِ النِّفاقَ؟ فقالَ: «ومَن يأمَنُ النِّفاقَ علَى نَفسِهِ؟!».

- **ومِن أعظمِ خصالِ النِّفاقِ العَمَلِيِّ:**

أَن يعمَلَ الإنسانُ عملًا، ويُظهِرَ أنَّه قصدَ بهِ الخيرَ، وإنَّما عمِلَهُ ليتوصَّلَ بِهِ إلَى غرضٍ لهُ سيِّئٍ؛ فيتِمُّ لهُ ذلكَ، ويتوصَّل بهذِهِ الخديعةِ إلَى غرضِهِ، ويَفرح بمكرِهِ وخِداعِهِ، وحَمْدِ النَّاسِ لهُ علَى مَا أظهرَهُ، وتوَصَّل بِهِ إلَى غرضِهِ السَّيِّئِ الَّذِي أبطنَهُ.

---

(١) كتاب الإيمان، من «صحيح البخاري»، باب خوف المؤمنِ أَن يحبطَ عملهُ وهُوَ لَا يشعرُ.
أقولُ: وقدْ شرَحَهُ المصنِّفُ الحافِظُ ابنُ رجبٍ؛ فِي كتابِهِ العُجابِ «فتح البارِي شرح صحيحِ البُخَارِيِّ»؛ شَرحًا قلَّ أَن ترَاهُ فِي غيرِهِ.



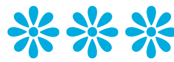
● وهذَا قدْ حكاهُ اللهُ في القرآنِ عَن المنافقينَ واليَهودِ:

فحكَى عَن المنافقينَ أنَهم: ﴿...ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ ۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٠٧﴾﴾ [التوبة: ١٠٧]، وأنزلَ في اليهودِ: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٨٨﴾﴾ [آل عمران: ١٨٨].

ولمَّا تقرَّرَ عِندَ الصَّحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ **أنَّ النِّفاقَ هُوَ اختلافُ السِّرِّ والعلانيةِ؛** خَشِيَ بعضُهم علَى نفسِهِ أَن يكونَ إذَا تغيَّرَ عليهِ حضورُ قلبِهِ ورِقَّتُهُ وخُشُوعُهُ عِندَ سماعِ الذِّكْرِ، برُجُوعِهِ إلَى الدُّنيا، والاشتغالِ بالأهلِ والأولادِ والأموالِ؛ أَن يكونَ ذلكَ مِنهُ نِفاقًا! كمَا في «صَحيح مُسلِم»، عَن حنظلةَ الأُسَيدِيِّ، أنَّه مرَّ بأبي بكرٍ وهُوَ يَبْكِي[1]؛ فقالَ: مَا لكَ؟ قالَ: نافقَ حنظلةُ يَا أبا بكرٍ! نكونُ عِندَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛

(١) الباكِي: حنظلةُ، لاَ أبو بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

يُذكِّرُنا بالجنَّةِ والنَّارِ كأنَّا رأيُ عينٍ، فإذَا رجعنَا عافَسْنَا الأزواجَ والضَّيعةَ؛ فنسينَا كثيرًا! قالَ أبو بكرٍ: فواللهِ؛ إنَّا لكذلكَ! فانطلقَا إلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فقالَ: «مَا لَكَ يَا حنظلةُ؟!»؛ قالَ: نافقَ حنظلةُ يَا رَسُولَ اللهِ! وذكَرَ لهُ مِثْلَ مَا قالَ لأبي بكرٍ، فقالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَو تَدُومونَ على الحالِ الَّتي تقومونَ بِهَا مِن عِندِي؛ لصافحَتْكُم الملائكةُ في مجالِسِكُم وفي طرِقِكُم! ولكنْ يَا حنظلةُ ساعةً وساعةً»[1].



(١) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٢٧٥٠).



الحَدِيثُ التَّاسِعُ والأَرْبَعُونَ

■ عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَوْ أَنَّكُمْ تَوَكَّلُونَ عَلَى اللهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ؛ لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ؛ تَغْدو خِمَاصًا، وتَرْوحُ بِطَانًا».

رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ، والتِّرْمِذِيُّ، والنَّسَائِيُّ، وابْنُ مَاجَه، وابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحه»، والحاكِمُ.

وقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ».

الشَّرحُ

هذَا الحديثُ أصلٌ في التَّوكُّلِ؛ وأنَّه مِن أعظمِ الأسبابِ الَّتِي يُستَجلَبُ بِها الرِّزقُ؛ قالَ اللهُ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿...وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٢-٣].

وحقيقةُ (التَّوكُّلِ): هُوِ صِدْقُ اعتمادِ القلبِ علَى اللهِ جَلَّجَلَالُهُ في استجلابِ المصالِحِ، ودَفْعِ المضارِّ، مِن أُمُورِ الدُّنيا والآخرَةِ كلِّهَا، وكِلَةُ[1] الأُمُورِ كلِّها إليهِ، وتحقيقُ الإيمانِ بأَنَّه لَا يُعطِي ولَا يمنعُ ولَا يضرُّ ولَا ينفعُ سِوَاهُ.

قالَ سعيدُ بنُ جُبيرٍ: «التَّوكُّلُ: جماعُ الإيمانِ».

وقالَ وهبُ بنُ منبِّهٍ: «الغايةُ القُصوَى: التَّوكُّلُ».

وقالَ الحَسَنُ: «إنَّ توكُّلَ العَبْدِ علَى رَبِّه أَن يعلمَ أَنَّ اللهَ هُوَ ثِقَتُهُ».

واعْلَمْ؛ أنَّ تحقيقَ التَّوكُّل لَا يُنافِي السَّعْيَ في الأسبابِ الَّتِي قدَّرَ اللهُ سُبحانَهُ المقدوراتِ بِهَا، وجَرَتْ سُنَّتُهُ في خَلْقِهِ بذلكَ؛ فإنَّ اللهَ تعالَى أمرَ بتعاطِي الأسبابِ، معَ أمرِهِ بالتَّوكُّلِ؛ فالسَّعْيُ في الأسبابِ بالجوارِحِ طاعةٌ لهُ، والتَّوكُّلُ

---

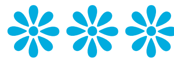
(١) (الكِلَة) -بكسرِ الكاف، وفتح اللاَّم-: التّوكيل.



بالقلبِ عليهِ إيمـانٌ بهِ؛ كما قالَ تعالَى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ خُذُوا۟ حِذْرَكُمْ﴾[النســاء: ٧١]، وقــالَ: ﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾[الأنفال: ٦٠].

واعْلَمْ أنَّ ثمرةَ التَّوكُّلِ الرِّضَا بالقضاءِ؛ فمَنْ وَكَّلَ أُمُورَهُ إلَـى اللهِ، ورَضِـيَ بما يقضيهِ لهُ ويختارُهُ، فقـدْ حَقَّقَ التَّوكُّلَ عليهِ.

ولذلـكَ؛ كانَ الحَسَـنُ والفُضَيْـلُ وغيرُهُمَـا يُفسِّـرون (التَّوكُّلَ) علَى اللهِ بـ(الرِّضَا).



الحَدِيثُ الخَمْسُون

■ عن عَبْدِ اللهِ بنِ بُسْرٍ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ؛ فقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّ شَرَائِعَ الإِسْلَامِ قَدْ كَثُرَتْ عَلَيْنَا؛ فبَابٌ نتَمَسَّكُ بِهِ جَامِعٌ؟ قَالَ: «لَا يَزَالُ لِسَانُكَ رَطْبًا مِنْ ذِكْرِ اللهِ جَلَّ جَلَالُهُ».

خَرَّجَهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ، بِهذَا اللَّفْظِ.

الشَّرحُ

قَدْ أمرَ اللهُ سُبحانَهُ المؤمنينَ بأَن يذكُرُوهُ ذِكْرًا كثيرًا، ومَدَحَ مَن ذكرَهُ كذلكَ؛ قالَ تعالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴿٤١﴾ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٤٢﴾﴾ [الأحزاب: ٤١- ٤٢]، وقالَ تعالَى: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾﴾ [الجمعة: ١٠].



وفي «صَحيح مُسلِمٍ» عَن أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مرَّ علَى جبلٍ يُقالُ لهُ: جُمْدان[1]؛ فقالَ: «سِيرُوا! هذَا جُمْدانُ! قدْ سَبَقَ المُفَرِّدُونَ!»؛ قالُوا: ومَنِ المُفَرِّدُونَ؟ قالَ: «الذَّاكِرُونَ اللهَ كثيرًا، والذَّاكِراتُ»[2].

ومِن هذَا المعنَى: قولُ عُمَرَ بنِ عَبْدِ العزيزِ ليلةَ عرفةَ، عِندَ قُرْبِ الإفاضةِ: «ليسَ السَّابقُ -اليومَ- مَن سبقَ بعيرُهُ؛ وإنَّما السَّابقُ مَن غُفِرَ لهُ»!

وفي «صَحيح مُسلِمٍ»، عَن عائشةَ، قالَتْ: «كانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يذكرُ اللهَ علَى كلِّ أحيانِهِ»[3].

قالَ الحَسَنُ: «أحبُّ عِبادِ اللهِ إليهِ أكثرُهُم ذِكرًا».

---

(١) جُمدان على وزن سبحان قالَ في «النِّهاية» (١/ ٢٩٢): «هُوَ -بضَمِّ الجيمِ، وسكونِ الميمِ- جبلٌ علَى ليلةٍ مِن المدينَةِ»؛ أَي: علَى بُعدِ ليلةٍ.

(٢) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٢٦٧٦).

(٣) أخرجَهُ مُسلِمٌ (٣٧٣).

وقالَ كعبٌ: «مَنْ أكثرَ ذِكْرَ اللهِ؛ بريءَ مِن النِّفاقِ»؛ ويشهدُ لهذَا المعنَى: أنَّ اللهَ تعالَى وصفَ المنافقينَ بأنَّهم لَا يذكرونَ اللهَ إلَّا قليلًا؛ فمَن أكثرَ ذِكْرَ اللهِ؛ فقدْ باينَهُم في أوصافِهِم؛ ولهذَا خُتِمَتْ سُورَةُ المنافقين بالأمرِ بذِكْرِ اللهِ؛ وأَن لَا يُلهيَ المؤمنَ عَن ذلكَ مالٌ ولَا ولدٌ؛ وأنَّ مَن ألهاهُ ذلكَ عَن ذِكْرِ اللهِ؛ فهُوَ مِن الخاسِرِينَ.

وقالَ الربيعُ بنُ أنس عَن بعضِ أصحابِهِ: «علامةُ حُبِّ اللهِ كثرةُ ذِكْرِهِ؛ فإنَّكَ لَن تُحِبَّ شيئًا إلَّا أكثرتَ ذِكْرَهُ».

وقولُ عائشةَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا: «كانَ النَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ يذكرُ اللهَ علَى كلِّ أحيانِهِ»:

المعنَى: في حالِ قيامِهِ، ومشيِهِ، وقعودِهِ، واضطجاعِهِ، وسواءٌ كانَ علَى طهارَةٍ أَو حَدَثٍ.

وكانَ خالدُ بنُ معدانَ يسبِّحُ كلَّ يومٍ أربعينَ ألفَ تسبيحَةٍ، سِوَى مَا يقرأُ مِن القرآنِ! فلمَّا ماتَ؛ وُضِعَ علَى سريرِهِ ليُغسَّلَ؛



فجعلَ يشيرُ بأصبعِهِ؛ يحرِّكُها بالتَّسبيح!

وقيلَ لعُميرِ بنِ هانئ: مَا نرَى لِسانَكَ يفتُرُ؛ فكمْ تسبِّحُ كلَّ يوم؟ فقالَ: «مِئةَ ألفِ تسبيحَةٍ، إلَّا أَن تخطئَ الأصابعُ»؛ يَعنِي: أنَّه كانَ يعدُّ ذلك بأصبعِهِ!

نامَ بعضُهم عِندَ إبراهيم بنِ أدهَمَ، قالَ: «فكنتُ كلَّما استيقظتُ مِن اللَّيلِ؛ وجدتُهُ يذكرُ اللهَ؛ فأغتمُّ! ثُمَّ أعزِّي نَفْسِي بهذِهِ الآيةِ: ﴿ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٥٤]»!

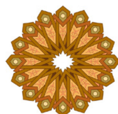
كلَّما قويَتِ المعرفةُ؛ صارَ الذِّكْرُ يجرِي علَى لسانِ الذَّاكرِينَ مِن غيرِ كُلفةٍ! ولهذَا يُلهَمُ أهلُ الجنَّةِ التَّسبيحَ؛ كمَا يُلهمون النَّفَسَ! وتصيرُ (لَا إلهَ إلَّا اللهُ) لَهم كالماءِ البارِدِ لأهلِ الدُّنيا!

أحدُ السَّبعةِ الَّذينَ يظِلُّهُم اللهُ في ظِلِّه؛ يومَ لَا ظِلَّ إلَّا ظِلُّه: «رجلٌ ذَكَرَ اللهَ خاليًا؛ ففاضَتْ عيناهُ».

الذِّكـرُ لـذَّةُ قلـوبِ العارفينَ؛ قـالَ اللهُ جَلَّجَلَالُهُ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطۡمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكۡرِ ٱللَّهِۗ أَلَا بِذِكۡرِ ٱللَّهِ تَطۡمَئِنُّ ٱلۡقُلُوبُ ٢٨﴾ [الرعد: ٢٨].

قالَ مالكُ بنُ دِينارٍ: «مَا تلذَّذَ المتلذِّذُونَ بمِثْلِ ذِكْرِ اللهِ».



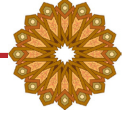


فَصْل

في وَظَائِفِ الذِّكْرِ المُوَظَّفَةِ في اليَوْمِ واللَّيْلَةِ

معلومٌ أنَّ الله جَلَّجَلَالُهُ فرضَ علَى المسلمينَ أَن يذكرُوه كلَّ يومٍ ولَيْلَةٍ خمسَ مرَّات؛ بإقامةِ الصَّلواتِ الخمسِ في مواقيتِهَا، وشرعَ لَهم معَ هذِهِ الفرائِضِ الخمسِ؛ أَن يذكرُوهُ ذِكْرًا يكونُ لَهم نافلةً؛ فشرعَ لَهم أَن يُصَلُّوا معَ الصَّلواتِ الخمسِ قبلَها، أَو بعدَها، أَو قبلَها وبعدَها سُننًا؛ فتكون زيادةً علَى الفريضةِ؛ فإنْ كانَ في الفريضةِ نقصٌ جُبِرَ نَقْصُها بهذِهِ النَّوافِلِ؛ وإلَّا كانَتِ النَّوافِلُ زيادةً علَى الفرائِضِ.

وأطولُ مَا يتخلَّلُ بينَ مواقيتِ الصَّلاةِ، ممَّا ليسَ فيهِ صلاةٌ مفروضَةٌ مَا بينَ صلاةِ العشاءِ وصلاةِ الفَجْرِ، ومَا بينَ صلاةِ الفَجْرِ وصلاةِ الظُّهرِ؛ فشَرَعَ صلاةً تكونُ نافلةً؛ لئلَّا يطولَ وقتُ الغفلَةِ عَنِ الذِّكْرِ؛ فشَرَعَ مَا بينَ صلاةِ العشاءِ



والفَجْرِ صلاةَ الوِترِ وقيامَ اللَّيْلِ، وشَرَعَ مَا بينَ الفَجْرِ والظُّهرِ صلاةَ الضُّحَى.

وأمَّا الذِّكْرُ باللِّسانِ؛ فمشروعٌ في جميعِ الأوقاتِ، ويتأكَّدُ في بعضِهَا:

فِممَّا يتأكَّدُ فيهِ الذِّكْرُ عقيبَ الصَّلواتِ المفروضاتِ.

ويُسْتَحَبُّ الذِّكْرُ بعدَ الصَّلاتين اللَّتَينِ لَا تطوُّعَ بعدَهُما وهُمَا: الفَجْر، والعَصْر؛ فيُشرَعُ الذِّكْرُ بعدَ صلاةِ الفَجْرِ إلَى أَن تطلعَ الشَّمْسُ، وبعدَ العَصْرِ حتَّى تغربَ الشَّمْسُ؛ وهُمَا أفضلُ أوقاتِ الذِّكرِ؛ {وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلا} [الأحزاب].

فإذَا أوَى إلَى فراشِهِ للنَّوم؛ فإنَّه يُستَحَبُّ لهُ أن لا ينامَ إلَّا علَى طهارةٍ(١)، وذِكرٍ؛ فيسبِّح ويحمد ويكبِّر تمامَ المئةِ؛

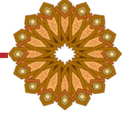
(١) لما في «الصَّحيحينِ»، عَن البراءِ بنِ عازبٍ، أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ لهُ: «إذَا أتيتَ مضجعَكَ؛ فتوضَّأْ وضوءَكَ للصَّلاةِ» الحديثَ.
ورَوَى الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٥٠٨٣)، مِن حديثِ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، =



كمَا علَّمَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فاطمةَ وعليًّا أَن يفعلَاهُ عِندَ مَنامِهِما، ويأتِي بما قدرَ عليهِ مِن الأذكارِ الوارِدَةِ عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِندَ النَّومِ؛ وهِيَ أنواعٌ متعدِّدَةٌ مِن تلاوةِ القرآنِ، وذِكْرِ اللهِ، ثُمَّ ينامُ علَى ذلكَ. فإذَا استيقظَ مِن اللَّيلِ، وتقلَّبَ علَى فِراشِهِ؛ فلْيَذْكُرِ اللهَ كلَّما تقلَّبَ.

وفي «صَحيحِ البُخارِيِّ»، عَن عُبادَةَ، عَن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «مَن تَعَارَّ من اللَّيلِ؛ فقالَ: لَا إلهَ إلَّا اللهُ، وحدَهُ لَا شريكَ لهُ، لهُ الملكُ ولهُ الحمدُ، وهُوَ علَى كلِّ شيْءٍ قديرٌ، سبحانَ اللهِ، والحمدُ للهِ، ولَا إلهَ إلَّا اللهُ، واللهُ أكبرُ، ولَا حولَ ولَا قُوَّةَ إلَّا باللهِ، ثُمَّ قالَ: ربِّ اغفرْ لِي -أو قالَ: ثُمَّ دعا-؛ استُجيبَ لهُ، فإنْ عزمَ فتوضَّأَ ثُمَّ صلَّى؛ قُبِلَتْ

= قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «طهِّرُوا هذِهِ الأجسادَ -طهَّرَكُم اللهَ-؛ فإنَّه ليسَ عبدٌ يبيتُ طاهرًا؛ إلَّا باتَ معهُ في شِعارِهِ مَلَكٌ، لَا ينقلبُ ساعةً مِن اللَّيلِ؛ إلَّا قالَ المَلَكُ: اللَّهُمَّ اغفِرْ لعبدِكَ؛ فإنَّه باتَ طاهرًا». جوَّدَ المنذريُّ إسنادَهُ، وقالَ الألبانيُّ في «صَحيحِ الترغيب» (٥٩٥): «حسَنٌ لغيرِهِ».



صلاتُهُ»[(١)].

وثبتَ أنَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانَ إذَا استيقظَ مِن منامِهِ؛ يقولُ: «الحمدُ للهِ الَّذي أحيانِي بَعْدَمَا أماتَنِي؛ وإلَيْهِ النُّشُورُ»[(٢)].

ثُمَّ إذَا قامَ إلَى الوضوءِ والتَّهجُّدِ؛ أتَى بذلكَ كلِّه علَى مَا وردَ عَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويختمُ تهجُّدَهُ بالاستغفارِ في السَّحَرِ؛ كمَا مدحَ اللهُ سُبحانَهُ المستغفرينَ بالأسحارِ، وإذَا طلعَ الفَجْرُ؛ صلَّى ركعتَي الفَجْرِ، ثُمَّ صلَّى الفَجْرَ، ويشتغلُ بعدَ صلاةِ الفَجْرِ بالذِّكْرِ المأثورِ، إلَى أَن تَطْلُعَ الشَّمسُ.

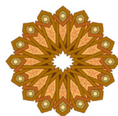
وآخرُ شَيْءٍ أنتَ في كلِّ هَجْعةٍ
وأوَّلُ شَيْءٍ أنتَ وقتَ هُبُوبِي

وتجبُ التَّوبةُ إلَى اللهِ، والاستغفارُ مِن الذُّنوبِ كلِّها

---

(١) أخرجَهُ البُخَاريُّ (١١٥٤). ومعنَى (تعارَّ)؛ أَي: استيقظَ؛ قالَ في «النِّهاية» (٣/ ٢٠٤): «ولَا يكونُ إلَّا معَ كلامٍ».

(٢) أخرجَهُ البُخَارِيُّ (٦٣٢٥)؛ ومُسلِمٌ (٢٧١١)، مِن حديثِ البراءِ.



-صغيرِهَا وكبيرِهَا-؛ كمَا قالَ تعالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوۡ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ لِذُنُوبِهِمۡ وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمۡ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ١٣٥ ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

فمَن حافظَ علَى ذلكَ؛ لَم يَزَلْ لِسانُهُ رَطْبًا بذِكْرِ اللهِ، في كلِّ أحوالِهِ.



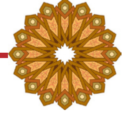
الفهرس



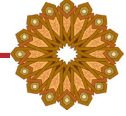












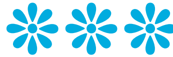
* عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى اليَمَنِ، فَسَأَلَهُ عَنْ أَشْـرِبَةٍ تُصْنَعُ بِهَـا. فقالَ: «ومَا هِيَ؟»؛ قَالَ: البِتْـعُ، والمِزْرُ، فقِيلَ لأَبِـي بُرْدَةَ: ومَا (البِتْعُ؟) قَالَ: نَبِيذُ العَسَـلِ، و(المِزْرُ): نَبِيذُ الشَّـعِيرِ. فقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»

* عَـنِ المِقْدَامِ بـنِ مَعْدِيكَرِبَ، قَالَ: سَـمِعْتُ رَسُـولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مَلأَ آدَمِيٌّ وِعَاءً شَرًّا مِن بطنٍ...» الحديث

* عَـنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فيهِ؛ كانَ مُنافِقًـا، وإِنْ كَانَتْ خَصْلَـةٌ مِنْهُنَّ فيهِ؛ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا...» الحديث

* عَـنْ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّكُم تَوَكَّلُونَ عَلَـى اللهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ؛ لَرَزَقَكُم كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ؛ تَغْدُو خِمَاصًا، وتَرُوحُ بِطَانًا»






التصميم الداخلي للكتاب
ثروت سلطان
Tharwat Sultan
للتواصل:
00201019530152
TharwatSultan@yahoo.com